الناصرية

ثورة بيروقراطيّة أم بيروقراطية ثورة؟

الدكتور أسعد عبد الرحمن

مطبوعات جامعة الكويت

الناصرية

ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة

جميع حقوق الطبع محفوظة لجامعة الكويت

الناصرية

ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة

الدكتور أسعد عبد الرحمن

منشورات جامعة الكويت
تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٧

المحتويـات

توطئـة ٧

المقدّمة :

موضوع البحث ٩

منهج البحث ١٣

الفصل الأول : البيئة الاجتماعية والمؤسسة العسكرية

ركود اقتصادى ١٥

التدرج (الطبقى) الاجتماعى ١٦

تسيّس القطاع المدني ٢٠

تسيّس القطاع العسكرى ٢٢

الانقلاب العسكرى ٢٥

الفصل الثاني : اصول النظام البيروقراطى

التسيّس وعدم الاستقرار السياسى ٢٨

سياسة السيطرة السياسية ــ المرحلة الاولى ٣٤

المشايعة في المؤسسة العسكرية وتضخم دورها ــ المرحلة الاولى ... ٣٦

١ ــ السيطرة على المركز الرئيسى لصنع القرارات ٣٧

٢ ــ السيطرة على القوات المسلحة ٣٩

٣ ــ السيطرة على جهاز الامن والاستخبارات ٤١

٤ ــ السيطرة على النشاطات السياسية ٤٢

٥ ــ السيطرة على وسائل الاعلام ٤٥

٦ ــ انتصار الدكتاتورية العسكرية ٤٧

الفصل الثالث : ظهور النظام البيروقراطي
سياسة السيطرة السياسية ـ المرحلة الثانية ٥٣
المشايعة في المؤسسة العسكرية وتضخم دورها ـ المرحلة الثانية ... ٦١
١ ـ السيطرة على المركز الرئيسي لصنع القرارات ٦٢
٢ ـ السيطرة على الحكومة المحلية ٨٠
٣ ـ السيطرة على التنظيمات السياسية ٨٤
٤ ـ السيطرة على الجهاز التشريعي ٩١
٥ ـ السيطرة على النشاطات الاقتصادية ٩٢
٦ ـ السيطرة على اجهزة الامن والاستخبارات ٩٥

الفصل الرابع : صراع البيروقراطيات على القوة السياسية
السيطرة على القوات المسلحة ١٠٣
مراكز القوة البيروقراطية ١١٣
العلاقات المدنية ـ العسكرية ١١٨

الفصل الخامس : البيروقراطيات شبه المستقلة ودورها في صياغة السياسة العامة
القابضون على السلطة والمؤسسة العسكرية ١٢٧
القابضون على السلطة وعلاقاتهم بالمجتمع ١٣٣
الصراعات البيروقراطية واثرها في صياغة السياسة العامة ١٣٧
سقوط مراكز القوة البيروقراطية القديمة ١٤٤

الفصل السادس : المنهج اللاسياسي ـ البيروقراطي : نواقص وقصوارت اداريه
المنهج اللاسياسى ـ البيروقراطى ١٤٧
القصور في البيروقراطية القديمة الموروثة ١٤٩
القصور المتأصل في البيروقراطية الجديدة ١٥٠
خاتمــة ١٦٣

توطئــة

ليس ثمة ما هو افعل من الموت في جعل الاحياء ينسون كل من يموت مـن حولهم . وما من حق احد ان يعاتب على هذا ، تماما مثلما ليس من حاجة لان يعتذر المرء بسبب ذلك . فسكين الموت قاطعة . وليس هناك اداة انجع منها في استئصال الخلايا التى يتذكر بها الاحياء موتاهم . ومع ذلك ، فان حكاية عبد الناصر مع الموت مختلفة . وهي بذلك تندرج ضمن اطار النادر من الحالات التى تنتصر فيها الذاكرة الانسانية على الموت .. ولو الى حين .

والواقع ان الصراع ، بين حقيقة موت عبد الناصر وحقيقة عدم نسيان العالم له ، ما يزال صراعا قائما على اشده . وكلما اكد الموت اختطافه شخص عبد الناصر الى الابد ، تحرص ذاكرة الناس على استحضاره سواء عبر تذكرها قولا قاله او عملا فعله ، او من خلال عقدها مقارنة بينه وبـين سابقيه ولاحقيه من القادة السياسيين . اذن ، فعبد الناصر الغائب عنا ما يزال حاضرا فينا .

واذا كان فعل الموت حياديا ، فان عملية التذكر ليست كذلك . ذلك ان الذين تحدثوا عن عبد الناصر ونظامه بعد وفاته توزعوا ، في الغالب ، على موقفين نقيضين : فهم اما غالوا في الامتداح او تطرفوا في الهجاء . وبذا ، يظلم «الريس» في مماته كما ظلم في حياته . وظالموه ، في الحالتين ، هم مريدوه الذين جعلوا منه في الحياة والممات الهـا ، ومعادوه الذين طالمـا راوا فيـه تجسيدا للشيطان ذاته . وفي هذه الحالة وتلك ، لم يدرك هؤلاء حقيقة كون الرجل بشرا .. ومن الطراز العظيم . والكلمة الاخيرة هذه ، كمفهوم الموت ، حيادية . ذلك انه في اللحظة التى يكون فيها المرء عظيما ، لا بد وان تكون انجازاته واخطاؤه ــ على حد سواء ــ عظيمة ايضا .

غير ان ما يؤسف اكثر من غيره في مجال التهجم على عبد الناصر ليس في كون التهجم ياتى بغالبيته من مصر بالذات . ولا في كونه يتخذ شكل التهجم الشخصي غير العادل الى درجة بعيدة . بل ان مرارة الاسف تتاتى عن كون التهجم اما صادرا عن الحناجر التى طالما بحت اصواتها مـن شدة ما كالته لعبد الناصر من مديح ، او مكتوبا بالاقلام التى كادت تستنفد حبـر الكرة الارضية من كثرة اطنابها في تقريظ « الغائب العظيم » ايام كان . والعزاء كل العزاء هو في انه ليس ثمة ما يخيف في هذه الاصوات او تلك الكتابات لانها ــ في نهاية الامر ــ غير ذات قيمة . وحقا ان ما قاله « بومارشيه » لصحيح . افليس هـــو القائل : « التافهون من الرجال وحدهم هم الذين يخافون الكتابات التافهة » ؟ .

وبعد ،

هذه دراسة تزعم‌انها ـ مقارنة بغيرهامن الدراسات المشابهة ـ نجحت في زيادة بة الموضوعية الى حدود قصوى ، وفي‌تقليص نسبة الذاتية الى مستويات دنيا . انها حملت في طياتها ـ لحظة كتبت قبل‌فترة كاطروحة لنيل شهادة الدكتوراة ـ ـيد من الحقائق الجديدة غير المعروفةالتى ظهر بعضها وتاكد في الفترة الاخيرة ، ما مثلما سيظهر بعضها الاخر ويتاكد مع‌اطلالة الزمن الآتى . كذلك ، قام المؤلف ناء دراسته ، في العام الفائت ، عندمااضاف مزيدا من التوثيق لها باشاراته معدة الى المصــادر والوثائق الرصينةالتى برزت في الفترة التى اعقبت كتــابة لروحة .

هذا ، وتركز الدراسة عدسة مجهرالبحث على مقدمات نظام عبد الناصر ، لى حقيقة القوى الفاعلة داخله ومدى‌تاثيرها على عملية صناعة القرارات‌في‌النظام سياسى المصرى ، وعلى الصراعات‌المختلفة‌بين الآجنحة القديمة والجديدة في النظام، لى تحديد الطبقات الاكثر استفادة من‌عهد ما ـ بعد ـ ١٩٥٢ في مصر .واخيرا ، ص الكاتب على وضع النظام الناصرى‌ضــمن السياق العــام لحركة الانقلابات سكرية في العالم الثالث وذلك في مقدمةهذه الدراسة ، على الرغم مما قد تحمله ك المقدمة من صعوبات للقارىء العادى‌الذى تعوزه الخلفية الاكاديمية المتخصصة.

المؤلف

الاول من تشرين الثانى ـ نوفمبر ١٩٧٧

المقدمـــة

١ ـ موضوع البحث :

ولّدّ الزخم ، الذى لا سابق له ، الناجم عن التغير الإجتماعى في هذا القرن ، سيلاً جارفاً من الطلبات الشعبية والتنظيمات الجديدة التى غمرت البلدان النامية . وقد أدت المقاومة التى ابدتّها الصفوات السياسية في هذه البلدان تجاه ذلك الدفق من الطلبات والتنظيمات ، الى حالة من الاحتقان الإجتماعى والسياسى . وكان أن ساد ، نتيجة لذلك ، عدم الاستقرار ، والعنف السياسى والاجتماعى ، والانقلابات العسكرية . وقد أصبحت هذه الأخيرة القاعدة بعد أن كانت الاستثناء ، وغدت ظاهرة مستديمة بدل أن تكون ظاهرة طارئة .

ويمكن تصنيف العوامل الداخلية في المجتمع (١) التى تساعد على فهم ظاهرة الانقلابات العسكرية في البلدان النامية ضمن مجموعتين رئيسيتين :ـ

أولهما ، الطبيعة غير المنتظمة والمتفجرة التى تميز عملية التغير الإجتماعى في هذه البلدان .

وثانيهما ، الطبيعة الخاصة بالتنظيم البيروقراطى العسكرى الحديث ذاته .

وفي الوقت الذى تشير فيه المجموعة الأولى الى الأوضاع القائمة في البلدان النامية وما تتضمنه من فروقات وتوترات وتمزقات إقتصادية وسياسية وإجتماعية ، تشـــير المجموعة الثانية الى التفوق المطلق الذى يتمتع به التنظيم العسكرى عند مقارنته أو مواجهته مع التنظيمات والفئات الأخرى التى يتكون منها المجتمع .

والواقع أن النخب السياسية الحاكمة في البلدان النامية تصبح عرضة للانقلابات العسكرية ، كلما فشلت في التكيف مع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع ، أو عجزت عن تلبية رغبات سيل الطلبات والتنظيمات الجديدة المعروفة بالمدخلات (Inputs.) المنبعثة من الداخل والوافدة من الخارج على حد سواء(٢) .

ولا تقتصر مسألة التكيف مع احتياجات المدخلات الجديدة وتلبيتها على بلد دون الآخر ، إذ أنها معضلة تواجه جميع النظم السياسية المعاصرة(٣) . إلا أن هذه القدرات التكيفية تتفاوت ، احياناً لدرجة كبيرة ، من مكان الى مكان ومن زمان لآخر . كما أن

استشعار الضغوط الناجمة عن المدخلات الجديدة غالبا ما يكون اقوى في البلدان النامية مما هو عليه في البلدان المتقدمة . وتؤدى عمليات التغير الإجتماعى السريع في المجتمعات الإنتقالية الى إغراق النظم السياسية في هذه المجتمعات بطوفان من المدخلات التى يتجاوز حجمها قدرات هذه النظم على إمتصاصها أو السيطرة عليها(٤) .وهذا الإختلال في الميزان بين المدخلات الهائلة في جانب والبنى البالية المتحجرة في جانب آخر ، هو الذى يؤدى إلى أزمات إجتماعية حادة في هذه البلدان .

وفي الوقت الذي تلعب فيه المؤسسات العسكرية كغيرها من النُسق الفرعية (Subsystems) الأخرى أدواراً مؤثرة في جميع المجتمعات (٥) ، نجد أن دورها في المجتمعات النامية يكتسب أهمية خاصة . وتبقى مسألة الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات المختلفة مع ذلك قضية مرهونة بالنظم السياسية التى تعمل هذه المؤسسات ضمن إطارها . فالنظم القادرة على إمتصاص المدخلات الجديدة ، تشدّ المؤسسة العسكرية الى واقعها كواحدة من الأنساق الفرعية التى يتكون منها المجتمع ليس إلا ، وتلزمها بقصر نشاطاتها على تنفيذ المهمات المحددة لها اصلا (٦) . والعكس بالعكس . إذ يساعد النظام السياسى البالى والمتحجر ، كما هو عليه الحال في غالبية المجتمعات النامية ، على الهيمنة العسكرية التى تجعل من هذا النظام في النهاية واحداً من تلك النظم التى تشتهر بسيطرة أحد الانساق الفرعية فيها عليها (Subsystem Dominant) (٧) . وتغدو المؤسسات العسكرية في هذه المجتمعات « النُسق الفرعية » الأكثر حسماً دون منازع .

هذا ، وتتفاوت الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات النامية من بلد الى آخر . ومع تفاوتها ، تتغير درجة تعرّضها للإنقلابات العسكرية . فالهند ولبنان واسرائيل ، على سبيل المثال لا الحصر ، أقل عرضة للإنقلابات العسكرية من غيرها على الرغم من محاولة الانقلاب الفاشلة في لبنان في العام ١٩٦١ ، وعلى الرغم من الأزمة المدنية الحادة في اسرائيل عشية حرب ١٩٦٧(٨) . إلا أنه يمكن إعتبار الغالبية العظمى من دول الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أكثر عرضة ، وبمالايقارن للانقلابات العسكرية من غيرها(٩) . والواقع أن ثمة عوامل إضافية تفتح شهيةالعسكريين للتدخل في الشوؤن السياسية في بلدان الشرق الأوسط . ومن هذه العوامل :- — التراث السياسى الاسلامى (وليس الدين الاسلامى نفسه — كما يعتقد البعض) ،

الفشل في تكيف المؤسسات الديمقراطية الغربية مع الواقع المحلى، الاستعمار ، التنافس الدولى ، والتحديات الأقليمية العسكرية(١٠) .

ومع ذلك ، يبقى عجز المجتمعات عن التكيّف مع المدخلات الجديدة وعن تلبية متطلباتها ، العامل الأكثر أهمية في حدوث وتكرار وقوع الانقلابات العسكرية في البلدان النامية . وفي حين يقود انعدام المرونة في هذه النظم السياسية الى قيام أزمات إجتماعية حادة ، فإن المحك النهائي لقدرة نظام معين على التكيف يكون أثناء مثل هذه الأزمات . وفي حالات الفشل ، تُرَجّح المؤسسة العسكرية المهيمنة (بالمقارنة مع غيرها من « الإنساق الفرعية » في المجتمع) كفة الميزان في إتجاه أو آخر. فهى إما أن تقف الى جانب النخب التقليدية الحاكمة،أو تتحرك ضدّها . وفي وقوفها مع جانب دون الآخر، تتأثر المؤسسة العسكرية ، إلى حدّ بعيد ، بالأصول الإجتماعية والقيم والأيدولوجيات الفاعلة في أوساط ضباطها(١١) . ومالم يقرر « النسق الفرعى » العسكرى المهيمن دعم النظام السياسى البالى القائم وخنق المدخلات الجديدة التى غالباً ما تكون غير قانونية(١٢)، يصبح إنهيار النظام مسألة حتمية . وفي مثل هذه الحالات ، تُستبدل المدخلات المعزّزة المباشرة وغير المباشرة ، الصادرة عن « النسق الفرعى» العسكرى (Supportive Inputs) للنظام ، بما يدعوه « مورتن كابلن » بالمدخلات التصعيدية (Step-Level Inputs) ذات الطبيعة الحاسمة الكافية لتغيير الصفات الأساسية للنظام ولتحطيم بنائه(١٣) .

وهذا هو بالتحديد ما حدث في مصر في الساعات الأخيرة من يوم ٢٢ تموز — يوليو ١٩٥٢ . ففى تلك الليلة ، وقع انقلاب عسكرى، وبسطت نخبة جديدة سيطرتها على البلاد . والآن ، وبعد أن مضت سنون عديدة على إنقلاب ١٩٥٢ ، لا يبعث ما حدث، ولا توقيته ، أو أسباب وكيفية حدوثه على الدهشة . فمع مجئ العام ١٩٥٢ ، كانت النخبة الحاكمة السابقة قد تقلصت — بفعل ترنحها تحت ضغوط الأوضاع الأقتصادية المتردية والتململ الأجتماعى المتزايد والتوتر السياسى المتعاظم— الى مجرد ظلّ(١٤) ، مفسحة بذلك المجال أمام التغيير الجذرى الذى بات أمره محتماً . وقد رجحت ، في تلك الأثناء ، كفّة المؤسسة العسكرية المتفوقة ، على كفة الأحزاب السياسية المنقسمة على نفسها والمفتقدة الى الوسائل اللازمة لتحقيق أى إنجاز سريع لصالحها . كما كانت الولايات المتحدة — وهى القوة لا المؤثرة من خارج النسق المصرى القائم آنئذ(١٥) — قلقه من إحتمالات وقوع انقلاب يسارى متطرف ، وإن كانت مقتنعة ، في الوقت ذاته ، بالطبيعة اليائسة والبائسة للنظام الملكى . ولهذا ، وتجنباً لحدوث الأسوأ ، سعت

الولايات المتحدة المطّلعة بطرقها الخاصة على شؤون الحركة الوطنية وعملها السرّى ، من أجل ضمان حياد القوات البريطانية المتمركزة في مصر(١٦) . وفي ظل تحييد القوى الفاعلة من خارج النسق المصرى ، وفي ظل النظام السياسى المشلول ، أصبحت الفرصة مهيأة لقيام المؤسسة العسكرية ، وهى « النسق الفرعى » الأكثر تفوقاً ، بتنفيذ انقلاب عسكرى . وقد تم إنجاز ذلك بقيادة « هيئة الضباط الأحرار » في الساعات الأولى من صباح ٢٣ تموز – يوليو ١٩٥٢ .

وقبل أن يمضى وقت طويل ، واجهت الحكام العسكريين المشكلة القديمة – الجديدة الخاصة بضرورة محافظة النظام الجديد على نفسه عبر تلبية متطلبات المدخلات المتزايدة . وفي هذا المجال ، سار النظام في السنتين الأوليين في الأتجاه الذى طالما سلكته النظم المنبثقة عن الانقلابات العسكرية في الدول النامية (١٧) . فقد أنشأ الحكام الجدد نظاماً سلطوياً دكتاتورياً وتوسلوا القوة ، الظاهرة والخفية ، لتحقيق مآربهم . وهكذا أتكأ النظام كلية على القوات المسلحة التى سرعان ما أعيد « تنظيمها »باعتبارها النسق الفرعى الأكثر أهمية في المجتمع .

إلا أن أعتماد النظام الجديد على القوة وحدها لم يستمر . ولو هو فعل ذلك لكان عرّض نفسه للمصير الذى أنتهت اليه معظم النظم الشبيهة في الدول النامية : الانقلاب على الإنقلاب بواسطة المؤسسة العسكرية المسيطرة ذاتها . فقد سلك النظام الجديد، بقيادة جمال عبدالناصر، طريقاً مختلفاً كاياً تمكن بواسطتها من إمتصاص وتابية قدر معقول من المدخلات الجديدة وبخاصة تلك الصادرة عن المؤسسة العسكرية . وهذه الطاقةالأمتصاصيةالتى تمتع بها النظامالسياسى الناصرى هى التى تميز نظام عبدالناصرعن معظم نظم ما – بعد – الانقلابات – العسكرية وتفسر ، في الوقت نفسه ، ديمومته الفريدة والمعبّرة . وفي هذا المجال ، تكتسب الأسئلة الرئيسية الثلاثة التالية أهمية قصوى : –

أولاً :– كيف أمكن للقيادة العسكرية التى استلمت الساطة معالجة المدخلات الجديدة (وبخاصة تلك الصادرة عن العسكر)،وكيف واجهت تلك القيادة التحدى الخاص بمحافظتها على ذاتها ؟ . وبعبارات اكثر تحديداً : ما هى المعادلة التى حكمت العلاقات المدنية – العسكرية وكيف نجحت القيادة السياسية في تحييد العسكر أو ، أن كان ذلك قد حصل ، في إبطال تسيّيسهم ؟ .

ثانياً : ــ ما هو الثمن الذى دفعته القيادة السياسية الجديدة لتقى نفسها من خطر قيام انقلابات عسكرية جديدة ؟ .

ثالثاً :ــ من أهم أولئك الذين استفادوا من النظام السياسى الجديد بشكل عام ، وأى الطبقات الاجتماعية كانت الأكثر استفادة على وجه الخصوص ؟ .

٢ ــ منهج البحث : ــ

إستُخدم ، في الأجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ، منهج وظيفى (Functional Approach) (١٨) . وقد خُصص منّ هذه الدراسة للبحث في علاقة « النسق الفرعى » العسكرى مع النظام ككل ، ونتائج ذلك على « النسق الداخلى » المصرى (The Egyptian Internal System) (١٩). ومع ذلك لن يقتصر البحث على تفحص « النسق الفرعى » العسكرى وحده ، بل سيتعداه لفحص العلاقات الداخلية والخارجية الخاصة بالنُسُق الفرعية الأخرى للنظام المصرى وذلك بقدر علاقتها مع المسألة موضع البحث وتأثيرها عليها .

ومع أن « الحدود » المرسومة تحليلياً للنظام الداخلى المشار اليه أعلاه تنطبق تماماً على حدود المجتمع السياسى المصرى ، لن يُعتبر النسق الرئيسى الذى نحن بصدد دراسته مُحصّناً ضد المؤثرات التى تصدر عن النُسُق الاقليمية والعالمية الأوسع المحيطية به . كما وستكون المدخلات المُعطِّلة أو المُعزِّزة (Disruptive and Supportive) المنبعثة من القوى الفاعلة خارج النسق ، والتى تؤثر على وظيفية أولا وظيفية (Functioning and dysfunctioning) النسق السياسى المصرى . موضع البحث أيضاً .

أما بالنسبة لأفق الدراسة ، فسيكون التحليل مشدوداً بدرجة عالية الى معالجة الأسئلة الثلاثة الموجزة آنفاً وإلى محاولة تقديم أجوبة مقتنعة عليها . وفي هذا المجال ، لا مناص من الأعتراف بأن أفقاً كهذا سيصبغ الدراسة ــ وفقاً لتعبير الكاتب دكمجيان ــ « بانحياز نخبوى »(٢٠) .

ومع ذلك ، يكمن العزاء في أن هذا النهج يَعِدُ ، أكثر من غيره ، بنتائج أفضل عند دراسة اوضاع بلدان نامية مثل مصر(٢١) . وهذا صحيح بسبب(أ) مشاكل البحث المختلفة التى تواجه كل دراسة عن هذه البلدان ،(٢٢) و (ب) بسبب توفر

بيانات عن النخب اكثر من البيانات الخاصة بالمجموعات والطبقات أو القواعد الشعبية(٢٣). والواقع أنه في ظروف المجتمع المصرى بشكل عام ، وظروف النسق السياسى المصرى لما بعد ١٩٥٢ بشكل خاص (والتى ستوضح عبر البحث)، كان الدور الذى لعبته النخبة السياسية المصرية أبعد أثراً واكثر حسماً من ذلك الذى لعبته الجماهير العريضة من ابناء وادى النيل .

وبسبب محدودية الأمكانات المتاحة ، ونتيجة للقيود التى تفرضها إعتبارات الزمن ، ستقتصر هذه الدراسة على تفاعلات « النُسق الفرعية » المختلفة الفاعلة داخل « النسق الداخلى » المصرى كما عرّفناه أعلاه . وهذا التحديد عائد الى الهدف المحدّد للدراسة من جهة ، والى النواقص والثغرات الواضحة والمعترف بها التى تعاني منها حقول العلوم السياسية والإجتماعيةمن جهة ثانية(٢٤) . تلك النواقص والثغرات التى يستحيل معها رسم لوحة ديناميكية كاملة تشتمل ، في آن واحد معاً ، على مختلف المؤثرات الداخلية والخارجية التى تفعل في أى نسق رئيسى وفرعى أو تنفعل به .

وأخيراً ، ومع أن تصرّفات وأعمال القيادة المصرية تتأثر عموماً بالعديد من المتغيرّات ، المحليّة والأقليميّة والدوليّة ، فإن الصعوبة التى لاحلّ شاف لها والخاصة بتقرير الثقل الدقيق لكل واحد من هذه المتغيرات على تصرفات القيادة ، تبقى مشكلة تحمل المزيد من التحديات ليس لهذه الدراسة فحسب وانما للعديد من الدراساتالسياسية والأجتماعية أيضاً . ولهذا ، وبدلاً من إغراق التحليل الوارد في الصفحات التالية في مستنقع الأحكام الذاتية ، إرتأينا قصر البحث على أفق يعدنا ، رغم محدوديته ، بخلاصات ذات أسس علمية يمكن التحقق من دقتها وسلامتها .

الفصل الأول

البيئة الإجتماعية والمؤسسة العسكرية

لم يكن الانقلاب العسكرى في مصر ، في العام ١٩٥٢ ، ظاهرة معزولة عما حولها. ولفهم العوامل التى أدت الى ذلك الأنقلاب ، ولتحديد موقع المؤسسة العسكرية في المجتمع المصرى ، لابد من فحص الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية والسياسية التى كانت سائدة آنذاك .

ركود اقتصادي :

تردى الأقتصاد المصرى ، مع العام ١٩٥٢ ، الى درجة مؤسفة للغاية . ففىالوقت الذى لم يواكب فيه معدّل النمو الأقتصادى إحتياجات المجتمع المصرى طوال السنوات القليلة التى سبقت الإنقلاب(١) ، كان التضخّم السكاني يكتسب زخماً جديداً . وقد إضطر المصريون ، الذين ضاعفوا عددهم أكثر من خمس مرات خلال ما يقارب القرن(٢) ، للعيش على أقلّ من ٤٪ من الأرض(٣) ، وذلك بسبب الطبيعة الصحراوية الغالبة على بلادهم . وكان أكثر من نصف السكان ، في العام ١٩٥٢ ، يعتاش على زراعة أراضى محدودة المساحة ومنهكة من كثرة ما زرعت (٤).وهكذا أدت ندرة الأراضى الصالحة للزراعة وارتفاع معدل الزيادة السكانية لدرجة لم يسبق لها مثيل ، الى مستوى منخفض من الأنتاج وبطالة عالية ، وبات أمراً محتماً إيجاد الحلالأقتصادى « خارج القطاع الزراعى »(٥) .

وعلى صعيد آخر ، كانت المجالات المفتوحة أمام المزيد من التصنيع الوطنى تقارب درجة الصفر . فمن جهة ، احتكرت القوى والمصالح الأجنبية الصناعات الرئيسية ، وغمرت السوق المصرية بمنتجاتها . وكان لخضوع وعجز الحكومة المصرية ، من جهة ثانية ، أثر كبير في تعزيز المنافسة الأجنبية وجعل الحكومة غير قادرة بالتالى على تحمّل أعباء التصنيع أو حتّى تشجيعه . ومن جهة ثالثة ، لم تكن حالة البناءالتحتى الضرورى للإقتصاد على النحو المطلوب أو المرجو(٦) . ومما زاد الأمور سوءاً ، سَعْيُ الإقطاعيين ذوى الطبيعة المحافظة ، وراء الربح المضمون والسريع عن طريق استثمار رؤوس أموالهم في الزراعة وفي أعمال البناء غير المنتجة(٧) . وهكــذا ، وجدت الصناعة

المصرية نفسها في العام ١٩٥٢ في مواجهة مأزق صناعي أبرز معالمه الرئيسية : قدرة انتاجية فائضة ، وبطالة ، وتردٍ دائم في مستوى الأرباح (٨) . ومـــع ازدياد حدّة المشاكل في المجالين الزراعي والصناعي،أصبح الأقتصاد برمته في حالةركود (٩) . وهكـــذا ؛ عمّ الفقر وإنخفض معــدل الدخــل الفردى السنـــوى بين العامين ١٩١٣ – ١٩٥١ من (١٢،٥) الى (٧،٦) جنيها مصريا على التوالى (١٠).

التدّرج (الطبقى) الاجتماعى :

وقد ازداد تفاقم حالة الفقر أكثر فأكثر بسبب التفاوت الشديد بين طبقات المجتمع المصرى آنئذٍ . ففى الوقت الذى كانت تتربع فيه العائلة الملكية والاقطاعيون وطبقة كبار الصناعيين والتجار (الوطنيون والأجانب) على قمة هرم سياسى واجتماعى واقتصادى شديد الانحدار ، شكلّت فئات إجتماعية متنوعة قاعدة ذلك الهرم . وقد عبر هذا التباين الطبقى عن نفسه بوضوح في النشاطات الأقتصادية الرئيسية المختلفة :

ففى الزراعة ، تركّزت الملكية في أيدى العائلة المالكة وبعض الأقطاعيين(١١). وقد امتلك (٠،٥٪) من الملاّك ، قبيل انقلاب تموز – يوليو ١٩٥٢ ، من الأراضى الزراعية اكثر مما امتلكه(٩٤٪) من مجموع الملاّك . ومما هو جدير بالذكر ، أن التقسيم الطبقى في المجال الزراعى لم يفصل بين كبار الملاّك وصغارهم فحسب ، بل وبين الكبار أنفسهم أيضاً . فقد أمتلك (٠،٥٪) فقط من الملاك اكثر من نصف ال(٦٥٪) من الأراضى الزراعية المملوكة من قبل جميع كبار الملاّك(١٢). ويوضح (الجدول رقم ١) أن التباين الطبقى في القطاع الزراعى في مصر كان عالياً جداً سواء كان القياس على أساس النسب المئوية للممتلكات الزراعية أو عــلى أساس المستوى السنـــوى للدخل الفردى .

وقد كان للفروقات الطبقية الأجتماعية مضاعفاتها السياسية أيضاً . ذلك ان كبار الاقطاعيين لم يحتكروا ثروة الأمة فحسب ، بل ونظامهــا السياسى كذلك . وكان أن وقع كل من البرلمان والحكومة أسيراً بايديهم(١٣) .

الجدول رقم (١)

التدرج الإجتماعي في مصر ماقبل الثورة

حجم الملكية بالفدان الفدان الواحد يساوى ١,٠٣٨ هكتاراً	النسبة المئوية من مجموع الملاك	معدل الملكية للشخص الواحد (بالفدان)	معدل الدخل السنوى للشخص الواحد	
			جنيهات مصرية (١ ج ٢,٨٧ دولاراً)	قروش مصرية (١ ج ١٠٠ قرشا)
٠,٠ — ١	٧١	٠,٤٠	٦٠	٤
٥ — ٢٠	٥,٤	٦,٦٢ — ١٣,٦٧	٣٤	١٠٤
٢٠ — ١٠٠	١,٠٦	٢٣,٧٨ — ٦٨,٢	.٠.	٤٤٥
١٠٠ — ٤٠٠	٠,١٧	١٣٨,٥ — ٢٢٧,٠	.٠.	٢٠٤٩
٤٠٠ — ٢٠٠٠	٠,٠٥	٤٨٥,٥٨ — ١٦٨٦,٩١	.٠.	٨٦٤٢
ما فوق ٢٠٠٠	٠,٠١	٤٤٧٨,٣٦	.٠.	١٥٦٦٩

المصادر :

مكتب التعبئة والاحصاء ، الاحصاء السنوى للجيب : ١٩٤٩ — ١٩٥٠ (القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٩٥٠) ، ص‌ص ٨٦ — ١٠١ ، وحسن محمد ربيع ، مصر بين عهدين (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٤) ، ص ١٦ .

ومما زاد الامور سـوءً ، ان هؤلاء الاقطاعيين لم يكونوا لبقين أو حذرين في استعمالهم للقوة التي بحوزتهم . « لقد كانوا في استخدامهم لقوتهم أنانيين كـأي من الطبقات الحاكمة ، واقل ذكاء من معظمها » (١٤) .

وعلى صعيد آخر ، كانت وسائل الأنتاج الصناعي والتجاري في أيدى عدد قليل من الأجانب والمصريين . فقد أمتلك الأجانب (٦١٪) من مجموع رأس المال المستثمر في مصر في العام ١٩٤٨ (١٥) . كما كان اكثر من (٣٨٪) من الدّين العام (المحوّل الى قرض حكومي في العام ١٩٤٧) مملوكاً من قبل غير المصريين ، في حين امتلكت الباقي

احتكارات مصرية قابلة جداً (١٦).أما من الناحية السياسية ، فقد تذبذب المحتكرون المصريون بين النخبة الحاكمة في جانب ، والقوى الإجتماعية الصاعدة في جانب ثان . ففي الوقت الذي كان فيه تعارضهم مع النظام القديم حول مسألة التوسع في الصناعة يدفعهم الى مواقع مناهضة للصفوة الحاكمة ، أدى تداخل مصالحهم الجزئي مع مصالح الصفوة الحاكمة الى تقريبهم من رجال النظام القديم المهدّد بالزوال(١٧) . هذا ، وقد تشكلت قاعدة الهرم السياسي – الإجتماعي – الأقتصادي من الطبقات التالية :–

١ – الفلاحون المعدمون وفلاّحو الطبقة الوسطى :–

شكل المزارعون المعدمون ، في العام ١٩٥٠ ، ما يوازي (٥٥٪) من مجموع السكان(١٨) .ولم يكن هؤلاء محرومين من امتلاك الأرض فحسب ، بل وعرضة للاستغلال والإضطهاد والاذلال أيضاً . وقد أصبح الفقر المدقع ، وساعات العمل المضني الطويلة ، وسوء التغذية ، والأوبئة الفتّاكة ، جزءاً لايتجزء من حياتهم . وكان لابدّ من أن يصبح المزارعون المصريّون ، نتيجة لذلك ، أميّين ومرهقين الى درجة شديدة ، وسلبيّين ، وخانعين * وكسالى ، ومعزولين عن الحياة العصرية ، إضافة الى كونهم لايثقون بالحكومة ويقفون خارج العملية السياسية (Political Process) بشكل يكاد يكون مطلقاً(١٩) .

أما الملاّك من الفلاحين فكانوا أبعد ما يكونوا عن التماثل(٢٠) . ففي العام ١٩٥٠ ، بلغت نسبة الذين يملكون فداناً واحداً أو أقل (٧١٪) من مجموع الملاّك . وكان موقعهم على سلم الفقر ملاصقاً لموقع المزارعين المعدمين (انظر الجدول رقم ١) .
وفي مستوى آخر ، شكّل الفلاحون الذين تراوحت أملاكهم ما بين ١ – ٥ فدان

* وهنا لا بد من التوكيد على أن هذه « الصفات » التي اصبحت وكأنها « طبيعة » ثانية للفلاحين المصريين كانت نتيجة مباشرة للاوضاع المادية التي وجد فيها هؤلاء أنفسهم على امتداد مئات ، ان لم نقل الاف ، السنين . وكل نظرة اخرى تنطلق من فرضية أن الشعب المصري هو بطبيعته شعب خانع او ما شابه ، لا تخرج من كونها نظرية لا أساس علمي لها من جهة ، وفاشية المنطلق من جهة ثانية . ومن المؤسف أن نرى بعض « الزعماء » المصريين يقعون فريسة سهلة لما روج له الاستعمار الغربي وحلفاؤه في المنطقة بهذا الصدد . ومن الامثلة الفاضحة على ذلك ، قول أحمد حسين ، زعيم حزب مصر الفتاة في معرض حديثه عن ناصر : « أدى دوره في حياة مصر كحاكم مطلق وهو ليس أول حاكم مطلق في تاريخ مصر ولن يكون اخرهم فالشعب المصري أسلس الشعوب انقيادا للحاكم وهو يغري دائما حكامه بل يدفعهم الى الانفراد بالحكم فيحولهم الى طغاة مستبدين ، فحكام مصر مجني عليهم في الواقع. فمهما كانت نواياهم حسنة ، ومهما بدأوا بداية طيبة فاذا امتد بهم الاجل واستمروا طويلا في الحكم ، فلا يلبث ان يدفعهم باستكانته ولينه وتقبل ذلك كله بنفاقه ، الى أن يكونوا طغاة مستبدين » . انظر ، كيف عرفت عبدالناصر وعشت ايام حكمه (دار الاحرار ، ١٩٧٠ .

(٢٢.٢٪) من مجموع ملاّك الأراضى .وكان مستوى معيشة هؤلاء، المستوى الأكثر إنخفاضاً بين شرائح البرجوازية الصغيرة . ولذا ، ليس مستغرباً أن تكون مشاعرهم ومواقفهم السياسية أقرب الى مشاعر ومواقف المزارعين المعدمين، بل واكثر من ذلك. فقد كان هؤلاء ، في الواقع ، المحرضون على الانتفاضات الفلاحية التى وقعت في العامين ١٩٥١ و ١٩٥٢(٢١) .أما الشريحة التالية على الهرم الأقتصادى الاجتماعى ، فكان قوامها المجموعات المنتمية الى الطبقة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة التى تتراوح ممتلكاتها من الأراضى ما بين ٥ — ٣٠ فدانا . وقد شكّل هؤلاء (٦٪) من مجموع الملاك تقريباً واعتاشوا من انتاج العمال المزارعين . وكان فلاحو البرجوازية الصغيرة الصغيرة والمتوسطة ، من الناحية السياسية ، ناقمون على الشرائح الأجتماعية العليا في المدنية والريف على حد سواء . واخيراً ، تشكّل سقف البرجوازية الزراعية المتوسطة من « المقاولين » الزراعيين الذين امتلك الواحد منهم حوالى ٥٠ فداناً . وكان هؤلاء يستأجرون أراضى الاقطاعيين الكبار ويعتاشون على ناتج المزارعين المعدمين . وفي الوقت الذى كان لهؤلاء « المقاولين » ضحاياهم ، كانوا هم أنفسهم ضحاياالأقطاعيين الكبار ، وبالتالى ، أعدائهم السياسيين أيضاً . هـذا وقد ، تفاقمت الأوضاع بفعـل عاملين أضافيين آخرين. :—

أولهما : أن الملكيات الزراعية الصغيرة كانت في حالة تفتت دائم بحيث تعاظم فقر الملاّك بدون انقطاع . وتتلخص أسباب ذلك التفتت ، بقانون الأرث الأسلامى(٢٢) وبسعى الأقطاعيين الدائب من أجل امتلاك مزيد من الأراضى(٢٣) .

وثانيهما :— أن الأجور التافهة التى كان يتقاضاها العمال الزراعيون وخاصة في ظل الزيادة المضطرّدة في أسعار واجور الأراضى الصالحة للزراعة ، أضافة الى قدرة الأقطاعيين على احتكار شراء الاراضى المستصلحة ، أدت جميعاً الى مضاعفة بؤس الفلاحين المعدمين ، وزيادة نقمة الملاّك الصغار ومتوسطى الحال أيضاً(٢٤) .

٢ — عمال المدن والبروليتاريا العاطلة عن العمل في المدينة :

كان عمال المدينة يعيشون في عوز شديد ، ويعانون من سوء التغذية واعتلال الصحة . وقد تفاقم بؤسهم بسبب الأنخفاض الحاد في القيمة الحقيقية للأجور أثناء الحرب العالمية الثانية ، وبسبب تنكر الحكومة لحقهم في الضمان والتنظيم الإجتماعى(٢٥).

إلاأن حياة عمال المدينة كانت ،على شدّة بؤسها ،أفضل من حياة الفلاحين المعدمين الذين هاجروا الى المدن وشكلوا جماهيرها غير المؤهلة والعاطلة عن العمل . وقد أظهر هؤلاء ، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وعياً اجتماعياً نامياً وأصبحوا نشطين سياسياً(٢٦) .

٣ ـ الطبقة المتوسطة في المدن :

كانت هذه الطبقة بجناحيها (الذى يعتاش من مرتباته ، والملاّك) واحدة من أهم القوى السياسية فيمصر –ما – قبل – الثورة(٢٧) .وقد ضمت هذه الطبقة فيصفوفها الموظفين الحكوميين ، ومستخدمي القطاع الخاص ، والتجار ، والمثقفين ، والمهنيّين ، اضافة الى خريجي الجامعات العاطلين عن العمل الذين كانوا يتطلعون للوصول الى«مركز الطبقة الوسطى »(٢٨) . وكان لدى هؤلاء كل الأسباب ليكونوا غير راضين ومتمردين . فالكبت والحرمان اللذين عانى منهما العاطلون عن العمل واضحان ولا يحتاجان الى كثير كلام . ومن جهة ثانية ، كان المستخدمون في القطاع الصناعي يعون بشكل حاد الأمتيازات التي كان يتمتع بها زملاؤهم من الأجانب . فبينما بلغ معدّل المرّتب السنوى للمستخدم المصرى (١٨١) جنيهاً ، وصل دخل نظيره الأجنبي (٣٥٨) جنيهاً مصرياً(٢٩) . كما كان التباين في المداخيل واضحاً في الدوائر الحكومية ذاتها أيضاً . ففي حين بلغ معدّل الراتب السنوى لوكيل الوزارة (١٥٠٠) جنيها مصرياً ، كان راتب الكاتب العادى (وليس أدني الرتب) يعادل (٧٢) جنيها مصريا فقط(٣٠). وهذا بالأضافة الى كون الطبقة الوسطى في المدن محرومة من أى نشاط سياسى حقيقى ومن حقها في ضمان العمل في الوقت الذى كانت فيه عرضة لتأثيرات الأفكار السياسية والاجتماعية العصرية والراديكالية . وقد جعلت كل هذه العوامل الطبقة الوسطى في المدن ، الطبقة الأكثر حماساً للتغيير السياسى والاجتماعى(٣١) .

تسيس القطاع المدني .

عاني المجتمع المصرى في العام ١٩٥٢ ،كما هو الحال في العديد من المجتمعات الأنتقالية الأخرى ، من الآلام التي عادة ما ترافق كل تغيّر سريع . وكان ان زاد الصعود القوى للحركة الوطنية المصرية من حدّة التمزقات الاجتماعية والأقتصادية . وكان نشاط هذه الحركة قد بدأ باكتساب زخم جديد منذ مطلع القرن العشرين نتيجة

للاحتلال البريطاني ، وبسبب التدفق المستمر للأفكار العصرية العلمانية . وقد تشكلت الموجة الوطنية المصرية الجديدة من تيارين شديدى التناقض هما : « العلمانية الحديثة ، والجذرية الأسلامية » (٣٢) . إلا أن هذه القوى القومية العصرية ، جُوبهت بمقاومة المجتمع المحافظ والنخبة السياسية المتعنتة المناهضة للاصلاح ، إضافة الى مقاومة قوى الاحتلال الأجنبي المتصلـِّبة . ولم يكن غريباً أن تكون المواجهة ما بين هذين الفريقين المتصارعين ، المتعصبين بطبيعتهما ، مواجهة ضارية وعنيفة .

أمـــا البناء السياسى ، شبه الغربي شبه اللبرالى ، فلم يــكن منسجماً لا مع البيئة الاجتماعية المصرية ولامع الفرقاء العاملين فيه والذين لم يكونوا مؤهلين أو مستعديــن للالتزام بقواعده أو تلبية متطلباته . ولقد استخدم كل من القوى الاستعماريةالبريطانية والملك ، والنخبة التقليدية ، الجهاز السياسى « بفظاظة » وحوّلوه الى آلة إضطهادية موظفة في خدمة مصالحهم(٣٣) . وهكذا ، تحوّلت مصر في الحقيقة والواقع الى« دولة بوليسية وان بدستور »(٣٤) .

وعلى صعيد آخر ، كانت الحرب العالمية الثانية نقطة انعطاف حاسم في تاريخ مصرالحديث . فقد كانت الأحداث الّتي وقعت أثناء وبعد الحرب لكمات مصيرية للعبة السياسية القائمة ،ومزّقت «الزيف الدستورى القائم» (٣٥) . وعانت البلاد – وفقاً لكلمات ألبرت حوراني – من انفصام « التحالف بين الليبراليةوالقومية » (٣٦) ، في حين أمسى واضحاً أن تياراً سياسياً جديداً بات على أبواب الاعلان عن نفسه وبقوة .

وقبل أن يمضى وقت طـــويل ، بدأ الصراع السياسى المزمن والثلاثي الجوانب (بين قوات الاحتلال البريطانية ، والملك ، وحزب الوفد) يفتح الطريق واسعاً أمام النشاطات السياسية من خارج البرلمان (الأكسترا – برلمانية) . وكان للوجود البريطاني الأستفزازى في منطقة قناة السويس والانغماس البريطاني العميق في السياسة المصرية أثرهما الكبير في إلهاب الوضع حتّى درجة الأشتعال . كما كان للتصرف « الفضائحى (٣٧) للملك، وما واكبه من عجز حلفائه – الأقطاعيين واحزابهم – في تبرير «وجودهم» (٣٨) ، أثرهما في تعريضهم جميعاً للاحتقار الشعبي . كذلك ، جرّدت « خيانة » و« إنتهازية» حزب الوفد الحزب من رصيده ، وعرّته تماماً مـــن صورته القومية الّتي طالما تمـــتع بهـــا(٣٩) . وهكذا ، في الوقت الذى كانت فيه « الأشكال الليبرالية الديمقراطية(٤٠) الغـــربية المكيّفة مصرياً تقاوم بضعف المـــوت المحقق ، أصبحت النخبة السياسية

الحاكمة ثمرة ناضجة للقطف على أيدي موجة النضال الثورى الصاعد . ومما يجدر ذكره في هذا المجال . أن السياسة المصرية لم تكن مجالاً لنشاط الأغلبية من أبناء الشعب . فقد كاد المزارعون أن يكونوا خارج الصراعات السياسية والاجتماعية المتنامية كلياً ، في حين أقتصرت النشاطات المناهضة للنظام على المدن المزدحمة بالسكان . وكان المعسكران المتصارعان علـى النحو التالى : الأحتلال البريطاني والملكية والأقطاع في جانب ، والطبقات الوسطى في المدينة والريف وانصارهمـا مـن السياسيين والعسكريين في جانب ثـان(٤١) .

وهكذا . أصبحت العملية السياسية المصرية مع العام ١٩٥٢ حدّية جداً ، وغاص المجتمع في حالة من التفتت الخطر . كما أن مصر التى كانت بمثابة « فرنسا – ما – قبل – الثورة الجديدة »(٤٢) شهدت بروز وتنامى قوتين متطرفتين ونقيضتين : الأخوان المسلمين ، والشيوعيين . وقد أضاف الشريط المتصل من الأغتيالات السياسية التى نفذته الميليشيا الفاشية (من جماعة « القمصان الخضر ») بقيادة أحمد حسين عنفاً الى العنف القائم .وأصبح الوضع جاهزاً للإنفجار . وبهذا ، فتحت أبواب المسرح السياسى على مصراعيها أمام هيمنة النشاطات الاكسترا – برلمانية العنيفة التى حركتها وقادتها قوى الطبقات الوسطى في المدينة والريف(٤٣).

تسيّس القطاع العسكرى

من الواضح الآن أن تسيّس القوات المسلحة في مصر – ما – قبل – ١٩٥٢ كان بفعل مجموعتين من العوامل التنظيمية والمجتمعية (Societal) وفي الوقت الذى تشير فيه المجموعة الأولى الى الطابع الاحترافي المهنى والتركيب الأجتماعـى للمؤسسة العسكرية المصرية ، تشير المجموعة الثانية الى البيئة الأجتماعية الأقتصادية والسياسية التى كانت سائدة آنذاك(٤٤) .

أ – العوامل التنظيمية : –

كانت مهمة المؤسسة العسكرية ، حتى المعاهدة الأنجلو – مصرية في العام ١٩٣٦ ، تقتصر على معالجة الأضطرابات والقلاقل الداخلية. اما أسلحتها فكانت تقلّ جودة حتى عن أسلحة اكثر الجيوش الحديثة تواضعاً . وقد سيطر الملك والاقطاعيون على قيادة

الجيش العليا من خلال الضباط الكبار ، الذين تحدروا من الأصول غير المصرية الأرستقراطية التى جاءت منها العائلة الحاكمة ،أو من طبقة الأثرياء .كما ان أنظمة التجنيد والترفيع فُصّلت بحيث تناسب مقاس مصالح الملك والأقطاعيين ، وبحيث تضمن سيطرتهم الكاملة على الجيش . وقد تشكلت غالبية أفراد الجيش حتى العام ١٩٤٧ من المزارعين الأميين الفقراء الذين عجزوا عن دفع « البدلية » (ضريبةالأعفاء) عوضاً عن تجنيدهم أجبارياً . وفي هذا المجال ، كانت الحكومة ، التى لم تكن جادة في مسألة قانون التجنيد ، قد فوّضت السلطات المحلية بالأشراف على تنفيذه . وهكذا ، أصبح « شيخ الحارة » في المدينة ، والعمدة في الريف ، هما أللذان « يقرران من يجب تجنيده »(٤٥) ومن يعفى . وقد نجح الأشخاص الذين توفرت لهم « الصلات » اللازمة في التخلص من البدلية والتجنيد على حد سواء ، في حين أُجبر الذين أفتقروا الى مثل تلك الصلات على اداء الخدمة العسكرية .

هذا وقد كان على المجندين أن يخدموا مدّة خمس سنوات يُسمح لهم بعدها أن يصبحوا جنوداً دائمين اذا ماهم رغبوا في ذلك . وفي مثل هذه الحالة ، لم تكن فترات خدمتهم أثناء التجنيد الأجبارى لتحسب لهم . وكان المجندون والجنود ، من حيث الجوهر ، خدماً أو مراسلين مسخّرين لخدمة رؤسائهم شخصياً . ولم يكن تدريبهم العسكرى متقطعاً فحسب ، بل كان ، بالكاد ، يمكنهم من استخدام اساحتهم القديمة التى عفى عايها الزمن . وقد بقى حق الأنتقال أو الترفيع بالنسبة للجنود ، وغيرهم من صغار الرتب ، ضمن الحدود الدنيا . وكانت الرتبة العليا التى يمكن أن يصل اليها الجندى ، مع كثير من الحظ والمحسوبية ، هى رتبة الوكيل . وفي الوقت الذى لم تكن فيه الزيادات المالية مشجعة ، اذ تراوحت ما بين نصف جنيه وجنيه مصرى واحد في العام ،كانت رواتبهم الأساسية لاتكاد تكفيهم ، الا بصعوبة بالغة ، ليحيوا ضمن الحدود المعيشية الدنيا .

أما فئة الضباط،فشكلت طبقة مميزة ومختلفة تماماً.وقد فصلتهم عمّن دونهم من الرتب عدّة هوّات . فطالما أن الدخول الى الكلية الحربية مشروط بالحصول على شهادة الدراسة الثانوية ، فقد فصلت الضباط عمن دونهم من الرتب — وعلى نحو تلقائي — « هوة تعليمية » ولأن الألتحاق بالمدارس الثانوية كان امتيازاًمقصوراً على أبناء العائلات الأغنى نسبياً ، فصلت « هوة إجتماعية — اقتصادية » أخرى مرشحى الأكاديمية العسكرية عن المجندين والجنود .وأخيراً ، فصلت « هوة مهنية » أفراد الجيش بين

الذين أفتقروا الى التدريب السليم وبين المدربين في الكلية الحربية . وبأختصار : لقد « اتسعت ، طوال النصف الأول مـــن القرن العشرين ، المسافة ما بين طبقة الضباط وبقية العاملين في الجيش المصرى»(٤٦) .

وعلى صعيد آخر ، فصلت هوة أخرى ما بين الضباط الكبار وزملائهم الصغار . فقد كان الجيش ،حتّى وقت قريب ،«مزرعة يقتصر (دخولها) على ابناء الأغنياء »(٤٧) . إلا أن أبواب الكلية الحربية فتحت أمام ابناء طبقات أخرى في العام ١٩٣٦ . ومع ذلك ، لم يأت« رجال الطبقات الأخرى» هؤلاء من أصول اجتماعية متواضعة جداً . فمع أنهم لم يكونوا أقرباء العائلة الحاكمة أو الطبقة الأرستقراطية العليا ، إلا أنهم لم يكونوا أيضاً أبناء المزارعين أو الحرفيين أو عمال المدن أو البروليتارية الرثة أو أصحاب الحوانيت الصغيرة . لقد كانوا اما أقرباء « كولاك القرى المصرية»(٤٨) أو« البرجوازية الريفية السفلى »(٤٩) ، أو أقرباء ألطبقة الـــوسطى في المدينة سواء كانوا مـــن ذوى الرواتب(٥٠) أو من أصحاب المهن الحرّة(٥١) . وعليه ، يمكننا أن نفترض، بشكل دقيق ، أن صغار الضباط المصريين جاءوا ، بعد العام ١٩٣٦ ، من أصول تقع على مدى شريط كامل من الطبقات الوسطى في الريف والمدينة(٥٢) .

إذن ، فان تسيّس صغار الضباط – وهو القطاع الأكثرأهمية في القوات المسلحة – عائد جزئياً الى تطلعات الطبقة الوسطى التى طالما اعتز بها هؤلاء الضباط . وغنى عن الـــذكر ، أن هذه التطلعات قـــد تعززت بالأصول الطبقية الوسطى للضباط ، وبصورتهم عن أنفسهم « كانتلجنسيا في الثياب العسكرية »(٥٣) ، وبما تعرضوا له من اذلال على أيدى كبار الضباط الفاسدين * أو الضباط الأجانب(٥٤) ، إضافة الى عدم المساواة الفاضحة والمستوى المهنى المنخفض الذى اتسمت به المؤسسة العسكرية .واخيراً، لعله لايدعو الى كثير من الاستغراب كون صغار الضباط اصبحوا المجموعة الأكثر رغبة وحماساً لتغيير الأوضاع السائدة في المؤسسة العسكرية بشكلٍ خاص .

ب– العوامل المجتمعية :

وعلاوة على « الأنزعاج الداخلى » في أوساط القوات المسلحة ، كانت الأوضاع الأجتماعية – الأقتصادية – السياسية في مصر في العام ١٩٥٢ موضع نقمة الضباط الصغار . ومع أن التباين الاجتماعى – الأقتصادى الحاد جعل صغار الضباط ينفرون

---

* يؤكد محمد نجيب ذلك في دراسة حديثة جدا . انظر ، محمد نجيب ،كلمتى للتاريخ (بيروت ، مجلة الحوادث ، ١٩٧٥) .

من النخبة الحاكمة ، بلغ نفورهم في المجالات السياسية حدوده القصوى . فوجود قوّات أجنبية على الأرض المصرية ، والطغيان الذى مارسه الأقطاعيون ، زيادة على المحاباة والمحسوبية (٥٥)، والمواقف المتذبذبة لـ ٢٢(٥٦) حزباً عاملاً في مصر آنذاك، كل ذلك كان منافياً للأيديولوجية التطهّرية (البيوريتانية) ولصورة السيادة القومية التى يحب الجيش – والجيش المصرى ليس استثناءً في هذا المجال –(٥٧) أن يرى نفسه بهـا . فقد كثّف الأنقلاب البريطاني ضد الملك فاروق في ٤ شباط – فبراير١٩٤٢، وما أعقبه من خضوع الملك لمشيئة البريطانيين ، وما أبداه حزب الوفد من المواقف الأنتهازية المصلحية آنذاك، أحاسيس المرارة والغربة في أوساط الضباط المصريين(٥٨). كما أن اصرار الملك على أن يحيا حياته الخاصة الفاضحة لم يترك أى أمل له في استرداد احترام وولاء الضباط الذين شعروا بالمذلة(٥٩) . وقد زاد الفساد الذى كان يرتع فيه البلاط الملكى بشكل عام ، والقيادة العليا للجيش(٦٠) بشكل خاص ، الأمور سوءً على سوء . كذلك ، جعل الفرض شبه المتواصل لحالات الطوارئ والنظام العسكرى (منذ أيلول – سبتمبر ١٩٣٩ ، وطوال الحرب العالمية الثانية ، وفي أيار – مايو١٩٥٠ ، وفي كانون ثاني – يناير ١٩٥٢) الجيش يبدو وكأنه حرس مرتزق لدى ملك فقد بشكلٍ فاضح رصيده (٦١). وأخيراً ، كانت هزيمة الجيش المصرى في العام ١٩٤٨ نقطة انعطاف حاسمة. فقد وترّت تلك الهزيمة علاقات الضباط الوطنيين بالنظام الى درجة لم يعد معها ممكناً اصلاح تلك العلاقات من جديد . فالقيادة السياسية الفاسدة ، وعدم كفاءة القيادة العسكرية العليا ، وانغماس بعض المسؤولين السياسيين والعسكريين في « فضيحة شراء الأسلحة الفاسدة » أدت جميعاً الى تصاعد موجة جديدة من الغضب والحنق(٦٢) في أوساط العسكريين . وكان أن ساعد هذا كله على زيادة تسيّس غالبية صغار الضباط بشكل عام ، وعلى تبلور الأتصالات والعلاقات والصداقات الشخصية التى أقامها جمال عبدالناصر مع العديد من الضباط منذ مطلع الأربعينات في « هيئة الضباط الأحرار » * التى أكتسبت شكلاً واضحاً مع العام ١٩٤٩(٦٣) .

الأنقلاب العسكرى

وصل الصراع السياسي – مع نهاية العام ١٩٥١ – مداه الأقصى(٦٤) ، وتلاحقت الأحداث على نحو تصاعدّى :

---

* ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ان عدد الضباط الذين حافظوا على علاقات منتظمة بهذه الهيئة طوال الفترة ١٩٤٩ – ١٩٥٢ لم يتجاوز التسعين ضابطا . راجع شهادة محمد حسنين هيكل في حديثه مع فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر : حوار مع محمد حسنين هيكل (بيروت : دار القضايا ، ١٩٧٥).

ألغت حكومة الوفد في السادس من تشرين الأول ــ أكتوبر ١٩٥١ المعاهدة الأنكليزية ــ المصرية للعام ١٩٣٦ ، ومدّت يدّ المساعدة لحرب العصابات الدائرة ضد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس . كما قام « الضباط الأحرار » بتوزيع بيانات مناهضة للبريطانيين وللحكومة . وفي الوقت ذاته ، أصبحت المظاهرات جزءاً من الحياة اليومية المصرية ، واعتُبر انتخاب الضباط الأحرار للجنة تنفيذية جديدة لنادى الضباط في السادس من كانون الأول ــ يناير ١٩٥٢ تحدياً علنياً للملك . وبعد أقل من ثلاثة أسابيع ، إنتقمت القوات البريطانية التى أزعجتها الهجمات الفدائية المتكررة عليها ، بتدبير هجوم وتنفيذ مذبحة ضدّ مركز الشرطة المصرية في الأسماعيلية في الخامس والعشرين من كانون الأول ــ يناير ١٩٥٢ .

وفي اليوم التالى ، الذى اشتهر بيوم « السبت الأسود » ، ، بدأ تمرد قوات البوليس وانفجرت أعمال العنف والفوضى ، وسارت المظاهرات احتجاجاً على الهجـوم البريطاني ، واندلعت نار « حريق القاهرة » الشهير . وفي الحال ، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ وفرضت القانون العسكرى من جديد واستدعت الجيش لإقرار النظام . وكان ذلك مناسبة أغتنمها الملك وقام بطرد حكومة الوفد التي أعقب سقوطها أزمة وزارية خطيرة . ففى خلال الأشهر الستة التالية عُينـّت وعُزلت خمس وزارات، وبات الاتفاق على حكومة ثابتة أمراً شبه مستحيل . وباختصار : لقد توقف النظام السياسى عن العمل .

لقد كان المجتمع المصرى ، مع مجئ شهر تموز ــ يوليو ١٩٥٢ ، يترنح تحت وطأة مجموعة من الضغوط القوية . فالأوضاع الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والعسكرية المتردية باستمرار ، وصلت الى نقطة دنيا بات من الضرورى معها احداث تغييرات حقيقية . وفي الوقت ذاته ، أصبحت العواطف المناهضة للنظام ، والتطلعات القومية التى طال الأعتزاز بها ، أقوى من أى وقت مضى . ومع ذلك ، كانت الأحزاب الأكسترا ــ برلمانية المتصارعة غير قادرة على قلب النظام بسبب الأمكانات الضعيفة التى كانت في متناول يدها وبسبب قياداتها المترددة .

أما « جماعة الأخوان المسلمين » التى كانت أقوى الأحزاب الأكسترا ــ برلمانية هذه ، فقد كانت منهكة بسبب : إضطهاد الحكومة لها ، واشتراك « الجماعة » في حرب فلسطين ، والصراعات التنظيمية الداخلية ،واغتيال قائدها المرشد العـام في شباط ــ فبراير ١٩٤٩ ، إضافة الى اشتراك « الجماعة » في حرب العصابات ضد

القوات البريطانية ، ووفاة محمد لبيب – القائد العسكرى للاخوان المسلمين – في العام ١٩٥١ (٦٥) .

على أن احتمال اندلاع حرب أهلية ، فيما اذا حاول أى من الأحزاب الاكسترا – برلمانية القيام وحده بقلب النظام السياسى (٦٦) ، كان الأمر الأشد خطورة من كل الأحتمالات . وفي الوقت ذاته ، بات واضحاً أن سقوط النخبة الحاكمة يستلزم سحب دعم الجيش لها . ولقد كان ذلك الدعم بمثابة العمود الوحيد الذى بقى يسند « النظام القديم » ، وأصبحت القيادة السياسية معتمدة عليه كلياً . ولأن القيادة العليا الفاسدة للجيش كانت عاجزة عن القيام بحركة عسكرية ضد النظام الذى هى جزء منه ، ونتيجة لما تعرضت له منظمات صغار الضباط – عدا تنظيم الضباط الأحرار –(٦٧) من قمع على أيدى السلطة ، وبسبب توفّر قيادة كفؤة على رأس «هيئة الضباط الأحرار » ، أصبحت هذه الأخيرة القوة المؤهلة الوحيدة القادرة على قلب النظام(٦٨) .

وبالفعل استثمر « الضباط الأحرار » كره الجماهير للنخبة الحاكمة مثلما استثمروا الانحلال المذهل في مجمل الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية والسياسية في البلاد ، وسارعوا الى اعتلاء موجة التنفير والكبت التى غمرت الجيش ، مسلحين أنفسهم بتطلعات القوى الأجتماعية الجديدة ، وعاملين – في الوقت ذاته – على تحييد القوى الخارجية ، سواء كانت أمريكية* أو بريطانية(٦٩) ، منتظرين أزوف الفرصة المناسبة . وأخيراً ، كانت اللحظة الذهبية عندما تناهى الى مسامع «الضباط الأحرار» تصميم النظام على تصفية تنظيمهم ، فتحركوا في الحال وقبضوا على خيوط السلطة مع فجر الثالث والعشرين من تموز – يوليو ١٩٥٢(٧٠) .

إذن وبايجاز شديد : ليس صحيحاً أن « الضباط الأحرار » الذين هندسوا الأنقلاب العسكرى في العام ١٩٥٢ قاموا بتنفيذ قرار عفوى أتخذ في اللحظة الأخيرة . لقد كان الأنقلاب جزءاً من الحركة الوطنية الجديدة المناهضة للنظام الملكي المتعفن وللمستعمرين البريطانيين ، وعملاً حاسماً نفّذه قطاع صاعد من الطبقة الوسطى التقدمية ، علاوة على كونه ردّة فعل خاصة ضد الأوضاع المتفجرة السائدة داخل المؤسسة العسكرية ذاتها .

---

* وفي هذا المجال ، يؤكد محمد نجيب على ان الصلات بين « الضباط الاحرار » والولايات المتحدة كانت قبل وقوع الانقلاب وبعده . راجع ، نجيب ، المصدر السابق ، ٨٠ – ٨٥ . اما محمد حسنين هيكل فانه ، في دراسة احدث من كتاب نجيب ، يعود فيؤكد بقوة عدم صحة ما يقوله مايلز كوبلاند ، وبالتالى نجيب ، حول علاقة النقلاب بالامريكان . أنظر ، فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر ، ص ٥٣ .

الفصل الثاني

أصول النظام البيروقراطي (١)

ديمومة القيادة الناصرية على رأس السلطة السياسية هي أبرز ما يميز انقلاب ١٩٥٢ عن غيره من الانقلابات العسكرية الأخرى في الوطن العربي (انظر الجدول رقم ١). وعلى الرغم من أن هذه الديمومة نجمت عن تفاعل مجموعة معقدة من المتغيرات المحلية والأقليمية والدولية، سيقتصر البحث في هذا الفصل على دراسة الوسائل والسياسات التي أعتمدتها واستخدمتها القيادة، محليا، لتدعيم مركزها ولضمان استمرارها على قمة الهرم السياسي.

– التسيّس وعدم الأستقرار السياسي :

جوبه مهندسو انقلاب ١٩٥٢، حال نجاح حركتهم، بضرورة الأسراع في تأسيس شرعية للنظام الجديد(٢). إلا أن الشرعية تفترض، أول ما تفترض، تأمين الاستقرار السياسي. وهذا الأخير لم يكن متوفراً في مصر التي كانت عندئذ، ولأسباب مختلفة، تبدو وكأنها تجلس على فوهة بركان سياسي :–

فمن ناحية، أدى التغير المكثّف والواسع المدى الذي كان يشهده المجتمع المصري في العام ١٩٥٢ الى اغراق البلاد بفيض من المدخلات (القوى والتنظيمات والطلبات الجديدة) المحمومة. وفي غياب المؤسسات القادرة على امتصاص ذلك السيل من المدخلات المندفعة بقوة، وصل التسيّس قمة لم يسبق لها مثيل. وازدحم المسرح السياسي – كما ذكر في الفصل الأول – بوجود ٢٢ حزباً متصارعاً. وعلى صعيد آخر،

الفصل الثاني

(الجدول رقم ١)

الإنقلابات العسكرية في العالم العربي حتى العام ١٩٧٢

البلد	تاريخ وقوع الأنقلاب	نهاية الأنقلاب	البلد	تاريخ وقوع الأنقلاب	نهاية الأنقلاب
مصر	١٩٥٢/٧/٢٣	—	الجزائر	١٩٦٥/٦/١٩	—
العراق	١٩٣٦/٨/٢٩	١٩٣٧/٨/١١	سوريا	١٩٤٩/٣/٣٠	١٩٤٩/٨/١٤
	١٩٣٧/٨/١١	١٩٣٨/١٢/٢٤		١٩٤٩/٨/١٤	١٩٤٩/١٢/١٩
	١٩٣٨/١٢/٢٤	١٩٣٩/٤/٥		١٩٤٩/١٢/١٩	١٩٥١/١١/٢١
	١٩٣٩/٤/٥	١٩٤٠/٢/٢١		١٩٥١/١١/٢١	١٩٥٤/٢/٢٥
	١٩٤٠/٢/٢١	١٩٤١/٢/١		١٩٦١/٩/٢٨	١٩٦٢/٣/٢٨
	١٩٤١/٢/١	١٩٤١/٤/٣		١٩٦٢/٣/٢٨	١٩٦٣/٣/٨
	١٩٤١/٤/٣	١٩٤١/٥/٣١		١٩٦٣/٣/٨	١٩٦٦/٢/٢٣
	١٩٥٨/٧/١٤	١٩٦٣/٢/٨		١٩٦٦/٢/٢٣	١٩٧٠/١١/١٥
	١٩٦٣/٢/٨	١٩٦٣/١١/١٨		١٩٧٠/١١/١٥	—
	١٩٦٣/١١/١٨	١٩٦٨/٧/١٧			
	١٩٦٨/٧/١٧	—			
اليمن	١٩٦٢/٩/٢٦	١٩٦٧/١١/٤	السودان	١٩٥٨/١١/١٧	١٩٦٤/١١/١٥
ليبيا	١٩٦٩/٩/١١	—		١٩٦٩/٥/٢٥	—

المصادر : استقيت هذه المعلومات من المصادر التالية :

(1) Keesings Contemporary Archives and;

(2) Arab Report and Record and;

(3) Eliezer Be'eri, Army Officers in Arab Politics and Society, tran. Dov Ben Abba (New York : Frederick A. Praeger, 1970), pp. 246 - 50.

لم يكن الجيش المصرى أقل تسيّساً أو انقساماً . بل أن التمزقات المتعددة داخل الجيش (انظر الجدول رقم٢) عكست بشكل دقيق الأنقسامات التى مزّقت المجتمع ككل . فقد كان للاحزاب المؤيدة للنظام الملكى مؤيدون في صفوف الضباط الكبار . كما كان لحزب الوفد أنصار من العسكريين (٣). وكذلك الحال مع الأحزاب الأكسترا – برلمانية (الشيوعيين ، وجماعة « مصر الفتاة » ، والأخوان المسلمين بشكل خاص) التى كان لها امتدادات تنظيمية ديناميكية داخل القوات المسلحة . واخيراً ، نشطت في أوساط الضباط تنظيمات عسكرية أخرى مستقلة مثل « جمـــاعة صدقي » و « هيئة الضباط الأحرار » .

ومن ناحية ثانية ، زاد التركيب غير المتجانس « لهيئة الضباط الأحرار » مـــن احتمالات عدم الاستقرار السياسى (انظر الجدول رقم ٣) . فاللجنة التنفيذية « لهيئة الضباط الأحرار » كانت أشبه ما تكون بقيادة تنظيم جبهوى (وليس قيادة تنظيم موحد) يتبع معظم أعضائها انصار شخصيون من الضباط وغيرهم(٤) . كما كان للأعضاء الذين ضمتهم « اللجنة» خلفيات ايديولوجية وسياسية شديدة التباين. فمع أنهم كانوا جميعاً متفقين على الهدف العام الخاص بقلب النظام القديم ، لم تشكل « المبادئ الستة» الضبابيّة الطابع التى كانت « الهيئة » قد تبنتها برنامجاً محدداً يسترشد به في المستقبل (٥) .

الفصل الثاني

(الجدول رقم ٢)

أالمنظمات السياسية في الجيش المصرى

اسم المنظمـــة	القـــــادة
هيئة الضباط الاحرار	١ ـ جمال عبدالناصر ، رئيسا ٢ ـ اللجنة التنفيذية (انظر الجدول رقم ٣)
جماعة صدقي	١ ـ النقيب مصطفى صدقي
جماعة الاخوان المسلمين (الفرع العسكرى)	١ ـ محمد لبيب (توفي في العام ١٩٥١) ٢ ـ عبد المنعم عبدالرؤوف ٣ ـ عبد المكارم عبد الحى
الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدتـــو) الشيوعية	١ ـ احمد فؤاد ، المفوض السياسى ٢ ـ احمد حمروش ، المفوض العسكرى
مصر الفتاة	١ ـ مصطفى بهجت بدوى (وغيره من الانصار)

المصادر : مستقى من مقابلات اجراها المؤلف مع كل من :

خالد محي الدين ، يوسف صديّق ، احمد حمروش ، مصطفى بهجت بدوى ، ابراهيم فتحى ، عبدالحميد المازني ، محمد نسيم ، فؤاد مرسى ، آمال المرصفى ، مبارك عبده فضل ، اسماعيل صبرى عبدالله ، اسعد حليم ، ابراهيم عامر ، وهاني الهندى (انظر تعريفا بالاشخاص الواردة اسماؤهم اعلاه في القائمة الخاصة بذلك الواردة ضمن جدول المصادر في نهاية الكتاب) .

الفصل الثاني

(الجدول رقم ٣)

ألبنية التركيبية لمجلس قيادة الثورة

الأسم	مجلس قيادة الثورة	اللجنة التنفيذية	الرتبة	السلاح	تاريخ الميلاد	الكلية الحربية	تاريخ العزل	الخلفية السياسية
١ ـ عبد الحكيم عامر	١	١	صاغ	هيئة القيادة العامة	١٩١٩	١٩٣٨	١٩٦٧	الاخوان المسلمون وحرب فلسطين
٢ ـ عبدالمنعم أمين	١	—	بكباشي	المدفعية	١٩١٢	١٩٣٥	١٩٥٣	اتجاه غربي، اقصى اليمين
٣ ـ عبداللطيف البغدادى	١	١	قائد جناح	الطيران	١٩١٧	١٩٣٨	١٩٦٤	عمليات ضد البريطانيين ومع الفلسطينيين
٤ ـ كمال الدين حسين	١	١	صاغ	المدفعية	١٩٢١	١٩٣٩	١٩٦٤	اخوان مسلمون وحرب ١٩٤٨
٥ ـ حسن ابراهيم	١	١	قائد سرب	الطيران	٩١٧	١٩٣٩١	١٩٦٦	مصر الفتاة واعمال ضد البريطانيين
٦ ـ خالد محى الدين	١	١	صاغ	سلاح الفرسان	١٩٢٢	١٩٤٠	١٩٥٤	حدتو الشيوعية
٧ ـ زكريا محى الدين	١	١	بكباشي	المشاة	١٩١٨	١٩٣٨	١٩٦٨	حرب ١٩٤٨
٨ ـ محمد نجيب	١	—	لـواء	المشاة	١٩٠١	١٩١٧	١٩٥٤	حرب ١٩٤٨
٩ ـ جمال عبدالناصر	١	١	بكباشي	المشاة	١٩١٨	١٩٣٨	—	مصر الفتاة وحرب ١٩٤٨ واغتيالات سياسية ضد النظام الملكى

١٠ــأنور السادات	١	١	بكباشى	المشاة	١٩١٨	١٩٣٨	ـ	مصر الفتاة ، والاخوان واعمال ضد البريطانيين واغتيالات سياسية
١١ــجمال سالم	١	١	قائدجناح	الطيران	١٩١٨	١٩٣٨	١٩٥٦	الحزب الاشتراكى المصرى
١٢ــصلاح سالم	١	١	صاغ	القيادة العامة	١٩٢٠	١٩٣٨	١٩٥٥	حرب ١٩٤٨
١٣ــيوسف صدّيق	١	ـ	بكباشى	المشاة	١٩١٠	١٩٣٤	١٩٥٤	حدتو الشيوعية
١٤ــحسين الشافعي	١	١	بكباشى	سلاح الفرسان	١٩١٨	١٩٣٨	ـ	الاخوان المسلمون

المصادر : مصادر الجدول رقم ٢ .

هذا ، في حين شكلت الصداقات الشخصية ، التى بنيت أيام الزمالة في الكلية الحربية أو أثناء الخدمة الفعلية ، الرباط الذى شدّ معظم الأعضاء بعضهم الى بعض. وأخيراً ، لم يكن « الضباط الأحرار » الذين تزعموا الأنقلاب قادرين على استلام السلطة وحدهم . فقد كان عليهم أن يجندوا حــول خطتهم (وليس بالضرورة في تنظيمهم) عدداً من الضباط القوميّين المؤثرين الناقمين على الأوضاع من أمثال اللواء محمد نجيب الذى سمى بعد الانقلاب مباشرة « قائداً للثورة » ورئيساً لمجلس قيادتها(٦). ومع أن تجنيد ضباط كهؤلاء قد ضمن للانقلاب قوة ومصداقية اكثر ، فإنه أضاف لتركيبة النخبة العسكرية الجديدة مزيداً من عدم التجانس . كما أن إشهار الشركاء العسكريين الجدد ، شعبياً ورسمياً ، أدى الى تعزيز قوتهم السياسية بحيث تسبب ذلك في خلق مشاكل حقيقية لأعضاء « اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار » في وقت لاحق .

وهكذا ، نرى أن الوضع كــان في أعقاب نجاح الأنقلاب متخماً باحتمالات الأنفجار . فالتسيّس الشديد ، ووصول الصراعات السياسية الى درجة أصبحت معها هذه الصراعات مستقطبة (Polarized) ، إضافة الى التركيب غير المتجانس «لهيئة الضباط الأحرار » وعدم قدرتهم على تنفيذ الأنقلاب وحدهم ، أدت جميعاً الى حالة من عدم الأستقرار السياسى ، وزادت مــن احتمالات المواجهة العنيفة بين الفرقاء المتصارعين .

وعلى نحو ما هو متوقع ، اتسمت الأشهر الثمانية والعشرون التالية بصراع متعدد الجوانب على السلطة . وكانت الغلبة ، في النهاية ، من نصيب « الضباط الأحرار » الذين نجحوا ، كما أثبتت الأيام ، في تثبيت أنفسهم كقيادة سياسية مستقرة . والواقع أن انتصار هؤلاء في ذلك الصراع السياسى ، علاوة على الاستمرارية التى ميزت حكمهم ، يعكسان كفاءة وتفوق « اللجنة التنفيذية » في مجالات السيطرة السياسية .

وكي تتحقق السيطرة السياسية ، لابد من توفر أمرين أثنين :—

السياسة (The Policy) الخاصة بالسيطرة السياسية ، والوسائل التى تنفذ بها هذه السياسة . وكلما كانت السياسة مناسبة والوسائل فعالة ، كلما ازدادت فُرَص تحقيق السيطرة السياسية . غير أن مُلائمة سياسةٍ ما ليست بالمسألة المطلقة . والسياسة تكون ملائمة لمتطلبات السيطرة السياسية ان هى عَرفت ، على الأقل ، كيف تتحكم بعملية التقاط وتكتيل وترويج وتحقيق المطالب المعقولة للقوى الإستراتيجية في المجتمع على الأقل(٧) . الا أن تحقيق السيطرة السياسية ، يستلزم أيضاً النجاح في تنفيذ تلك السياسة الملائمة . وبهذا تتضح الحاجة الماسة الى الأدوات« الفعّالة » اللازمة للتنفيذ ، حيث تعني « الفاعلية » هنا : اتمام انجاز هدف السيطرة السياسية (٨) .

سياسة السيطرة السياسية : المرحلة الأولى

بذل القادة العسكريون ، الذين تربعوا على رأس السلطة السياسية بعد انقلاب تموز — يوليو ١٩٥٢ ، قصارى جهدهم لنفى أية فكرة مسبقة لديهم لحكم البلاد . ومع أن أحد المصادر البارزة يؤكد على أن الدور الأصلي للضباط ، كما رسموه لأنفسهم قبل الأنقلاب ، ما كان ليستغرق اكثر من بضع ساعات(٩) ، فان الأمر المهم الآن بعد اكثر من عشرين عاماً من الحكم المتصل ، ليس في ما اذا كان « الضباط الأحرار » (أو بعضهم على الأقل) ينوون الأستمرار في حكم البلاد بأنفسهم أم لا ، بل انه يكمن في حقيقة كون الضباط الذين حكموا البلاد منذ اللحظة الأولى ، قرّروا ، قبل انقضاء الشهر السادس على حركتهم ، الأعلان عن رغبتهم الأستمرار في السلطة وفرض دكتاتوريتهم . وفي هذا المجال ، ثمة ثلاثة تواريخ بالغة الأهمية : ١٦ و ٢٣ كانون الثاني — يناير ، و ١٠ شباط — فبراير ١٩٥٣(١٠) .

ففى التاريخ الأول ، قام « مجلس قيادة الثورة » بحظر عمل الأحزاب السياسية

(فيما عدا « جماعة الاخوان المسلمين ») وصادر أموالها ، واعلن عن مرحلة انتقالية لمدّة ثلاث سنوات ، اى بكلمات أخرى : لقد جعلت الدكتاتورية نفسها علنية .

وفي التاريخ الثاني ، أعلن « مجلس قيادة الثورة » عن قيام حزب الدولة («هيئة التحرير ») الذى رفع شعار « النظام ، الاتحاد ، العمل » . وبعبارة أخرى ، لقد حاول القادة الجدد إقامة نظام الحزب الواحد .

وفي التاريخ الثالث ، تم الاعلان عن الدستور المؤقت الذى نصّ على أن « قائد الثورة » سيمارس مسؤوليات السلطة العليا من خلال « مجلس قيادة الثورة » . وبكلمات مختلفة : لقد وضعت الدكتاتورية بنفسها الأساس القانوني اللازم لها .

وفي محاولة منهم تفسير (أو تبرير) لجوئهم الى اتخاذ الخطوات المذكورة أعلاه ، قدّم الضباط عدداً من « الحجج»(١١) التي تواكب – في العادة – المنطق العسكرى ازاء شؤون السياسة العامة . وبالامكان تلخيص منطق العسكريين هذا على النحو التالى :

يمر المجتمع بثورتين ، قومية واجتماعية ، في آن واحد . وفي حين تتطلب الثورة الأولى قيادة قوية ووحدة بين جميع القوى الأجتماعية ، تتسبب الثانية في زيادة الضعف والفرقـــة .

وحيث أن الجيش هو المنظمة القومية الوحيدة « البعيدة جداً عن الصراع بين الأفراد والطبقات » ، فانه مؤهـــل أكثر مـــن غيره ، ليكون « الحـــارس الأمين » للثورتين(١٢). كما أن الجيش هو « طليعة الجماهير »(١٣) لأن طبيعتهالفعالة تجعله اكثر تأهيلاً لتطبيق شعار « النظام ، الأتحاد ، العمل » الذى يقول الضباط العسكريون ، أنه يلخص المسائل التي تحتاج اليها البلاد(١٤). وأخيراً ، يشدّد المنطق العسكرى على اعتبار كل واحد من أعضاء مجلس قيادة الثورة« استاذاً» في مجال اختصاصه . وهم– أى الضباط – قد « أثبتوا » قدرتهم ، وشجاعتهم ، واستعدادهم للتضحية ، مما يجعلهم أصلح لقيادة البلاد من السياسيين المترددين ، والآنانيين والفاسدين . وبايجاز : انه لمن « واجب » الضباط – وفقاً لمنطق العسكريين – أن يضعوا الأمة عـــلى « الطريق الصحيح » حتى لو كان ذلك يتطلب منهم « التضحية » ببعض شعبيتهم(١٥) .

لم تترك الاجراءات التي اتخذها « مجلس قيادة الثورة»ولا التفسيرات العسكرية المبررة لها ، أى شك حـــول سياسة السيطرة السياسية التي كانت تدور في خلد الضباط . فقد

بات واضحاً أنهم ينوون تجميع خيوط السلطة في أيدى جهة عليا واحدة هى« مجلس قيادة الثورة » مما يستدعى تصفية أو اذابة جميع مراكز النشاط السياسى المستقلة . أما اذا كان لابد من وجود نوع من النشاط السياسى ، فإنه يجب أن يجرى في قناة واحدة هى : حزب السلطة .

هذا ، وقد جاءت التطورات السياسية اللاحقة منسجمة مع السياسة المذكورة اعلاه . فقد تحركت تلك التطورات على امتداد خطين هما :

أ – المزيد من تركيز السلطة في يدّى « مجلس قيادة الثورة » الذى كانت تسيطر عليه « اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الاحرار » .

ب –التمادى في تطبيق الأجراءات القسرية من أجل ازالة تسيّس (Depoliticization) المجتمع(١٦). غير أن وضع هذين الهدفين موضع التنفيذ لم يمر دون مقاومة. بل إن محاولة تنفيذهما أدت الى وقوع صراع سياسى مرير بلغ قمته فيما اشتهر لاحقاً« بأزمة ١٩٥٤ » التى خرجت منها قوى « اللجنة التنفيذية » – المتحمسة لاقامة نظام شـــديد المركزية – منتصرة .

المشايعة (Partisan Role - Expansion) في المؤسسة العسكرية وتضخم دورها : المرحلة الأولى

تنبئ الخلاصة المذكورة أعلاه عن القدرة المتفوقة « للجنة التنفيذية » في مجال السيطرة السياسية . ويشير أنور السادات ، في هذا المجال ، إلىأن تكتيك عبد الناصر في فترة التحضير لانقلاب٢٣ تمــوز – يوليو ١٩٥٣ ، كـــان يستند الى نظرية « التسلـــل التدريجى »(١٧) . والواقع أنه ليس هنالك ما يصف طبيعة التدرج في أحكام السيطرة السياسية « للضباط الأحرار » أفضل من هذه النظرية .

ويبدو أن « اللجنة التنفيذية » قـــد نفذت ، بالتدريج ، خطة تقضى بتسلل أعضاء « هيئة الضباط الأحرار » وانصارها الى مختلف المؤسسات الاستراتيجية في الدولة . ويشكل اقتصار عملية التسلل هذه على أعضاء « اللجنة التنفيذية » واتباعهم من جهته، وتّجاوز الضباط الى ما وراء حدود الدور المحدد لهم أصلاً من جهة ثانية ، نوعاً من تضخيم دور العسكر ومشايعة بعضهم . وكان أمراً طبيعياً أن تكون مـــراكز صنع القرارات أول المجالات التى استهدفتها خطة التسلل التى وضعتها ونفذتها « اللجنة التنفيذية » .

١ ـ السيطرة على المركز الرئيسي لصنع القرارات :

أنيطت السلطة ، في اعقاب انقلاب ١٩٥٢ ، بالأعضاء الـ ١٤ الذين شكلوا « مجلس قيادة الثورة » . وكان « المجلس » قد ضمّ ، بالإضافة الى الـ ١١ عضواً ألذين شكلوا « اللجنة التنفيذية » ثلاثة ضباط آخرين (أنظر الجدول رقم ٣) . وقد أصبح اللواء نجيب قائداً عاماً للقوات المسلحة ورئيساً « لمجلس قيادة الثورة » أيضاً . وقد عنت القاعدة الأجرائية الخاصة بإتخاذ القرارات بالأغلبية النسبية ، سيطرة « اللجنة التنفيذية » على قرارات « المجلس »(١٨) . إلا أن هذا الأحتكار في اتخاذ القرارات كان يعتمد على :ـ

أ ـ تماسك أعضاء « اللجنة التنفيذية » في مواجهة المجموعات الأخرى .

ب ـ القوى التي تستطيع « اللجنة التنفيذية » توظيفها من أجل ضمان تنفيذ القرارات المتخذة .

وفيما يتعلق بالشروط الأول ، نجحت الصفات القيادية التي كـــان يتمتع بهـــا عبدالناصر في تجميع أعضاء « اللجنة التنفيذية » من حوله(١٩) . وقد أعيد إنتخاب عبدالناصر مرتين لرئاسة « اللجنة » قبل انقلاب ١٩٥٢ ، غير أن ذلك لايعني أن أعضاء « اللجنة التنفيذية» كانوا من أتباعه الأعمياء . فمع أن عبدالناصر تمتع بأحترامهم ، إلا أنه لم يكن عندئذ أكثر من أول بين متساوين . فلطالما اعتبر قائد الجناح عبداللطيف البغدادى نفسه نظيراً لعبدالناصر في قدرته القيادية كما أن قائد الجناح جمال سالم لم يكن من الخنوع أيضاً ، ولا هو اعتبر نفسه تالياً في الترتيب لأى من أعضاء « اللجنة » . وفيما يختص بباقي الأعضاء : لم تكن الشخصية القوية والطبيعة المحافظة لكل من البكباشى زكريا محى الدين ، والصاغ كمال الدين حسين متعارضتين بعد مع تزعم عبد الناصر للجموعة أما الصاغ صلاح سالم « الذى كان ذكياً كأخيه (وليس شقيقه) جمال سالم» فكان ، بشخصيته النارية ممتلئا بأحاسيس العظمة(٢٠) . اما الصاغ عبدالحكيم عامر فكان ، دون أى منازع ، الصديق الأكثر حميمية وقرباً من عبدالناصر . وفي حين كان البكباشى أنور السادات معروفاً بطاعته العمياء لعبدالناصر ، كان البكباشى حسين الشافعي « ناصرياً » حتى قبل أن تظهر الناصرية بوقت طويل . واما قائد الجناح حسن ابراهيم ، الذى كان نشطاً للغاية قبل الإنقلاب ، فانه لم يكن ، لدهشة الكثيرين ، ذا وزن يذكر بعد الانقلاب . واخيراً ، في الوقت الذى كان للصاغ خالد محى الدين

روابط شخصية متينة مع عبدالناصر ، ثبت أن روابطه التنظيمية مع حركة «حدتو» (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) الشيوعية كانت ، أثناء « أزمة ١٩٥٤ » ، أقوى من جميع روابطه الشخصية . إذن يتضح أنه في الوقت الذى لم يكن فيه أعضاء «اللجنة التنفيذية » متماسكين تماماً ، فإن آمالهم ومصالحهم المشتركة ، بالاضافة الى ما مثلته التنظيمات الأخرى من تهديد خطير عليهم ، عززت من لحمتهم . والواقع أن الوقفة القوية لجميع أعضاء « اللجنة التنفيذية » (باستثناء واحد) أثناء أزمة ١٩٥٤ الخطيرة ، تعكس بوضوح تضامنهم كمجموعة في مواجهة المنافسين الآخرين . كما أن (أ) قرار « مجلس قيادة الثورة » الخاص بالتخلص من إثنين من أصل أعضائه الثلاثة الذين هم ليسوا اعضاء في « اللجنة التنفيذية » في آذار — مارس ١٩٥٣ و (ب) اعتقال أحمد شوقي (الذى كان مقرباً لمحمد نجيب في حزيران — يونيو ١٩٥٣) أمران يكشفان الوحدة التى كانت تشدّ أعضاء « اللجنة التنفيذية » بعضهم الى بعض ، كما ويكشفان السيطرة التامة لأولئك الاعضاء في « مجلس قيادة الثورة »(٢١) .

هذا ، وقد مكن تماسك « اللجنة التنفيذية » أعضائها من قيادة القوات الموالية « للهيئة » بفاعلية . ومن جهة ثانية ، زاد ذلك من مصداقية القرارات التى كانت«اللجنة» تتخذها في « المجلس » . والواقع أن قرارات « اللجنة التنفيذية » كانت تتكئ على قاعدة أوسع بفضل القوة الأضافية التى وفرها وجود الضباط الوطنين المستقلين الذين تم تجنيدهم للمساعدة في تنفيذ الأنقلاب وخططه .

وما أن أحكم أعضاء « اللجنة التنفيذية » سيطرتهم على سلطة صنع القرارات في « المجلس » حتى استثمروا احتكارهم ذاك وانطلقوا على طريق تثبيت أنفسهم كقيادة لا منازع لها في النظام الجديد . ويبدو أنهم في سعيهم لتعزيز قوتهم ، تحركوا على امتداد خطين : —

(أ) قمع جميع النخب المضادة لهم سواء كانت هذه النخب نشطة علنية أو كامنة خفية و (ب) تشديد قبضتهم على المجتمع سواء من خلال تشكيلهم لمنظمات جديدة أو عبر « اعادة تنظيمهم » للمنظمات القديمة . وقد كشفت هذه السياسة المزدوجة عن نفسها في جميع المجالات :

٢ ـ السيطرة على القوات المسلحة :

كان للتكتيك الذكى جداً الخاص بتعيين اللواء نجيب ، صاحب الشعبية الواسعة ، رئيساً لمجلس قيادة الثورة ، وقائداً أعلى للقوات المسلحة ، أثره في إضفاء مصداقية خاصة على القرارات العسكرية المتخذة في « المجلس » بمبادرة من « اللجنة التنفيذية » . وقد تمكنت هذه الأخيرة ، تحت مظلة القرارات الصادرة عن « مجلس قيادة الثورة » ، من السيطرة على القوات المسلحة وذلك من خلال الأجراءات التالية :ـ

أولاً (٢٢) : تم اعتقال « القيادة العسكرية العليا » الموالية للنظام الملكى في الساعات الأولى للانقلاب . كما استغنى عن خدمات (أ) الغالبية العظمى من العقداء(القائمقامون) و (ب) جميع العمداء (الأميرالات) باستثناء واحد. و (حـ) جميع الرتب العسكرية الأعلى ـ باستثناء رئيس « مجلس قيادة الثورة » أما العميد المستثنى فهو محمد ابراهيم ، الضابط المستقل والمحبوب ، الذى عينه الانقلابيون في الحال رئيساً جديداً للأركان . وقد كانت الخطوة التطهيرية هذه كبيرة بحيث شملت عدداً آخر من الضباط المشكوك في ولائهم السياسى والذين كانت رتبهم دون رتبة قائمقام . وفي أوقات مختلفة لاحقة إتهم ضباط آخرون بالتآمر ضد النظام مما أدى الى اعتقالهم ومحاكمتهم وتبرئتهم أوسجنهم وكان الأبرز بين هؤلاء البكباشى رشاد مهنا ومجموعة أخرى من الضباط بقيادة حسن الدمنهورى .وقد تم اعتقال مهنا في ١٦ كانون الثاني ـ يناير ١٩٥٣ ، في حين اعتقل الدمنهورى في اليوم التالى(٢٣) .

ثانياً : مع أن بعض أعضاء « هيئة الضباط الأحرار » عُيّنوا في مناصب عسكرية استراتيجية ، إتسع المجال لتعيين عدد من الضباط المستقلين الأكفـــاء ، الموثوقين سياسياً ، في شواغر أخرى(٢٤) . وكان ذلك مسجماً مع القرار الذى أصدره القائد العام الجديد للقوات المسلحة في ٢٧ تموز ــ ــ يوليو١٩٥٢ والخاص بضرورة مراعاة مبدأ الأقدمية في الترفيعات العسكرية(٢٥) . وقد توازى ذلك القرار في أهميته مع قرار زيادة الرواتب الأساسية وغيرها من التعويضات الأجتماعية والدورية الأضافية لجميع الرتب (انظر الجدول رقم ٤) . وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه الاجراءات ليس الى تعزيز ولاء أفراد الجيش فحسب ،بل والى توسيع قاعدة التأييد الذى يحظى به مجلس « قيادة الثورة » أيضاً .

ثالثاً : ولعل قرار « اللجنة التنفيذية » بالسيطرة الفورية على الاستخبارات العسكرية والبوليس العسكرى هو ابرز ما اتخذته من خطوات للسيطرة على القوات المسلحة (٢٦)

(الجدول رقم ٤)

ألزيادة في الرواتب الاساسية في الجيش بعد الانقلاب ١٩٥٢ .

الرتبـــة	الرواتب الاساسية بالجنيهات المصرية (١٩٥١)		الرواتب الاساسية بالجنيهات المصرية (آب–اغسطس ١٩٥٢)	
	مجندون	دائمون	مجندون	دائمون
مجنـــد	٠,٤٨	٠,٤٨	٢	٦
وكيل عريف	٠,٦٠	١,٩٨	٢,٥	٦
عريف	٠,٦٠	١,٩٨	٢,٥	٦
رقيب	٠,٧٨	٢,٩٠	٣	٧
رقيب اول		٣,٩٠		٨
مساعد				
مساعد صول		٥,٩ – ٧,٩		٩ – ١١
صـــول				
ملازم ثاني		٩		١٢
ملازم اول		١٢		١٤
نقيب		١٦		٢٠
صاغ		٢٢		٢٧
بكباشي		٣٥		٤٢
قائمقام		٤٥		٥٥
امير الاى		٥٥		٧٠
لـــواء		٧٠		٨٥

المصادر : صحيفة الاهرام القاهرية في ١٩٥٢/٨/١٣ ، والمقابلات المذكورة في الجدول رقم ٢ وبالذات المقابلة التى جرت مع عبدالحميد المازني .

ففى الوقت الذى ترأس فيه زكريا محى الدين ، العضو في « اللجنة التنفيذية » و« مجلس قيادة الثورة » جهاز المخابرات العسكرية ، تسلم البكباشى أحمد أنور ، العضو في « هيئة الضباط الأحرار » والصديق المقرّب لعبدالناصر منذ كان الأثنان مرشحينَ في الكلية الحربية في العام ١٩٣٧ (٢٧) ، مسؤولية البوليس الحربي . كما تم تدعيم جهاز المخابرات العسكرية الرسمية بجهاز ثان غير رسمى ربما كان أهم من الأول . وهذا الجهاز عبارة عن هيئة مخابرات خاصة ادارها عبدالناصر ذاته(٢٨) . وتعود فعالية الجهاز الثاني هذا الى كون موظفيه رجالا منتقين من بين الأعضاء السريّين جداً في « هيئة الضباط الأحرار » .

رابعاً :- تدعمت سيطرة « اللجنة التنفيذية » على جهاز الدولة بشكل عام ، وعلى الجيش بشكل خاص ، بالاعلان عن قيام « الجمهورية المصرية » وبتشكيل حكومة جديدة في ١٨ حزيران - يونيو ١٩٥٣ . ففى ذلك اليوم ، تلقى رئيس الوزراء ، اللواء محمد نجيب ، « دفعة الى أعلى » ، فأصبح رئيساً للجمهورية . أما مسؤولية الثانية ، كقائد أعلى للقوات المسلحة ، فقد أنيطت بعبد الحكيم عامر ، عضو « اللجنة التنفيذية » الذى تم ترفيعه (مرة واحدة) من رتبة صاغ الى رتبة لواء . هذا وقد دخل الحكومة الجديدة ثلاثة آخرون من أعضاء « اللجنة التنفيذية » واحتلوا مواقع حسّاسة : فقد اصبح عبدالناصر نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ، في حين غدا عبداللطيف البغدادى وزيراً للحربية والبحرية ، وصلاح سالم وزيراً للارشاد القومى إضافة الى منصبه كوزير دولة لشؤون السودان . وبأختصار : لقد اكتملت بذلك سلسلة السيطرة المباشرة التى أرادها وسعي ورائها « الضباط الاحرار »(٢٩) .

٣ - السيطرة على جهاز الأمن والاستخبارات :

وعى أعضاء « اللجنة التنفيذية » ، الذين أظهروا مواهب فذّة في مجال النشاطات الاستخبارية أثناء اعدادهم للانقلاب (٣٠) ، الأهمية الخاصة لمثل هذه النشاطات في حماية وتدعيم مواقعهم الجديدة . ومن أجل ذلك ، احتل زكريا محى الدين منصب مدير « الاستخبارات العامة » منذ اليوم الأول(٣١) . وقد أدار محى الدين جهازه الجديد ذاك بكفاءة نادرة لُقّب معها ، في أوقات مختلفة ، بواحد من الألقاب التالية : شرطى مصر الأول(٣٢) ، والجنرال فوش المصرى(الفرنسى) (٣٣) ، بيريا مصر(الروسى) (٣٤) و / أو هملر مصر (الالمانى) (٣٥) .

ومن ناحية ثانية ، قامت « اللجنة التنفيذية » (من خلال اتخاذ القرارات اللازمة في مجلس قيادة الثورة) بتطهير جهازى الأمن والبوليس من رجال العهد البائد . فقد تم الغاء « القسم المخصوص » ، الذى كان معروفاً باسم « قلم البوليس السياسى » ، في الأول من آب – أغسطس ١٩٥٢(٣٦) . وانيطت أعمال الجهاز القديم بادارة جديدة مسؤولة عن مكافحة « الشيوعية والصهيونية » في مصر(٣٧) . وما أن تم تجهيز « الأدارة الجديدة » بضباط البوليس الموثوقين ، حتى أتخذ قرار بصرف(٢٤٠) من الضباط المشكوك في ولائهم السياسى(٣٨) .

ومن ناحية ثالثة ، احكم العسكريون سيطرتهم على وزارة الداخلية من خلال : (أ) تعيين صلاح دسوقي ، وهو من أعضاء هيئة الضباط الأحرار «رئيساً » لفرع الأمن الداخلى في الوزارة (ب) تعيين محسن عبدالخالق ضابطاً للارتباط العسكرى في الوزارة . هذا ، وكان على الأثنين أن يُنسّقا أعمالهما مع زكريا محى الدين ، مدير « الاستخبارات العامة»(٣٩) .

لقد كان عبدالناصر (الذى أصبح وزيراً للداخلية في ١٨ حزيران – يونيو ١٩٥٣) وزكريا محى الدين (الذى استلم الوزارة ذاتها في ٤ تشرين الأول – اكتوبر ١٩٥٣) المهندسين الحقيقيين وراء جهاز الأمن والاستخبارات الجديد . ومع أن الرجلين حصلا على مساعدة من خبراء المان * ،فإن جهودهما الدائبة ومواهبهما الخلاقة في هذا المجال، جعلت من الشبكة الجديدة للأمن والاستخبارات ، شبكة فعّالة جداً . ويعترف مايلز كوبلاند ، وهو أحد مستشارى « وكالة الاستخبارات المركزية » بأن عبدالناصر وزكريا محى الدين قاما ، في مجال بناء أجهزة الأمن « بعمل جدير بالملاحظة . . . وبمساعدة خارجية تلفت قلتها الأنظار »(٤٠) .

٤ – السيطرة على النشاطات السياسية :

لقد تم توظيف مختلف القوى التشريعية والقسرية التى كانت في حوزة النظام من أجل القضاء على جميع النشاطات السياسية الأكسترا – حكومية (من خارج الأجهزة الحكومية) . وقد اتخذت الاجراءات الأولى ، التى استهدفت ازالة التسيّس بالقوة ، ضد الأحزاب السياسية الملكية والسياسيين من رجال النظام القديم وذلك لأسباب واضحة معروفة . ولأنهم كانوا ضعافاً ومكروهين الى درجة كبيرة ، لم تكن عملية التخلص منهم ، على شدّة فظاظتها ، عملية سهلة فحسب ، بل انها تمت دون أن تثير أى قدر

* ومن اجل تاكيد جديد لهذه الحقيقة ، انظر ، نجيب ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

من الشفقة أو الأسى على ما آل اليه حالهم . وقد عادت الاجراءات تلك على قيادة الثورة بفوائد وزادت – في الوقت ذاته – من رصيد القادة الجدد شعبياً(٤١) .

وعلى صعيد آخر ، لم يكن قمع النظام لحزب الوفد ولغيره من الأحزاب الاكسترا برلمانية بالسهولة ذاتها . وحيث أنه كتب الكثير عن المواجهة ما بين « مجلس قيادة الثورة » وهذه القوى ، سيُعفي البحث نفسه – في الصفحات القليلة التالية – من تكرار التفاصيل المعروفة جيداً . ولعله كاف أن نشير هنا الى أنه قد تم الغاء وقمع جميع الاحزاب (باستثناء « الأخوان المسلمين ») (٤٢) رسمياً في ١٦ كانون الثاني – يناير ١٩٥٣ .

أما الخطوة الثانية التي أتخذتها « اللجنة التنفيذية » للسيطرة على النشاطات السياسية فتمثلت في محاولتها الأولى لبناء حزب سياسي « من فوق » . وقد كان ذلك في ٢٣ كانون الثاني – يناير ١٩٥٣ بعد ما تم « اقناع » اللواء نجيب بالاعلان عن تشكيل « هيئة التحرير » من اجل « تنظيم الشعب وتمتين وحدته وتنسيق جهود العاملين »(٤٣) . وكان شعار « هيئة التحرير » (« الاتحاد ، النظام ، والعمل ») انعكاساً دقيقاً للعقلية العسكرية التابعة وراء الحزب الجديد . كما يكشف تركيب قيادة « الهيئة » عن السيطرة التامة للضباط الأحرار (انظر الجدول رقم ٥) . والواقع أن « هيئة التحرير » تقاصت ، في النهاية ، الى وسيلة من الوسائل التي كانت تستخدم لتجنيد وربط الأعضاء السريين « لهيئة الضباط الاحرار » بعضهم ببعض(٤٤). كما أنها استخدمت للسيطرة على العمال ودفعهم للقيام بمظاهرات واضرابات توحي بها وتحرض عليها « اللجنة التنفيذية». وأخيراً، كانت « هيئة التحرير » سلاحاً في يد « اللجنة التنفيذية » طالما أشهرته في مواجهة القوى المناهضة للنظام ، أو استعملته لخلق مناسبات تتيح لها ضرب هذه القوى (٤٥) .

الفصل الثاني

(الجدول رقم ٥)

اللجنة العليا لهيئة التحرير

الأســم	المنصب	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار
١ ـ جمال عبدالناصر	سكرتيراً عاماً	١	١
٢ ـ عبداللطيف البغدادى	مديراً ماليا	١	١
٣ ـ حسن ابراهيم	مشرفاً عاماً	١	١
٤ ـ إبراهيم التهامى	نائبا للسكرتير العام	١	ـ
٥ ـ أحمد عبدالله طعمة	مشرفا عاما على الاتحادات والنقابات	١	ـ
٦ ـ حسين عبدالقادر	مسؤولا ماليا	١	ـ
٧ ـ وحيد رمضان	قائداً للشباب ـ قسم المليليشيا	١	ـ
٨ ـ عادل طاهر	مشرفا عاماً للشباب	١	ـ

المصادر : (١) صحيفة الاهرام في ١٩٥٧/١/٧ ص ٤ ، ١٩٥٧/١/٢١ ص٣ ، ١٩٥٧/٣/١٦ ص ١ ، ١٩٥٧/٣/٢٢ ص ٣ ، و ١٩٥٧/٤/٢٨ ص ٤ ، ١٩٥٧/٥/١ص ٥ ، ١٩٥٧/١٢/٢ ص ١ ، ١٩٥٧/١٢/٩ ص ١.

(٢) احمد عطية الله ، قاموس الثورة المصرية (القاهرة : مكتبة الانجلو ـ مصرية ، ١٩٥٤) ص ١٤٦ .

(٣) وتأكدت في عدة مقابلات شخصية اجراها المؤلف (انظر الجدول رقم ٢) .

والحقيقة – كما سيتضح لاحقاً – أن المظاهرات والاضرابات التي نظمتها « هيئةالتحرير» بايحاء من « اللجنة التنفيذية » في الفترة ما بين ٢٥ – ٢٧ آذار – (مارس) ١٩٥٤ ، ساعدت الضباط الأحرار كثيراً على اقامة د كتاتوريتهم .

٥ – السيطرة على وسائل الاعلام :

أنيطت مسؤولية ادارة الخدمات الأذاعية والاعلامية والاشراف عليها « بادارة الشؤون العامة للقوات المسلحة » منذ اللحظة الأولى . وقد عهد بذلك الى وجيه أباظة ، العضو في « هيئة الضباط الاحرار » ، في حين عهد الى كامل الرحماني وهو ضابط آخر ، بمهمة ادارة الأذاعة . وما كاد يمضي وقت قصير حتى ازدحمت الادارة الجديدة بضباط آخرين منهم : مصطفى بهجت بدوى ، أحمد حمروش ، وجمال الليثي (٤٦) .

وقد مكنت الطبيعة العسكرية لانقلاب ١٩٥٢ « مجلس قيادة الثورة » الذى هيمنت عليه « اللجنة التنفيذية » من استخدام سلاح الرقابة . فمنذ البداية ، تم التدقيق في جميع الأخبار سواء كانت صادرة عن الأذاعة التابعة للدولة أو الصحافة المحلية ، أو المراسلين الأجانب(٤٧) . ولقد حرص الضباط على أن تقتصر الأخبار المذاعة محلياً أو خارجياً ، أو المنشورة محلياً ، أو المبثوثة خارجياً ، على تلك التي تؤيد النظام أو تدعمه. وكان هذا كله مجرد وسيلة سلبية واحدة من وسائل السيطرة .

وتمثلت الوسيلة الإيجابية في سيطرة النظام المباشرة على « وزارة الأرشاد القومي » . فقد وضعت الوزارة تحت اشراف الوزير الصاغ صلاح سالم ، عضو « اللجنة التنفيذية» وعضو « مجلس قيادة الثورة » ، في ١٨ حزيران – يونيو ١٩٥٣ . ويكفي اسم تلك الوزارة بحد ذاته ، لاظهار الطبيعة الأبوية لذلك السيل من المعلومات المنحدرة من أعلى. هذا ، وقد قامت « اللجنة التنفيذية » ، حتى قبل أن تتسنى لها فرصة السيطرة المباشرة على الوزارة ، بتأسيس « دار التحرير للطباعة والنشر » و« وشركة النيل للاعلانات ». وقد قامت « شركة التحرير » باصدار مجلة التحرير مرة كل اسبوعين (ومرة كل اسبوع ، لاحقاً) في أواخر العام ١٩٥٢ . كما أصدرت الشركة ذاتها صحيفةالجمهورية بدءً من يوم ٧ كانون أول – ديسمبر ١٩٥٣(٤٨) . وفي حين تحققت السيطرة على المجلة من خلال رجال مثل البكباشي ثروت عكاشة وهو من « الضباط الأحرار »

الفعالين ، تم تعيين أنور السادات ، العضو في « اللجنة التنفيذية » و «مجلس قيادةالثورة» رئيساً لتحرير الصحيفة(٤٩) . ومع أزياد سلطة « اللجنة التنفيذية » ، لم يعد اعضاؤها قانعين بالرقابة وحدها ، وسعوا من أجل إكمال سيطرتهم على الصحافة . وقد تم لهم ذلك عندما « طهّروا » الوسط الصحفى من الصحفيين « الفاسدين » وطردوا « مجلس الصحفيين » وعينوا لجنة مؤقتة جديدة مسؤولة عن الصحفيين من بين أنصار « اللجنة التنفيذية »(٥٠) .

أخيراً ، تجدر الأشارة الى انه اثناء قيام المؤلف بمراجعـة مستفيضـة لصحيفتى « الأهرام » و « الجمهورية » ، إهتدى ، عن غير ما قصد ، الى بعض ما يمكن اعتباره « الألحان الرئيسية » التى كان يعزفها ويروّج لها أعضاء « اللجنة التنفيذية » في الصحافة المصرية . وقد تعمدنا استخدام عبارة « يروّج لهـا أعضاء اللجنة التنفيذية » لسببين : (أ) كون صحيفة الجمهورية ناطقة باسم « هيئة التحرير » التى كانت تسيطر عليها « اللجنة التنفيذية » و (ب) كون الصحافة خاضعة للرقابة على أن الأخبار المسموح بها من قبل « اللجنة التنفيذية » كانـت هى وحدها الأخبار التى يتم نشرها .أما الألحان الرئيسية المشار اليها آنفا فهى :-

أولاً : التوكيد على قبضة النظام الحديدية . وقد تجلى ذلك في عناوين الصفحة الأولى الرئيسية (المانشتات) المطبوعة بالخط الأحمر العريض والتى كانت باستمرار تصف فعالية جهاز الدولة في الكشف عن ، واعتقال ، وسجن الأعداء ، القدامى والجدد ، للنظام . وقد خلقت التغطية الواسعة لسلسلة المحاكمات المستمرة انطباعاً بأن النظام لم يكن جباراً في قوته فحسب ، بل وموجوداً في كل مكان أيضاً . وهكذا يمكننا تخيل نتائج الخدمة المجانية ، التى كانت تقدمها هاتين الصحيفتين ، بوعى أو بلاوعى ، لتسريع عملية ازالة التسيّس ، التى طالما رغبت « اللجنة التنفيذية » في تحقيقها سريعاً .

ثانياً :-الدعاية لرجال النظام الجديد . ومما لاشك فيه أنه كانت هناك محاولة جاهدة وواعية لوضع أعضاء « اللجنة التنفيذية » وبالذات عبدالناصر في دائرة الضوء ، وباسرع وقت ممكن .

ثالثاً :- تبيان منجزات النظام . ويبدو أن « اللجنة التنفيذية » استثمرت كل الفرص لزيادة شعبية الخطوات التى اتخذتها في مجالات تطهيرجهاز الدولة ، واقتلاع الفساد ، وتصفية الأقطاع ، وتحقيق العدالة لجميع قطاعات الشعب . وفي الوقت الذى

اسهمت فيه هذه الدعاية ، بشكل غير مباشر ، في تبرير استمرار المجموعة العسكرية في الحكم ، فإنها أضرت ، بشكل غير مباشر أيضاً ، بمصالح أعضاء « اللجنة التنفيذية» وذلك عندما زادت من شعبية الرئيس محمد نجيب الذى ارتبطت باسمه ، لسبب أو لآخر ، تلك الانجازات .

وبكلمات قايلة : لقد مهدت الحملة الدعائية المذكورة أعلاه الطريق أمام تشييد صرح الدكتاتورية القادمة .

٦ ـ انتصار الدكتاتورية العسكرية :

ابتدأ المشهد الأخير في الصراع المرير على السلطة في ٢٤ كانون الثاني ـ يناير ١٩٥٤. ففى ذلك اليوم ، أصرّ الرئيس نجيب ، الذى أغضبه قمع النظام للاخوان المسلمين دون موافقته ، على أن تكون قرارات « مجلس قيادة الثورة» (أى قرارات « اللجنة التنفيذية») خاضعة لموافقته . وما أن رفض «المجلس» (أى«اللجنة ») طلبه ، حتى قدّم نجيب استقالته من جميع مناصبه(٥٠) . وفي الحال وافق « المجلس » ، الذى أصبحت عضويته مقتصرة على أعضاء « اللجنة التنفيذية » وحدهم ، على استقالة نجيب، وعين عبدالناصر رئيساً جديداً للوزراء ، ومنح المجلس نفسه كل الصلاحيّات ، واعلن عن عزمه ابقاء منصب الرئيس شاغراً الى حين « اقامة حياة برلمانية سليمة »(٥٢) . ومنذئذ ، أصبح محمد نجيب رهن الأقامة الجبرية(٥٣) . ووقفت مصر ، في الثماني والأربعين ساعة التالية ، على حافة حرب أهلية :

فقد مكنت الطبيعة « الجبهوية » للجنة التنفيذية خالد محى الدين من تكتيل عدد من الضباط حول نفسه تحت شعار رفض الدكتاتورية التى كان زملاؤه في « المجلس » و « اللجنة » يريدون فرضها . وهكذا ، ادار محى الدين ، وهو العضو الملتزم بحركة « حدتو » الشيوعية ، ظهره لزملائه ، معلناً تأييده للرئيس المعزول الذى أصبح رمزاً للديمقراطية(٥٤). وفي الوقت ذاته ، هدّدت « قوة بوليس الحدود » (ومعظم أفرادها من أصل سوداني) باعلان العصيان ضد « اللجنة التنفيذية » واعلنت تأييدها للرئيس المستقيل(٥٥) . واخيراً ، سارعت جميع الأحزاب ، التى وجدت في ذلك الصراع فرصتها الذهبية للظهور مجدداً على مسرح الحوادث ، الى تأييد الرئيس المعتقل ضـد اعدائه الذين هم في الوقت نفسه ، اعداؤها(٥٦) .

كان كل ذلك مفاجئة كاملة لأعضاء « اللجنة التنفيذية » العشرة الباقين ، الذين لاهم توقعّوا خذلان محى الدين لهم وثورته عليهم ، ولاهم تصوروا احتمال تمرد الأحزاب السياسية التى كانت منقسمة على نفسها في الماضى ، والتى أمست ، في مواجهة النظام ، جبهة واحدة . ومع ذلك ، أظهرت « اللجنة التنفيذية » ، التى كانت قد نجحت في التسلل الى واحتلال جميع المواقع الاستراتيجية في الدولة ، اظهرت مرونة واستعداداً محدوداً للمساومة . فبمجرد أن قبلت الأطراف المعادية ببقاء عبدالناصر رئيساً لمجلس الوزراء ، وافقت « اللجنة التنفيذية » على اعادة تثبيت محمد نجيب في منصب رئيس الجمهورية . عندئذ ، بدا الصراع ، على الأقل في أعين نجيب وانصاره ، وكأنه إنتهى . أما « اللجنة التنفيذيّة » وانصارها فلم تخدعهم المظاهر ، وانتهجوا طوال الشهر التالى سياسة مدروسة سرعان ما أدت الى نجاحهم في اقامة دكتاتوريتهم . ففى الوقت الذى نام فيه أنصار معسكر نجيب على انتصارهم المؤقت معتبرينه انتصاراً نهـائياً ، شرعت « اللجنة التنفيذية » في تنفيذ سياسة كان مـن نتائجها تحويل هزيمتهم الجزئية المؤقتة الى انتصار كامل ودائم . فقد باشر اعضاء « اللجنة التنفيذية » ، تحت ستار من الخطوات الديمقراطية التدرّجية ، العمل بشكل دائب وسرّى من أجل ضمان القوى الاستراتيجية الى جانبهم(٥٧) . وفي حين كان كسب القوات المسلحة الهدف الأول على قائمة « اللجنة التنفيذية » ، شكّل سعيهم الى ضمان تأييد العمال المنظمين هدفهم الثاني(٥٨) . وهكذا أصبحت القوات المسلحة عرضة لحملة مكثفة تستهدف الحصول على دعمها لسياسة « اللجنة التنفيذية » . وكان لهويات أعضاء « هيئة الضباط الأحرار» السرية أثرها الكبير في جعلهم قادرين على تنفيذ تلك الحملة بفعاليّة . فقد بدا أولئك الأعضاء ، وهم يقومون بالدعاية لصالح خطة الضباط الأحرار ، وكأنهم «متطوعون مستقلّون » لا يحدوهم في دعمهم « لمجلس قيادة الثورة » (أو دعمهم ، في واقع الحال ، للجنة التنفيذية) أى حافز عدا « ثقتهم » بالمجلس كمدافع حقيقى عن مصالح القوات المسلّحة . وكانت المقولة التى روّج لها هؤلاء تتلخص في أن الزعماء السياسيين الحاليين ، وهم في الأصل رجال عسكريون ، اقدر على تأمين احتياجات القوات المسلحة وعلى تلبية طلبات الضباط من السياسيين العاديين . كما تم تذكير الضباط بالاذلال الذى تعرضوا له في الماضى على أيدى السياسيين الفاسدين الذين كانوا سيعتلون سدّة الحكم من جديد ، اذا ما سمح للاحزاب السياسية بالعمل ثانية . وكما يقول لاكتور : « لقد كان ذلك نوعاً من اللعب على ورقة الوعى الطبقى والتضامن بين رجال المهنـــة

الواحدة»(٥٩) . أما الضباط الذين لم يمكن اقناعهم أو تحييدهم ، وعددهم قليل ، فقد تم اعتقالهم بواسطة جهاز القمع الذى كانت تسيطر عليه « اللجنة التنفيذية » ،وذلك اثناء الزيارة الرسمية التي كان يقوم بها الرئيس نجيب عندئذ للسودان(٦٠). هذا، على الصعيد العسكرى .

أما على الصعيد العمالى ، فقد كانت عـــملية تجنيد العمال ضمن خطة «اللجنة التنفيذية» أسهل نسبياً . فالقمع المنتظم للعمال ، واعادة تثقيفهم والسيطرة عليهم بواسطة كل من « هيئة التحرير » وكمال الدين حسين الوزير الجديد للشؤون الاجتماعية والعضو في « اللجنة التنفيذية ، علاوة على الجهود التي كان يبذلها جمال سالم ، وزير المواصلات والعضو في « اللجنة التنفيذية » ، كل ذلك جعل العمال مطواعين وبالتالى جاهزين تماماً لتنفيذ دورهم المحدّد في خطة « اللجنة التنفيذية »(٦١) . وقد قاموا ، فعلاً ، بتنفيذ ذلك الدور على أفضل ما يكون في ٢٥ آذار — مارس ١٩٥٤ .

ففى ذلك اليوم ، قام « مجلس قيادة الثورة » ، الذى تسيطر عليه « اللجنة التنفيذية » تماماً ، بحركة مفاجئة أعلن فيها عن خمس قرارات بدت وكأنها نوع من الانتحار السياسى . اما تلك القرارات فهى :

(١) السماح للاحزاب بمزاولة نشاطها من جديد في حين يحظر على « مجلس قيادة الثورة» تشكيل حزب خاص به و (٢) حق الجميع في ترشيح أنفسهم للانتخابات و (٣) اجراء انتخابات جديدة في وقت قريب و(٤) حلّ « مجلس قيادة الثورة » بدء من ٢٤ تموز — يوليو ١٩٥٤ ، واخيراً (٥) انتخاب رئيس للجمهورية بواسطة البرلمان(٦٢). وعلى نحو ماهو متوقع ، أصيبت القوى ، التي طال تحضيرها من قبل « اللجنة التنفيذية » للعب ذلك الدور ، بالذهول الشديد من جراء القرارات الجديدة ، وباشرت في الحال حملة من أجل « لوى ذراع » مجلس قيادة الثورة واجبار القادة ، الذين نحوّا أنفسهم بانفسهم ، على البقاء في مواقع السلطة . وبالفعل ، لعب كل قطاع الدور المعدّ له مسبقاً وبمهارة فائقة(٦٣) :

*فقد سيّرت« هيئة التحرير » ، منذ اللحظة الأولى ، المظاهرات احتجاجاً على قرارات « مجلس قيادة الثورة » . وكان غريباً أن لا تلجأ الآلة الأضطهادية في الدولة ، التي لم تسمح يوما بالتظاهر في الماضى ، الى قمع هذه المظاهرات!

* وفي اليوم التالى ، ساند « اتحاد عمال المواصلات » المظاهرات ، التى استمرت ليل – نهار ، وذلك عندما أعلن عن إضراب شلّ المواصلات في مدينة القاهرة . وهنا أيضاً لم يتحرّك وزير المواصلات ، العضو في « اللجنة التنفيذية » ، ضد العمال المضربين وذلك على غير عادته في الأضرابات السابقة !

* وفي اليوم ذاته ، انضمت قوى البوليس الى المضربين ، واعلنت عن رفضها الاشراف على أية انتخابات قد تجرى في المستقبل . وكان أمراً غريباً جداً أن لايصدر عن وزير الداخلية ، العضو في « اللجنة التنفيذية » ، والملقب باسم « بيريا المصرى » أى ردّ فعل ضد ضباط البوليس !

* واخيراً ، بلغت الأمور قمتها عندما أعلن ضباط من جميع فروع الوحدات المسلحة احتجابهم داخل معسكراتهم احتجاجاً على قرارات المجلس(٦٤) .وفي وقت لاحق ، عقد ممثلون عن ضباط من مختلف الأسلحة مؤتمراً سياسياً موحداً صدرت عنه المطالب التالية : استمرار حكم « مجلس قيادة الثورة»، العودة عن قرارات ٢٥ آذار – مارس ١٩٥٤ ، و (بغمزة موجهة ضد الرئيس نجيب) العودة الى اتخاذالقرارات بالأغلبية النسبية داخل « المجلس » . ومرة أخرى ، لم يقم وزير الحربية والبحرية العضو في « اللجنة التنفيذية » ، ولم يبادرالقائد الأعلى للقوات المسلحة ، العضو في «اللجنة التنفيذية» كذلك ،بأى أجراء من شأنه حث أو أجبار الضباط على الالتزام بالنظام والقانون!

وفي النهاية ، توقفت الأضرابات والمظاهرات التى استمرت ثلاثة أيام بعد أن قرر « مجلس قيادة الثورة » ، الذى كانت تسيطر عليه « اللجنة التنفيذية » ، « النزول عند ارادة الشعب والجيش»(٦٥). وذلك بالعودة عن قراراته والاستمرار في الحكم حتى نهاية فترة الثلاث سنوات الانتقالية المعلن عنها سابقاً . وما كاد ينقضي اسبوعان حتى تمّ ابعاد محمد نجيب عن « مجلس قيادة الثورة » ، الذى تقلص نتيجة لذلك فأصبح نسخة طبق الأصل عن « اللجنة التنفيذية»ولكن بدون خالد محى الدين الذى نفى الى الخارج في وقت سابق . وأما سرّ المعاملة الخاصة التى حظي بها خالد محى الدين فعائد الى التزام « اللجنة التنفيذية » الدقيق بالقرار الذى كانت قد اتخذته قبل وقوع الانقلاب والقاضي بوجوب عدم اعتقال أى عضو من أعضاء « اللجنة التنفيذية » اذا ما هو اختلف مع زملائه(٦٦) .

وبهذا، تكون حصيلة المواجهة الأخيرة واضحة للغاية : لقد تم تفويض « اللجنة

التنفيذية » بأن تحكم . ولم يكن التفويض ، هذه المرة ، صادراً عن أعضاء « هيئة الضباط الأحرار » وحدهم ، بل وعن أجهزة الدولة التي سيطرت عليها « اللجنــة التنفيذية » أيضاً . كذلك يبدو أن انتصار « اللجنة التنفيذية » قد فتح شهيتها للحصول على مزيد من القوة ، واعطاها اشارة الضوء الأخضر لتنفيذ سياسة تشتمل على المزيد من ازالة التسيس في المجتمع (٦٧). وبالفعل تعرضت الأحزاب المحظورة لقمع مستمر ، في حين تلقت جماعة « الأخوان المسلمين » ، وهي التنظيم المستقل والأقوى ، « ضربة كاسحة » في ٢٦ تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٥٤ (٦٨) . كما جرى اتهام الرئيس نجيب ، اثناء محاكمة الأخوان المسلمين ، بالتآمر ، واعفي من منصبه ، ووضع رهن الأقامة الجبرية في منزله . أما القوى المناهضة للنظام ـ اذا ما شئنا استخدام تعبير ريتشارد دفيكن ـ فقــد «حكم عليها بالصمت» (٦٩) ، وذلك عندما مورست عليها «سياسة العزل» (٧٠). وقد ضمنت « العقلية الجراحيّة للصاغ » وزير التربية ، الهدوء على الجبهة الطالبية (٧١). أما هدوء العمال فضمنه كل من عضو « اللجنة التنفيذية » ـ وزير الشؤون الاجتماعية ، وحزب « هيئة التحرير » التابع للنظام . وعلى صعيد آخر ، تم « تطهير » جهاز الأدارة المدنية في خطوة أولى اعقبتها سيطرة الضباط المتمدينين (Civilianized) عــلى المناصب العليا في ذلك الجهاز .

واخيراً ، نجحت شبكة البوليس السرى الواسعة الانتشار في ارهاب وكشف واعتقال جميع القوى المعادية للنظام . وهكذا يتضح أن سياسة « اللجنة التنفيذية » الخاصة بازالة تسيّس المجتمع أدت ، في النهايــة ، الى تصفيــة القوى الأكسترا ـ بيروقراطية (الأحزاب ، والمنظمات ، والقوى الضاغطة . . . الخ) . وقد تم تنفيذ هذا كله على يد بيروقراطيات الدولة (القوات المسلحة ، قوات البوليس ، جهاز الأمن . . . الخ) التي كانت تحت امرة وسيطرة « اللجنة التنفيذية » . وقد عهدت هذه الأخيرة لبيروقراطيات الدولة بمسؤولية ضمان استقرار النظام السياسى أيضاً . ومن ناحية ثالثة ، كان صعود أعضاء « اللجنة التنفيذية » الى مواقع السلطان والقوة ، اضافة الى استمرارهم في الحكم ، نتيجة مباشرة لولاء هذه البيروقراطيات ودعمها . وقد اكد عبــد الناصر للسير برايــان روبرتسن جزءً أساسياً من هذه الحقيقة عندما صرح له في العام ١٩٥٤ قائلاً : « برلماني هو جيشي » (٧٢) . والواقع أن أعتماد القيادة المصرية على الجيش وغيره من بيروقراطيات الدولة ، لايعود الى كون تلك البيروقراطيات مسؤولة عن انتصار القيادة السياسية فحسب ، وليس فقط لأن استمرار حكم القيادة كان رهنا

بدعم تلك البيروقراطيات ، بل لأن القيادة المصرية كانت مضطرة نتيجة لغيـــاب المؤسسات الاكسترا – بيروقراطية الى الاعتماد اكثر فأكثر على هذه البيروقراطيات ضماناً لاستمرار النظام السياسى (٧٣) .ويطرح هذا الموقع المتفوّق لبيروقراطيات الدولة – سواء كانت بيروقراطيات جديدة أم قديمة أعيد تنظيمها – على بساط البحث السؤال الخطير التالى :

ذلك الفراغ السياسى الخالى من عناصر القوة السياسية والذى تسبب في وقوع انقلاب ١٩٥٢ العسكرى ، أتراه امتـــلأ ببيروقراطيات سياسية مثقلة بعناصر القوة البيروقراطية ؟ .

الفصل الثالث

ظهور النظام البيروقراطي

لتقديم جواب شاف على السؤال الذى طرح في نهاية الفصل السابق ، لابد من الغوص أكثر في تفحص السياسات المحاية التى انتهجتها القيادة والوسائل التى استخدمتها لتحقيق سيطرتها السياسية . ويغطي هذا الفصل وقائع المرحلة الثانية في الفترة الممتدة من نهاية العام ١٩٥٦ وحتى وفاة عبدالناصر في ٢٨ أيلول – سبتمبر من العام ١٩٧٠ .

سياسة السيطرة السياسية : المرحلة الثانية

تكمن أبرز ملامح سياسة ألسيطرة السياسية ، في المرحلة الثانية هذه ، في استمرار المقولات الرئيسية التى سادت طوال المرحلة الأولى . غير أن أساليب » هذه السياسة خضعت لتعديلات جذرية : فبعد أن أزيل تسيّس جميع القوى النشطة فعلياً ، لم يعد هنالك ما يستدعى استمرار توكيد النظام على قبضته الحديدية ، أو المضى في ممارسة رقابة علنية على الصحف ، أو أى نوع آخر من الأجراءات التعسفية . وفي هذا المجال ، أخبر عدد من الصحفيين البارزين المؤلف أن خضوع كتاباتهم للرقابة على مدى سنين طويلة ، إضافة إلى الارهاب والاضطهاد الذى تعرّض له جميع الذين فشلوا في مراعاة حساسيّة النظام للانتقاد ، هما الامران اللذان درّبا الصحفيين على مراقبة كتاباتهم ذاتياً (١) . كما أن أسلوب النخبة الحاكمة في احتواء النشاط السياسى عبر تنظيمات جماهيرية ، لم يعد يتمّ من خلال الاعمال الفاشيّة التى تتخذ « الطابع الكتائبي »(٢) الذى عرفت به نشاطات « هيئة التحرير » . فقد تمّ اللجوء الى أدوات مصقولة أكثر من نوع « الاتحاد القومى » في العام ١٩٥٦ ، و « الاتحاد الاشتراكى العربي » في العام ١٩٦٢ . وبايجاز شديد : لقد نجحت القيادة المصرية في استبدال أساليب الاضطهاد التعسفى بوسائل المراقبة اللبقة والخفيّة(٣) .

أما السمة الرئيسيّة الثانية لسياسة « السيطرة السياسيّة » في هذه المرحلة فتمكن في اقتصار عملية « إزالة التسيّس » على أعداء « اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الاحرار » ، بل انها اتسعت لتشمل مختلف أنواع البيروقراطيات التى كانت تسيطر عليها « اللجنة التنفيذية » أيضاً . والواقع أن عملية « إزالة تسيّس » تلك البيروقراطيات ، وخصوصاً

القوات المسلحة ، كانت – كما كشف عبدالناصر ذاته في إحدى المقابلات معه – الشغل الشاغل للقيادة المصرية والأمر الذى أقلقها أكثر من أى شئ آخر(٤) .

أما السمة البارزة الثالثة ، فتكمن في المخرجات التى نشأت عن مبادرات القيادة ذاتها . وقد استهدفت هذه المخرجات تلبية تطلعات أوسع قاعدة ممكنة من أبناء الشعب بشكل عام ، والقوى الاستراتيجية – بيروقراطيات النظام – بشكل خاص . وفي هذا المجال ، وصف مالكولم كير منهج القيادة على الصعيد المحلى بأنه ، في الاساس ، نهج « غير ملتزم (بعقيدة) واسترضائى » (٥) . وبكلمات مختلفة. كان برنامج عبدالناصر الخاص بالاصلاح الاجتماعى يتحرّك « على امتداد خط الحد الأدنى من عدم الرضاء الجماهيرى»(٦). ففى الوقت الذى تمّت فيه – بشكل واسع ومعتدل تلبية احتياجات الجماهير المحرومة ، حظيت مسألة تأمين احتياجات الطبقة الوسطى الصاعدة في المدينة والريف ، والتى كانت في غاية الاهمية سياسياً ، باهتمام خاص(٧) لهذا ، فانه لمن الامور غير المستغربة أن تكون مخرجات النظام الاقتصادية قد اعتمدت بشكل أساسى على سياسة الحد الأقصى سواء في استهلاك البضائع أو في الاستفادة من الخدمات(٨). ولقد كان في تنامى الاستهلاك الخاص الى درجة الافراط أثره المباشر في تعويق عملية النمو الاقتصادى مع منتصف الستينات(٩) . وفي هذا المجال ، لم تكن « البعثة الاقتصادية » التابعة « للبنك الدولى للتعمير والتطوير » وحيدة في انتقادها لذلك الفيض الزائد في انتاج البضائع الاستهلاكية(١٠) . فقد دعا عدد من الخبراء الآخرين الى كبح جماح « الانفجار الاستهلاكى » الخطير الذى كان ينهش اقتصاد البلاد(١١) . « ليس من حق هذا الجيل » ، يقول محمد حسنين هيكل محتجاً ، « أن يأكل ويستنفد أمل الأجيال القادمة »(١٢) إلا أن هذه الصرخة ، كما كثيرات غيرها ، ذهبت أدراج الرياح . وكان ذلك عائداً ، بشكل رئيسى ، الى الفوائد السياسية قصيرة المدى التى كانت تولّدها سياسة الاستهلاك والتى كانت تُجيّرُها القيادة السياسيّة لصالحها. والواقع أنه ثبت أن «ما كان من الناحية السياسيّة ضرورياً كان من الناحية السياسيّة مستحيلاً»(١٣).

أخيراً ، كانت مخرجات النظام ، وبخاصة على جبهة السياسية الخارجية ، ذات تأثير حاسم في عملية تشييد صرح قيادة عبدالناصر « الكاريزماتية » (Charismatic) في العام ١٩٥٦ / ١٩٥٧ * (١٤) . وأهمية هذا العامل الجديد

---

* ويشير تعبير « كرزما » – كما هو معروف – الى « الصفات الساحرة » التي تلتصق بقائد او زعيم بحيث تحبب الجماهير به وتجعله معبودها الذي تتحمس له ايما حماس . وغني عن الذكر ان الصفات المشار اليها اعلاه قد تكون حقيقية او وهمية ، كليا او جزئيا . ولكن المهم دوما هو اقناع الجماهير بانها حقيقية حتى لو لم تكن ، في الواقع الموضوعي ، كذلك .

على كل من « سياسة » و « وسائل » السيطرة السياسية خلال المرحاة الثانية ، بيّنة إلى درجة لايمكن معها توضيحها أكثر . والواقع أن « كاريزما » عبدالناصر لعبت دوراً حاسماً في بلورة وتطوير الاساليب المصقولة المشار اليها أعلاه والتى لوّنت سياسة السيطرة السياسية » ، منذ العام ١٩٥٦ ، بلونها . بل أن تلك « الكاريزما » أضافت وسيلة جديدة من وسائل « السيطرة السياسيّة» ، التى كان لها مضاعفاتها الهائلة على مجمل النظام السياسى .

الكاريزما ، ووسائل الاعلام ، والسيطرة السياسيّة

أصبحت صورة عبدالناصر في أذهان الجماهير العربية محبّبة أكثر فأكثر منذ أعلانه الحرب ، بلا هوادة ، ضد الاستعمار وحلف بغداد في الأعـوام ١٩٥٣-١٩٥٥(١٥) . ومع ذلك ، كان على عبدالناصر أن ينتظر حتى يوم ٢٦ تموز - يوليو ١٩٥٦ كى يتمم عبوره التاريخى الى « الصورة الكاريزماتية » الخاصة به . ففى ذلك اليوم ، أعلن عبدالناصر تأميم « الشركة البحرية العالمية لقناة السويس » رداً على سحب الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى لعروضها السابقة الخاصة بتمويل السـد العالى(١٦) . وهكذا لم يؤد تأميم القناة الى إدخال عبدالناصر في عقول غالبية الجماهير المصرية والعربية فحسب ، بل وأدخله في قلوبهم أيضاً(١٧) .

وقد عزّز مجرى الاحداث اللاحقة ، وبالذات الحملة الثلاثية على مصر والأنتصار السياسى » المصرى في العام ١٩٥٦ ، موقع عبدالناصر الجديد ، وأضاف اللمسات الأخيرة الى قيادته المستقبلية لمصر وللعالم العربي.والواقع أنه تمّ رسم الخط الفاصل بين عبدالناصر - الرجل - القوى - في - الانقلاب - العسكرى ، وعبدالناصر - الزعيم - الأول - للعالم العربي مع نهاية العام ١٩٥٦ وبداية العام ١٩٥٧(١٨) . وقـد بقيت الكاريزما مع عبدالناصر طوال السنوات التالية . وحتى عندما استقال بسبب هزيمة القوات المصرية المسلّحة في العام ١٩٦٧ ، نسي الملايين من المصريين وغيرهم من العرب ، في غمرة أنفجار عاطفى لامثيل له ، الهزيمة وساروا ليل-نهار ، في مظاهرات أجبرت عبدالناصر ، في النهاية ، على سحب استقالته والبقاء في منصب رئيس الجمهورية العربية المتحدة(١٩). وفي هذا المجال ، انه لمن المفارقة بمكان أن يكون عبدالناصر ، الذى جاء ، هو نفسه ، جزئياً الى السلطة نتيجة لهزيمة الملك فاروق في حرب فلسطين » في العام ١٩٤٨ ، أن يكون قادراً على تدعيم قوته المهتزة ، على الرغم من الهزيمة التى

مني بها هو نفسه في حزيران يونيو ١٩٦٧ . ومما يزيد المفارقة أبهاماً كون كاريزما عبدالناصر ، التي حملته فوق هزيمة العام ١٩٦٧ ، هي الكاريزما – ذاتها – التي كسبها في هزيمة عسكرية سابقة في العام ١٩٥٦. وبعبارات اخرى : اذا كان « منبع »الكاريزما هو في قدرة الزعيم على « أثبات » صفاته الكاريزماتيـــة « من خـــلال المعجزات ، والانتصارات ، وغيرها من النجاحات »(٢٠) ، فكيف نفسّر كاريزما عبدالناصر التي كسبها في العام ١٩٥٦ على الرغم من هزيمته العسكرية عندئذ ، والتي ساعدته على اجتياز هزيمته العسكرية الثانية في اليمن في الاعوام ١٩٦٢ – ١٩٦٧ ، والتي أخيراً أبقته ودعّمت موقفه عـــلى الرغم من هزيمته العسكريـــة الثالثة في العـــام ١٩٦٧ ؟

إن الجواب على السؤال المطروح آنفاً يكمن في العنصر « غير العقلاني » الملازم لأية كاريزما من جهة(٢١) ، وفي الدور الذى لعبته وسائل الاعلام المصرية في خلق وتعزيز وإشهار كاريزما عبدالناصر من جهة ثانية . وفي الوقت الذى أسهمت فيه مواهب عبدالناصر الشخصية ، والظروف الملائمة(٢٢) في صياغة صورته الكاريزماتية ما كان لأى منهما أن يحمل أى وزن ذى قيمة لولا الدور الذى لعبته وسائل أعـــلام ما – بعد – العام – ١٩٥٢ .

ومما يجدر ذكره في هذا المجال ، أن « النسق الفرعى » لوسائل الاعلام المصرية الجديدة لم ينم في حجمه فحسب ، بل إن تأثيراته غدت هائلة أيضاً(٢٣) . ومع أن حجم ومحتوى أى « معلومات مبلّغة » (Comunications) يعكس ، بشكل عام ، درجة التطور في مجتمع معين(٢٤) ، فان توسّع الاعلام المصرى (انظر الجدول رقم ١) كان بالأساس نتيجة لمبادرات القادة أنفسهم . فقد أعتبرت القيادة المصرية ، كغيرها من غالبية القيادات في البلدان النامية ، الاعلام أداة لتعزيز « الوحدة القومية »(٢٥) ولتشريب الجماهير أفكاراً معينة (٢٦) . وهذا ما يفسّر الخطوة التى لجأت اليها القيادة المصرية في تأميم أو – كما يحلو لمحمد حسنين هيكل أن يسميها – « تنظيم » الصحافة في العام ١٩٦٠(٢٧) . وبذلك ، أصبحت ماكية الصحافة المصرية – وهـــي الأقدم في الوطن العربي – تابعة « للاتحاد القومى » – الحزب الوحيد الحاكم آنذاك(٢٨) .

لقد أتاح التوسع المقصود في الأعلام المصرى الفرصة صحفية « الاهرام » للتباهى مع مطلع شهر كانون الثاني – يناير ١٩٥٧ ، بأن الاعلام المصرى كان « جهاز الدعاية

الفصل الثالث

(الجدول رقم ١)

ألنمـــو في الاستهلاك الاعلامي في مصر

الموضوع	العام	العدد	العام	العدد
المجموع الكلي لما توزعه الصحف (وقد بلغ عدد توزيع المجلات ١,٣٧٤,٠٠٠ في العام ١٩٦٩/١٩٧٠)	١٩٥٠/١٩٥١	٣٥٠,٠٠٠	١٩٦٩/١٩٧٠	٩٨٨,٥٠٠
المجموع الكلي للراديوات المرخصة	١٩٥٠/١٩٥١	١٨٣,٠٠٠	١٩٦٩/١٩٧٠	٤,٢٧٥,٠٠٠
المجموع الكلي لاجهزة التلفزيون	١٩٥٠/١٩٥١	—	١٩٦٩/١٩٧٠	٥٥٠,٠٠٠
المجموع الكلي لساعات البث الاذاعي	١٩٥٠/١٩٥١	١٥	١٩٦٩/١٩٧٠	١٧٣
المجموع الكلي لساعات البث التلفزيوني	١٩٥٠/١٩٥١	—	١٩٦٩/١٩٧٠	٢٨
المجموع الكلي لمشاهدي السينما	١٩٥٠/١٩٥١	٢١٥,٠٠٠	١٩٦٥	١,١٢١,٠٠٠

المصادر :

General Agency for Public Mobilization and Statistics, **Statistical Handbook of the United Arab Republic: 1952 / 1966**, (Cairo: Central Agency for Public Mobilization and Statistics, 1967), p. 189; Europa, **The Middle East: 1953** (London: Europa Publications), p. 102; and Europa, **The Middle East and North Africa: 1971 - 72** (London: Europa Publications), pp. 727 - 29.

الأعظم في العالم وأنه لم يكن ثانياً في الدرجة بالمقارنة مع أى جهاز آخر ، عدا جهاز غوبلز »(٢٩) وفي الشهر التالى ، باشرت مصر في بناء « أكبر محطة إذاعية ليس في الشرق الاوسط فحسب ، بل وفي اوروبا أيضاً »(٣٠) وفي تموز - يوليو ١٩٥٨ ، أصبح « النسق الفرعي » لجهاز الاذاعة المصرية، الأول في العالم(٣١) . وقد سيطر الضباط ، كما ذكر سابقاً ، على الاذاعة منذ اللحظة الأولى لوقوع انقلاب ١٩٥٢(٣٢) وعلى صعيد مختلف ، شكلت الصحافة المصرية ظاهرة جديرة بالتأمل . فقد حافظت هذه الأخيرة على درجة تأثيرها ، على الرغم من نقصان عدد الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية في مصر : فقد انخفض عدد الـ ٣٥ صحيفة و ٧٧ مجلة ، التى كانت موجودة في مطلع الخمسينات ، الى عشرين صحيفة و ٦٦ مجلة في العام ١٩٦٧/٦٦ ، والى ١٧ صحيفة و ٦٩ مجلة في العام ١٩٧٠/٦٩(٣٣).وإزاء هذه الأرقام الخادعة يجدر لفت النظر إلى ثلاث حقائق رئيسية :

فمن جهة أولى ، كانت أسباب انخفاض عدد الصحف والمجلات المصرية هى الاسباب ذاتها التى أدت الى زيادة عدد أجهزة الراديو (انظر الجدول رقم ١) . لقد جعلت مقتضيات الكاريزما عبدالناصر يلجأ إلى الواسطة الاعلامية الأقل تأثراً بارتفاع نسبة الأمية التى طالما اتّسم بها العالم العربي(٣٤) . وفي هذا المجال « أثبت (الراديو) أنه سلاح رئيسى ضدّ الاميّة »(٣٥) . فمن أجل الوصول الى الرجل العادى المصرى ، لم يكن ثمة أداة أكثر فعالية من الراديو(٣٦).ومرة ثانية ، لم يكن ممكناً الوصول الى الجماهير العربية والأفرو -آسيوية ، التى كان لها مواقع استراتيجية في خطةعبدالناصر بطريقة أفضل من الراديو . والواقع أن وصول عبدالناصر الى هذه الجماهير ،وبهذه السرعة ، ما كان ليكون ممكناً لولا هذه الوسيلة . وأسباب ذلك عديدة : الفقر ، ارتفاع نسبة الأميّة ، التوزيع المحدود للمواد المطبوعة ، علاوة على القيود المختلفة التى تفرضها النخب الحاكمة على ما تقرؤه جماهيرها . ولقد استهدفت هذه القيود عزل الجماهير عن دائرة تأثير عبدالناصر . ومع ذلك ، غدت هذه العراقيل بدون أية قيمة حقيقية بسبب القدرة الخاصة التى يتمتع بها الراديو . وبكلمات عبدالناصر :

« صحيح أن معظم شعبنا أميّ . غير أن هذا أصبح ، من الناحية السياسية ، يعنى أقل كثيراً مما كان يعنيه قبل عشرين عشرين عاماً . . . لقد غيّر الراديو كل شئ . . . . فالناس هذه الأيام ، حتى في أبعد القرى ، يسمعون ما يحدث في كل مكان ويشكلون

آرائهم الخاصة . لم يعد الزعماء قادرون على أن يحكموا كما كانوا . اننا نعيش في عالم جديد »(٣٧) .

ومما سهّل أعمـــال هذه الوسيلة الاعلامية بالذات ، كون المصريين « مستمعين تواقين ومنتظمين »(٣٨) . كما كانت الجماهير العربية محط تأثير أجهزة عبدالناصر الاعلامية بحكم استعدادها الطوعى لقبول كل ما أراد زعيمهم الكاريزماتي أن يقوله لهم(٣٩) . ولأن مصر باشرت ، في عهد عبدالناصر ، تصنيع وانتاج أجهزة الراديو والتلفزيون ، أصبح بامكان الجماهير اقتناء تلك الأجهزة وازدادت ، بالتالى ، كمية استهلاكهم من « المعلومات المبلّغة »(٤٠).ومرة ثانية ، تجدر الملاحظة بأن التأثير الحقيقى للراديو كان مضاعفاً نتيجة اعتياد المصريين ، كغيرهم من شعوب إفريقية وآسية وأمريكية اللاتينية ، على التجمّع من حول الراديو والاستماع اليه في المقاهى(٤١).

على صعيد مختلف ، تقلل الزيادة في توزيع الصحف (كما هو مبين في الجدول رقم ١) من قيمة النقصان في عدد الصحف والمجلات . ومن الضرورى ، في هذا المجـــال ، إن يضاف إلى أرقام التوزيع تلك ارقـــام توزيـــع عشرات الصحف والمجلات العربية التى كانت تتلقى الدعم من الحكومة المصرية ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، وبالذات في لبنان(٤٢) وأخيراً ، لم يكن أمراً مستغرباً أن يهدد مقال منشور في صحيفة مصرية ، أو بايحاء مـــن مصر ، الاستقرار السياسى في عـــدد من الدول العربية(٤٣) . ومن الامثلة على ذلك ، المقالة التى كتبها محمد حسنين هيكل بعنوان « أني أعترض » والتى هزّت حكم البعث في سوريةفي آذار – مارس ١٩٦٣(٤٤) . وكم من مرة أثارت فيها مقالات هيكل ، التى كانت تبثّها إذاعة القاهرة كل يوم جمعة ، مشاكل حقيقية لعدد من الحكوماتالعربية . وكان الحال كذلك لما أشتهر عن هيكل من أنه لسان حال عبدالناصر . وفي هذا ما يؤكد التفاعل القوى جداً ، إن لم نقل الوحدة العضوية ، بين قيادة عبدالناصر الكاريزماتية ووسائل الاعلام المصرية .

وكى نوجز ، نقول : أن النمو في استهلاك المعلومات المبلّغة » من جهة ،والطبيعية الفوقية الموجهة لتلك المعلومات من جهة ثانية ، أمران جعلا ما تبثه أجهزة الاعلام المصرية أداة من أدوات السيطرة السياسية بشكل عـــام ووسيلةمن وسائل تدعيم كاريزما عبدالناصر بشكل خاص(٤٥) .

وفي هذا المجال ، يجدر أن نتذكر أنه كان لشخصية عبدالناصر نوع من «السيطرة الصوفية » على غالبية الجماهير المصرية والعربية(٤٦). لقـــد أصبح « معبود(٤٧).

الجماهير » الذى لامنازع له بعد أن نجح في «أسر قلوب العرب اينما كانوا»(٤٨). وأصبح الايمان بقيادته « المعصومة » مسألة محسومة لدى غالبية الجماهير العربية(٤٩) .« ومن المحتمل أنه لم يتمتع زعيم في العالم بتزلف شعبه له كما تمتع(عبدالناصر)(٥٠). ولم يتفق العرب على أمر مثل اتفاقهم على حب عبدالناصر(٥١). لقد كان ، كما يحلو للعرب أن يسموه ، « الريّس »(٥٢) . وباستمرار أراد العرب من عبدالناصر « أن يبقى قائداً » لهم وكانوا سيرّوعوا لو حصل له أي مكروه»(٥٣) . وفي هذا الصّدد ، قال عبدالحميد السراج، الذى كان رجل سورية الأول ونائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة في يوم من الأيام : « تصغر وتختفي جميع المصائب مع تقادم الزمن باستثناء مصيبة وفاة عبدالناصر . فتلك الكارثة تنمو أكبر فاكبر مع كل يوم جديد»(٥٤) هذا ، وقد عكست « الهيستيريا » التي عمّت الوطن العربي يوم توفي عبدالناصر ، في ٢٨ ايلول سبتمبر ١٩٧٠ درجة الحزن والأسى التي أحسّت بها الجماهير العربية(٥٥) . وفي الحقيقة « كانت جنازة (عبدالناصر) ، التوكيد الأخير على استحواذه غير الأعتيادى على عواطف شعبه»(٥٦) .

غير أن شعبية قائد ما ، لاتمثّل إلا وجهاً واحداً من وجهي العملة ذاتها . أما الوجه الثاني ، فهو في القوة السياسيّة الهائلة الكامنة في تلك الشعبية . وكي تخرج هذه القوة من حيّز الامكان الى حيّز الفعل ، لابد لها من موهبة في مجال الصراع على القوة السياسيّة من جهة ، ورغبة في تولّي مقاليد الحكم من جهة ثانية . وتشكّل هاتان الصفتان – وفقاً لبعض المصادر الغربية المطلعة(٥٧) ولما يقوله أتباع مقرّبون للرئيس – العنصرين الرئيسيين المكونين لشخصية عبدالناصر ،والمفتاحين الأفضل لفهم شخصيته وقوته . وبكلمات مايلز كوبلاند ، الذى تعتبره مجلة لايف « أقرب أصدقاء عبدالناصر الغربيين»(٥٨) : « عند التعامل مع أى زعيم حبه للقوة ، من أجل القوة ، هو ما نعرفه عن حب عبدالناصر لها ، علينا أن نفترض أنه سيفعل أى شئ ليمسك بها ويتمسّك بها»(٥٩). وبكلمات أكرم الحوراني ، أحد نواب الرئيس في عهد الوحدة : « لا أموال قارون ، ولا جميع نساء العالم ، قادرة على أغراء أو أغواء عبدالناصر . كل ما أراده الرجل هو المجد لنفسه – ومن خلال نفسه – المجد لامّته»(٦٠) . وقد فوجئ ، أحد المقربين من الرئيس « بسذاجة » سؤال المؤلف عندما استفسر الأخير عما إذا كان عبدالناصر ميكيافيليّاً أم لا . وقد اجاب ذلك المقرّب باستغراب : «ميكيافيلّي؟ إنه لم يكن ميكيافليّاً فحسب ، بل وقادراً أيضاً على تعليم ميكيافيلّي كيف يكون

ميكيافيلياً حقيقياً» !!!(٦١) . أما أحد أصدقاء عبدالناصر الحميمين فكان اعتذارياً في أجابته : « مع أنه يجب الا يُطعن في رجل ميت ، فان عبدالناصر ، رحمه الله ، لم يفتقد الى بعض الصفات الميكيافيلية»(٦٢). أما عبدالحميد السرّاج ، نائب عبدالناصر، والناصرى المتحمس ، فقد قال مبرراً أو مفسراً : « علينا أن نتذكّر أنه في كل مكان من هذا العالم يقبض القادة السياسيّون ، وبعناد ، على خيوط قوّتهم . وهذا ، في الواقع ، هو جوهر السياسة . إذن ، فقد كان أمراً ضرورياً وطبيعياً أن يتمسّك عبدالناصر ، وهو الذى يسعى وراء بعث أمّته ، بزمام السلطة وبقوة »(٦٣) .

إذن ، كان عبدالناصر يعى ، ربما أكثر من اللازم ، ضرورة تجميع وتركيز قوى سياسيّة هائلة في يديه . وهذا ما يميّز ، على سبيل المثال ، كاريزما عبدالناصر عن كاريزما كل من سوكارنو ، ونيكروما ، وبن بللا . وفي هذا المجال ، لم يسمح عبدالناصر « للأسلحة الخفيفة » ، المتمثّلة في شهرته وشعبيّته ، أن تخدعه أو أن تعمى عينيه عن إدراك الاهمية الحيوية في السيطرة على « الأسلحة الثقيلة » مثل الجيش وقوى الأمن . . . الخ . وهكذا تغدو مسألة ما إذا كان عبدالناصر ينظر الى القوة السياسية على أساس أنها غاية بحدّ ذاتها ، أو وسيلة لاستعادة شباب الامة وبنائها أو كليهما ، مسألة ثانوية بالنسبة لما نحن بصدده الآن. وأخيراً ، لم تشكّل شعبيّة عبدالناصر جسره الوحيد الى القوة السياسيّة والسيطرة، فقد « أبقت زعامته الكاريزماتية وقدراته التنظيمية زمام السياسة والحكومة في يديه أيضا»(٦٤) .

والآن ، بعد أن فرغنا من بحث القيادة الكاريزماتية عند عبدالناصر ، ننتقل الى تفحّص قدرته في مجال السيطرة التنظيمية وهى السلاح الذى واجه به عبدالناصر أعداءه وهزمهم ، قبل وأثناء ، « أزمة ١٩٥٤ » .

المشايعة في المؤسسة العسكرية وتضخم دورها : المرحلة الثانية

ولفهم وسائل السيطرة التنظيمية المستخدمة من قبل عبدالناصر ، لابد من استيعاب استراتيجيّته الخاصة بالمشايعة في المؤسسة العسكرية وتضخّم دور تلك المؤسسة . ويقتضى ويقتضى مثل هذا الاستيعاب تفحّص تركيب ما يدعوه محمد حسنين هيكل «بمفاتيح القوة»(٦٥) ، ودراسة الكيفية التى تمّ فيها لعبدالناصر السيطرة على تلك المفاتيح .

١ ــ السيطرة على المركز الرئيسى لصنع القرارات :

لقد تمّ ، في ٢٤ حزيران ــ يونيو ١٩٥٦ ، الغاء « مجلس قيادة الثورة » ــ الجهاز المركزى في عملية صنع القرارات منذ انقلاب ١٩٥٢ .وحسب ما جاء في الدستور المؤقت ، الصادر في ١٦ كانون الثاني ــ يناير ١٩٥٦ ، أُنيطت صلاحيات « المجلس» الملغى برئيس الجمهورية بوصفه رئيس الدولة وأعلى سلطة تنفيذية في البلاد(٦٦(وكان عبدالناصر ، الذى انتخب رئيساً للجمهورية في ٢٦ حزيران ــ يونيو ١٩٥٦ ،الشخص الوحيد الذى احتلّ ذلك المنصب ، منذئذ وحتّى وفاته في ٢٨ ايلول ــ سبتمبر ١٩٧٠. كما أن عبدالناصر ذاته شغل منصب رئيس الوزراء منذ ١٧ نيسان ــ أبريل ١٩٥٤ وطوال فترة حكمة،باستثناء المدة الزمنيّة الفاصلة بين ٢٥ آذار ــ مارس ١٩٦٤ و ١٩ حزيران ــ وقد ساعد عبدالناصر ، من فترة لفترة ، نــواب رئيس ، ورؤساء وزارات ، ونواب رؤساء وزارات ، ووزراء . وكان عبدالحكيم عامر هو الشخص الوحيد الذى شغل منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية بدءً من ٢٥ آذارــمارس ١٩٦٤ وحتّى ٩ حزيران ــ يونيو ١٩٦٧ .

وعلى صعيد ثان ، لم يكن جميع نــواب الرئيس ضباطاً عسكريين فحسب ، ولا أعضاء في « هيئة الضباط الاحرار» فقط ، بل كانوا (باستثناء على صبرى) ، أعضاء في « اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار » أيضاً (انظر الجدول رقم ٢) . كذلك ، لم يكن جميع رؤساء الوزارات عسكريين من أعضاء « هيئة الضباط الاحرار» فحسب ، بل كانوا (باستثناء على صبرى وصدقي سليمان) أعضاء في « اللجنة التنفيذية» أيضاً (أنظر الجدول رقم ٣) . وعندما أعاد الدستور الجديد المؤقت (الثالث) منصب نائب رئيس الوزراء في ٢٥ آذار ــ مارس ١٩٦٤ ، كان عشرة من أصل السبعة عشر الذين احتلوا ذلك المنصب حتّى نهاية أيلول ــ سبتمبر ١٩٧٠ ، من أعضاء هيئة الضباط الاحرار « أنظر الجدول رقم ٤) .

وعلى الصعيد الوزارى ، رئيس وزارة الحربية ، حتّى أيلول ــ سبتمبر ١٩٦٢ ثلاثة من أعضاء « اللجنة التنفيذية » . ومنذئذ ، وحتّى نهاية ١٩٧٠ ، تمّ تعيين جميع وزراء الحربية (باستثناء محمد فوزى) مــن بين أعضاء « هيئة الضباط الاحرار »

الفصل الثالث

(الجدول رقم ٢)

نواب رئيس الجمهورية في ج٠ع٠م٠

(١٩٥٣ – ١٩٧٠)

الأسم	عسكري	مدني	عضو هيئة الضباط الاحرار	عضو اللجنة التنفيذية
عبدالحكيم عامر	١	–	١	١
أنور السادات	١	–	١	١
عبداللطيف البغدادى	١	–	١	١
كمال الدين حسين	١	–	١	١
حسن ابراهيم	١	–	١	١
زكريا محي الدين	١	–	١	١
حسين الشافعى	١	–	١	١
على صبرى	١	–	١	–

المصادر :

The Keesings Contemporary Archives; and Arab Report and Record.

وذلك على امتداد السنوات ١٩٥٣ – ١٩٧٠ .

الفصل الثالث

(الجدول رقم ٣)

رؤساء الوزراء في ج . ع . م.

(١٩٥٤ – ١٩٧٠)

الأسم	عسكري	مدني	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	المـــدة
جمال عبدالناصر	١	–	١	١	١٩٥٤/٤/١٧–١٩٦٤/٣/٢٥ ١٩٦٧/٦/١٩–١٩٧٠/٩/٢٨
على صبرى	١	–	١	–	١٩٦٤/٣/٢٥–١٩٦٥/١٠/٢
زكرى محى الدين	١	–	١	١	١٩٦٥/١٠/٢–١٩٦٦/٩/١٠
صدقي سليمان	١	–	١	–	١٩٦٦/٩/١٠–١٩٦٧/٦/١٩

المصادر :

الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية) ، و « اليوميات والوثائق الرسمية للثورة في ١٣ عاما » ، الطليعة (القاهرة : عدد ٧، ١٩٦٥) ، ص ١٧٨ – ٢٢٥، كذلك في
The Keesings Contemporary Archives; and Arab Report and Record.
هذا ، بالاضافة الى تدقيق ذلك كله اثناء المقابلات الشخصية المختلفة .

الفصل الثالث

(الجدول رقم ٤)

نواب رئيس الوزراء في ج . ع . م .

(١٩٦٤ - ١٩٧٠)

الأسم	عسكري	مدني	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
عبدالمحسن أبوالنور	١	—	١	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٧/٦/١٩
محمود فوزى	—	١	—	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٧/٦/١٩
عبدالقادر حاتم	١	—	١	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٦/٩/١٠
مصطفى خليل	—	١	—	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٦/٩/١٠
عبدالمنعم القيسوني	—	١	—	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٦/٩/١٠
زكريا محى الدين	١	١	١	—	١٩٦٧/٦/١٩—١٩٦٨/٣/٢٠
ثروت عكاشه	١	—	١	—	١٩٦٦/٩/١٠—١٩٦٧/٦/١٩
عباس رضوان	١	—	١	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٥/١٠/٢
كمال الدين رفعت	١	—	١	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٥/١٠/٢
على صبرى	١	—	١	—	١٩٦٧/٦/١٩—١٩٦٨/٣/٢٠
حسين الشافعى	١	—	١	١	١٩٦٧/٦/١٩—١٩٧٠/٩/٢٨
عزيز صدقي	—	١	—	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٥/١٠/٢
كمال رمزى ستينو	—	١	—	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٦/٩/١٠
صدقي سليمان	١	—	١	—	١٩٦٧/٦/١٩—١٩٦٨/٣/٢٠
محمد عبده الشرباصى	—	١	—	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٦/٩/١٠
نور الدين طرّاف	—	١	—	—	١٩٦٤/٣/٢٥—١٩٦٥/١٠/٢
محمود يونس	١	—	١	—	١٩٦٥/١٠/٢—١٩٦٧/٦/١٩

المصادر : انظر الجدول رقم ٣ .

(انظر الجدول رقم ٥) . وفي هذا المجال ، يجدر التنويه بأن محمد فوزى كان ابن عم سكرتير الرئيس للمعلومات (أى المخابرات) . أما « وزارة الداخلية » الحسّاسة ، فكانت حكراً على زكريا محى الدين ، العضو في « اللجنة التنفيذية » ، حتّى آذار مارس ١٩٦٨ . ومنذئذ ، وطوال المدة موضع البحث ، كانت الوزارة في يدّى شعراوى جمعة ، وهو من أعضاء « هيئة الضباط الاحرار » أيضاً (أنظر الجدول رقم ٦) . كما كانت « وزارة الشئون البلدية والقروية » المهمة ، حكراً على أعضاء « هيئة الضباط الاحرار » (أنظر الجدول رقم ٧) . وعلى نحو مشابه ، ثمّ انتقاء جميع وزراء الدولة (للاستخبارات) من بين أعضاء «الهيئة» (أنظرالجدول رقم٨) . كذلك، كانت رئاسة « وزارة الثقافة والارشاد القومى » البالغة الحساسيّة ، مقتصرة (باستثناء مدنيين اثنين) على أعضاء « هيئة الضباط الاحرار » . وهذان المدنيان هما فتحى رضوان ومحمد حسنين هيكل . أما رضوان ، الذى عيّن وزيراً للاعلام في أيلول ــ سبتمبر ١٩٥٢ بعد أن اطلق سراحه مــن السجن اثر انقلاب ١٩٥٢ ، فقد كــان أحد معارف عبدالناصر القدامى(٦٧) . وأما هيكل فهو ــ كما يعرف الجميع ــ صديق عبدالناصر الحميم والناطق شبه الرسمى باسمه لسنوات عدّة (انظر الجدول رقم ٩) . أما ما كان عليه الحال في وزارات الشؤون الاجتماعية ، والتعليم (والتعليم العالى) ، والشباب ، فموضّح في الجداول ١٠ و ١١و١٢ بالتتابع . وقد اقتضت الأهمية النسبية لهذه الوزارات بقائها ، لمدد طويلة ، في أيدى أعضاء « هيئة الضباط الاحــرار » . ولهذا وضعت « وزارة الشؤون الاجتماعية » طوال السنوات الثمان والنصف الأولى تحت الاشراف المباشر لأعضاء منتقين من « اللجنة التنفيذية » وفي الوقت الذى كانت فيه « وزارة التعليم » تحت سيطرة أحد أعضاء « اللجنة التنفيذية » طوال السنوات السبع الأولى ، كانت « وزارة الشباب » تحت اشراف أحد أعضاء « هيئة الضباط الأحرار » طوال السنوات الخمس والنصف الأولى . وأخيراً ، تجدر الاشارة الى أن هيمنة المدنيين على الوزارات الفنيّة الباقية ماهي إلا « سيطرة » خادعة تشبه « هيمنة » المدني محمود فوزى عــلى « وزارة الخارجية » التى « أدارها » معظم الوقت منذ ٩ كانون الأول ــ ديسمبر ١٩٥٢ وهذه الهيمنة وهمية للاعتبارات التالية (٦٨) :

الفصل الثالث

(الجدول رقم ٥)

وزراء الحربية في ج. ع. م.

(١٩٥٣ - ١٩٧١)

الأسم	عسكري	مدني	هيئة الضباط الاحرار	اللجنة التنفيذية	الفـترة
عبداللطيف البغدادى	١	—	١	١	١٩٥٣/٦/١٨ - ١٩٥٤/٤/١٧
حسين الشافعى	١	—	١	١	١٩٥٤/٤/١٧ - ١٩٥٤/٨/٣١
عبدالحكيم عامر	١	—	١	١	١٩٥٤/٨/٣١ - ١٩٦٢/٩/٢٤
عبدالوهاب البشرى	١	—	١	—	١٩٦٢/٩/٢٤ - ١٩٦٦/٩/١٠ ١٩٦٧/٦/١٩ - ١٩٦٧/٧/٢١
شمس الدين بدران	١	—	١	—	١٩٦٦/٩/١٠ - ١٩٦٧/٦/٩
أمين الهويدى	١	—	١	—	١٩٦٧/٧/٢١ - ١٩٦٨/٦/١١
محمد فوزى	١	—	—	—	١٩٦٨/٦/١١ - ١٩٧١/٥/١٣

المصادر : انظر الجدول رقم ٣ .

الفصل الثالث

(الجدول رقم ٦)

وزارة الداخلية في ج . ع . م .

(١٩٥٣ - ١٩٧١)

الأسم	عسكري	مدني	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفـــترة
جمال عبدالناصر	١	–	١	١	١٩٥٣/٦/١٨ ـ ١٩٥٣/١٠/٤
زكريا محي الدين	١	–	١	١	١٩٥٣/١٠/٤ ـ ١٩٦٨/٣/٢٠
عباس رضوان (اقليمي)	١	–	١	–	١٩٥٨/١٠/٨ ـ ١٩٦٢/٩/٢٩
عبدالعزيز فهمي (في المجلس التنفيذي)	ضابط بوليس	–	–	–	١٩٦٢/٩/٢٩ ـ ١٩٦٥/١٠/٢
شعراوي جمعة	١	–	١	–	١٩٦٦/٩/١٠ ـ ١٩٧١/٥/١٣

المصادر : انظر الجدول رقم ٣ .

الفصل الثالث

(الجدول رقم ٧)

وزراء الشؤون البلدية والقروية في ج.م.ع.

(١٩٥٤ – ١٩٧١)

الأسم	عسكرى	مدني	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
عبداللطيف البغدادى	١	–	١	١	١٩٥٤/٤/١٧ – ١٩٥٨/٣/٦
محمد أبو نصير (الاقليمى)	١	–	١	–	١٩٥٨/٣/٦ – ١٩٦١/٨/١٧
كمال الدين حسين المركزى	١	–	١	١	١٩٦١/٨/١٧ – ١٩٦٢/٩/٢٤
عبدالمحسن أبو النور (الاقليمى)	١	–	١	–	١٩٦١/٨/١٧ – ١٩٦٢/٩/٢٤ ١٩٦٨/٣/٢٠–١٩٦٨/١٠/٢٨
عباس رضوان	١	–	١	–	١٩٦٢/٩/٢٤–١٩٦٥/١٠/٢
حمدى عبيد	١	–	١	–	١٩٦٥/١٠/٢ – ١٩٦٧/٦/١٩
على صبرى	١	–	١	–	١٩٦٧/٦/١٩–١٩٦٨/٣/٢٠
حمدى عاشور	١	–	١	–	١٩٦٨/١٠/٢٠–١٩٧١/١١/١٨

المصادر :

أنظر الجدول رقم ٣ .

(الجدول رقم ٨)

وزراء الدولة (للاستخبارات) في ج.ع.م.

(١٩٥٣ – ١٩٧٠)

الأسم	عسكري	مدني	هيئة الضباط الاحرار	اللجنة التنفيذية
أحمد توفيق البكرى	١	—	١	—
عبدالفتاح حسن	١	—	١	—
عبدالقادر حاتم	١	—	١	—
أمين الهويدى	١	—	١	—
حسن إبراهيم	١	—	١	١
شعراوى جمعة	١	—	١	—
طلعت خيرى	١	—	١	—
كمال رفعت	١	—	١	—
على صبرى	١	—	١	—
أنور السادات	١	—	١	١
سامى شرف	١	—	١	—
حسن التهامى	١	—	١	—
حمدى عبيد	١	—	١	—
سعد زايد	١	—	١	—

المصادر : أنظر الجدول رقم ٣.

الفصل الثالث

(الجدول رقم ٩)

وزراء الثقافة والارشاد القومى في ج.ع.م.

(١٩٥٣ – ١٩٧٠)

الأسم	عسكرى	مدني	هيئة الضباط الأحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
صلاح سالم	١	–	١	١	١٨/٦/١٩٥٣ – ٢٩/٨/١٩٥٥
فتحى رضوان	–	١	–	–	٢٩/٦/١٩٥٦ – ١٨/١٠/١٩٥٨
ثروت عكاشة	١	–	١	–	١٨/١٠/١٩٥٨ – ٢٩/٩/١٩٦٢ ١٠/٩/١٩٦٦–٢٦/٤/١٩٧٠
عبدالقادر حاتم	١	–	١	–	٢٩/٩/١٩٦٢–١٩/٦/١٩٦٧
أمين الهويدى	١	–	١	–	٢/١٠/١٩٦٥–١٠/٩/١٩٦٦
محمد فايق	١	–	١	–	١٠/٩/١٩٦٦–٢٦/٤/١٩٧٠
محمد حسنين هيكل	–	١	–	–	٢٦/٤/١٩٧٠–١٨/١٠/١٩٧٠

المصادر : انظر الجدول رقم ٣ .

الفصل الثالث

(الجدول رقم ١٠)

وزراء الشؤون الاجتماعية في ج . ع . م .

(١٩٥٤ – ١٩٧٢)

الأســم	عسكرى	مدني	هيئة الضباط الاحرار	اللجنة التنفيذية	الفــترة
كمال الدين حسين	١	—	١	١	١٩٥٤/٤/١٧ – ١٩٥٤/٨/٣١
حسين الشافعى	١	—	١	١	١٩٥٤/٨/١٣ – ١٩٦٢/٩/٢٤
حكمت أبو زيد	—	١	—	—	١٩٦٢/٩/٢٤ – ١٩٦٥/١٠/٢
محمد عبده الشرباصي	—	١	—	—	١٩٦٥/١٠/٢ – ١٩٦٦/٩/١٠
أحمد محمد خليفة	—	١	—	—	١٩٦٦/٩/١٠ – ١٩٦٧/٦/١٩
ضيا محمد داوود	—	١	—	—	١٩٦٨/٣/٢٠ – ١٩٦٨/١٠/٢٨
حافظ بدوى	—	١	—	—	١٩٦٨/١٠/٢٨ – ١٩٧٢/١/١٦

المصادر : انظر الجدول رقم ٣ .

الفصل الثالث

(الجدول رقم ١١)

وزراء التعليم والتعليم العالى في ج.ع.م.

(١٩٥٤ - ١٩٧٠)

الأســم	عسكرى	مدني	هيئة الضباط الاحرار	اللجنة التنفيذية	الفـترة
كمال الدين حسين	١	—	١	١	١٩٥٤/٨/١٣ - ١٩٦١/٨/١٧
أحمد نجيب هاشم (الاقليمى)	—	١	—	—	١٩٥٨/١٠/٨ - ١٩٦١/٨/١٧
محمد سيد يوسف	—	١	—	—	١٩٦١/٨/١٧ - ١٩٦٨/٣/٢٠
عبدالعزيز السيد (التعليم العالى)	—	١	—	—	١٩٦١/١٠/١٩ - ١٩٦٥/١٠/٢
حسين عزيز (التعليم العالى)	—	١	—	—	١٩٦٥/١٠/٢ - ١٩٦٦/٩/١٠
محمد عزت سلامة (التعليم العالى)	—	١	—	—	١٩٦٦/٩/١٠ - ١٩٦٧/٦/١٩
محمد لبيب شقير (التعليم العالى)	—	١	—	—	١٩٦٧/٦/١٩ - ١٩٦٨/١٠/٢٨
عبدالوهاب البرلسى (التعليم العالى)	—	١	—	—	١٩٦٨/١٠/٢٨ - ١٩٧٠/١١/١٨
محمد حلمى مراد (التعليم)	—	١	—	—	١٩٦٨/٣/٢٠ - ١٩٧٠/١١/١٨

المصادر : انظر الجدول رقم ٣

الفصل الثالث

(الجدول رقم ١٢)

وزراء الشباب في ج.ع.م .

(١٩٦٢ – ١٩٧٠)

الأسم	عسكري	مدني	هيئة الضباط الاحرار	اللجنة التنفيذية	الفترة
طلعت خيرى	١	–	١	–	١٩٦٢/٩/٢٤–١٩٦٨/٣/٢٠
محمد سيف الدين	–	١	–	–	١٩٦٨/٣/٢٠–١٩٧١/٥/١٤

المصادر : انظر الجدول رقم ٣ .

أولاً :ـ لم يعد عبدالناصر ، مع نهاية العام ١٩٥٦ ، مجرّد رجل قوى ضمن رجال الانقلاب ، إذ كان قد أصبح ، عندئذ ، « زعيماً كاريزماتياً قوياً . وكان لهذا التطور نتائج حاسمة على مجمل بناء القوة بشكل عام ، وعلى عملية صنع القرارات بشكل خاص . والحقيقة أن عبدالناصر استثمر دوماً مصدر قوته الجديد هذا ووظفه في خدمة تعزيز مكانته ، ليس في مواجهة خصومه وأعدائه فحسب ، بل وفي علاقاته مع زملائه أيضاً . وهكذا لم يعد عبدالناصر « الأول بين متساوين » بل « الأول دون مُساوين » . وفي الوقت الذى أفسحت فيه القيادة الجماعية الطريق أمام « الحكم الشخصى ، »(٦٩) استمرّ عبدالناصر في اعتصار مصدر القوة الجديد حتى غدا ، هو نفسه ، قوّة منفصلة ومستقلّة . ومع مزيد من التحوّل في ذلك الاتجاه ، أصبحت قوة عبدالناصر الذاتية مصدراً لقوة الأفراد والمؤسسات . ومع ذلك ، وفي الوقت الذى أفهم فيه عبدالناصر الجميع أنه هو « الرقم ١ بدون رقم ٢ » كان ، على الأقل في السنــوات الاولى ، حريصاً جداً مع زملائه القدامى ليس الى درجة أنه لم ينفّرهم فحسب ، بل والى درجة أنه كسب ودّهم ودعمهم أيضاً . أما كبار الرسميين الآخرين الذين لم يكونوا أبداً من ضمن دائرة عبدالناصر الضيّقة تلك ، فلطالما جرى تذكيرهم بأنهم مجرد « مستخدمين » عنده ، بغضّ النظر عن المناصب التى « وضعوا » فيها أو الألقاب التى « منحوها » .

ثانياً :ـ كان رجال حاشية عبدالناصر ، الذين أحسّوا بالقوة التى منحها أياهم قربهم من « الريّس » ، يتصرّفون على أساس أن كل واحد منهم « ريّس » صغير في دائرة اختصاصه . وكان الذين خضعوا لتصرّفات « مسؤولى ـ المستوى ـ الثاني » الفوقية يعون ، وربما أكثر من اللازم ، حقيقة قرب مسؤوليهم من الريّس بحيث أصبحوا ، إما فعلاً ، خانعين لرجال الحاشية اولئك ، أو ، كى يتجنّبوا الاســوأ ، تظاهروا وتصرّفوا بطريقة خانعة. ومما شك فيه أن العلاقة الفوقيّة الدونية تلك تعزّزت (أو بالاحرى تفاقمت) نتيجة التاريخ الطويل من الخضوع الذى تعرّض له المجتمع المصرى بشكل عام ،(٧٠) والجهاز الحكومى بشكل خاص(٧١) .

ثالثاً :ـ كما وازداد تقلص وزن الوزراء المدنيين في عملية صنع القرارات بفعل السياسات والاجراءات « والتقاليد » التالية :

أ ـ لم يحدث إطلاقاً أن عين مدنيّ واحد في أى منصب مــن مناصب مجلس الوزراء المركزى . بل أن الوزراء المدنيين كانوا مسؤولين ، رسمياً ، أمام مستويات

مركزية عليا تكونت باستمرار من أعضاء « اللجنة التنفيذية » أو من أعضاء « هيئة الضباط الاحرار » او كليهما . وعلى سبيل المثال : أشرف عبداللطيف البغدادى ، الذى شغل منصب نائب الرئيس للمالية والتخطيط في حكومة ٨ تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٥٨ ، على عدد من الوزراء المدنيين المسؤولين عن وزارات تقع ضمن اختصاصه . كذلك ، أشرف كمال الدين حسين بوصفه وزير التعليم المركزى ، على الوزيرين المدنيين المسؤولين عن شؤون التعليم في اقليميّ الجمهورية العربية المتحدة . أما زكريا محى الدين ، رئيس اللجنة الوزارية الخاصة بالتنمية والتخطيط والاقتصاد في حكومة ١٩ حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ ، فقد سيطر على عدد من الوزراء المدنيين العاملين في هذه المجالات .

ب ـ وقع عدد من الوزراء المدنيين تحت سيطرة « متنفّذيهم » من العسكريين السابقين الذين تمّ زرعهم في الوزارات المختلفة . ومن الامثلة على ذلك ما حدث في « وزارة الخارجية » . فقد كان دوماً للوزير المدنيّ محمود فوزى مساعدون من الضباط السابقين مثل محمود رياض ، محمد فايق ، حافظ اسماعيل ، عبدالفتاح حسن ، وحسين ذو الفقار صبرى . ومن ناحية ثانية ، ساعد نور الدين قورة ، وهو من أعضاء هيئة الضباط الأحرار ، المدني رمزى ستينو ، الذى كان وزيراً للتموين ، في أعمال وزارته وما أن أنهى قورة « فترة تمرينه » حتى أصبح ، هو نفسه ، وزيراً للتموين في حكومة ١٠ أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٦ . كذلك لان للمدنيّ نور الدين طرّاف ، نائب رئيس الوزراء شؤون العدل والعمل والشباب ، « مساعد » من أصل عسكرى هو طاعت خيرى ، العضو في « هيئة الضباط الأحرار » ووزير الشباب في حكومة ٢٥ آذار ـ مارس ١٩٦٤ وأخيراً ، كشف الاستقصاء الذين أجراه المؤلف حول السفراء أن غالبيّتهم ، طوال الستّينات ، كانوا من الضباط السابقين (انظر الجدول رقم ١٣).

جـ ـ تظهر أية مقارنة سريعة بين الجدولين ١٤و١٥ أن العدد الحقيقي للوزراء المدنيين هو أقل من الـ٢١٥ وزيراً المذكورين في الجدول رقم ١٤ ، وذلك لأن الوزراء المدنيّين ذاتهم هم الذين شغلوا ، عدة مرات ، مناصب وزارية في الحكومات المختلفة (أنظر الجدول رقم ١٥) . والحقيقة أنه كان لبعض المدنيّين مقاعد وزارية « دائمة » في كل حكومة تقريباً ويعكس هذا الوضع احتكار عدد من المدنيين لبعض الوزارات كما يُظهر ، في الوقت ذاته ، القاعدة الضيّقة للمدنيين الذين تعاون معهم الحكام العسكريون . ومما لاشك فيه أن المدة الطويلة التى عمل فيها المدنيون عند « مستخدميهم »

العسكريين ، جعلتهم جزءاً لايتجزأ من البناء السياسى الذى سيطر عايه العسكر والذى عمل فيه اولئك المدنيون .

وبهذا يؤكد البحث السابق أن عملية صنع القرارات وقعت كلياً تحت السيطرة التامة لعدد من الضباط السابقين لأعضاء في « هيئة الضباط الاحرار » . كما اتصفت عملية صنع القرارات بدرجة عالية من المركزية والتركّز في توزيع السلطة السياسيّة . وبعبارات محدّدة : كانت سلطة صنع القرارات حكراً على عبدالناصر والحلقة الضيّقة المحيطة به والمنتقاة من بين أعضاء « اللجنة التنفيذية » و« هيئة الضباط الاحرار » .

الفصل الثالث

(الجدول رقم ١٣)

الاصول العسكرية للسفراء في ج.ع.م .

العام	عسكرى	المجموع	النسبة المئوية
١٩٦١ – ١٩٦٢	٢٤	٤٧	٥١٪
١٩٦٢ – ١٩٦٣	٣٠	٥٠	٦٠٪
١٩٦٣ – ١٩٦٤	٤٤	٦٤	٦٨٪
١٩٦٤ – ١٩٦٥	٥٣	٧٩	٦٧٪
١٩٦٥ – ١٩٦٦	٥٤	٧٩	٦٨٪
١٩٦٦ – ١٩٦٧	٤٦	٧٣	٦٣٪
١٩٦٧ – ١٩٦٨	٥٠	٧٨	٦٤٪
١٩٦٨ – ١٩٦٩	٣٧	٦٧	٥٥٪

المصادر : استيقت من قوائم باسماء السفراء كما نشرت في The Middle East & North Africa في السنوات المتلاحقة.

كما دققت هذه المعلومات مع العديد من المطلعين اللذين تمت مقابلاتهم. اما السفراء السوريون ، في العام ١٩٦١ ، فقد تم استثناؤهم .

(الجدول رقم ١٤)

الضباط ، « والضباط الاحرار » والمدنيون في الوزارات المختلفة في ج.ع.م . (١٩٥٣ – ١٩٧٠)

وزارة	عسكري	مدني	هيئة الضباط الاحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع (أ)	النسبة المئوية (ب)
١٩٥٣/٦/١٨	٤	١٥	٣	٣	١٩	٢١
١٩٥٣/١٠/٤	٦	١١	٥	٣	١٧	٣٥
١٩٥٤/٤/١٧	٩	١١	٨	٨	٢٠	٤٥
١٩٥٤/٨/٣١	١١	١٠	١٠	١٠	٢١	٥٢
١٩٥٦/٦/٣٠	٦	١٣	٦	٦	١٩	٣١
١٩٥٨/٣/٦	٧	١٢	٧	٦	١٩	٣٧
١٩٥٨/١٠/٨	١٣	١٧	١٣	٦	٣٠	٤٣
١٩٦١/٨/١٧	١٤	١٤	١٤	٦	٢٨	٥٠
١٩٦١/١٠/١٩	١٣	١٣	١٣	٦	٢٦	٥٠
١٩٦٢/٩/٢٩	١٧	١٩	١٧	٨	٣٦	٤٧
١٩٦٤/٣/٢٥	١٥	٢٤	١٥	٥	٣٩	٣٦
١٩٦٥/١٠/٢	١٧	١٩	١٧	٣	٣٦	٤٧
١٩٦٦/٩/١٠	١٩	١٤	١٩	٤	٣٣	٥٨
١٩٦٧/٦/١٩	١٩	١٠	١٩	٣	٢٩	٦٦
١٩٦٨/٣/٢٠	١٣	١٩	١٣	٢	٣٢	٤١
١٩٦٨/١٠/٢٨	١٣	٢٠	١٣	٢	٣٣	٤٠
المجموع في الفترة ١٩٥٤/٤/١٧–١٩٧٠/٩/٢٨	١٨٦	٢١٥	١٨٤	٧٥	٤٠١	—

(أ) ويتضمن هذا نواب الرئيس والوزراء . اما نواب الوزراء فقد تم استثنائهم وفقاً لدستور ج.ع.م. المؤقت الذى لايعتبرهم حملة مناصب وزارية . كما ان الوزراء السوريين في عهد الوحدة لم يدخلوا في تكوين هذه القائمة .

(ب) النسبة المئوية معطاة [illegible] .

المصادر : انظر الجدول رقم .

(الجدول رقم ١٥)

الوزراء المدنيون في اكثر من اربع وزارات في ج.ع.م.

(١٩٥٢ - ١٩٧٢)

الأســم	عدد المرات التى كان فيها في منصب وزارى
محمود فوزى	١٧
نور الدين طراف	١١
عزيز صدقي	١١
محمد عبده الشاراباصى	١٠
عبدالمنعم القيسوني	٩
حسن الباقورى	٨
مصطفى خليل	٨
سعيد مرعى	٨
حسن عباس زكى	٧
محمد النبوى المهندس	٧
سعيد يوسف	٦
فتحى رضوان	٦
أحمد حسنى	٦
كمال رمزى ستينو	٦
محمد أبو نصير	٥
محمد لبيب شقير	٥

المصادر : انظر الجدول رقم ٣ .

وأخيراً ، يظهر (الجدول رقم ١٤) أن نسبة الوزراء العسكريين كانت تزداد كلما واجهت النظام السياسي مشاكل خطيرة ، أو تعرّض الحكم الناصري لأخطار حقيقيّة. وهذا ما كان الحال عليه ، على سبيل المثال ، أثر قرار « اللجنة التنفيذية » بتولّي زمام الحكم في العام ١٩٥٤ ، أو في عهد الوحدة مع سورية في السنوات ١٩٥٨—١٩٦١ ، أو بعد أنكشاف حركة « الأخوان المسلمين » الشهيرة ضدّ النظام في العام ١٩٦٥ ، او أثناء المشاكل الاقتصادية الصعبة في العام ١٩٦٦ ، أو في أعقاب حرب حزيران — يونيو ١٩٦٧ .

٢ — السيطرة على الحكومة المحليّة :

كشفت سياسة عبدالناصر ، الخاصة بمشايعة العسكر وتضخيم دورهم كأداة استراتيجية للسيطرة السياسية ، عن نفسها بشكل واضح ، في الترتيبات الخاصة التي اتخذتها القيادة المصرية على صعيد الحكومة المحليّة . وهنا ليس ثمة حاجة للتوكيد أكثر على أهمية التحكّم في شؤون الحكومة المحلية من أجل ضمان استقرار النظم السياسية في المجتمعات الانتقاليّة . وفي هذا المجال ، أرسى الزعماء المصريون سيطرتهم على الحكومات المحليّة من خلال نوعين من الاجراءات : وضع نظام شديد المركزية للادارة المحلية ، وتعزيزه بتسلّل عدد من العسكريين المشايعين للحكم الى جميع المواقع التنظيمية الحساسة .

وقد مرّت القيادة الناصريّة ، فيما يتعلّق بتنظيم الحكومة المحليّة ، في عدة مراحل وخاضت عدة تجارب ، استبدلت بعدها قوانين الادارة المحلية الصادرة في الاعوام ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ و ١٩٥٩ بقانون جديد صادر في ٢٧ آذار — مارس ١٩٦٠(٧٢) . وقد هلّلت صحيفة « الاهرام » شبه الرسمية للتنظيم الجديد على أساس أنه وسيلة تساعد الجماهير المصرية على حكم « نفسها بنفسها »(٧٣) . والحقيقة أن القانون الجديد كان بمثابة وسيلة ذكية شدّدت بها الحكومة المركزية قبضتها على التنظيمات البلدية والقروية في البلاد .

لقد وضع القانون الجديد الأساس لأقامة نظام شديد المركزية (أنظر الرسم البياني رقم ١) . فقد تربّع رئيس الجمهورية على قمة هرم الادارة المحلية(٧٤) ، في حين اتخذت « اللجنة المركزية للادارة المحلية » لنفسها موقعاً وسيطاً بين الرئيس و «اللجنة

الاقليمية » . وإذ عهد الى اللجنتين (وإلى وزير الادارة المحلية) بمسؤونيات تنسيقيّة، أنيطت المسؤولية التنفيذية بالمحافظين . وكان تعيين هؤلاء يتمّ على أساس سياسى بحيث يعتمد بقائهم في مناصبهم على رئيس الجمهورية كلياً . فهو الذى يعيّنهم ويعزلهم أو يذهبوا معه حالما تنتهى معه رئاسته . وكان يساعد كل محافظ (١) مدير الأمن(الذى ينوب عن المحافظ في حالة غيابه) ، و(٢) مجلس المحافظة . وفي حين كان مديرو الأمن يعيّنون بالتشاور مع وزير الداخلية ، كانت المجالس تتشكّل من أعضاء معيّنين وآخرين منتخبين بحيث يشكل الأخيرون أغلبية « المجلس »وينتخبون من قبل « الاتحاد القومى » الحزب الرسمى الوحيد آنئذ . أما الاعضاء المعيّنون فيمثّلون تسع وزارات مثل الشؤون الاجتماعية ، الصحة ، التعليم . . الخ وكان على المجلس أن يجتمع على الأقل مرة واحدة في السنة بدعوة من رئيسه ـ المحافظ . وقد أشرفت هذه المجالس على مجالس أخرى ، أدني مستوى ، في المدن والقرى . وكانت غالبية أعضاء المجالس الدنيا هذه تنتخب من قبل « الاتحاد القومى » كذلك. وأخيراً ، مثّل المحافظ السلطة العليا في منطقته ، ولم يكن مسؤولاً أمام أحد سوى رئيس الجمهورية ذاته . وضمن اطار هذه الصلاحية ، أنيطت بالمحافظ مسؤولية الاشراف والتفتيش والتوجيه في كل ما يتصل بشؤون المحافظة . وكان من حق المحافظ أيضاً استخدام حق النقض (الفيتو) لأبطال مفعول أى من القرارات الصادرة عن المجالس الأدني مستوى .

وفيما يختص ببنية المستويات القياديّة في الادارة المحليّة :كان أعضاء « هيئة الضباط الاحرار » يهيمنون على جميع اللجان المركزية والاقليميّة (انظر الجدول رقم ١٦) . فقد كان رئيسا اللجنتين من أعضاء « اللجنة التنفيذية » . كذلك ، كان أربعة من أصل الستة أعضاء الذين كوّنوا « اللجنة المركزية » من الضباط العسكريين الذين كان ثلاثة منهم من أعضاء « اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الاحرار » . وكان اربعة من أصل الثمانية أعضاء الذين شكّلوا « اللجنة الأقليميّة » من « هيئة

الفصل الثالث

(الرسم البياني رقم ١)

تنظيم الحكومة المحليــة في ج.ع.م.

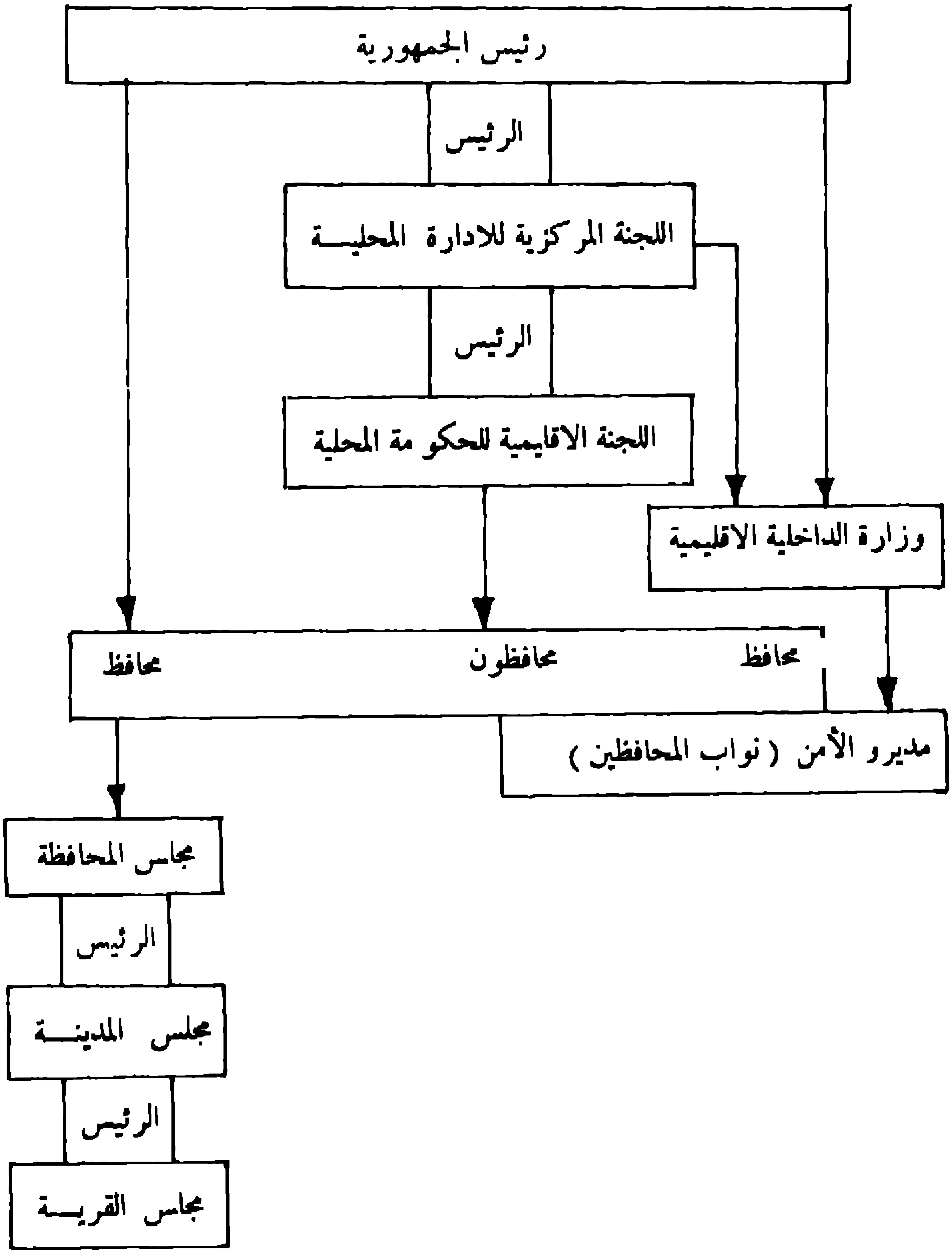

الفصل الثالث

(الجدول رقم ١٦)

اللجنة المركزية الاولى للادارة المحلية في ج.ع.م. (١٩٦٠)

الاسم	عسكرى	مدني	هيئةالضباط الاحرار	اللجنة التنفيذية
حسين الشافعى (رئيساً)	١	—	١	١
زكريا محي الدين	١	—	١	١
كمال الدين حسين	١	—	١	١
عبدالمنعم القيسوني	—	١	—	—
بشير العظمة (سورى)	—	١	—	—
أحمد عبدالكريم (سورى)	١	—	—	—

اللجنة الاقليمية (المصرية) الاولى للادارة المحلية في ج.ع.م. (١٩٦٠)

الأســم	عسكرى	مدني	هيئةالضباط الاحرار	اللجنة التنفيذية
كمال الدين حسين(رئيساً)	١	—	١	١
محمد أبو نصير	—	١	—	—
عباس رضوان	١	—	١	—
محمد نصار	١	—	١	—
توفيق عبدالفتاح	١	—	١	—
حسن صلاح الدين	—	١	—	—
أحمد المهروكي	—	١	—	—
أحمد نجيب هاشم	—	١	—	—

المصادر : مستقى من الاهرام في ١٩٦٠/٩/١٢ ص ٥ ، وكذلك من
Keesings Contemporary Archives: 1957 - 58, Vol. XI, p. 16455;
ومن مقابلات شخصية عدة .

الضباط الاحرار » . وأخيراً ، وفي الوقت الذى كانت فيه غالبية الـ (٢١) محافظاً من بين أعضاء « هيئة الضباط الاحرار »أو ضباط البوليس المقرّبين من « الهيئة » (انظر الجدول رقم ١٧) ، كان جميع وزراء الادارة المحلية (حتّى ٢٨ أيلول–سبتمبر ١٩٧٠ منتقين من بين أعضاء « هيئة الضباط الاحرار » ذاتها (انظر الجدول رقم ٧).

٣ – السيطرة على التنظيمات السياسية :

عكست محاولة القيادة المبكّرة لبناء الحزب « من فوق » موقفها من مسألة التنظيم السياسي . وبالفعل ، تكشّف المستقبل عن محاولات أخرى على النسق ذاته ، اذ أعلن عن أنشاء « الأتحاد القومى » في العام ١٩٥٦ ، « والاتحاد الاشتراكى العربي » في العام ١٩٦٢ . ويمكن وصف حقيقة دور هذين التنظيمين بايجاز على النحو التالى :

أ– الاتحاد القومي: ورث « الاتحاد القومى» ، الذى نصّ عليه الدستور المؤقت الثاني في ١٦ كانون الثاني – يناير ١٩٥٦ ، « هيئة التحرير » في احتكار العمل والتنظيم السياسى الرسميين في مصر . وقد وقع « الاتحـــاد » ، كسلفه ، في ايدى « الضباط الاحرار» ، وتقلّص حتّى غدا ، في النهاية، فرعاً آخر من فروع الحكومة . وقد أنهت طبيعته الفوقية والفضفاضة(٧٥) ، إضافة الى سيطرة الضباط السابقين الكاملة على مستوياته العليا ، كل أمل في جعل « الاتحاد » تنظيماً سيــاسياً فعّالاً . وكان بناؤه التنظيمى ، وكذلك عضوية أجهزته المركزية ، تحدّد بمراسيم تصدر عن رئيس الجمهورية الذى كان ، في الوقت ذاته ، رئيساً للاتحاد . وإذ يعكس البناء التنظيمى (أنظر الرسم البياني رقم ٢) الطبيعة المركزية للاتحاد ، تُثبت بنيةُ أجهزته الرئيسية الهيمنة العسكرية المتمثلة في سيطرة أعضاء « هيئة الضباط الأحرار » على عملية صنع القرارات فيه (انظر الجدول رقم ١٨) . وأخيراً ، كان للتطورات السياسيّة اللاحقة (الوحدة بين مصر وسوريه في شباط–فبراير ١٩٥٨ ،والانفصال في أيلول–سبتمبر ١٩٦١

(الجدول رقم ١٧)

المحافظون في ج.ع.م . في العام ١٩٦٠

الأسم	عسكرى	ضابط بوليس	هيئة الضباط الاحرار	مدني
حسن عبداللطيف	١	—	١	—
محمد حمدى عاشور	١	—	١	—
أحمد حمدى عبيد	١	—	١	—
وجيه أباظة	١	—	١	—
محمد أحمد البلطجي	١	—	١	—
عبدالمحسن أبو النور	١	—	١	—
عبدالفتاح حسن فؤاد	١	—	١	—
سعد الدين زايد	١	—	١	—
صلاح الدسوقي	—	١	—	—
صادق عبداللطيف	—	١	—	—
اسماعيل فريد	١	—	١	—
أحمد خورشيد	—	١	—	—
عبدالرؤوف عاصم	—	١	—	—
محمود طلعت	—	١	—	—
عبدالحفيظ أبو غنيمة	—	١	—	—
عبدالعزيز على	—	١	—	—
أمين متولى موسى	—	١	—	١
محى الدين أبو العز	١	—	١	—
عصام الدين حسون	—	—	—	١
عمر محمد سعفان	—	—	—	١
عماد الدين ابراهيم رشدى	—	—	—	١

المصادر : صحيفة الاهرام في ١٩٦٠/٩/١٢ ص ١ و ٥ ومدقق في المعلومات اثناء المقابلات الشخصية المختلفة .

الفصل الثالث

(الرسم البياني رقم ٢)

التنظيم الرسمي للاتحاد القومى

(١٩٦١)

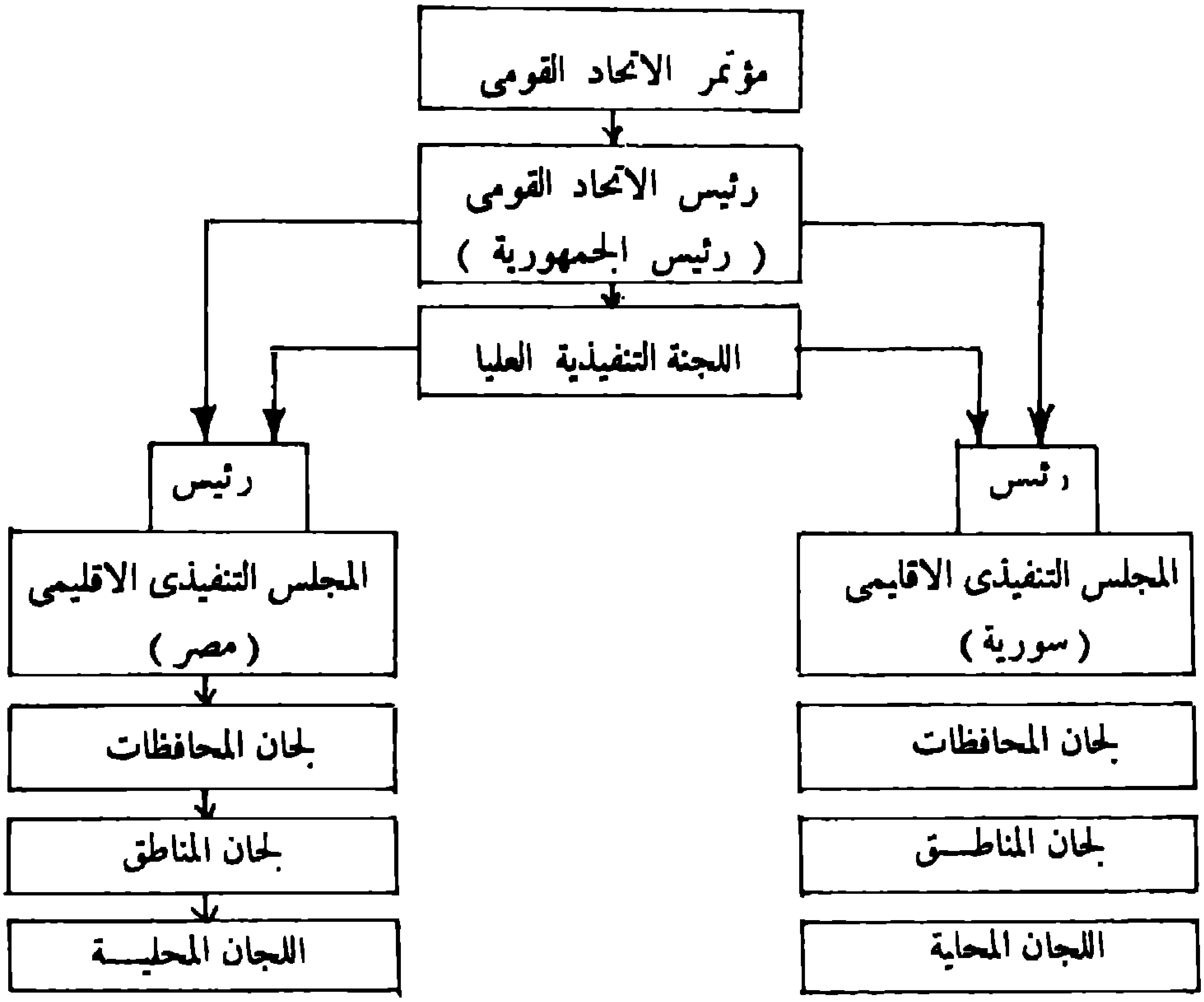

(الجدول رقم ١٨)

الضباط، و «الضباط الاحرار»، والمدنيون في المستويات المركزية للاتحاد القومي في ج.ع.م.

المستويات المركزية	مصرى	سورى	عسكرى	هيئة الضباط الاحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع
١-اللجنة التنفيذية المؤقتة للاتحاد القومي في ايار-مايو ١٩٥٧	٤	—	٤	٤	٤	٤
٢-اللجنة البرلمانية للاتحاد القومي في كانون الاول-ديسمبر ١٩٥٧	١٣	—	٧	٧	١	١٣
٣-اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي في كانون الثاني-يناير ١٩٥٨	١٣	—	٨	٨	٧	١٣
٤-المجلس الاعلى للاتحاد القومي في حزيران-يونيو ١٩٦٠	٥	١	٦	٥	٥	٦
٥-اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي في حزيران-يونيو ١٩٦٠	١٢	٦	١٠	٨	٦	١٨
٦-اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام للاتحاد القومي في حزيران-يونيو ١٩٦٠	٣	٢	٤	٣	١	٥
٧-المكتب التنفيذي للاتحاد القومي في الاقليم المصرى في حزيران-يونيو ١٩٦٠	١٦	—	٧	٧	١	١٦

المصادر: مستقاة من الاهرام في الاعوام ١٩٥٧ — ١٩٦٠ ومن،
Keesings Archives: 1957 - 58, Vol. XI, pp. 15730, 15840 and 15918; and Vol. XII, pp. 17302, 17384 and 17567.
كما دقق في جميع المعلومات اثناء المقابلات الشخصية المختلفة.

أثرها الحاسم على وظيفيّة (Functioning) الاتحاد القومي . فباختصار : تمّ الغاء تنظيم « الاتحاد القومي » في مصر إثر أعــلان الوحدة مــع سورية وذلك من أجل أقامة تنظيم موحّد للدولة الجديدة . وما كاد بناء التنظيم الموحد يكتمل في تموز –يوليو ١٩٦٠ حتّى أعيد حله من جديد بانفصال سورية عن دولة الوحدة في أيلول – سبتمبر ١٩٦١ . وهكذا مات « الاتحاد القومي » قبل أن يستطيع الوقوف على قدميه .

هوجم « الاتحاد القومي » في أعقاب أنهيار دولة الوحدة ، على أساس أنه منظمة غير فعالة نجحت العناصر الرجعية في التسلل اليها (٧٦) . ولهذا جرت عملية انتخاب « المؤتمر القومي للقوى الشعبيّة » على أساس جديد في شباط – فبراير ١٩٦٢ ، بعد أن تمّ استبعاد العناصر الرجعية . وبالفعل ، انعقد « المؤتمر » في القاهرة في أيار–مايو ١٩٦٢ ، وناقش « ميثاق العمل الوطني » الذى قدمه الرئيس عبدالناصر . وقد تبنّى الأعضاء المجتمعون « الميثاق » بعد أن أدخلوا عليه تعديلات طفيفة ، في حين عيّن رئيس الجمهورية « لجنة تنفيذية عليا مؤقتة » للاشراف على إقامة « الاتحاد الاشتراكى العربي »(٧٧).ولقد كشف تركيب « اللجنة » وغيرها من الأجهزة المركزية الاخرى ؛ استمرار الاستراتيجية الخاصة بتعيين مسؤولين كبار (من الضباط العسكريين السابقين والوزراء المدنيين الموالين) في المناصب العليا للتنظيم السياسى الوحيد في البلاد (انظر الجدول رقم ١٩) .

وعلى صعيد آخر ، لم يكن البناء التنظيمى للاتحاد الاشتراكى أقل مركزية مــن سابقه (انظر الرسم البياني رقم ٣) . وقد تــمّ تأسيس الاتحاد الاشتراكى العربي بمرسوم جمهورى في السابع من كانون الأول–ديسمبر ١٩٦٢ . هذا وقد تشكلت الأجهزة المركزية فيه من : « مؤتمر قومى عام » ذو مهمات تشريعية ، و « لجنــة مركزية » مهمتها الأشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات « المؤتمر » ، و « لجنة تنفيذية عليا » ينتخب أعضاؤها من بين أعضاء « اللجنة المركزية » ، و « سكرتارية عامة » مسؤولة عن جميع الشؤون الادارية في « الاتحاد » . أما الأجهزة المحلية في المستويات الدنيا ، فتألّفت من مؤتمرات المحافظات التى كانت تنتخب لجانها التنفيذية المسؤولة عن ادارة أعمال « الاتحاد الاشتراكى » في المناطق المختلفة . وكان الترتيب التنظيمى ذاته موجوداً على مستوى المقاطعة والوحدات الاساسية . وكان بمقدور اللجنتين المركزية

الفصل الثالث

(الجدول رقم ١٩)

الضباط ، « والضباط الاحرار » ، والمدنيون في المستويات المركزية للاتحاد الاشتراكى العـــــربي

الاجهزة المركزية	عسكرى	هيئة الضباط الاحرار	اللجنة التنفيذية	المجموع
١ــ اللجنة التنفيذية المؤقتة للاتحاد الاشتراكى في تشرين الاول ــ اكتوبر ١٩٦٢ .	١٢	١٢	٨	١٩
٢ــ اللجنة المركزية المؤقتة للاتحاد الاشتراكى في شباط ــ فبراير ١٩٦٣ .	١٧	١٧	٨	٣٦
٣ــ السكرتارية العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكى في تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٦٤.	١٨	١٨	٦	٢٤
٤ــ اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى في تشرين الثاني ــ نوفمبر ١٩٦٦ .	٧	٧	٥	٧
٥ــ اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى في تشرين الأول ــ اكتوبر ١٩٦٨	٥	٥	٤	٩
٦ــ السكرتارية العامة للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى في تشرين الاول ــ اكتوبر ١٩٦٨	٤	٤	١	٦

المصادر : مستقى من الاهرام في الاعوام ١٩٦٢ــ١٩٦٤ ، و ١٩٦٦ و ١٩٦٨ ومن :
The Keesings Contemporary Archives : 1961 - 62; Vol. XIII, pp. 18736 and 20027.
كما دقق في جميع المعلومات اثناء المقابلات المختلفة .

الفصل الثالث

(الرسم البياني رقم ٣)

التنظيم الرسمي للاتحاد الاشتراكى العربي

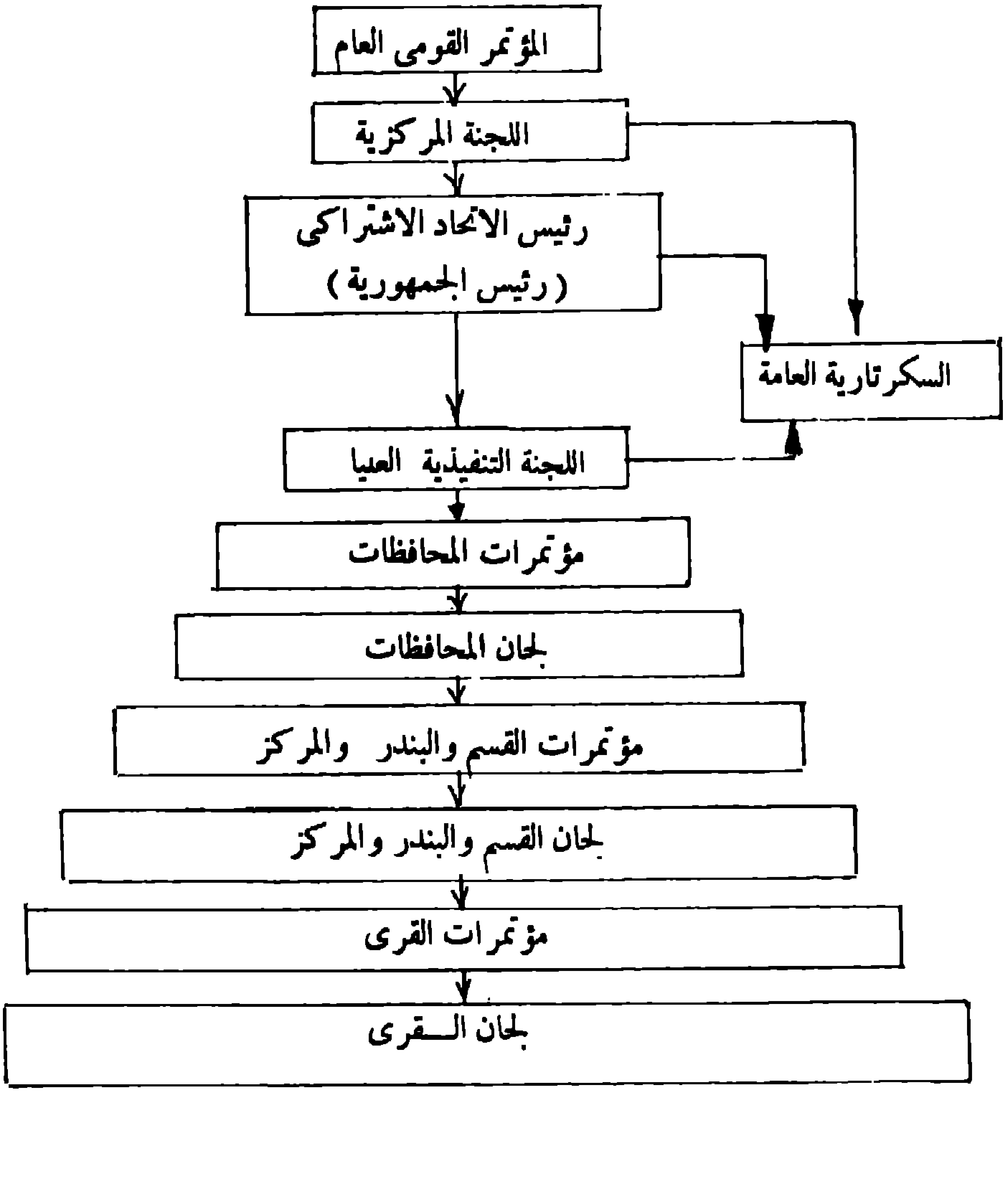

والعليا استخدام حق النقض (الفيتو) لالغاء القرارات المتخذة في المستويات ألادنى . كما كان في مقدورهما أيضاً حلّ التنظيمات المختلفة في تلك المستويات(٧٨) .

إذن ، أدى (١) تشكيل « الاتحاد الاشتراكي العربي » بقرار « من فوق »، و(٢) تنظيمه السائب ، و(٣) سيطرة العسكريين عليه الى منع « الاتحاد » من أداء مهمته كحزب سياسي فعّال (٧٩). كما أن الأجهزة المركزية في « الاتحاد » لم تعمل بشكل مناسب لأن تنظيم «الأتحاد الاشتراكي »، بكلمات عبدالناصر ذاته، « لم تكن مبنيّة على أنتخابات حرّة من القاعدة الى القمة»(٨٠). ومع ذلك ، لم تتحسن الأحوال في انتخابات ١٩٦٨ التي كشف محمد حسنين هيكل عن أنها كانت «مزوّرة»(٨١). ولهذا، يضيف هيكل قائلاً ، لم يأخذ عبدالناصر قيادة « الاتحاد الاشتراكي » في العام ١٩٦٨ ، على محمل الجدّ ، وكان يدعو لعقد « اللجنة التنفيذية العليا » و «اللجنة المركزية » فقط « للحفاظ على الشكل والمظهر »(٨٢). وبكلمات مختلفة : ان كان « الاتحادالاشتراكي العربي » شيئاً فهو بالتأكيد لم يكن اتحاداً حقيقياً أو فعّالاً .

٤ ـ السيطرة على الجهاز التشريعي :

لم يكن متوقعا من جهاز تشريعي يقام في نظام سياسي كذلك الذي شيّده عبدالناصر أن يكون أكثر من « ختم مطّاطي ».وهذا التعبير بالذات هو ما قاله أعضاء أول« مجلس أمّة » ، أنفسهم ، في وصفهم لمجلسهم(٨٣). وانه لمن الأمور المشروعة القول بانه سمح لمجالس الامة الثلاثة الاخرى (وبخاصة مجلس ١٩٦٤) القيام بفحص ومراجعة السياسات الحكومية . أما الاستنتاج بأن هذه المجالس كانت قوية ، إلى الدرجة التي حاول أن يوهم بها « الدستور المؤقت » ، فليس الا مبالغة مَحْضَة(٨٤). وأنه لمن الدقّة بمكان اعتبار تلك المجالس فروعاً أضافية للحكومة ، تمّ تشكيلها خصيصاً من أجل خلق الانطباع بأن الجهاز التنفيذي لم يكن بدون مراقبة أي « من وسائل السيطرة الديمقراطية». وفي هذا المجال ، تزيل الحقائق التالية كل شك حول عجز هذه المجالس:

أ ـ كان مجلس الأمة للعام ١٩٦٤ المجلس الوحيد الذي أكمل مدته طوال الثماني عشر عاماً التي دامها حكم عبدالناصر(٨٥).

ب ـ لم يكن رؤساء المجالس الثلاثة الأولى (حتى كانون الثاني ـ يناير ١٩٦٩)

ضباطاً سابقين فحسب ، بل ومن أعضاء « اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار » أيضاً(٨٩). هذا ويظهر (الجدول رقم٢٠) النسبة الكبيرة لضباط الجيش والبوليس ، والوزراء ، ووكلاء الوزارات ، وغيرهم من موظفي الحكومة الآخرين ، في عضوية « مجلس الامة » الأول .

جـ ـ والاهم من ذلك كله ، أن انتخاب هذه المجالس كان يتمّ بناءً على دعوة من حزب النظام الوحيد وتحت إشرافه الكامل : « الاتحاد القومي » في العامين ١٩٥٧ و١٩٦١ ، « والاتحاد الاشتراكي العربي » في العامين ١٩٦٤ و ١٩٦٩ . وقد عنى ذلك أن حق خوض الانتخابـــات كان مقتصراً على المرشّحين الذين نالوا موافقة النخبة الحاكمة دون غيرهم(٨٧) .

٥ ـ السيطرة على النشاطات الاقتصادية :

كانت البراغماتية واحدة من أبرز ملامح قيادة عبدالناصر(٨٨). بل أن قادة ما ـ بعد ـ ١٩٥٢ لم يترددوا لحظة في تأكيد هذه الصفة التي صبغت سياستهم وأعمالهم. كما أنهم أغتنموا كل فرصة ليتباهوا بعدم تبنّيهم او اتباعهم لأية عقيدة جاهزة(٨٩). ولطالما نظروا لانفسهم على أساس أنهم من دعاة « التجربة والخطأ»(٩٠). ولهذا ، ليس ليس مستغرباً أن تكون السياسة الاقتصادية التي وضعتها وطبقّتها القيادة الناصرية موضع تغييرات جذرية مستمرة . والواقع أن تلك السياسة كانت باستمرار موضع جدل وخلاف . ففي حين وسمها البعض « بالاشتراكية » ،(٩١) لم ير آخرون فيها أي شيء أشتراكي(٩٢). والحقيقة أن جهات عديدة صكّت للسياسة الاقتصادية المصرية أسماء متناقضة نذكر منها على سبيل المثال النعوت التالية : « التطبيق العربي للاشتراكية » ، « الطريق غير الرأسمالي » ، « الوطنيّة» (Nationalitarian) ، « رأسمالية الدولة» « الدولانيّة » (Statism) ، و «الدولـــة البرجوازية» (٩٣). وسواء كانت تلك السياسة ، من الناحية الفعلية ، أقرب الى واحد من النعوت المذكورة أعلاه أم لا ، فان الحقيقة الواضحة التي لاخلاف حولها هي أن مخرجات النظام المصري أدّت الى تعزيز دور الدولة في كل أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد .

وعلى الرغم من أن آثار النزوع باتجاه التخطيط العام يمكن أن تقتفى إلى العام ١٩٥٤ ، فان القيادة لم تكن سريعة في تدعيم موقع الدولة في اقتصاد البلاد بحيث أن « المجلس الأعلى للتخطيط القومي » لم يشكّل قبل ١٣ كانون الثاني ـ يناير ١٩٥٧(٩٤).

(الجدول رقم ٢٠)

ألبنية التركيبية لمجلس الامة الاول في ج . ع . م . (١٩٥٧)

ألمهنة ألاصلية	مرشحون	اعضاء
ضباط عسكريون	٥٩	٣٠
ضباط بوليس	٣٩	١٤
وزراء	١٦	١٦
وكلاء وزراء	—	٣
موظفو حكومة	١١٩	٢٠
قضاة ومحامون	٢٥٥	٥٤
رجال اعمال	٦٥	٩
مدرسون	٩٥	٩
تجار ومتعهدون واصحاب املاك	١١٤	٢٨
شيوخ قبائل ، وعمد ومشايخ	١٢٦	٤٦
موظفو القطاع الخاص ومحاسبون	٤١	١١
صحفيون ومستخدمو الاذاعة	٢٣	١٠
اطباء ، صيادلة ومهندسون	١٥٢	٣٤
اعضاء مجالس بلدية	٢١	—
مزارعون	١٥١	٤٦
عمال	٢٨	٣
خبراء	٣	—
طلاب	٣	—
نساء	٥	٢

المصادر : الاهرام في ١٩٥٧/٦/١٧ ص ٥ ، وفي ١٩٥٧/٧/١٦ ص ١ .

وفي اليوم ذاته ، تمّ لأعلان من قيام « المؤسسة الاقتصادية » التى كانت بمثابة النواة لما أصبح يعرف مستقبلاً باسم « القطاع العام »(٩٥) . هذا وقد ترأس عبداللطيف البغدادى ، وزير التخطيط العضو في « اللجنة التنفيذية » ، « المجلس الاعلى » منذ آذار — مارس ١٩٥٧ . واستمرّ البغدادى رئيساً للمجلس بوصفه « نائب الرئيس لشؤون التخطيط »(٩٦). أما « المؤسسة الاقتصادية » فكانت تحت أشراف رئيسها حسن إبراهيم العضو في «اللجنة التنفيذية » (٩٧). وقد أنيطت «بالمؤسسة» مسؤولية أدارة البنوك وشركات التأمين الاجنبيّة التى تمّ تمصيرها في ١٥ كانون الثاني — يناير ١٩٥٧(٩٨). وقد عكس النمو في أعمال « المؤسسة » أندفاع القيادة المصرية في اتجاه إقامة اقتصاد دولاني (Statist) . غير أن القطاع العام الناشئ لم يكتسب الزخم اللازم له قبل العام ١٩٦٠. ففى هذا العام، جرى تأميم « بنك مصر» و « البنك الوطنى المصرى »(٩٩). كما أعلن عن موجة شاملة من التأمينات الجديدة في الفترة ما بين حزيران — يونيو ١٩٦١ وآذار — مارس ١٩٦٤(١٠٠). وبذلك أصبح « القطاع العام » مؤسسة قوية لها ٩١٪ من مجمل حجم الاستثمارات في الجمهورية العربية المتحدة(١٠١) ، وتسيطر ، في الوقت ذاته ، على ٨٣٪ من جميع وسائل الأنتاج (١٠٢) .

وفي حين كانت العوامل الاقتصادية من بين الحوافز الرئيسية التى حدت بالقيادة الناصرية الى تأميم معظم النشاطات الاقتصادية في البلاد ، لم تكن العوامل السياسية أقل أهمية وحسماً في أتخاذ تلك القرارات(١٠٣) . والواقع أن تأميمات الستّينات كانت منسجمة مع السياسة التى أنتهجتها القيادة في الماضى لاضعاف خصومها وأعدائها عن طريق الاجراءات الاقتصادية . ومن الامثلة على تلك السياسة ، قانـــون الاصلاح الزراعى للعام ١٩٥٢(١٠٤) ، وقوانين التمصير للعام ١٩٥٧(١٠٥) . أما الدوافع السياسية الكامنة وراء تأميمات الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٤ ، فقـــد كشفها محمد حسنين هيكل ، المنظّر الشهير للنظام الناصرى . فقد كان جوهر المسألة — حسبما ذكر هيكل — الصراع الدائر على عملية صنع القرارات في الميادين الاقتصادية والسياسية . وكان السؤال المطروح هو فيما اذا كانت القدرة على اتخاذ تلك القرارات ستكون في ايدى البرجوازيين الكبار أم في أيدى عبدالناصر وغيره من أعضاء « اللجنة التنفيذية » . وقد كانت المواجهة بين الفريقين خطيرة وحادة الى درجة أن محمد حسنين هيكل وصفها بحرب « السويس الاجتماعية »(١٠٦) . وقد انعقد لواء الغلبة في « الحرب الجديدة » لعبدالناصر وزملائه واكتملت، منذئذ ، سيطرتهم على مجمل عملية صنع القرارات» في البلاد .

وكي تضمن القيادة الناصرية سيطرة أكثر على القرارات الاقتصادية ، أنشأت تنظيماً اقتصادياً شديد المركزية (انظر الرسم البياني رقم ٤) . وبموجب التنظيم الجديد، انيطت مسؤولية الاشراف على القطاع المؤمم « بالمجلس ألاعلى للمؤسسات العامة » الذى رئسه المشير عبدالحكيم عامر منذ ١٥ نيسان - ابريل ١٩٦١(١٠٧). وفي وقت لاحق ، قام عبدالناصر ، نفسه ، باستلام زمام الادارة في « المجلس » بدءاً من ١٦ كانون أول - ديسمبر ١٩٦١ . وكان « المجلس » قد تشكّل من نواب الرئيس ، والوزراء المعنيين الذين كانت تقع ضمن اختصاصهم واحدة أو أكثر من تلك المؤسسات . وقد تكوّن « القطاع العام » من ٣٨ مؤسسة حكومية ، مقسّمة على أساس القطاع ، ضمّت في حينه ٣٦٧ شركة . وقد صنّفت تلك المؤسسات حسب اختصاصها ووضعت تحت اشراف الوزارات ذات العلاقة . وقد تمّ تشكيل مستويين من المجالس ، واحد للمؤسسات وآخر للشركات . وقد تكوّن مجلس كل شركة من تسعة أعضاء على أساس أن يعيّن رئيس الجمهورية خمسة منهم ، بما في ذلك رئيس المجلس ، في حين ينتخب الاربعة الباقون من بين مستخدمي الشركة(١٠٨) .

٦ - السيطرة على أجهزة الأمن والاستخبارات (١٠٩) :

لقد أنشأت قيادة ما - بعد - ١٩٥٢ جهازاً واسعاً للأمن والاستخبارات بهدف ضمان استقرار النظام السياسي . فبالاضافة الى الجهود التي بذلها القادة من أجل السيطرة على « مفاتيح القوة » في النظام عن طريق سياسة المشايعة في المؤسسة العسكرية وتضخيم دورها ، استخدموا شبكة من أجهزة الأمن والاستخبارات لتحييد أو لتحطيم أي من النشاطات الهدامة المعوّقة سواء كانت تلك النشاطات صادرة عن الداخل أو وافدة من الخارج . وفي سعيهم لتحقيق ذلك ، قام القادة الجدد ببناء شبكة واسعة وفعالة من أجهزة الأمن والاستخبارات . وفي هذا المجال ، تسمح المعلومات المتوفرة بابداء ثلاث ملاحظات رئيسية :

أولاً :- فيما يختص بالعلاقات مع القيادة الحاكمة ، قامت الأخيرة بتوفير جميع ما قد يلزم تلك الشبكة من متطلبات لأداء عملها بفعالية ، سواء كان ذلك أموالاً أو صلاحيات أو غيره . وفي المقابل ، كان مطلوباً من أجهزة تلك الشبكة أن تكون موالية وفعالة ومسؤولة أمام القيادة ، أو بعبارات أكثر تحديداً ، أمام عبدالناصر بالذات .

الفصل الثالث

(الرسم البياني رقم ٤)

تنظيم القطاع العام في ج . ع . م .

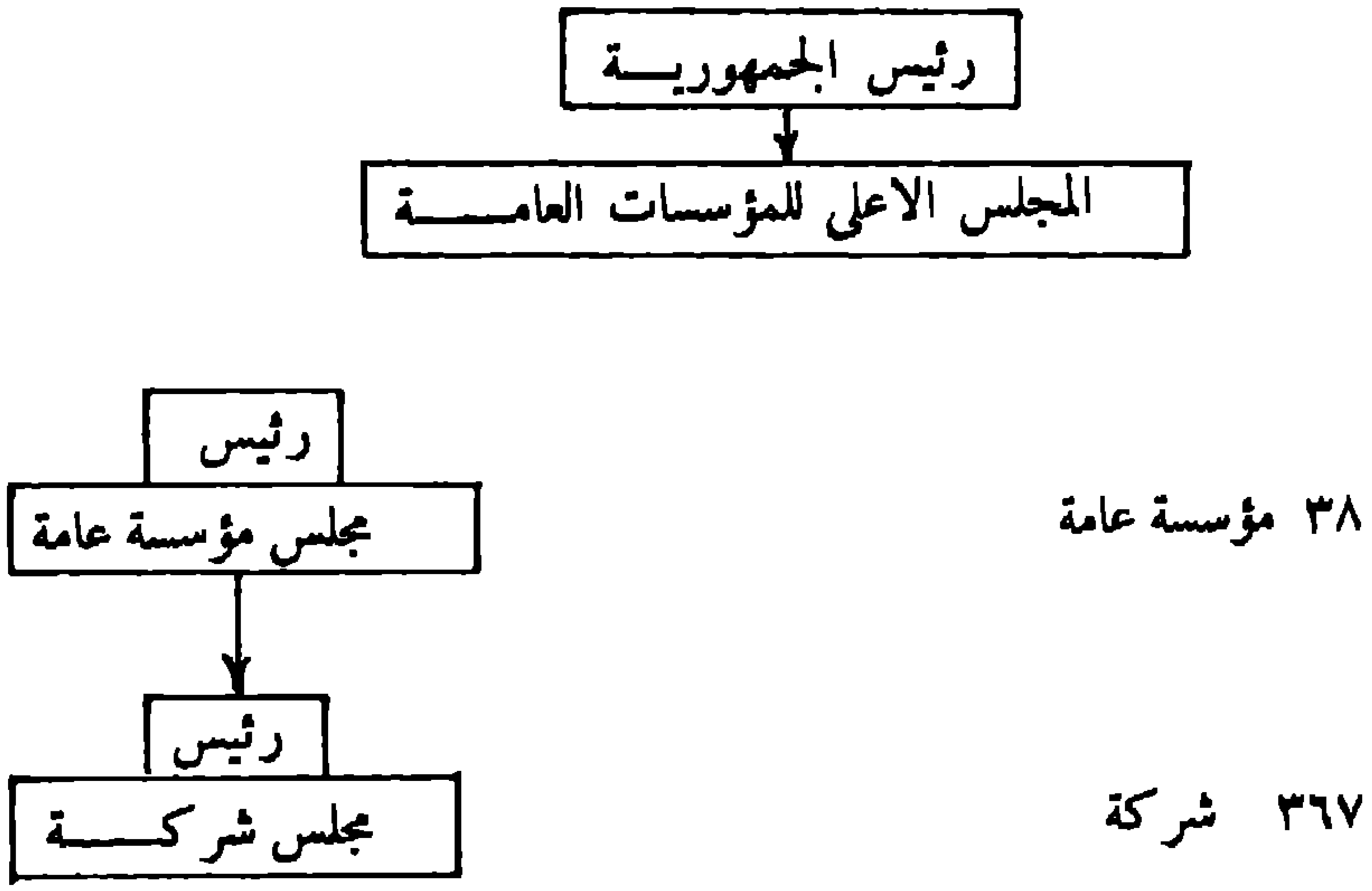

ثانياً : وفيما يختص بعلاقات الأجهزة الواحد مع الآخر ، كان كل واحد منها قائماً بحد ذاته ومستقلاً عن غيره من الأجهزة الأخرى . ومع ذلك كان امراً متوقعاً بل ومطلوباً ، أن تتعاون تلك الأجهزة وتتنافس فيما بينها .

ثالثاً : وفي علاقاتهم مع ما يحيط بهم من دوائر حكومية أخرى أو مع المجتمع ككل أو مع القوى الاقليمية والدوليّة المختلفة ، منحت القيادة تلك الأجهزة قدراً كبيراً من الحريّة لكي تتأكد من حماية مصالح السلطة العليا وتنفيذ سياساتها .

وقد تكوّنت شبكة الاستخبارات والأمن من خمس دوائر رئيسيّة هي (١) « الجهاز الخاص » ، (٢) « هيئة الاستخبارات العامة » ، (٣) « الاستخبارات العسكرية » ، (٤) « المباحث الجنائية العسكرية » و (٥) « هيئة المباحث العامة » .

١ ـ الجهاز الخاص :

كان هذا الجهاز مرتبطاً بعبدالناصر مباشرة ومسؤولاً أمامه . وقد أنيطت مسؤوليته بعلي صبري ومساعده كمال رفعت وكلاهمـــا عضو في « هيئة الضباط الأحرار » . ومنذ العام ١٩٦٠ بدأ موقع سامي شرف ، وهو عضوآخر في «هيئة الضباط الأحرار» ، يتدعّم في أوساط مكاتب رئاسة الجمهورية . وقد حمل شرف ، الذى أصبح أحد أقرب الموثوقين لدى عبدالناصر ، لقب « مدير مكتب الرئيس للمعلومات » طوال الستينات . وقـــد بقي في منصبـــه ذاك الى ما بعد وفاة عبدالناصر وحتى استقالتـــه في ١٤ أيار ـ مايو ١٩٧١ .

وكان « للجهاز الخاص » تأثير حاسم بسبب قربه من عبد الناصر . والحقيقة أن قـــوة « الجهاز » كانت مستمدة من عبدالناصر ومعتمدة كلياً على هيبتـــه وتأثيره . وتتلخّص مهمة هذا « الجهاز » ، كما ينبئ اسمه ، في جمع المعلومات الخاصة التى قد تثير اهتمام الرئيس ، سواء في الداخل أو في الخارج . وبعبارات أكثر تحديداً ، كان « الجهاز » هيئة استخبارات مستقلّة خاصة بالرئاسة عملت بمثابة « عين » الرئيس التى دقّقت في وظيفيّة وولاء كل المنظمات والوزارات والسفارات وكبار المسؤولين . وقد شكّل « الجهاز » قناة خاصة أضافية طالما زوّدت الرئيس بالمعاومات والتقارير الحساسة . كما قام الجهاز بتنفيذ النشاطات التى أختار الرئيس أن يشرف عليها بنفسه مباشرة . ومن الأمثلة على ذلك : الأنقلاب الذى قام به جاسم علوان في سورية في

١٨ تموز – يوليو ١٩٦٣ . ومحاولتي الانقلاب الفاشلتين اللتين قام بهما عارف عبدالرزّاق في العراق في ٢٤ أيلول – سبتمبر ١٩٦٥ و ٣٠ حزيران – يونيو ١٩٦٦ .

وقد عمل « الجهاز » ، في إدارته لدفّة نشاطاته ، من خلال عدة مكاتب مختصة مثل « مكتب الشؤون العربية » و« مكتب الشؤون الافريقية » ، و « مكتب اللاجئين السياسيين . . . الخ . وأخيراً ، تعاون « الجهاز » مع هيئات الاستخبارات والتحقيق الاخرى والوزارات والسفارات وغيرها ، ونسّق أعماله مع أعمالها .

٢ – هيئة الاستخبارات العامة :

أنشأ النظام الجديد هذا الجهاز بعد انقلاب ١٩٥٢ مباشرة . اما مهندسا « الهيئة » الفعليــّين فهما عبدالناصر وزكريا محي الدين الذى أصبح مديراً لها . ومنذ العام ١٩٥٧ ، تولّى صلاح نصر منصب مدير الاستخبارت وبقي فيه الى حين عزله ، واعتقاله لاحقاً ، في ٥ و ١٣ أيلول – سبتمبر ١٩٦٧ على التوالى . وفي السنوات الثلاث التي تلت ، تولّى « الهيئة » اثنان آخران من الضباط هما أمين هويدى وحافظ اسماعيل (انظر الجدول رقم ٢١) .

وقد أنيطت « بالهيئة » مسؤولية تنفيذ سياسة الدولة محلياً وخارجياً . فعلى الصعيد المحلى ، عملت « الهيئة » من خلال ثلاثة مكاتب رئيسيّة هي : « مكتب الأمــن الداخلى » و« مكتب الرأى العام » و « مكتب الاشراف على القطاع العام » . وقــد نُسّقت نشاطات هذه المكاتب الثلاثة بواسطة « مكتب التيسير » . وعلى الصعيــد الخارجى ، نفـّذت « هيئة المخابرات العامة » عمليات تجسس و مكافحة تجسس . وكان ماسمى « بهيئة الخدمة السرية » بمثابة الذراع التنفيذى الضارب « لهيئة المخابرات العامة » خارج مصر . وقد لعب ذلك الذراع أدواراً حاسمة في تنفيذ سياسة الدولة الخارجية وبخاصة في الدول العربية .

٣ – الاستخبارات العسكرية :

وقد أصبح هذا الجهاز جزءاً من المؤسسة العسكرية بدءاً من العام ١٩٥٥ . وكانت مسؤوليته ، قبل ذلك ، تقع ضمن اختصاص زكريا محى الدين بوصفه مديراً للمخابرات العامة . وقد أدار شؤون هذا الجهاز ، في وقت لاحق ، عدد من الضباط العسكريين كما هو مبيّن في الجدول رقم ٢١ .

تحددت مسؤولية « الاستخبارات العسكرية » بالابعاد الثلاثة التالية : (١) حماية وضمان ولاء القوات المسلحة و(٢) جمع المعلومات عن العدو (وبخاصة – اسرائيل) بشكل مستقل ، و (٣) الحصول على فيض من المعلومات السياسية والعسكرية المتنوعة بواسطة الملحقين العسكريين في السفارات المصرية .

٤ – المباحث الجنائية العسكرية :

وقد أنيطت بهذه « الهيئة » مسؤولية كل الامور التى تشكل خرقاً للقانون الجنائى العسكرى المعمول به آنذاك . وسيتم الحديث عن الدور الذى لعبته هذه « الهيئة » وعن تجاوزاتها الخطرة في الفصل السادس .

٥ – هيئة المباحث العامة :

ويمكن تتبع جذور هذه المؤسسة الى ما كان يعرف باسم «القلم السياسى» الذى كان مسؤولاً عن قمع جميع الاحزاب المناهضة للنظام الملكى . وقد أعاد عبدالناصر تنظيم هذا الجهاز عندما أصبح وزيراً للداخلية في ١٨ حزيران – يونيو ١٩٥٣ . وقد أولى زكريا محى الدين، الذى تولى الوزارة ذاتها في ٤ تشرين الأول – اكتوبر ١٩٥٣ ، اهتماماً خاصاً « للهيئة » بحيث ضمن اخلاصها وفعاليتها .

هذا، وقد اوكلت « للهيئة » مهمة كبح النشاطات السياسية وقمع جميع الأحزاب. أما المكاتب التى عملت « الهيئة » من خلالها فهى : « مكتب الشؤون العربية » ، «مكتب الهيئات » (التنظيمات) ، « مكتب مكافحة الشيوعية » ، « مكتب النشاط المعادى » ، « مكتب العمال » و « مكتب الطلاب » .

أما جهاز هذه « الهيئة » ، فكان ضخماً وفعالاً للغاية . فبالاضافة الى قوات البوليس الكبيرة التى كانت تحت تصرف « الهيئة » ، تم تجنيد عشرات الألوف من فقراء المدينة والبرولتيارية الرثة فيها من أجل أقامة شبكة مراقبة واسعة تعرف باسم نظام « عين المدينة » (١١٠). وقد اعتمدت هذه الشبكة على الاستخدام غير المكلف لأناس عاديين مستعدين لتقديم خدماتهم لقاء فلوس قليلة . وكان يطلب من « مستخدمى » نظام « عين المدينة » هذا فتح أعينهم وأبلاغ رجال « هيئة المباحث العامة » عن أى شخص أو عمل قد يثير ريبتهم . وكان يطلب من هذه « العيون » ، في حالات عديدة ، مراقبة اماكن معينة و/ أو أشخاص محددين . وتكمن فعالية هذا النظام في تلك «العيون»

السريّة ، التي كانت تقوم بالمراقبة أثناء أدائها لأعمالها اليوميّة المعتادة . هذا ، وقد عملت نسخة طبق الأصل عن هذا النظام في الريف تحت اشراف مديري الأمن في المحافظات المختلفة .

ومن ناحية ثانية ، كانت « الهيئة » حريصة على تزويد نفسها بأحدث المعدّات التي سهّلت لها القيام بمهماتها . وهكذا، انتشرت اعمال تسجيل المخابرات الهاتفية بشكل سري ، وزرع المايكروفونات الخفيّة ، والتصوير من مسافات بعيدة ، واستراق السمع وغيرها . . . الخ . هذا وقد انشأ شعراوي جمعة ، الذي أصبح وزيراً للداخلية في أيلول – سبتمبر ١٩٦٦ ، جهازاً إضافياً عرف باسم « جهاز الأمن المركزي » . وقد قام هذا الجهاز بتوزيع وحدات، مدرّبة جيداً ومزوّدة بما يلزمها من وسائل ؛ على مختلف الاحياء والمناطق بحيث كانت دوماً مستعدّة للتصرّف حالاً حيثما وكلّما كان هناك حاجة . وقد علم المؤلّف أن بناء وتدريب ذلك الجهاز تمّ على أيدي خبراء استُدعوا خصيصاً من المانية الشرقية . كما أن شعراوي جمعة قام بانشاء جهاز بوليسي رادع آخر عرف باسم «جهاز أمناء الشرطة » . وقد درب هذا الجهاز بحيث يكون قادراً على احتواء أعمال الشغب والمظاهرات والاضرابات حتى قبل أن تبدأ . وقد تشكّل هذا الجهاز من آلاف الوحدات التي كانت كل واحدة منها تضم اثنين من رجال البوليس المزوّدين بجهاز أرسال صغير يمكنهما من الابلاغ ، فوراً ، عن أي نشاط وبخاصة ماهو معاد للنظام .

وهكذا نرى أن قيادة عبدالناصر ادارت شبكة واسعة من أجهزة الأمن والاستخبارات . وقد اخترقت هذه الأجهزة جميع مرافق الحياة الاجتماعية وساعدت ، إلى درجة كبيرة ، في ضمان استقرار النظام السياسي وقيادته . ولم يكن وزن هذه الأجهزة يستشعر باستمرار فحسب ، بل كان ثقلها يزداد باستمرار مع مضي الوقت . وأخيراً ، تجدر الاشارة الى أن صانعي القرارات في هذه الأجهزة كانوا ينتقون من بين أعضاء « هيئة الضباط الأحرار » (انظر الجدول رقم ٢١) .

وفي الختام نقول :

قامت قيادة ما – بعد – ١٩٥٢ ببناء نظام سياسي شديد المركزية . وقد تركزت جميع خيوط السلطة والقوة – كما أوضح سابقاً – في أياد قليلة . وكان للزعيم الكرزماتي عبدالناصر حصة الأسد من مجموع القوة السياسية . وقد تمّ تبرير المركزية الشديدة تلك

(الجدول رقم ٢١)

المدراء والمساعدون في أجهزة الامن والاستخبارات في ج. ع. م.

الجهاز	المدراء والمساعدون على التوالى	هيئة الضباط الاحرار	الفـترة
الجهاز الخاص	على صبرى ، مديراً	١	١٩٥٢ — ١٩٦٢
	كمال رفعت ، مساعداً	١	١٩٥٢ — ١٩٦٢
	أمين شاكر ، مساعداً	١	١٩٥٢ — ١٩٦٠
	سامي شرف ، مديراً (وقبل ذلك مساعداً)	١	١٩٦٠ — ١٩٧١
هيئة الاستخبارات العامة	زكريا محى الدين ، رئيساً	١	١٩٥٢ — ١٩٥٥
	على صبرى ، مساعداً	١	١٩٥٦ — ١٩٥٧
	صلاح نصر ، مساعداً ورئيساً	١	١٩٥٧ — ١٩٦٧
	أمين الهويدى ، رئيساً	١	١٩٦٧ — ١٩٦٩
	حافظ اسماعيل ، رئيساً	١	١٩٧٠ — ١٩٧١
الاستخبارات العسكرية	زكريا محى الدين ، مديراً	١	١٩٥٢ — ١٩٥٥
	محمد عبدالكريم ، مديراً	—	١٩٥٥ — ١٩٦٢
	صلاح الدين الحديدى ، مديراً	—	١٩٦٢ — ١٩٦٥
	أحمد عبدالغنى ، مديراً	—	١٩٦٥ — ١٩٦٧
	محمد أحمد صادق ، مديراً	—	١٩٦٧ — ١٩٦٩
هيئة المباحث العامة	زكريا محى الدين ، رئيساً	١	١٩٥٣ — ١٩٦٨
	شعراوى جمعة ، مساعداً ورئيساً	١	١٩٦٨ — ١٩٧١

المصادر : مستقى من المقابلات المختلفة (انظر الجدول رقم ٢ ، في الفصل الثاني).

على أساس أنه كلما نجحت القيادة ــ التي كانت ترى نفسها « تجسيداً للفكرة القومية »(١١١)ـ في زيادة القوة التي بين يديها ، فانها تصبح ،وفق « المنطق العسكرى»، أقدر على خدمة الأمة . وفي خضم هذه العملية ، قامت القيادة ــ كما يقول الداعية الأول لنظام عبدالناصر ــ « بتأميم الصراع الأجتماعى في مصر»(١١٢).وفي هذاالمجال، ليس صحيحاً القول بأن بروز الجهاز التنفيذى الناصرى الهائل القوة « ربما » (١١٣) كان ثمناً لسياسة « التأميم » تلك ، اذ أنه كان ، بالتأكيد ، نتيجة حتمية لتلك السياسة . لقد أختار القادة المصريون ــ كما يؤمل أن يكون البحث السابق قد أوضح ــ الاستغناء

عن مختلف القوى الاجتماعية المستقلة ، والاعتماد فقط على البيروقراطيات النامية للدولة في تنفيذ سياساتهم وخططهم(١١٤) . ولهذا ، حرص القادة الجدد على أن تكون هذه البيروقراطيات تحت إمرة وأشراف ضباط سابقين تم انتقاء معظمهم من شريحة عسكرية ضيقة قوامها أعضاء « هيئة الضباط الأحرار » . وبذلك سيطر هؤلاء الضباط بشكل محكم على عملية صنع القرارات بكاملها . لقد كانوا «القادة السياسيين » و « القادة التنفيذيين » معاً . وعليه لم يكونوا مسؤولين أمام أى أحد سوى أنفسهم وناصر . وكان واضحاً أن الأخير كان مرهقاً بالاعباء الى درجة كان يستحيل معها أن يكون قادراً على مراقبة تلك البيروقراطيات وقادتها والسيطرة عليهم بشكل فعّال . لقد تصرّف « الضباط الاحرار » وعاملوا أنفسهم بطريقة استحقوا معها وصفهم ، وفقاً لتعبير ميلوفان دجيلاس ، « بالبيروقراطية السياسية »(١١٥) . ولم يكد يمضى وقت طويل حتّى تمت عملية إعادة بناء المجتمع بحيث انتهت جميع خيوط السلطة ــ عبر ضمان تأييد البيروقراطيين السياسيين الجدد ــ في يدى عبدالناصر . وهكذا أصبح على كل جزء من الحياة المصرية الجديدة أن يدور في فلك ، محدد له سلفاً ، ودائماً ، من حول مركز واحد هو: عبدالناصر وحلفائه « البيروقراطيين السياسيين » الجدد .

وبعد ، يبدو أمراً بدهيّاً أن سيطرة عبد الناصر الخاصة على البيروقراطية العسكرية تأتي في طليعة العوامل التي أتاحت لقيادته ديمومة فريدة . والواقع أنه لو لا سيطرة عبدالناصر على القوات المسلحة المصرية لكانت سيطرته على جميع « الاسلحة الخفيفة » الأخرى ، التي ورد ذكرها أعلاه ، دون أية قيمة حقيقية . وفي ضوء ذلك كله ، سيحاول البحث ، في الفصل التالى ، تحديد موقع ووزن القوات المسلحة المصرية داخل النظام السياسى الذى أرسيت دعائمه وشيّد بناؤه في أعقاب انقلاب ١٩٥٢ .

الفصل الرابع

صراع البيروقراطيات على القوة السياسية

ذكر كمال جنبلاط ، الزعيم السياسي اللبناني المعروف ، أن عبدالناصر أخبره ذات مرة :

« ان اضخم واخطر عمل قمت به في نظرى وبالنسبة الى ، وهو اخطر من انجازات الثورة ذاتها ، هو : انني تمكنت ان احول تماماً بين الجيش وبين ممارسته للسياسة »(١) .

ويشكل البحث التالى ، فحصاً لصحة الزعيم المذكور أعلاه ، وتقيماً لمراكز القوى البيروقراطية المصرية المختلفة ، ومحاولة لتحديد موقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسى الذى قام أثر انقلاب ١٩٥٢ .

السيطرة على القوات المسلّحة

قرر عبدالناصر ، في محاولة منه لضمان « سلامة وفعالية (القوات المسلّحةالمصرية) كقوة مقاتلة » ، أن يتولى جميع الضباط ، الذين شاركوا بشكل مباشر في أنقلاب ١٩٥٢ ، مسؤوليات جديدة خارج الجيش (٢). وكان عبدالحكيم عامر الشخص الأبرز في تلك القلة من أعضاء « هيئة الضباط الأحرار » الذين تقرر ابقائهم ، بشكل استثنائى ، في الجيش لتأمين السيطرة عليه وادارة شؤون المؤسسة العسكرية . ومن أجل ذلك ، أصبح عامر وزيراً للحربية وقائداً أعلى للقوات المسلحة في ١٧ نيسان – ابريل ١٩٥٤ . وقد بقى « المشير » على رأس التنظيم العسكرى حتى قدّم استقالته ، من جميع مناصبه ، في حزيران – يونيو ١٩٦٧ . ومما يثير الاهتمام في هذا المجال ، أن بعض السياسات المستخدمة للسيطرة على القوات المسلحة ولمنع الجيش من العودة الى التدخل في السياسة ، كانت من ضمن الاسباب التى أدت ، بشكل أو بآخر ، الى الهزيمةالمروعة التى منيت بها القوات المسلّحة المصرية في الحرب العربية – الاسرائيلية الثالثة في العام ١٩٦٧ . ومن المؤكد ، الآن ، أن الوسائل التى استخدمتها القيادة المصرية للسيطرة على القوات المسلحة تندرج في فئتين رئيسيتين :

(١) مخرجات النظام السياسى الموجهه للمجتمع بشكل عام و(٢) المخرجات التى لها علاقة بالمؤسسة العسكرية بشكل خاص .

وتتضمن الفئة الأولىعدداً من السياسات التى استهدفت ، بكلمات عبدالناصر . اقناع الجيش بان المسائل التى استدعت تدخله في السياسة (في العام ١٩٥٢) كانت قيد المعالجة »(٣) . وقد نجحت القيادة في تحقيق ذلك الهدف عندما استطاعت حماية عملية التحديث المصرية الطويلة من « الانزلاق الى الوراء»(٤) وفي هذا المجال ، شملت الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك : (١) أدوات السيطرة السياسية المختلفة التى تـم استعراضها في الفصلين الثاني والثالث، و(٢) السياسات « الوقائية الاسترضائية » التى التى لاتولـّد أكثر من « حد أدني من المقاومة » التى انتهت إلى تشييد « نسق رئيسى متساهل »(٥) . وهذا الأخير يشير إلى سياسة عبدالناصر الخاصة باشباع « الحرمان » الذى عانت منه الجماهير المصرية من خلال إقامة دولة « رفاه » يصل فيها مستوى استهــلاك البضائـــع والخدمـــات الى أقصى الحدود الممكنة (٦) . ولقد كانت القيادة ، في تبنيها لهذه السياسة ، « مصمـّمة ، على أن لاتضحـّى » بمواطنى الجيل الحاضر من أجل اولئك الذين لم يولدوا بعد»(٧) .

وأخيراً . ومع أنه جرى رسم لوحة واضحة للدور الذى لعبته قيادة عبدالناصر الكاريزماتية في تأمين « السيطرة السياسية » (في الفصل الثالث) ، فانه لمن الأهمية بمكان أن نؤكد ، مرة ثانية ، على حيوية ذلك العامل . وبهذا الخصوص لاشك في أن كاريزما عبدالناصر اسهمت ، الى حد بعيد ، في زيادة شعبية العهد الناصرى وتعزيز موقع القيادة المصرية وحمايتها من الاخطار الداخلية والخارجية (٨) .

وعلى صعيد مختلف ، ثمة أهمية كبرى لمخرجات النظام الخاصة بالمؤسسة العسكرية في مجالات السيطرة على القوات المسلـّحة. وبعبارات محدّدة : استهدفت هذه المخرجات (١) تلبية الاحتياجات العامة للمؤسسة العسكرية و(٢) ارضاء الضبـــاط العسكريين ، و(٣) وضع القوات المسلـّحة تحت « عدسة مجهر » جهاز خاص للامن والاستخبارات .

١ ـ تلبية الاحتياجات العامة للمؤسسة العسكرية :

وقد تحقق هذا الهدف بواسطة مزيج من السياسات التى وضعتها القيادة المصرية واستهدفت رفع المركز الاجتماعى للقوات المسلـّحة مادياً ومعنوياً . وبسبب انعدام

وجود خط فاصل محدد بين ماهو مادى وما هو معنوى ، سيتم عرض هذه السياسات بشكل كلي وموحّد .

فمن ناحية أولى . غدا نظـام التجنيـد اكثر ديمقراطية بمعنى أنـه أصبح يتشـدد في تجنيد كـل أولئك الذين انطبـقت عليهم شروط الخدمة العسكرية الاجبارية(٩) . ولذلك ، تمّ الغاء ضريبة « البدليّة » التى كانت تدفع عوضاً عن الخدمة العسكرية ، وخُفّضت فترة التجنيد من خمس سنوات الى ثلاث . كذلك ، استُبدلت قواعد السلوك « الاقطاعية » التى حكمت علاقات المستويات المختلفة في المؤسسة العسكرية ، من الناحية الرسمية على الأقل ، بعلاقات أكثر ديمقراطية بحيث لم يعد ينظر الى الجنود والضباط على أنهم عبيد أو خدام شخصيّون لرؤسائهم . كما اصبحت العلاقات بين افراد القوات المسلحة أكثر مراعاة للجانب الانساني وأشد تمسكاً به . إلا ذلك لايعنى أن الأذلال الراسخ الجذور (Institutionalized) ، الذى طالما عانت منه القوات المسلّحة ، قد تمّ اقتلاعه . بل انه أقرب الى الحقيقة القول بان بقايا التصرفات والعلاقات القديمة بقيت معشّشة داخل المؤسسة العسكرية طوال الوقت . والفارق الوحيد ، وهو فارق حاسم على أية حال ، يكمن في حقيقة كون العلاقات القديمة لم تعد مسألة مسلماً بها .

على أن هذا التغيّر في السلوك ، اضافة الى رفع المستوى الاجتماعى للبيروقراطية العسكرية ، يجب أن لا يُموّها أو يحجبا حقيقة التركيب الاجتماعى غير المتوازن الذى كان سائداً في الوات المسلّحة المصرية . والحقيقة أن عدم التوازن ذاك أدى الى حالة من « الضعف السوسيولوجى العميق الجذور »(١٠) . ومع ضرورة الحذر من المصادر الاسرائيلية التى تبالغ ، لاسباب واضحة ، في التوكيد على هذه المسألة وتشويهها(١١) ، فانه يجب عدم اغفال الجوانب الحقيقية في تلك المسألة والتى لم يفت بعض المصادر الغربية غير المغرضة وبعض المصادر المصرية الاشارة اليها بكثير من المرارة(١٢). والواقع أنه بسبب « البناء الاجتماعى والاقتصادى » الخاص بالمجتمع المصرى وغيره مـن المتجمعات العربية الأخرى ، فان غالبية أفراد الجيش المصرى كانوا ، حتى العام ١٩٦٧ على الأقل ، من الفلاحين الأميّين أو ابنائهم(١٣). أما الضباط فكانوا يجنّدون من بين صفوف الطبقة الوسطى في المجتمع (١٤). ولطالما « فغرت الهوة الكبيرة ، بين الضباط وجنودهم الامبين تقريباً فاها»(١٥). وهكذا نرى أنه كان أمراً حتمياً أن يخلق التركيب الاجتماعى غير المتجانس للقوات المسلّحة المصرية نتائج سلبية سواء في مجال علاقات العسكر بعضهم مع بعض أو في مجال قوتهم وفعاليتهم العسكرية(١٦).

وقد مرّت الاحوال المعيشيّة لأفراد القوات المسلّحة عبر تغييرات جذرية(١٧) تضمّنت تحسّناً في الألبسة والثكنات والمواد التموينية التي كان يُزود بها الجيش . ويأتي في طليعة هذه التغيرات ، الرواتب الأساسية الأعلى (انظر الجدول رقم ١) ، والعلاوات العديدة التي تم منحها للمستويات المختلفة في المؤسسة العسكرية (مثل العلاوات الخاصة بحالات الخطر ، والسفر ، والسكن ، والانتقال ، وارتفاع المعيشة ، والموت ، والتأذّي و/ أو التعطل . . . الخ .) . وفي هذا المجال ، اكد عدد من العارفين المطلعين على أن دخل خرّيج الجامعة كان في الواقع أقل من ثُلثَي دخل خريج « الكلية الحربية» . اذ في حين كان راتب خريج الجامعة الشهرى حوالى ١٧ جنيهاً مصرياً (يخصم منها فيها ضريبة دخل تتراوح بين ١ – ٢ جنيه مصرى) كان دخل خريج « الكلية الحربية» يتكون من ١٧ جنيه مصرى كراتب أساسى زائداً مالايقل عن عشرة جنيهات مصرية تأتيه من العلاوات المختلفة (مثل ٤ جنيهات للسكن ، ٤ جنيهات للملابس و ٢ جنيه للمراسل . . . الخ) . وبالاضافة الى ذلك ، ازداد الحراك (Mobility) داخل البيروقراطية العسكرية خاصة بالنسبة للحائزين على شهادة الدراسة الثانوية . كما أن المؤسسة العسكرية خُصَّت بالتعاونيات المختلفة ، و « بمؤسسة القروض » ، وبالعلاج المجاني ، وبالتعليم المضمون لابناء الشهداء(١٨) ، وبنوادى الضباط الفخمة(١٩) ، والمساكن المبنية خصيصاً للضباط بتكاليف مخفّضة ، اضافة الى الأولوية الممنوحة للضباط الراغبين في شراء سيارات « نصر » المصرية الصنع ، وغير ذلك من الامتيازات الخاصة مثل أعفاء بضائع العسكريين العاملين خارج مصر من الجمارك .

وعلى صعيد مختلف ، عكست المبالغ الضخمة ، المتزايدة باستمرار ، المخصصة للقوات المسلحة (انظر الجدول رقم ٢) توسّع المؤسسة العسكرية وتحسن تسليحها . والحقيقة أن القوات المسلّحة المصرية تزوّدت بكميات هائلة من الاسلحة المتطورة . وفي هذا المجال ، ليس مهمـاً كثيراً ان كان ذلك التسلح قـد جاء نتيجـة لالتزام القيادة ببناء « جيش وطني قوى »(٢٠) ، أو بسبب سياستها الخارجية الطموحة ، او كرد فعل للتهديدات الاسرائيلية والأجنبية المختلفة . فالأمر المهم – بالنسبة للنقطة موضع البحث– هو أن زيادة مخصصات القوات المسلحة باستمرار ، اضافة إلى اغراقها بفيض من الاسلحة الجديدة ، قد أسهما معاً في أنجاز هدف القيادة الناصرية الخاص بالسيطرة السياسيّة على تلك القوات(٢١) .

الفصل الرابع

(الجدول رقم ١)

الرواتب العسكرية لضباط الجيش في مصر

(١٩٥١ - ١٩٧١)

الرتبة في العامين ١٩٥٢ و١٩٥٨ على التوالى	الرواتب الاساسية بالجنيهات المصرية		
	في ١٩٥١	في اواخر ١٩٥٢	من ١٩٥٩ وصاعداً
ملازم ثاني ، ملازم	٩	١٢	١٥
ملازم اول ، ملازم اول	١٢	١٤	١٧ — ٢٣
يوزباشى ، نقيب	١٦	٢٠	٢٥ — ٣٢,٥
صاغ ، رائد	٢٢	٢٧	٣٥ — ٤٢
بكباشى ، مقدم	٣٥	٤٢	٤٥ — ٦١
قائمقام ، عقيد	٤٥	٥٥	٦٥ — ٧٥
اميرالاى ، عميد	٥٥	٧٠	٨٠ — ٩٠
لواء ، لواء	٧٠	٨٥	١٠٠ — ١١٢,٥
فريق ، فريق	—	—	١٢٥
سردار ، فريق اول	—	—	١٣٧,٥
مشير ، مشير	—	—	٢٠٨,٣

المصادر :

ج.ع.م . ، الجريدة الرسمية (القاهرة : رقم ٢١٧ ، ٨ أكتوبر ١٩٥٩) ، ص ١٨ . اضافة الى مصادر الجدول رقم ٤ في الفصل الثالث .

أما الوسيلة الأخيرة التي اتبعتها القيادة لضمان السيطرة على الجيش . فتتلخص في المديح المتواصل (الزائدعن اللزوم ، في أغلب الأحوال) الذى طالما . اله تلك القيادة للمؤسسة العسكرية . وبهذا الصدد ، اغتنمت القيادة كل فرصة لتقديم القوات المسلّحة المصرية – « أقوى قوة ضاربة في الشرق الاوسط » – على أساس أنها المسؤولة عن حماية الوطن العربي ، وردع اسرائيل ومجابهة الامبريالية، علاوة على دورها المأمول

الفصل الرابع

(الجدول رقم ٢)

الانفاقات الدفاعية في مصـــر

العام	تقديرات الدفاع بملايين الدولارات	نسبتها المئوية من مجموع الانتاج القومى
١٩٥١ / ١٩٥٢	١٣٢,١٠	٤,٧٪
١٩٥٢ / ١٩٥٣	١٢٦,٠٠	٤,٩٪
١٩٥٣ / ١٩٦٣	–	٥,٠٪
١٩٦٤ / ١٩٦٥	٣٢٠,٠٠	٨,٢٪
١٩٦٥ / ١٩٦٦	٤٣٧,٠٠	٨,٦٪
١٩٦٦ / ١٩٦٨	٤٣٧ – ٦٤٥	٨,٦ – ١٢,٧٪
١٩٦٨ / ١٩٦٩	٦٩٠,٠٠	١٢,٥٪
١٩٦٩ / ١٩٧٠	٨٠٥,٠٠	١٣,٣٪
١٩٧٠ / ١٩٧١	١,٢٧٢,٠٠	١٩,٦٪
١٩٧١ / ١٩٧٢	١,٤٩٥,٠٠	٢١,٧٪

المصادر : مستقى من المراجع التالية :

(a) Nadav Safran, **From War to War: The Arab Israeli Confrontation** (New York: Pegasus, 1969), p. 148; (b) Hansen, **Economic Development in Egypt**, p. vi; and all other data is based on **The Military Balance** for the respective years (London: The Institute for Strategic Studies).

في تصدّر الحملة القادمة لتحرير فلسطين(٢٢). وفي خضم ذلك لم يتم أخفاء هزيمة القوات المسلّحة في سيناء في العام ١٩٥٦ فحسب ، بل انها ، بكلمات الرئيس أنور السادات ذاته ، تحوّلت الى « انتصار سياسي »(٢٣). وأخيراً ، شكلت الاحتفالات الواسعة كانت تنـظم في الذكرى السنوية لتأسيس كل فرع من فروع الأسلحة المختلفة (سلاح البحرية،سلاح الطيران ، والجيش) مناسبات اضافية مخصّصة لأغداق مزيد من الاطراء على تلك القوات .

٢ ـ ارضاء الضباط الكبار :

استفاد العديد من الضباط الكبار ، علاوة على الفوائد الماديّة والمعنوية المذكورة أعلاه ، من فوائد غير عادية أنعم بها عليهم قائدهم المشير عبدالحكيم عامر . ويبدو أن هذا الأخير اعتبر أفراد المؤسسة العسكرية «قبيلة» ، هو « شيخها » (٢٤) . ولهذا أغمر عامر « ضباطه » الموالين بالمناصب والمراكز وغيرهما من « الأفضال » المالية والمادية والمعنوية الاخرى (٢٥). وفي حين ترى بعض المصادر المطلعة أن تصرف عامر ذاك جاء نتيجة طبيعية وامتداداً لمحتده الصعيدي البدويّ(٢٦) ، تصر المصادر الأخرى على أنه كان مجرد نتيجة لسياسة محسوبة بدقة ومُحاكة خصيصاً لكسب ود وتأييد الضباط وقطع الطريق على قيام انقلابات عسكرية جديدة (٢٧). وسواء كانت الحقيقة كامنة في هذا القول أو ذاك ، يبقى أن المشير عامر نفّذ سياسة خاصة كانت فيها المناصب والامتيازات تتقرر في ضوء اعتبارات الولاء والمحسوبية وغيرهما من أنواع المحاباة المختلفة الاخرى . « كان الضابط الكفؤ ـ حتى ولو تسلّح بثلاثمئة شهادة ـ عرضة لأن يلقى به ، على الرغم من كل ذلك ، في الشارع طالما أن علاقاته الشخصية بعامر و / أو اى من حاشيته علاقات سيّئة»(٢٨) . وفي هذا المجال ، قال شمس الدين بدران ، وزير الحربية السابق : « لم يكن للشهادات أية قيمة . كان كل شيء يعتمد على الانتقاء الشخصي»(٢٩) . وعندما ألحّ رئيس « محكمة الثورة » التي كانت تحاكم بدران ، على الاخير لتسمية العوامل التي كانت تقرر اختيار وترفيع أفراد المؤسسة العسكرية قبل حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ ، كان جواب بدران بالحرف الواحد « لاتحرجني »(٣٠) . وأخيراً ، يمكن بناءً على محاضر « محكمة الثورة »(٣١) ، واستناداً الى المعلومات التي تم جمعها من مصادر مطلعة،(٣٢) نعتُ أسلوب عامر في ضبط ضبط الضباط الكبار عن طريق الامتيازات الخاصة الممنوحة لهم باسلوب« السيطرة

عن طريق الرشوة » و / أو « السيطرة بواسطة الفساد » .

٣ ـ اخضاع المؤسسة العسكرية لاجراءات أمنيّة خاصة :

يجدر التنويه مجدداً بأن مسؤولية السيطرة على الجيش في العام ١٩٥٥/٥٤ ، كانت من اختصاص عبدالناصر وزكريا محى الدين وعبدالحكيم عامر. وعندما أصبح عبدالناصر رئيساً للجمهورية في العام ١٩٥٦ ؛ تولى محى الدين وزارة الداخلية ، واحتفظ عامر بمنصبي وزير الحربية والقائد الأعلى للقوات المسلّحة . وقد اقتضت اعتبارات سياسية وتقاليد عسكرية مختلفة ، بقاء المناصب العسكرية العليا في أيدى ضباط وطنيين مؤهلين ومحترفين (انظر الجدول رقم ٣) . ولم يكن أمراً ضرورياً أن يكون هؤلاء الضباط أعضاء في « هيئة الضباط الاحرار » التى قادت انقلاب ١٩٥٢ . كما أن عدم انتمائهم لتلك « الهيئة » لم يجعل منهم عناصر خطرة على النظام . اذ أنه اذا لم يكن قد تم كسبهم الى جانب القيادة عن طريق الوسائل المختلفة المذكورة أعلاه ، فانهم ما يزالو (كجميع الضباط) خاضعين لاشراف وسيطرة فريق من « الضباط الاحرار » الموثوقين جداً المفروضين على رأس المؤسسة العسكرية(٣٣). وتماماً مثلما أدار أعضاء « اللجنة التنفيذية » و « هيئة الضباط الأحرار » أعمـــال الأمن والاستخبارات خارج المؤسسة العسكرية أوكلت النشاطات المشابهة داخل القوات المسلّحة الى أشخاص منتقين من بين أعضاء « هيئة الضباط الاحرار » . وبعبارات محدّدة : كان صلاح نصر ، عضو « هيئـــة الضباط الأحرار » مديراً « لمكتب القائد العام للشؤون العامة » منذ العام ١٩٥٣ وحتّى العام ١٩٥٧ . وعندما استلم نصر ، في العام الاخير هذا ، منصب مدير « هيئـــة الاستخبارات العامة » ، انتقلت مسؤوليات منصبه القديم الى مساعده عباس رضوان الذى كان أيضاً أحد أعضاء « هيئة الضباط الأحرار » . وعندما أصبح رضوان وزيراً للداخلية في العام ١٩٥٨ ، استلم شمس الدين بدران ، الذى كان « سكرتير عامر للشؤون العسكرية » وأحد أعضاء « هيئة الضباط الاحرار » ، المنصب ذاته .وقد بقى بدران مديراً « لمكتب القائد العام للشؤون العامة » إلى أن أصبح وزيراً للحربية في أيلول ـ سبتمبر ١٩٦٦ .

ومن أجل ادراك القوى الهائلة التى كان يتمتع بها بدران بوصفه مديراً لمكتب القائد العام، لابد من استعراض المهمات التى كانت مناطة بذلك المنصب . وحول هذا ، كتب المدير الأسبق للمخابرات العسكرية المصرية يقول :

الفصل الرابع

(الجدول رقم ٣)

الخلفية اللاسياسية لكبار قادة القوات المسلحة المصرية (١٩٥٧)

الاســم	المنصب العسكرى	هيئـــة الضباط الاحرار
عبدالحكيم عامر	وزيرالحربية و القائد العام	١
محمد ابراهيم	رئيس الاركان	—
فريد سلامة	نائب رئيس الأركان	—
محمود صدقي	قائد سلاح الطيران	—
سليمان عزت	قائد الاسطول البحرى	—
على على عامر	قائد المنطقة الشرقية	—
انور البارودى	القائد البحرى للمنطقة الشمالية	—
نجيب غنيم	قائد المنطقة الوسطى	—
أنور هاشم	قائد المنطقة الغربية	—
أحمد سالم	رئيس الادارة العسكرية	—
محمود ناشد	رئيس العمليات البحرية	—
عبدالرؤوف حمدى	رئيس الادارة البحرية	—
محمد حسن عبداللطيف	رئيس هيئة التسلح	—
عبدالله الشرقاوى	رئيس عمليات الجيش	—
محمد نديم	رئيس عمليات التموين	—
محمد فوزى	مدير الكلية الحربية	—
محمد المكى	مدير الكلية البحرية	—
يوسف الأجرودى	مدير قوات المشاة	—
عبدالعزيز مصطفى	مدير سلاح الفرسان	—
عبدالمنعم رياض	قائد المدفعية	—
عبدالفتاح فؤاد	قائد الحرس الوطنى	—

المصادر : اعداد صحيفة الاهرام طوال العام ١٩٥٧ .

« تخصص . . . الاشراف على الشؤون العامة للقوات المسلحة ، . . . تخصص يعطى صاحبه سلطات واسعة تمكنه من ادخال انفه في كل شيء ، فتنقلات الافراد وترقياتهم ، وايفادهم الى بعثات تعليمية في الخارج ، والتأكد من ولائهم وعدم انحرافهم ، ورعايتهم والترفيه عنهم واحوالهم الشخصية ، كل هذا يتبع الشؤون العامة ، ولذا كان من اختصاصاته الرسمية الاشراف على الاجهزة الهامة في القوات المسلحة ، مثل ادارة شؤون الضباط وهى الادارة المختصة بترقيات الضباط وتنقلاتهم وتعييناتهم في الوظائف المختلفة ، وادارة المخابرات الحربية وادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوى ، والمباحث العسكرية الجنائية، وهيئة التنظيم والادارة وما يتعلق منها بشؤون الافراد والتعبئة العامة» (٣٤)

ولأن المشير عامر ، الذى شغل منصب أحد نوّاب رئيس الجمهورية والنائب الأول منذ العام ١٩٦٤ ، كان مرهقاً بمهمات سياسيّة عليا عديدة ، قام بتفويض جزء كبير من مسؤولياته العسكرية الى « لجنة ثلاثية » مؤلفة من بدران ورضوان ونصر . وقد عهد الى « اللجنة » بمهمة التدقيق في ولاء جميع الضباط بما في ذلك طلبة الكليـــة الحربية . وهكذا أصبح بقاء أو عدم بقاء الضباط في مناصبهم ، أضافة إلى طبيعةواماكن عملهم الحالية والمستقبلية ، يعتمد كلياً على توصيات تلك « اللجنة » . وقد ازدادت قوة هذه الأخيرة دون انقطاع نتيجة « لغياب » المشير عامر الذى كان منغمساً إما في تأدية مهامه السياسية العديدة أو في الحياة البوهيمية الخاصة التى كان يحياها . « لقد كان ضعف المشير عامر أزاء بعض الملذّات الحسيّة » » ، يقول أحد أشد المعجبين به ، « غير منسجم مع ما كان يتطلبه المجتمع المصرى الحساس ازاء هذه المسائل ، من رجل من رجل دولة»(٣٥). وتصر بعض المصادر المطلعة الأخرى ، التى لاتشارك المصدر المذكور أعلاه في حماسه لعامر ، على أن المشير كان ، على الرغم من بعض صفاته الانسانية المحببّة جداً ، منغمساً في حياته الخاصة الى درجة أصبح معها بالتأكيد غير صالح لتولّى أى من مناصبه العديدة(٣٦). ولهذا ، ليس مستغرباً أن تكون السيطرة الفعلية على القوات المسلّحة قد آلت الى مساعديه الاقربين (نصر ورضوان وبدران) الذين شكلوا « اللجنة الثلاثية » آنفة الذكر . بل أكثر من ذلك ، كان نصر ذاتـــه منغمساً في عمله كمدير للمخابرات العامة وفي التهتّك المفرط الــذى ميّز حياته الشخصية(٣٧) . أما رضوان، فكان معزولاً عن أية سيطرة مباشرة على القوات المسلّحة بحكم مسؤولياته الدائمة سواء في الحكومات المختلفة أو في« الاتحاد الاشتراكى العربي».

وبذلك أصبح بدران ، العضو الوحيد المتفرّغ بين أعضاء « اللجنة الثلاثية » المسؤولة عن السيطرة على القوات المسلّحة وضمان ولائها . وغني عن الذكر أن بدران « نجح » في مهمته تلك نجاحاً منقطع النظير(٣٨) .

مراكز القوة البير وقراطية

عمـّـت مصر ، في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، موجة عارمة من السخط الجماهيري. وقد عبّـرت الجماهير ، الممتلئة بأحاسيس المرارة الشديدة ، عن خيبة أملها في النظام الحاكم من خلال مظاهرات عمالية ــ طلابية انفجرت ، على نحو مفاجئ ، في شباط ــ فبراير ١٩٦٨ . وقد تجاوب عبدالناصر مع تلك الاحداث بسرعة أذ أذاع ، في الشهر التالي ، برنامجاً أصلاحياً أشتهر فيما بعد باسم « بيان ٣٠ آذار ــ مارس » . وفي مستهلّ تقديمه لذلك البرنامج ، أنتقد عبدالناصر « الأنحرافات والأخطاء » التي وقعت في المرحلة السابقة ، وأعلن عن تصفية مراكز القوى التي ظهرت في السنين الماضية»(٣٩). وبعد أكثر من ثلاث سنوات ، قاد أنور السادات ، الذي أصبح رئيساً للجمهورية بعد وفاة عبدالناصر ، « أنقلاب قصر » سلمي ضدّ « رؤوس النظام الناصري»(٤٠). وفي هذا المجال ، شن محمد حسنين هيكل ، الناطق شبه الرسمي بلسان عبدالناصر ، هجوماً عنيفاً على الرؤوس المطاح بها اختتمه بقوله : « في حين قادت مراكز قوى ما قبل١٩٦٧ البلاد الى الخامس من حزيران ، كادت مراكز القوى (الجديدة) . . . أن تقود البلاد إلى كارثة مشابهة»(٤١) .

ويقتضي رصد الأثر الحاسم الذي خلّفته « مراكز القوى » هذه على السياسة والمجتمع في مصر ، محاولة جـادة للاجابة عـلى حقيقة القوى التي تمتعت بها هذه «المراكز» ؟ وما هي العلاقات التي ربطت بين هذه « المراكز » ؟ وما هي علاقة هذه « المراكز » بالقيادة السياسيّة التي كانت حاكمة آنذاك ؟

١ ــ مراكز القوى داخل القوات المسلّحة :

يمكن بعد استعادة شريط الاحداث الماضية الى الاذهان،القول بأن أقوى مراكز القوى على الاطلاق كان ذلك الذي رئسه شمس الدين بدران ، « مدير مكتب المشير عامر للشؤون العامة » . فقد نجح بدران الذي أصبح ، منذ العام ١٩٥٨ ، العضـو المتفرّغ الوحيد في « اللجنة » المسؤولة من ضمان ولاء القوات المسلّحة ، في تجميع

« قوى مخيفة في يديه»(٤٢) . ولهذا ، أعتبرت محكمة الثورة ، التي حاكمت بدران في العام ١٩٦٨ ، الاخير هذا « مركز قوة خطير »(٤٣). ومن أجل فهم « أفضل لاصول ولتطوّر ولنمو قوة بدران ، يمكن ترتيب الحقائق المتوفرة على النحو التالي :

مُنح المشير عامر ، أثر انقلاب ١٩٥٢ ، سطة مطلقة لكي يعمل على ضمان الولاء السياسي للقوات المسلّحة. إلا أن عامر ، لأسباب سبق ذكرها ، سرعان ما أصبح محاطاً بجماعة . . . أشتهر غالبية أعضائها بانتهازيتهم وفسادهم»(٤٤). أما بدران ، فكان مختلفاً عن ذلك . لقد كان رجلاً رصيناً ذوطموحات « لانهاية لها»(٤٥). وفي هذا المجال . يروى عن عبدالناصر قوله : « بدران رجل بدون حياة خاصة . بيته مكتبة، ومكتبه بيته »(٤٦). كما ذُكر أن المشير عامر كان يعتبر مدير مكتبة « رجـلا ذا مواهب تنظيمية خارقة»(٤٧). ولهذا ، ليس مستغرباً أن يكون عبدالناصر وعامر قد وضعا ثقتهما المطلقة في بدران . وبكلمات بدران نفسه : « لقد كنت الشخص الوحيد القادر على أصلاح ذات البين بين الرئيس والمشير (كلما اختلفا) »(٤٨). وبايجاز شديد : تمتّع بدران بثقة عبدالناصر وعامر المطلقة بسبب شخصيته أولاً ، ونتيجـة للحاجة القصوى للسيطرة على القوات المسلّحة وضبطها ثانياً . ولقد كان هذا المنبع الأول لقوة بدران .

أما منبع قوته الثاني ، فكان نتيجة منطقية مباشرة للمنبع الأول . وبالتحديد : أدّت ثقة القائدين (عبدالناصر وعامر) في بدوان الى تشجيعهما على وضع صلاحيات واسعة في يديه . وبكلمات بدران : « لقد عهد المشير ألي بمسؤولية ضمـــان ولاء الجيش»(٤٩) . كما أنه « ليس ثمة شك في أن الرئيس . . كان يثق (في بدران) ويقرّ بشكل عام أعماله وتصرفاته»(٥٠) . وكان هذا المنبع الثاني لقوة بدران .

كذلك ، كان المنبع الثالث لقوة بدران نتيجة مباشرة للمنبعين الأولين . فقد تحوّلت القوة الكامنة المتأصلة في منصب بدران الى قوة فعلية عندما تمّ تشكيل« جهاز الأمن » اللازم لتأمين وضمان ولاء القوات المسلحة . وقد أعطى ذلك زخماً جديداً لقوة بدران أذ أنه كان ، بسبب طموحاته الخاصة ، حريصاً على انتقاء ضباط « جهاز الأمن » من بين « رجاله » الذين كان يعيّنهم أيضاً في المراكز العسكرية الحسّاسة الاخرى . وكان كل ذلك يتم ، بالطبع ، تحت « مظلة » استخدام الضباط الأكثر ولاء لناصر وعامر . وبهذا الصدد ، أثبتت الأحداث أن فريق الضباط الذين كانوا

يحيطون ببدران ويساعدوه كانوا ، أولاً وقبل كل شيء ، موالين له شخصياً . وقد تم انتقاء هؤلاء ، إما من بين أصدقائه الشخصيين أو ، كما كان عليه الحال في الغالب ، من بين زملائه القدامى من أفراد دورته في الكلية الحربية(٥١) .

لقد شكل هؤلاء ، الاساس الصاب « لجهاز الأمن » الذى نجح في التسلّل الى الوحدات المسلّحة جميعها والذىفاقت قوة« ممثليه » ، في الحقيقة والواقع ، قوة قادة الوحدات أنفسهم . ومع مرور الوقت ، أحكم بدران سيطرته،وليس سيطرة ناصر أو عامر ، على أهم بيروقراطيات المجتمع . لقد « أصبح بدران ، الذى كان لمدة طويلة قوة رئيسية في القوات المسلّحة»(٥٢) . يقول رئيس « الخدمة السرية المصرية» الأسبق ، « القوة الحاسمة منذ مطلع الستينات»(٥٣). وبكلمات المدير الأسبقللمخابرات العسكرية :

« والعقيد شمس الدين بدران من خريجى الكلية الحربية عام ١٩٤٨ ومن مواليد عام ١٩٢٩ . . . (اصبح) يعمل مديراً لمكتب القائد العام للقوات المسلّحة المشير عبدالحكيم عامر ، وبعد فترة اصبح من اقرب المقربين اليه ، وقد أدى هذا القرب الى تمتعه بسلطات واسعة لاتقل كثيراً عن سلطات المشير نفسه ، لا في القوات المسلحة فحسب ، بل في سائر الوزارات والقطاع العام ، واصبح بمرور الوقت ، . أحد العمد التى ترتكز عليها القرارات الهامة المتعلقة بكبار الشخصيات وتعيينهم في وظائف الدولة الكبرى عسكرية أو مدنية . . وكانت كل القوى تتجمع في النهاية في يده . وكانت علاقته بالمشير تبدو لكبار رجال الدولة انها مبنية على الثقة الكاملة ، وعلى اساس اطلاق فكره ويده دون أى قيد او شرط في كافة اختصاصات المشير بصفته النائب الاول لرئيس الجمهورية بالاضافة الى علاقته بالقوات المسلّحة. . . . . . كانت سلطاته واسعة في الدولة وبلا حدود في القوات المسلّحة . . . وقد أعطى هذا الاشراف (اى اشراف بدران على الشؤون العامة) وذلك التخصص في حقيقة الامر لشمس بدران من — السلطات الشرعية — ما جعله مسيطراً سيطرة كاملة على القوات المسلّحة باعتباره اليد العليا التى تصدّق على او تلغى او تعدل في قرارات القادة والاجهزة المختلفة فيما يتعلق بالضباط والجنود وحتى الموظفين المدنيين الذين يعملون في القوات المسلّحة . . . . وهكذا كان شمس الدين بدران في الواقع هو المتصرف الحقيقى في كافة شؤون القوات المسلّحة ، والمتصرف دون رقيب او حتى حساب لقانون أو تقليد»(٥٤).

ومع ذلك ، لم يكن بمقدور بدران ، على الرغم من قوته الهائلة ، أن يدعى بأنه

كان كل شيء . وهو نفسه الذى قال في العام ١٩٦٨ : « لقد أصبحت الرجل الثاني بعد المشير»(٥٥). والحقيقة أن بدران كان في حالة صراع دائم مع عدد من منافسيه الأقوياء في القوات المسلّحة وخارجها . وكان محمود صدقي وسليمان عزّت ، قائدا سلاحّي الجو والبحرية على التوالى ، الأهم بين منافسى بدران داخل المؤسسة العسكرية(٥٦). ولم يكن أى من هذين القائدين راضياً عن قوة بدران أو مستعداً للاعتراف بها ، ناهيك عن الخضوع لها . ولم يكن بمستطاع بدران ، من ناحية ثانية ، عزل أى من القائدين أو « دفعهما الى أعلى » بعيداً عن مواطن السلطة الحقيقية (عبر ترفيعهما) كما فعل مع ضباط آخرين أقل نفوذاً . أما هذا « العجز » المستغرب ازاء القوة التى امتلكها بدران ، فعائد بالأساس الى دعم المشير عامر للقائدين اللذين كان معروفاً عنهما أنهما من « رجال » عامر في القوات المسلّحة . فبالاضافة الى ولائهما وعلاقاتهما الشخصية القوية مع عامر ، كان مشهوداً للاثنين ، في السنوات الأولى على الأقل ، بالكفاءة العالية ، مما كفل لهما أحتراماً كبيراً في أوساط مرؤسيهما . ولعل الأهم من ذلك كله ، كون القائدين قد نجحا ، مع الوقت الذى أصبح فيه بدران قوياً ، في أعادة تنظيم سلاحيهما بشكل جعل من الاسطولين الجوى والبحرى ، على التوالى ، مزرعتين خاصتين بهما . وفي هذا المجال ، ذهب أثنان من الاشخاص المطلعين الذين تحدث إليهم المؤلف ، بعيداً الى حد التوكيد بأن « الدعم » الذى قدمه عامر للقائدين كان نتيجة مباشرة وطبيعية لما أصبح يمثله كل منهما من قوة شبه مستقلة . وقد أكد بدران ذلك ، بشكل غير مباشر ، عندما اعترف صراحة ، أثناء محاكمته ، بأنه كان منغمساً في « محاربة شلة صدقي في الطيران»(٥٧) .

وأخيراً ، كانت القوة الكبيرة نسبياً التى تمتع بها أعضاء ما اشتهر لاحقاً باسم«شلة عامر في القوات المسلّحة » مستقاة كلياً من كونهم من حاشية عامر ومقربيه . وكانت مدد بقائهم في مناصبهم ، وكذا تأثيرهم وقوتهم ، تعتمد كلياً على رغبة المشير . ولم يشكل أى من هؤلاء تحدياً مهماً لقوة بدران . بل انهم كانوا أعجز من أن يتحدّوا بدران لأنهم كانوا ، من حيث قوتهم ، دونه بمراحل . والواقع أن معظمهم كان يعتمد على رضاء بدران عنهم – ذلك الرضاء الذى كان ، في معظم الحالات ، غير منفصل أو مميز عن رضاء المشير ذاته(٥٨) .

٢ ـ مراكز القوى خارج القوات المسلحة :

يمكن تصنيف منافسي بدران ضمن معسكرين رئيسيين: (أ) معسكر زكريا محي الدين و(ب) معسكر على صبرى. وكان هذان الاثنان يعتبران ، بشكل أو بآخر ، من رجال عبدالناصر ، الذين يتمتعون بحمايته وتأييده(٥٩) .

إلا أن قوة زكريا محى الدين، كانت ناتجة عن اعتبارات اخرى أيضاً . فقد كان ، كما ولاشك نذكر ، أحد القادة « التاريخيين » الذين أسسوا « هيئة الضباط الاحرار » وقادوا انقلاب ١٩٥٢ . كما أن محى الدين كان عضواً في « اللجنة التنفيذيـــة » وفي « مجلس قيادة الثورة » والمهندس الفعلى لشبكة الاستخبارات والأمن الجديدة القوية . وعلاوة على ذلك ، كان محى الدين أول مدير « لهيئة الاستخبارات العامة » التى اشتملت حتى العام ١٩٥٥ ، على «الاستخبارات العسكرية» أيضاً . كما أنه كان وزير الداخلية « الدائم » ، سواء بوصفه وزيراً في الحكومة أو نائباً لرئيس الجمهورية . وأخيراً ، تعززت شخصية محى الدين القوية « ومركزه التاريخى » بمساندة(١) مئة وخمسين ألف رجل شكلوا جهاز البوليس (٦٠)، و(٢) « هيئة المباحث العامة » الهائلة و(٣) بمنصبه كمدير للاستخبارات الخاصة بالبلاد العربية منذ العام ١٩٦٢(٦١) .

أما على صبرى ، فقد افتقد الى الرصيد « التاريخى » الذى تمتع به محى الدين . ومع أنه كان عضواً في « هيئة الضباط الأحرار » ، إلا أنه لم يكن لاعضواً في« اللجنة التنفيذية » التى ضمت الأحـــد عشر قائداً الاساسيين في « الثورة » ، أو عضواً في « مجلس » قيادتها . وبهذا كانت قوة صبرى نابعة من المناصب العايا التى عيّـــنهُ فيها عبدالناصر . وهذه المناصب هى : (١) مدير « الجهاز الخاص » (للاستخبارات في رئاسة الجمهورية)حتى مطلع الستينات و(ب) عضو «مجلس الرئاسة» ورئيس «المجلس التنفيذى » فيالأعوام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ و(ج) رئيس الوزراء في العام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، وأخيراً (د) نائب رئيس الجمهورية وسكرتير عام « الاتحاد الاشتراكى العربي » في ١٢ تشرين اول ـ اكتوبر ١٩٦٥ . وكان الشخص الأكثر اهمية في « معسكر صبرى» هو سامى شرف ، سكرتير الرئيس للمعلومات ، الذى كان ، في الحقيقة والواقع ، مدير « الجهاز الخاص » (للاستخبارات) في رئاسة الجمهورية(٦٢) . بل أن بعض من قابلهم المؤلف يعتبر سامى شرف « مركز قوة » شبه مستقل مع انه حرص ، في مجابهته للآخرين ، على تنسيق أعماله ، إلى درجة كبيرة ، مع على صبرى . ومما قاله

أحمد حمروش : لقد عرف سامي شرف كيف يستغل موقعه الجغرافي من أجل تعزيز قواه»(٦٣) . ومع ذلك ، ولاسباب تتعلق بعدم الرغبة في تعقيد هذه الدراسة ، ستعتبر « جماعة شرف » جزءاً من « معسكر علي صبري » .

وعلى صعيد مختلف ، كان من الامور المعروفة أن مراكز القوى خارج القوات المسلّحة حظيت بتأييد كبير من عبدالناصر « سيّد لعبة التوازن الذى لامنازع له»(٦٤). والواقع أن عدداً من المصادر المطلعة يعتبر أن عبدالناصر طالما شجع وجـود مراكز متنافسة ومتصارعة لأن ذلك ساعده ، بحكم كونه الحكم النهائي بين هذه المراكز ، على زيادة قواه(٦٥). وفي هذا المجال ، يؤكد عدد من اللاجئين السياسيين العرب في القاهرة أنهم بدءوا ،منذ العام ١٩٦٣ ، يسمعون همساً واشاعات عن فرقاء متناقضين ومتنازعين في السلطة («شلّة بدران» ، « جماعة محي الدين » ، «رجال صبرى» ، . . . . . . الخ) (٦٦) . الا أنه سرعان ما أصبح الهمس ضجيجاً ، والاشاعات حقائق ، إلى درجة أن الحديث عنها تردد في وقت لاحق ، أكثر من مرة ، في الخطابات العلنية التي القاها الرئيسان عبدالناصر والسادات ،(٦٧) ،وفي جلسـات ومحاضر « محكمـة الثورة » (٦٨) ، وفي الصحافة المحلية (٦٩) . ولكن ، ترى هل كانت مراكز القوى المتصارعة هذه ، والتي كانت تستقي قواها من عبدالناصر وعامر ، انعكاساً لانقسام أكثر خطورة بين القيادتين المدنية والعسكرية ؟

العلاقات المدنية ـ العسكرية*

أشارت عدة دراسات منشورة في الغرب حديثاً الى توترات ونزاعات صبغت العلاقات المدنية ـ العسكرية في مصر في الستينات(٧٠) . وانه لأمر مؤسف أن لايكون أى من هذه المصادر قد نجح الى درجة معقولة في أعطاء صورة دقيقة شبه كاملة عن هذه العلاقات . ومما يؤسف له أكثر ، الاهمال شبه الكامل للاثار التي تخلفها مضاعفات التوتر في هذه العلاقات ، على وظيفية « النسق الرئيسي » ، السياسي المصرى . بل أن أحد المصادر ، ذهب بعيداً الى حد مساواة « نخبة القوة » المصرية « بالقادة السياسيين الشرعيين والرسميين » الذين كانوا « افراداً بمستـوى وزراء ورؤسـاء ونواب رؤساء »(٧١) . ولهذا فشل ذلك المصدر في وضع الاصبع على « نخبة القوة » الحقيقية ،

* وعبارة « مدنية » هنا تعني منصب رئاسة الجمهورية وتوابعه ، اضافة الى جميع المؤسسات والتنظيمات خارج المؤسسة العسكرية .

وخلط بين القيادة السياسية الرسمية والقيادة الفعلية مما أدى ، بالنتيجة ، الى عجزه عن رؤية القيادة الفعلية .

وفي ضوء الاحــداث التي جرت في مصر ، لايمكن بحث العلاقات المدنية — العسكرية بمعزل عن شخصيّ ناصر وعامر لأن (أ) كل واحد من الزعيمين شكل قطباً من قطبي النزاع . ولأن(ب) العلاقات المدنية — العسكرية في مصر كانت متأثرة ، إلى حد بعيد ، بالصداقة الخاصة التي جمعت بين الرجلين . وعلى الرغم من أن نهجاً كهذا يعاني من كونه « أفقاً نخبوياً ضيقاً » فان بالامكان تفهم اسباب اللجوء الى هذا النهج أكثر في ضوء النظام السياسي المصرى ما بعد ١٩٥٢ والذى جاءت سلطته المركزية على درجة عالية من التمركز . ويمكن وصف شخصيّي وعلاقات الرجلين ، بايجاز ، على النحو التالى (٧٢) :

كان عبدالناصر رجل دولة قدير ومن النوع الشجاع الذى كان . في أحيان كثيرة شجاعاً أكثر من اللازم . وكان ، بطبعه ، سرياً وشكوكاً ، يعمل بدأب شديد . كما أنه كان صلباً جداً ، وفي الوقت ذاته ، مرهف الحساسية بشكل عام ، ومفرطاً في حساسيته تجاه ما قد يتعرض له من انتقاد بشكل خاص . وكان طموحاً ، يسعى وراء المجد ، شرهاً في حبه للقوة والمعرفة ، متآمراً من الصنف الأول ، يعرف متى وكيف يأخذ زمام المبادرة . كما أنه كان متكلماً ساحراً * انتقائياً ، براغماتياً ، لايفتقد الى بعض الصفات الميكافيلية ، ومع ذلك ليس فاسداً ، ولايمكن أفساده . وأخيراً ، كان عبدالناصر رجل عائلة ومتنسكاً في حياته الخاصة .

أما عامر فكان ، في المقابل ، شجاعاً وأن لم يكن من النوع الذى ولد ليقود . كما أنه كان طيب القلب للغاية ، عاطفياً ، متسامحاً ، ومولعاً جداً بالمتع الحسية**.

---

* وبكلمات محمد حسنين هيكل ، « ان عبد الحكيم عامر كان نصف فنان ونصف بوهيمي ولطيفا جدا ولكنه عسكريا ، توقف عند رتبة الصاغ ، اي انه يستطيع ان يقود كتيبة لكنه لا يستطيع ان يقود جيشا . » راجع ، فؤاد مطر ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

** وفي هذا المجال ، يقول احمد حسين : « اذا تكلم فهو يقول احسن كلام يقال ، لماذا تصرف كان تصرفه على خلاف ما يقول » . راجع ، حسين ، المصدر السابق ، ص ٢١ . وكان محمد نجيب احد القلائل جدا الذين طعنوا ، بشكل او بآخر بنزاهة عبد الناصر المالية ، كما انه وصف عبد الناصر ، بعد وفاة الاخير هذا ، بانه ميكافيلي يتحرك في خطواته وفقا الكتاب « الامير » الذي تضمن ابرز افكار ميكافيلي . انظر ، نجيب ، المصدر السابق ، ص ١١١ ، ١٢٠ ، ١٦١ . واخيرا ، ينفي محمد حسنين هيكل ، بشكل غير مباشر ، طعن نجيب وغيره في نزاهة عبد الناصر وذلك في واحدة من احدث الدراسات عن العهد الناصري ، انظر ، فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر ، ص ١٧٢ .

وعـــلاوة على ذلك ، كان عامر « ضعيفا بشكل خاص ؛ وفي الحقيقة ضعيفاً جداً ، أزاء عبدالناصر . وفي مناسبات عدة ذابت شخصيته تماماً في شخصية عبدالناصر لأنه كان يُكنّ احتراماً كبيراً وعميقاً للريّس » (٧٣). ومن ناحية ثانية، وثق عبدالناصر بعامر كما لم يثق بأى أنسان آخر . والواقع أنه لم يحدث أن امتدح عبدالناصر ، في العلن ، أيّ من زملائه فيما عدا عامر . ومما يؤكدثقة عبدالناصر اللامتناهية في عامر كونه اختاره قائداً عاماً للقوات المسلّحة في العام ١٩٥٣. واضافة الى روابط الصداقة القديمة الحميمة التى ربطت الرجلين، جمعتهما صلات نسب متعددة الجوانب. وأخيراً ، وفي الوقت الذى كان فيه عـــامر أكثرحماساًلفكرة القومية العربية مـــن عبدالناصر ، فانه كان في المسائل المتعلقة بالاصلاح الاجتماعى أقل راديكالية من الأخير .

غير أن الصلات المتينة جداً ، التى كانت تربط عبدالناصر بعامر ، ضعفت بالتدريج تحت ضغط التوتر والتأزّم المتصاعدين الناجمين عن أختلافهما حول المعادلة التى كان يفترض أن تحكم العلاقات المدنية ـ العسكرية المصرية . ويمكن ايجـــاز التوترات المختلفة في هذه العلاقات في ازمتين رئيسيتين: *

١ ـ أزمة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧(٧٤) :

انه لمن الأمور المشكوك فيها أن يكون عامر قد رغب يوماً في تذكّر أحداث « العدوان الثلاثي » الذى وقع في العام ١٩٥٦ . وانعدام الرغبة هذا لايمكن في كره عامر لعملية تذكر الأخطار التى تعرضت لها مصر آنذاك فحسب ، بل أنه عائد أيضاً الى تجربة عامر الشخصية في ذلك الشهر الحرج . وكى نقول القليل ، لم يثر عامراعجاب أى من زملائه سواء في ردود فعله الأولى أو في اعماله اللاحقة ازاء ما أشتهر باسم « أزمة السويس » . فقد تأرجح عامر ، في تلك الفترة ، بين نقيضين متطرفين . فهو دعا ، في البداية ، الى الموافقة الفورية على « الانذار البريطاني ـ الفرنسى » الذى طالب باستسلام مصر الكامل في ٣٠ تشرين أول ـ اكتوبر ١٩٥٦ . وبعد أيام قلائل، رفع عامر لواء « القتال المستمر » مع اسرائيل في سيناء ، على الرغم من غزو بريطانيا وفرنسا المشترك لمصر . وفي الحالتين ، رفض عبدالناصر وغالبية النخبة الحاكمة قبول

---

* لمزيد من المعلومات عن الازمات هذه ولتأكيدها ، راجع دراسة امين هويدي التي استفادت من مصادر جديدة جديدة نشرت بعد وضع هذا الكتاب . انظر ، : امين هويدي ، اضواء على اسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) وبالذات الصفحات ٢٠ ـ ٣٤ .

ما دعا اليه عامر . وبالاضافة الى ذلك ، أدى أحساس عامر المفرط بمسؤوليته الشخصية عن سفك الدماء الذى وقع إلى شلّه عن العمل في تلك الظروف الشديدة الصعوبة . ولهذا ؛ قام عبدالناصر وغيره من أعضاء « اللجنة التنفيذية » باستلام زمام القوات المسلّحة ، وقادوا أعمال المواجهة مع الغزاة .

وفي وقت لاحق ، ومع اللحظة الذى كان « الأنتصار السياسى العظيم » يزيل فيها آخـــر معالم الهزيمـــة العسكريـــة ، مارس رفاق عبدالناصر ضغطاً شديداً عليه من أجل أعفاء عامر من مسؤوليته كقائد عام للقوات المسلّحة وكوزير للحربية . إلا أن عبدالناصر ، وربما بسبب ولاء عامر الشخصي له ، وقف الى جانب أجراء أصلاحات عسكرية شرط أنلا يمسّ ذلك من هيبة عامر ومركزه . وبالتحديد . طالب عبدالناصر بأبعاد محمود صدقي ، قائد القوات الجوية ، وجمال عفيفى ، رئيس العمليات . وكان في رفض عامر الامتثال لطلب عبدالناصر ، بحجة أن ذلك الابعاد كان « اهانة مباشرة» لسياسات عامر في القوات المسلّحة ، مفاجئة صاعقة لعبدالناصر . وكما هو متوقع في مثل هذه الأوقات ، تردّت العلاقات بين « الصديقين العظيمين » وخاصة عندما لم يبد أيٌّ منهما أية رغبة في التنازل أو المساومة . وأخيراً ، وبفضل جهود بدران ؛ كلّف عامر الاخير بأن ينقل للرئيس استعداده للالتزام بقرار عبدالناصر الأصلي . الا أن الرئيس ، الذى أثلج صدره استعداد عامر لأطاعة أوامره ، بادر «بحركة ودية» ، أبلغ بموجبها عامر أنه غير رأيه ازاء مسألة عزل صدقي وأنه سيكتفى بطرد عفيفى وحده . وبالفعل ، تمّ طرد عفيفى في الحال ، وانتهت بذلك آخر حلقات الازمة . ومما يجدر ذكره ، في هذا المجال ، أن المشير أعاد عفيفى الى الخدمة في وقت لاحق ، نظراً « لكفائته وخبرته »(٧٥) . أما صدقي ، فقـــد احتفظ بمنصبه حتّى حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ . وبعد عشر سنوات من نشوب الأزمة كشف بدران النقاب عن بعض بعض الحقائق المخفية ، وأضاف معلقاً : « لقد وافق الرئيس على رأى عامر (بابقاء صدقي) كي يتجنّب وقوع مجابهة »(٧٦) .

٢ ـ أزمة ١٩٦١ ـ ١٩٦٢ :

كانت هذه الأزمة نقطة انعطاف تاريخى في الحياة السياسية المصرية بشكل عام ، وفي توزع القوة السياسية محلياً بشكل خاص . بل أن بعض المصريين اللاعبين يعتبرون هذه الأزمة واحداً من العوامل الحاسمة التى أدت الى هزيمة ١٩٦٧ (٧٧). هذا ، وقد

عبر محمد حسنين هيكل ، وزير الثقافة والارشاد القومي الاسبق ، عن الرأي ذاته علنياً (٧٨).

بدأت هذه الأزمة ، يوم انفصلت سورية عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ أيلول — سبتمبر ١٩٦١(٧٩) . ففي ذلك اليوم ، كان العقيد عبدالكريم النحلاوي ، مدير مكتب عامر في سورية : هو الذي قاد الانقلاب الانفصالي . هذا من ناحية.ومن ناحية ثانية ، تردّت الأوضاع أكثر ، بسبب ما اشتهر لاحقاً « بحادثة جلال هريدي». وملخّص هذه الحادثة أن السلطات السورية قامت بتسجيل وأذاعة تصريحات هريدي (أحد قادة قوات المظلات المصرية التي أرسلت للمساعدة في أعادة سورية الى حظيرة الوحدة والذين تمّ اعتقالهم من قبل السلطات الانفصالية) التي تضمنت شتائم بحق عبدالناصر ومديحاً للمشير عامر . ومما أثار استياء عبدالناصر الشديد ، في وقت لاحق ، قيام عامر باطلاق سراح الهريدي (بعد أن كان قد اعتقل أثر عودته لمصر في وقت سابق) وتعينه ملحقاً عسكرياً في روما .

وما كادت الزوبعة التي أثارتها « حادثة الهريدي » تهدأ ، حتى بدأت زوبعة«حادثة زغلول عبدالرحمن » . وكان هذا الأخير ، وهو الملحق العسكري المصري في بيروت عندئذ ، قد خسر مبلغاً كبيراً من الأموال العامة المودعة لديه عندما قامر بها في « كازينو لبنان » . وتلخص ردّ فعل عامر على هذا الحادث الجديد بمسامحة عبدالرحمن وأبقائه في منصبه . ومرة ثانية ، عاد عبدالرحمن ، « المقامر المحترف » ، وتصرّف في جميع الأموال العامة المودعة في عهدته . وتحت وطأة خوفه من فعلته ، باع عبدالرحمن بعض الاسرار المصرية الى جهاز الاستخبارات السعودي والتجأ الى سورية. وقد وجدت الحكومة السورية في الاسرار التي كشفها عبدالرحمن ، حسب كلمات أنطواني ناتنغ ، « فرصة أرسلتها السماء لوسم (عبدالناصر) بصفة الوغد » (٨٠) .وكان لهذا الحادث مضاعفات سياسية بعيدة المدى(٨١) .

هذا ، ولم يقتصر الأمر على الحادثتين المذكورتين آنفاً . فقد تصرّف المشير عامر ، بالطريقة ذاتها ، أزاء العقيد داود عويس والعقيد عبدالقادر طه وغيرهما من الذين ثبت تآمرهم على عبدالناصر. وبايجاز : لم يفشل عامر في أنتقاء أفراد حاشيته وحلفائه فحسب ، بل انه ساهم أيضاً ، بشكل غير مباشر ، في إفساد الضباط وأضعاف النظام العسكري . وبكلمات مصدر مطلع :

قام عامر بدور « الأخ الأكبر » أو «الأب » الذى طالما تعاطف مع أماني ورغبات الجيش ! أما طلبات الضباط فكان يجرى تلبيتها حتى قبل أن يبحث فيها . وهنا يكمن سر حب الضباط الكبير لعامر . فهو لم يقل لهم « لا » ولو مرة واحدة . فكل من طاب خدمة منه وجد « نعم » كبيرة جاهزة بانتظاره«(٨٢) .

وقد جعل هذا « النهج » عامراً « ضابط الضباط »(٨٣) . ولم يكن هذا التصرّف صادراً عن اعتبارات « انسانية »(٨٤) . ولا كان ناجماً عن « لطف » مفرط من جانب « الأخ الأكبر » . فقد قُصد به ، حسبما ذكر بدران : « منع التيارات (السياسية) من دخول الجيش»(٨٥)

وما كان لسياسات عامر هذه أن تمر دون أن تثير أى أنتباه أو أنتقاد . فقد كشفت نكسة الانفصال السورى ، من ضمن ما كشفته ، عجز عامر عن أدارة مؤسسة حسّاسة مثل القوات المسلّحة . والواقع أن تردّى الأوضاع في الجيش ، أثار سلسلة من الانتقادات العنيفة شارك فيها الضباط المحترفون الذين لم يكن المشير راضياً عنهم ، وقادة الثورة الأصليين (وبالذات البغدادى وكمال الدين حسين وزكريا محى الدين) ، علاوة على العاملين في رئاسة الجمهورية . وأزاء صحة وقوة هذه الانتقادات ضد عامر ، ولاقتناعه بضرورة بناء حزب سياسى فعّال ، * اقترح عبدالناصر على من تبقّى من أعضاء « اللجنة التنفيذية » التخلى عن أعمالهم التنفيذية التى تستهلك معظم وقتهم ، والتفرغ لبناء « الأتحاد الأشتراكى العربي » . وفي البداية ، وافق عامر ، كجميع القادة الآخرين ، على خطة عبدالناصر . إلا أن حاشيته سرعان ما « أقنعته » بأن أقتراح عبدالناصر لم يكن إلا خطوة أولى في سياق عملية تستهدف ، في النهاية ، الخلاص منه . ولهذا ، سحب عامر موافقته السابقة ، وغادر القاهرة الى قريته وهدّد بالاستقالة . وفي تلك الاثناء ، ذهب بدران الى الرئيس عبدالناصر ، متظاهراً أمامه بأنه « رجله » الأمين وليس رجل أى أنسان آخر ، وأعلمه أن القوات المسلّحة كانت منقسمة على نفسها بشكل خطر مما يقتضى سرعة أرجاع عامر . وفي الحال ، قام عبدالناصر « بتقدير (الموقف) بمسؤولية » ، وتنازل عن اقتراحه . وباسرع من البرق ، عاد عامر الى القاهرة وتابع

---

* وفي هذا المجال ، ابدى بعض من قابلهم المؤلف تحفظات على مسألة جدية سعي عبد الناصر لانشاء حزب حقيقي . ويعتقد هؤلاء ان حماس عبد الناصر الظاهري ازاء ضرورة اقامة الحزب ، كان نتيجة لرغبته في سحب سجادة السيطرة على الجيش من تحت اقدام عامر . ومن اشد المؤمنين بوجهة النظر هذه خالد محي الدين ، ولؤاد مرسي ، اضافة الى آخرين رغبوا في عدم ذكر اسمائهم .

تولّي مسؤولياته . وهكذا ، هدأت العاصفة لكي تعود قبل أن يمضي وقت طويـــل بزخم جديد وتهب بعنف أشد(٨٦) .

وقد بدأت الازمة الأخيرة ، الاكثر أهمية قبل العام ١٩٦٧ ، بعد اشهر قليلة . فتحت وطأة ضغط متزايد من أنصاره المقربين ، قدّم عبدالناصر ، في ٢٩ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٦٢ ، مشروع قانون جديد لاعادة تنظيم العلاقات المدنية–العسكرية. وقد نصّ القانون المقترح على أن تكون عملية ترفيع الضباط ، من رتبة عقيد فما فوق ، خاضعة لقرار يتخذ في « مجلس الرئاسة » . كما تضمن مشروع القانون فقرة تقضي باستبدال الضباط الكبار ، بين فترة واخرى ، وبشكل منتظم . وقد تم وضع هاتين النقطتين بسبب : (١) موجة المحاباة التي غمرت نظام الترفيع في المؤسسة العسكرية و (٢) حقيقة كون المناصب العسكرية العليا قد أصبحت حكراً على عدد قليل من الضباط الذين اعتبروا مناصبهم تلك ممتلكات شخصية لهم . وقد صيغ القانون الجديد ، كما اعترف بدران لاحقاً ، كي « لايتمسّك أحد بمنصبه »(٨٧) .

وقد اختار عبدالناصر ، الذي قدم مشروع القانون باسمه ، الا يحضر اجتماع مجلس الرئاسة الذي عقد خصيصاً لبحث المشروع . أما عامر الذي حضر الاجتماع ، فقد بادر الى طلب تأجيله . وعندما صوتت غالبية « المجلس » ضد التأجيل ، غادر عامر قاعة الاجتماع محتجاً . وتلاحقت الاحداث بسرعة :

اعتبر عامر مشروع القانون الذي أغضبه وسيلة «لسلب صلاحياته وجعله دمية»(٨٨). أمـــا حاشيـــة عامـــر وغيرهـــا من الضبـــاط الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات ، فقد شعروا بأن جميع مكاسبهم أصبحت عرضة للخطر . ولهذا عارضوا المشروع بصلابة وشجعوا ، أو بعبارات بدران «اقنعوا» (٨٩) ، المشير عامر بعدم التنازل أو المساومة . كما أقنع عامر أيضاً بتوقيع رسالة ، في ١٠ كانون الأول–ديسمبر ١٩٦٢ ، ضمنّها استقالته . وعندما علم عبدالناصر ، الذي «كان له رجاله في كل مكان »(٩٠) بالتصاعد الخطر في مسار الأحداث ، سارع الى ركوب سيارته وزيارة عامر . ولم يمض وقت طويل حتى أتفق « الصديقان القديمان » على أن يسحب عامر استقالته وأن ينسى عبدالناصر القانون المقترح . وأخيراً ، قام عبدالناصر – الذي تظاهر بعدم معرفته لحقيقة الدور الذي لعبه بدران – بتكليف هذا الأخير ، الذي كان حريصاً بدوره على اظهار نفسه بمظهر « رجل الرئيس » ، بمسؤولية محاكمة جميع أولئك الذين حاولوا

استغلال الخلاف بين ناصر وعامر . واثناء قيامه بعمله هذا ، انتحر العقيد كمال الدين الشربيني الذى اعتقد أن بدران خانهم .

وفي تقييم حقيقة معنى هذه الأزمة ، ليس هنالك أفضل من التصريحات التى أدلى بها بعض المعنيين بالازمة. فقد أعتبر حسين الشافعى، نائب رئيس الجمهورية، تهديد عامر بالاستقالة « ستاراً كانت (تختبىء) وراءه القوى الحقيقية في الجيش »(٩١). كما أسمى الشافعى احداث ١٩٦٢ « بالانقلاب الصامت »(٩٢) . أما بدران ، الذى لم يعترض على رأى الشافعى في تلك الأحداث ، فقد قال : « أيدت المشير في موقفه . . . لانه كان لى رأيى ، وكان للمشير رأيه ، وكان للرئيس رأيه) (٩٣) . واخيراً ، يروى عن عبدالناصر قوله : منذ الوحدة (مع سوريه) والحرب في اليمن خرج الجيش من مصر ، وبعد العام ١٩٦٢ خـــرج الجيش من يدى »(٩٤) .

اذن ، أصبح المسيطرون على القوات المسلّحة أقوى قوة ضاغطة في النظام . كما اصبحوا يتصرفون باستقلالية لم يسبق لها مثيل . وفي هذا المجال ، ذهب أحد المصادر المطلّعة بعيداً الى درجة القول بأن عبدالناصر قد تقلّص ليكون « مجرد وزير خارجية للنظام ليس إلا »(٩٥) . وبكلمات مراقب اكثر تحفظاً : « منذ العام ١٩٦٢ ، اتخـــذ عبدالناصر قراراته وفي مؤخرة ذهنه صوره القابضين على السلطة في الجيش»(٩٦). وقد قام الأخيرون هؤلاء بابلاغ عبدالناصر ، بلباقة ، عن رغباتهم وآرائهم من خلال استعمال عبارات من نوع : « القوات المسلحة بحاجة الى . . . » و / أو « من رأى القوات المسلّحة أن . . . » . . . الخ (٩٧) . غير أن هذا لايعنى اطلاقاً أن عبدالناصر أصبح دمية في أيدى القابضين على السلطة في الجيش . فهو كان وما يزال « الريّس » في مصر والزعيم « الخالد » في الوطن العربي ، علاوة على كونه رجل دولة ذو شخصية قوية ، وشخصية دولية لها وزنها. وقد كان القابضون على السلطة يعلمون ، تمام العلم ، كل هذا . كما أن عبدالناصر كان ، من ناحية ثانية ، واثقاً كل الثقة من أن القابضين على السلطة ، وبالذات عامر ، قد وصلوا الى أقصى ما كانوا يتطلعون اليه . وبكلمات أخرى ، لم يكن لدى عبدالناصر أدنى شك في مسألة بقائه في منصبه طالما أن القابضين على السلطة بقوا في مناصبهم . وقد كان هاني الهندي معبراً ومحقاً في ملاحظته التى قال فيها :

كان بدران ، الذى سيطر بقوة على معظم القوات المســلّحة ، أقوى الأفراد

القابضين على السلطة دون أدنى شك . ومع ذلك ، كان وجود عامر ضرورياً جـداً لبدران لأنه بمثابة« المظلة» التى وفرّت لبدران الشرعية العسكرية . كما أن عامر كان الحكم النهائى في جميع النزاعات التى كانت تنشب ، بين فترة وفترة ، داخل المؤسسة العسكرية . وما كان بمقدور بدران أن يقوم بلعب ذلك الـدور بسبب رتبتـه العسكرية الأدنى وبسبب صغرسنه. وأخيراً ، كان عبدالناصر ضرورة لاغنى عنها لكل من عامر وبدران . فقد كان بمثابة « الخيمـة » التاريخية والدستورية والشعبيـة التى وفرّت غطاء لكل شئ وللجميع .

الفصل الخامس

البيروقراطيات شبه المستقلة ودورها في صياغة السياسة العامة

نجم عن طبيعة مخرجات النظام السياسى المصرى، وبالذات تلك التى تتعلق بالقوات المسلحة، حالة تمكّن بسببها العسكريون القابضون على زمام السلطة من جعل انفسهم جماعة شبه مستقلّة . وفيما يلى دراسة للنتائج التى أسفر عنها تمتع هؤلاء العسكريين باليد العليا ، وموقعهم في عملية صنع القرارات الرئيسية . هذا ، وسيشار ، بين الفينة والفينة ، الى موقع ووزن القابضين على السلطة في البيروقراطيات الأخرى خـــارج القوات المسلّحة .

القابضون على السلطة والمؤسسة العسكرية

خاض القابضون على السلطة في القوات المسلّحة معركتهم الحاسمة ـ كما ذكر في السابق ـ في أواخر العام ١٩٦٢ . وكان لانتصارهم في تلك المعركة اثره الكبير في شحن السياسات الأصلية المطبّقة داخل المؤسسة العسكرية بطاقة جديدة ، وبعبارات محدّدة ، ازاء النهج الشخصاني (Personalistic) (الأفسادى في الواقع) ، الذى تبناه المشير وجماعته ، قوة على قوة . ومما يجدر الأشارة اليه هنا ، أن ذلك النهج كان نتيجة لاستحواذ هدف ضمان ولاء القوات المسلّحة على عقل قيادة القوات المسلحة العليا . وبالامكان ، الآن ، تبين معالم « الخطة » المزدوجة التى يبدو أنها كانت موضع التطبيق في هذا المجال : فمن ناحية ، توجب الخطة القيام برشوة الضباط بفيض متصل من الخدمات والمكاسب الشخصية ، ومن ناحية ثانية ، كان لابد من التحقق من ولاء الضباط وضمانه بواسطة جهاز أمن قوى .

١ ـ سياسة الخدمات الخاصة (١) :ـ

وقد تكونت هذه السياسة ، التى استهدفت ضمان ولاء القوات المسلّحة ، من الاجراءات التالية :ـ

أ ـ أصبح التعيين في مناصب عسكرية مريحة امتيازاً خاصاً للضباط الموالين ، بغض النظر عن مؤهلاتهم وكفاءاتهم . وكان للمبالغة في تطبيق هذه القاعدة ، أثره

في تفاقم « المشكلة المزمنة » الأصلية الخاصة بنقصان عدد الضباط اللازمين للوحدات المقاتلة(٢) .

ب- انتشرت حالات الترفيع الأستثنائى والا حالة المبكرة على التقاعد بشكل واضح . وقد تمثلت « الخدمة » الخاصة في تلك الا حالات على التقاعد فيما عناه ذلك من منح الضباط فرصاً لتولى مناصب جديدة في القطاع المدني . وليس من حاجة للتوكيد على أن هذه الممارسة أدت الى زيادة حدة « المشكلة المزمنة » المذكورة اعلاه . هذا ، وقد تفاقمت المشكلة اياها نتيجة :

حـ- تعيين عدد كبير من الضباط في مناصب مدنية سواء في الحكومة أو في القطاع العام (سفراء ، محافظون ، مدير وشركات . . . . الخ) . وبكلمات آمال المرصفى « أصبح مكتب عامر مصنعاً لتفريخ « أولئك الذين شغلوا المناصب العليا في الدولة»(٣).

و- كذلك كان الضباط مستفيدين مما كان بدران يحب أن يسميه « خدمات انسانية . . . تتضمن ارسال الضباط الى الخارج ، تصحبهم زوجاتهم للمعالجة الطبية . . . وتنقيد (الضباط) الأموال . . . بالاضافة الى خدمات اخرى لا أستطيع التحدث عنها »(٤) .

وانه لمما يثير الأهتمام حقاً أن يقرأ المرء في محاضر « محكمة الثورة » للعام ١٩٦٨ الجواب النموذجى الذى كان الضباط المهتمون يعطونه رداً على سؤال المحكمة لهم حول الأسباب التى حفزتهم للاشتراك في محاولة الانقلاب الفاشلة التى أعدّ لها عامر في آب - أغسطس ١٩٦٧ . لقـد برر معظم الضباط اشتراكهم في المؤامرة على اساس أنهم لم يكونوا قادرين على حجب دعمهم عن المشير الذى طالماأغرقهم بسيل مـن الخدمات الخاصة(٥) .

هـ- واخيراً ، كان الضباط - يحابّون بنقلهم للخدمة في البلدان التى كـان للجمهورية العربية المتحدة فيها التزامات عسكرية . وتكمن المحاباه في عملية النقل هذه في العلاوة اليومية (٤ - ٥ جنيهات مصرية) التى كان الضباط يتقاضونها ، على سبيل المثال ، أثناء سنوات الوحدة في سوريه وكان انقطاع هذه العلاوات ، اثر انفصال سوريه عن الجمهوريه العربية المتحدة في العام ١٩٦١ ، انقطاعاً مؤقتاً . اذ سرعان ما تجددت العلاوات وغيرها من الخدمات مع الألتزام الجديد في اليمن بعد عام واحد تقريباً .

ونظراً لأن اكثر من نصف القوات المسلحة المصرية خدم ، في وقت من الأوقات في اليمن(٦) ، وبسبب استمرار الحرب هناك من العام ١٩٦٢ وحتى العام ١٩٦٧ ، فان قيمة الحقائق التي يكشفها المثال اليمني قيمة كبيرة . كذلك فإن الأمتيازات الخاصة المتزايدة التي تمتعت بها القوات العسكرية المصرية ، وبالذات الضباط الذين خدموا في اليمن ، كانت أوضح من المثال السورى . ولهذا اجرى المؤلف مقابلة مطولة مع كل من المشير عبدالله السلال ، قائد ثورة اليمن ورئيس الجمهورية اليمنية طوال مده الحرب ، واللواء عبدالله جزيلان ، نائب لرئيس الوزراء ووزير الداخلية اليمنية الاسبق .

لقد زوّد الزعيمان اليمنيّان المؤلف ، بالأضافة الى آرائهما الذاتية ، بعشرات الحقائق حول الأمتيازات الخاصة التي تمتعت بها القوات المسلّحة المصرية العاملة في اليمن(٧) . كما أنهما كشفا ما يمكن تسميته ، دون أية مغالاه ، بالفساد الفاضح ، الذى كان يسبح فيه عدد بارز من كبار الضباط العاملين هناك . وفي هذا المجال ، لاحظ الزعيمان أن نسبة الفساد كانت ، في الغالب ، تتناسب تناسباً طردياً مع ارتفاع رتبة الضباط . فكلما كانت رتبة الضباط أعلى ، كان فساده ، على الأرجح ، اكثر. وكان ذلك ناجماً عن تمتع أصحاب الرتب العالية بسلطة ونفوذ اكثر ، مما جذب عدداً اكبر من الأشخاص الذين أرادوا ، بشكل خاص ، تقديم الرشاوى لكبار الضباط مقابل خدمات كان الأخيرون أقدر من صغار الضباط على تلبيتها . ومع ذلك ، حرص الرئيس السلال على أن يضيف قائلاً : « ذلك لايعني أن جميع الضباط الكبار كانوا فاسدين . لقد كان ثمة عدد قليل بينهم ممن استحق أوسمة على امانته وشجاعته»(٨) . أما جزيلان ، الذى وافق على ما قاله السلال ، فقد كان جوابه أوضح واقل اعتذارية : لا يستطيع أحد أن ينكر أن غالبية الضباط الكبار كانوا فاسدين ، وقد ازداد فسادهم بسبب غياب التربية السياسية من جهة ، وبسبب الأفتقار الى الاجراءات التأديبية من جهة ثانية . فقد كنت ، على سبيل المثال ، أمنع استيراد السجائر الأجنبية لأجد بعض القادة المصريين العسكريين يصدرون ، من وراء ظهرى ، تصاريح لاستيراد السجائر وبيعها للتجار اليمنيين . وهل هي مجرد مصادفة أن يكون الفريق أول انور القاضي ، قائد القوات المصرية السابق في اليمن ، الآن (أى سبتمبر ١٩٧٢) صاحب شركة كبيرة للاستيراد والتصدير فروعها الرئيسية في اليمن والقاهرة؟(٩) .

ومن الأمثلة على بعض المكاسب التى جنتها القوات المسلحة المصرية ، وبالذات الضباط ، اثناء حرب اليمن : العلاوة التى كان يتقاضاها الضباط بسبب خدمتهم خارج البلاد والتى بلغت ، في المعدل ، أربعة جنيهات استرلينية يومياً . كذلك ،كانت « الجمهورية اليمنية » عندئذ « سوقاً حرة » تشرى فيهـــا السيارات ، والبرادات ، والمسجلات واجهزة التلفزيون والراديو وما شابهها بدون جمارك . كما أعفى «أفراد القوات المسلّحة العائدون الى مصر من دفع جمارك على البضائع المفترض أنهاللاستعمال الشخصى والتى كانوا يأتون بها من اليمن للإتجار بها في مصر . وفي هذا المجال ، بادر الفريق صلاح الدين الحديدى ، المدير الأسبق للمخابرات العسكرية المصرية وأحد قادة حرب اليمن (وعلى الاغلب بتشجيع من السلطات المصرية) لتقديم « شهادة » من الطراز الأول على العديد من المسائل الهامة. ومما شك فيه ان أهمية «شهادة » الحديدى تبرر أقتطاع جزء طويل مما كتبه بهذا الخصوص ، لاثبات النقطة موضع البحث . وبكلمات الحديدى :ـ

بدأ افراد قواتنا المسلّحة (في اليمن) يعطون اهتماما اكثر لكل مامن شأنه(زيادة) مكاسبهم الشخصية . وهكذا ازداد . . . عدد الراغبين في الذهاب الى اليمن . وقد شكلت هذه الرغبات المعززة (بنظام قوى) من المحاباة ، قوة ضاغطة على الزعماء والقادة الذين لبّوا بدورهم (تلك الرغبات) . (وكانت حصيلة ذلك) نمو حجم القوات (العاملة في اليمن) . . . الى درجة ان حجمها فاق ، وفي وقت من الاوقات ، حجم القوات المتواجدة داخل حدود الجمهورية . . . ولاشك ان الامتيازات الممنوحة للقوات المشاركة في الحرب اليمنية كانت مغرية . فقد ازداد بيع البضائع الاميريكية والاوروبية الصنع . . . في اليمن . . . بشكل واسع . وكانت هذه البضائع معفية من الجمارك وترسل (الى مصر) مجانا بواسطة (المواصلات) العسكرية من طائرات وسفن . كما اعطيت الاولوية (للعاملين في اليمن) في استئجار البيوت ، و(في الحصول على التلفونات ، اضافة الى نقل اقربائهم الى اعمال (حكومية) في المدن التى كانوا يرغبون العمل فيها . وعلاوة على ذلك ، . . . كان باب الترفيع الاستثنائى للضباط والجنود مفتوحاً على مصراعيه امام اولئك . . . الذين ينجزون النصر في ظروف صعبة. وقد أدى ذلك . . . الى معارك وهمية ومواقف بطولية (زائفة نسجها خيال الضباط الساعين وراء الترفيع الاستثنائى)» (١٠) ·

إذن ، ليس أمراً مستغرباً أن يكون «الأشتراك في حرب اليمن قد عنى كسب سيارة أو براد أو غير ذلك من البضائع المشابهة(١١). كذلك ، أصبح اكثر الضباط رجعية – و على نحو مفاجئ – من أشد أنصار استمرار الحرب الثورية المصرية في اليمن(١٢) . والواقع أن استمرار الحرب ، وتضخم أعداد القوات المسلحة التى أرسلت الى اليمن دونما حاجة حقيقية لها ، كانا بسبب المكاسب التى جناها أفراد وضباط الجيش العامل هناك .

وكى نوجز نقول : كان للسياسة الخاصة التى نفذها العسكريون القابضون على السلطة والتى استهدفت اغراق القوات المسلحة بامتيازات خاصة ، اكثر من نتيجة . فقد أخرجت تلك السياسة المؤسسة العسكرية ، وبالذات الضباط ، بالركض وراء زيادة مكاسبهم الخاصة بدلاً من الاهتمام بتعزيز قوة وفعالية الجيش . كما أن فيض المحاباه غير المنقطع ، حرف ، في النهاية ، اهتمام الجيش عن خط المصلحة العامة ودفعه في اتجاه المصالح الفردية . وبهذا الصدد ، لا مجال للحديث الطويل عن النتائج السلبية ، الواضحة والمعروفة ، التى يتركها مثل هذا الجو ، على معنويات وقدرات الجيش . وأخيراً ، في الوقت الذى زادت فيه السياسات الأفسادية هذه من « شعبية » القابضين على زمام السلطة في أوساط القوات المسلحة ، شهد المستوى العام لتلك القوات تردياً مستمراً(١٣) .

٢ – سياسة القمع التعسفى :

وقد نفذ القابضون على زمام السلطة هذا الجانب من سياستهم الخاصة بضمان ولاء القوات المسلحة ، بواسطة شبكة واسعة من أجهزة الأمن والاستخبارات(١٤) . وقد تكونت هذه الشبكة من أكثر من جهاز رسمى ، ومن أكثر من وسيلة « غير رسمية» أو « خاصة ». ويمكن ، مع ذلك ، تصنيف جميع هذه الأجهزة في قسمين رئيسيين : يتضمن الأول ، « الاستخبارات العسكرية » وغيرها من الأجهزة الرسمية الأخرى (مثل هيئة المخابرات العامة » ، « الاستخبارات الجنائية العسكرية » ، « وهيئة المباحث العامة ») ، ويتضمن الثاني « جهاز الأمن» العسكرى الذى كان يديره بدران ، بالاضافة الى الأجهزة « الطوعيّة » الخاصة الأخرى . وحيث أنه تم بحث الأجهزة الرسمية في الفصل الثالث ، سيقتصر البحث في الصفحات القليلة التالية ، على شبكة الاستخبارات والأمن غير الرسمية .

في البداية ، يجدر التنويه إلى ان بدران كان المحور الذى دارت

من حوله هذه الأجهزة الأمنية والاستخبارية غير الرسمية الشديدة الفعالية . وانه لمن الأهمية بمكان ، أن نستعيد الى الأذهان حقيقة كون بدران أصبح ، من الناحية الفعلية ، الرجل الأول في القوات المسلّحة . فقد أصبح في الواقع يملك تأثيراً لانظير له على قرارات المشير عامر ، وبخاصة تلك ، التى لها علاقة بالمؤسسة العسكرية(١٥) . والحقيقة أن بدران غدا « ملك » القوات المسلحة المصرية « غير المتّوج ». وكان من النتائج الأولى المباشرة لهذه الحالة ، أنْ بدأ الضباط ، بغضّ النظر عن رتبهم ومناصبهم التى اعتمدت في حالات كثيرة على رغبات بدران ذاته ، يهابون جانبه ويحسبون له الحساب. وكان أمراً متوقعاً أن يشجع بدران، الراكض وراء طموحاته، ذلك التصرف من قبل الضباط ويحثهم على الاستزادة منه. ومع مرور الوقت، تمكن بدران من جعل تصرّ فهم ذاك ، كي نقـول أقل ما يمكن أن يقال ، غير متوافق مع « كرامة الرتب الـتى كانـوا يحملونها»(١٦) . بل أكثر من ذلك ، أصبح تصرفهم أياه بمثابة « العادة المتجذرة » في في أعماق نفوسهم . لقد كان عليهم أن يخطبوا ودّ بدران ، وان يعترفوا بتفوقه . ومع أزياد قوة بدران ازداد تعجرفه بحيث أصبح مطلوباً من الضباط اظهار طاعة اكثر وخضوعاً أشد . وفي الوقت الذى أضاف فيه ذلك الى قوى بدران ، المتضخمة أصلا ، قوة جديدة ، كان الضباط . بما فيهم أصحاب الرتب الأعلى من رتبة بدران ، يعانون من اذلال رهيب . والحقيقة أنه لم يعد أمراً مستغرباً سماع بدران وهوينعت الجنرالات ، ناهيك عن أصحاب الرتب الصغيرة ، بمختلف أنواع السباب والشتائم . وفقط عندما أزدادت الهوة ، الى درجة هائلة بين قوة بدران وبين رتبته العسكرية المنخفضة نسبياً ، رضى أن يشغـل منصب « وزيـر الحربيـة » في ايلول – سبتمبر ١٩٦٦ . وفي البداية ، سرت شائعات مفادها أنه قد تم ، اخيراً ، « دفع » بدران « الى اعلى » ، كخطوة أولى حذرة، تُمهّد الطريق للاطاحة به في وقت لاحق. ولكن، ما كادت تنقضي أيام قلائل حتى ثبت أنه لم يكن لتلك الاشاعات أى أساس من الصحة . فقد أتضح أن ما حدث كان ، في الحقيقة، بمثابة اعتراف رسمى بالصلاحيات التى طالما تمتع بها بدران في الظل(١٧) .

وأخيراً، خلقت القوة الهائلة ، التى تجمعت في يدى بدران ، مناخاً بدأ فيه العديد من الضباط ، من باب اظهار ولائهم الشديد لبدران « يتبرعون » له بخدمات مجانية جعلتهم أشبه ما يكونوا « بالجواسيس » الطوعيين. وعلى الرغم من كل ذلك ، ازداد اللجوء ، في الوقت ذاته ، الى الوسائل البوليسية البالية التى استهدفت معرفة المشاعر

والاتجاهات(١٨) في أوساط الضباط . ولأن بدران لم يكن من النـوع الذى يكتفى بالخدمات الطوعية التى كان يؤديها الضباط ، قام بانشاء « جهاز أمن » خاص به . ولقد كان مستخدموا هذا « الجهاز » منتقين من بين الضباط الذين لم يكن أى غبار على ولائهم الشخصى له . وهكذا ، أصبح « رجال بدران » هؤلاء عيونه الساهرة أبداً على ولاء وانضباط القوات المسلّحة . وكان أمراً طبيعياً ومتوقعاً . أن يمنح بدران تلك « العيون » قدراً كبيراً من الصلاحيات والقوة . وكان من نتائج ذلك . أن « تحطم النظام العسكـرى »(١٩) ، واختفت التقاليـد العسكرية ، التى كانت تتآكل بالتدريج وبثبات ، تماماً (٢٠) .

غير أن ما ذكر أعلاه ، يجب أن لايعنى أن جميع الضباط كانوا سلبين وخانعين أو صامتين ازاء الأوضاع المتردية في المؤسسـة العسكرية . فقـد أظهر بعضهم قدْراً كبيراً من الكبرياء والكرامة . وكان على هذا البعض أن يدفع ثمن اعتراضه وتمرّده ، وهو شيء ارتضوه وفعلوه ، دون تردد . ويتضمن (الجدول رقم ١) قائمة باسماء بعض الضباط الذين اما « دُفعوا الى أعلى » ، أو طُردوا خارج القوات المسلّحة نتيجة لعدم تهاونهم ازاء التجاوزات التى كانت تقع ضمن المؤسسة العسكرية . ومما يثير الأهتمام في هذا المجال ، أن جميع هؤلاء — وفقاً لما ذكرته مصادر مطّلعة عديدة — كانوا ضباطاً من ذوى الشخصيات القوية والمستويات العسكرية العالية الكفاءة(٢١) .

وهكذا ، يصبح بامكان المرء أن يتخيّل الحضيض الذى انحدرت اليه الأوضاع داخل المؤسسة العسكرية . ومع أنه من المستحيل تقديم بيانات حسيّة قاطعة وكاملة على الفساد والاسراف والتهتك الذى كان — يميز حياة كل من أولئك القابضين على السلطة (« مارشالات البلكونة ») (٢٢) وحياة « رجالهم » في وسط الضباط ، ومع أنه يستحيل أيضاً اعطاء أدلة ملموسة ودقيقة على القدر الذى وصل اليه تآكل التقاليد والأنظمة العسكرية في القوات المسلحة آنذاك ، فـإن بالامكان الأفتراض أن العيوب والثغرات والنواقص المذكورة أعلاه ، شكلت جزءً من الحقائق التى لا مجال لدحضها حول المؤسسة العسكرية المصرية ما قبل العام ١٩٦٧ .

القابضون على السلطة وعلاقاتهم بالمجتمع

لم يقتصر الانتصار الذى حققه القابضون على السلطة في المؤسسة العسكرية ، في العام ١٩٦٢ ، على حدود تلك المؤسسة . ولا هو جاء خالياً من المضاعفات التى انعكست

الفصل الخامس

(الجدول رقم ١)

بعض كبار الضباط الذين دفعتهم جماعة عامر – بدران اما« الى اعلى » أو « الى الخارج »

الأســم	المنصب الجديــد
مدكور أبو العز	محافظاً لاسوان
عبدالمحسن أبو النور	وزيراً ونائباً لرئيس الوزراء
فتحى الديب	سفيراً
على على عامر	منقولا الى « جامعة الدول العربية »
فــؤاد بكر	سلطة قناة السويس
طلعت حسين	سفيراً
أمين هويدى	سفيراً ، ووزيرا
زكريا إمام	سفيراً
أحمد اسماعيل	سفيراً
حافظ اسماعيل	مساعداً لوكيل وزارة الخارجية
شعراوى جمعة	محافظاً للسويس ووزيراً لاحقاً
أحمد كامل	هيئة الرئاسة
سعد متولى	هيئة الرئاسة
عبدالمنعم رياض	منقولا الى « جامعة الدول العربية »

المصادر : استناداً الى المقابلات المختلفة مع عدد كبير من المطلعين .

على مختلف أصعدة السياسة والمجتمع في مصر . والحقيقة أن القابضين على الساطة في المؤسسة العسكرية أرتبطوا مع النظام السياسى بشكل خاص والمجتمع كله بشكل عام ، بمجموعة من « الصلات » المهمة التى سهلت عملهم ونشاطهم :

أما أولى تلك « الصلات » وأهمها ، فتلك التى وفرها لهم المشير عامر الذى تم ترفيعه (نتيجة لانتصار ١٩٦٤) الى منصب « النائب الأول لرئيس الجمهورية » بدءً من آذار – مارس ١٩٦٤ . وقد كان عامر ، بصفته هذه ، قادراً – دون أدنى شك – على التأثير على القرارات العايا بحيث ضمن مراعاة وتنفيذ رغبات ومصالح «زبائنه» أو « القاعدة » التى استمدمنها تأييده، أى القوات المسلحة . ومع أن دور العسكر كقوة ضاغطة يشكل ظاهرة عالمية * (Universal Phenomenon) ، فإن قوة اندفاع وتأثير الضغط الذى كان يمارسه القابضون على السلطة في الجيش المصرى ، في ظل الغياب الكامل للقوى الاجتماعية الاخرى ، هو الذى يجعل من ذلك الضغط ضغطاً مفرطاً غير مرغوب فيه .

أما « الصلة » الثانية ، فمصدرها ال « ١٥٠٠ ضابط »(٢٣) اللذين احتلوا ، بفضل محاباه القابضين على السلطة في الجيش ، مراكز مدنية عالية . وفي هذا المجال ، ليس هناك أبلغ وادق مما ذكره « مالكولم كير » في دراسة حديثة وضعها عن مصر . ومما قاله كير :

كان الذين بقوا في الخدمة العسكرية الفعلية محظوظين بتوفر عدد كبير من الصلات الشخصية (مع الضباط السابقين العاملين) في القطاع المدني . هذا ، زيادة على التأثير الذى كان يمكن للضباط أن يجندوه (يمارسوه) للضغط مباشرة على الرئيس ومجلس وزرائه . فقد (استندت) مصالحهم الى قاعدة واسعة من التأييد السياسى الذى كان يأتيهم من داخل البناء الحكومى (ذاته) . وما كان (ممكنا أن تثير) طلبات الميزانية العسكرية على سبيل المثال ، أو أداء واهداف القوات المسلحة المصرية في اليمن طوال الفترة من ١٩٦٢ – ١٩٦٧ أى نقد أو شكوى مستمرة . . . من جانب الأجهزة المدنية الأخرى في الحكومة ، ومن القطاع الأقتصادى المؤمم طالما أن هذه الأجهزة ذاتها كانت مطعمة برجال عسكريين(٢٤) .

---

* من اجل بحث واف حول هذه الظاهرة وحول المراجع المتعددة التي تتعرض لها ، انظر مقدمة هذا الكتاب .

أما « الصلة » الثالثة ، فكانت مع « هيئة الاستخبارات العامة » التي كان يرأسها صلاح نصر ، المدير الأسبق لمكتب المشير عامر للشؤون العامة ورئيس بدران سابقاً. فبالاضافة الى « الصلات المهنية » الطويلة التي كانت تربط نصر مع المؤسسة العسكرية. كان — هو نفسه — أحد القابضين على السلطة بوصفه عضواً في « لجنة الظل الثلاثية » التي أنيطت بها مهمة ادارة القوات المسلّحة . وأخيراً ، كان نصر المشهور بفساده الصارخ ، أحد أقرب أصدقاء المشير عامر(٢٥) وبالتالى ، قريباً جداً — أن لم يكن ملاصقاً — لينبوع القوة الغزير ذاك . ومما يجدر ذكره هنا طالما أن الحديث عن نصر لم ينته ، ان « هيئة المخابرات العامة » التي كان على رأسها انحرفت بشكل خطير* وتحولت عن مهماتها الأصلية(٢٦). فقد استغل نصر منصبه ذاك لتبذير الأموال العامة. « ولأساءه استخدام نفوذه من أجل الحصول على مكاسب وامتيازات خاصة»(٢٧) . كما أنه اساء استخدام قوته « للقبض على الناس واحتجازهم دون مبرّر وتهديدهم وتعذيبهم »(٢٨) . ومما جعل الأمور تزداد تردياً ، تجاهل نصر الكامل للمجتمع المصرى الشديد الحساسية ، وارتكابه جرائم لا أخلاقية بشعة أدت الى فضح وتشويه سمعة وشرف بعض النساء(٢٩) .

أما « الصلة » الرابعة والأخيرة ، التي « ربطت » القابضين على السلطة في المؤسسة العسكرية بالمجتمع ، فكانت « المباحث الجنائية العسكرية » التي سيطر عليها بدران من خلال حسن خليل ، قائدها وزميله في الدراسة(٣٠) . وقد تجاوزت هذه الدائرة الحدود المرسومة لها أصلاً ، وعملت كأداة قمع ، سواء داخل المؤسسة العسكرية ذاتها أو في المجتمع ككل . وقد أصبحت نشاطات المباحث الجنائية العسكرية «قانونية»

---

* وفي هذا المجال ، يؤكد صلاح نصر من جهته على ان المخابرات ليس لم تنحرف فحسب بل انها ادت عملها على الوجه الاكمل . بل «انه» في معرض دفاعه عن نفسه ، يبرر كل ما قام به الجهاز من اعمال لا اخلاقية على اساس انها « عمل غير مشروع ولكن القانون اباحه » وذلك على اساس ان ذلك من طبيعة عمل اجهزة المخابرات . وبكلمات نصر ذاته : « هذه بعض الامثلة — على سبيل المثال لا الحصر — وهى كلها في رأينا عمليات انحراف على المألوف تتنافى كلية مع اى مبادىء اخلاقية وانسانية ودينية . وبالرغم من ذلك فان كل اجهزة المخابرات في العالم تستخدمها ، وهى ليست بغريبة عن حرفة المخابرات . ولذا فما دامت الدولة سمحت بانشاء جهاز مخابرات لها فانه لا يمكن له ان يعمل دون ان يستخدم البعض من هذه الاعمال ، ان لم يكن الكثير .. اما عمليات السيطرة بالجنس فهذا مباح ومعترف به من جميع اجهزة المخابرات في العالم ، وانا اتحدى ان يكون هناك جهاز في العالم لا يستخدم هذا الاسلوب ، أنما افضل لنا ان نلغى جهاز مخابراتنا ، من وضع رؤوسنا في الرمال كالنعام لم نقول هذا حرام وهذا حلال » . انظر ، صلاح نصر ، **عملاء الخيانة وحديث الافك** (بيروت : دار الوطن العربى ، غير مذكور ولكنه صادر فى العام ١٩٧٥) ، ص ٨٦ — ٨٩ .

باصدار « قانون الأحكام العسكرية » في ٢٣ أيار – مايو ١٩٦٦ (٣١) . وقد خول ذلك القانون المحاكم العسكرية بمحاكمة « المدنيين في عدد كبير من الجرائم التى شملت تلك التى تستلزم (في الاحوال العادية والعادلة) أوسع الضمانات القضائية الممكنة للمتهم » (٣٢). هذا ، ولم يعط الذين حوكموا في هذه المحاكم الضمانات الكافية للدفاع عن أنفسهم ، كما حرموا من حقهم في الأستئناف أيضاً . ومن ناحية ثانية ، خوّل ذلك القانون الأدعاء العام العسكرى « سلطة غير مقيّدة بشكل فعّال » (٣٣) لاعتقال مـن شاء من الناس . وفي هذا المجال ، اختتم المدعى العام المصرى ، الذى هاجم بدران بحدة اثناء محاكمة الأخيرة في العام ١٩٦٨ ، ملاحظاته بالاشارة الى « مسؤولية بدران في سيطرة المباحث الجنائية العسكرية على البلاد واستغلالها » (٣٤) . وباختصار ، نجح العسكريون القابضون على السلطة ، بفضل مساعدة المباحث الجنائية العسكرية وهيئة المخابرات العامة التى كانت « أيضاً أداة طغيان وارهاب » (٣٥) ، في شل المجتمع وخنقه.

الصراعات البيروقراطية واثرها في صياغة السياسة العامة

دارت « الحروب » المتنوعة التى خاضتها البيروقراطيات المختلفة ضد بعضها البعض ، بالاساس ، حول موقع كل واحد من القابضين على السلطة في المجرى العام لعملية صنع القرارات المركزية واثره عليها ووزنه فيها . ففى حين رغبت بيروقراطيات الدولة المدنية في أن تكون سيّدة نفسها في مناطقها الخاصة ، جعلت القوة المتنامية للبيروقراطية العسكرية هذه البيروقراطية دؤوبة في سعيها الدائم من أجل هيمنتها على البيروقراطيات الأخرى . وقد تفاقمت هذه الحالة بسبب التداخل الأصلي في الأعمال الموكله لكل من هذه البيروقراطيات . كما أن الصراعات البيروقراطية ازدادت بسبب النزعة المتأصلة في البيروقراطيات المختلفة « لاثبات » نفسها ازاء غيرها ، وذلك لاثاره اعجاب القيادة السياسية بها ، ومن ثمّ تبرير وجودها وتزايد قواها . وفي خضم ذلك ، خلقت « المعارك » البيروقراطيه تلك مشاعر بغض عميق في وسط البيروقراطيات المصرية ، رافقها نشاطات اسفرت عن تعطيل الأعمال وتشويه السمعات * . وكان أن جاءت الحصيلة النهائية لجهود البيروقراطيات مناقضة ، في كثير من الحالات ، للإهداف الأصلية التى وضعتها وارادتها القيادة . وتتبدّى نتائج الصراعات البيروقراطية ، على أفضل وجه ، في مجالات السياسة الخارجية :—

---

* انظر ، نصر ، المقرر السابق ، ص ١٠٠ – ١٠٢ .

١ ـ صراعات البيروقراطيات :

نقدم ، في الصفحات القليلة القادمة ، مثالين رئيسيين حيين على الصراعات البيروقراطية التي نحن بصددها . وهذان المثالان هما : محاولة الانقلاب التي جرت في سوريه في ٢٨ آذار ـ مارس ١٩٦٢ ، والتجربة اليمنية كما يكشفها عبدالله جزيلان ، نائب رئيس الوزراء الأسبق في اليمن . ومع أن حصر العرض بهذين المثالين ، ناشيء بالأساس عن اعتبارات الايجاز المتوخى في هذه الدراسة ، فان العزاء على هذا الأيجاز كامن في حقيقة كون المثالين المختارين غنيين بالحقائق اللازمة لاظهار طبيعة التنازع الذى كان قائماً بين القابضين على السلطة في البيروقراطيات المصرية المتنافسة .

وفيما يختص بالمثال السورى : أوكل ، في نهاية العام ١٩٦١ ، لعدد من القابضين على السلطة في البيروقراطيات المختلفة مهمة انهاء العهد الأنفصالى في سورية . وتبين الصورة التالية المستقاه من أقوال ثلاث شخصيات رفيعة المستوى كانت ضالعة في محاولة انجاز ذلك الهدف الكيفية التى سارت عليها الأمور أثناء تأدية تلك المهمة(٣٦) :

بلغ عدد الجهات التى خوّلت صلاحية العمل من أجل أسقاط النظام الانفصالى في سورية سبعة أجهزة . وكان التنسيق بين هذه الأجهزة إما صفراً ، أو قريباً من الصفر . أما الجهازان الأكثر أهمية بين هذه جميعاً ، فهما : (أ) «الجهاز الخاص » في رئاسة الجمهورية ، الذى كان يعمل من خلال قسم « الخدمة السرية » ، و (ب) « هيئة الاستخبارات العامة » . وفي الوقت الذى كان فيه للجهاز الأول علاقات متينة مع العقيد جاسم علوان ، وهو من الزعماء السوريين الناصريين ، كان الجهاز الثاني قد نجح ، مؤقتاً ، في كسب المقدم عبدالكريم النحلاوى وغيره من الضباط الذين كانوا يحكمون سوريه عندئذ ، والذين كانوا أيضاً على استعداد للتحرّك ضد نظامهم الأنفصالى . وفي اللحظة التى بدأت فيها المفاوضات مع النحلاوى تتحرك بأتجاه الغاية المبتغاة ، كانت ترتيبات أخرى مناقضة تجرى ـ على قدم وساق ـ مع علوان . واخيراً ، تحركت «القيادة العليا السوريه» بقيادة النحلاوى (بطلب وحث مستمرين من « هيئة الاستخبارات العامة » المصرية) ضد الحكومة الانفصالية المدنية ، وعزلت الرئيس السورى ، واعتقلت معظم الوزراء يوم ٢٨ آذار ـ مارس ١٩٦٢ . وبعد ثلاثة أيام ، اغتنم جاسم علوان وجماعته (الذين كانوا يتحركون بطلب من « الجهاز الخاص » المصرى) الفرصة ، واعلنوا العصيان في حلب يوم ٣١ آذار ـ مارس ١٩٦٢ ، وطالبوا

بالوحدة الفورية مع مصر . وباسرع من البرق ، بدّل النحلاوى ، الذى لم يكن يعرف حقيقة ما كان يجرى والذى اعتقد بأن القاهرة خانته . بدل خططه وتحرّك ضد الناصريين وأنهى تمرده. وفي وقت لاحق. أعاد النحلاوى الرئيس المدني المعزول الى منصبه في نيسان ابريل ١٩٦٢ . واستمر حكم الانفصال عاماً آخر. وهكذا ، فشل المخطط المصرى بعد أن كاد ينجح .

وفيما يختص بالمثال اليمني . ذكر عبدالله جزيلان . النائب الأسبق لرئيس الوزراء ووزير الداخلية اليمنية . ما يلى :

عكست التجربة في اليمن حقيقة الشلل المتصارعة داخل النظام السياسى المصرى . ومع أنه كان هنالك العديد من الجهات ، فإن بامكان المرء أن يميز بوضوح جهتين رئيسيتين : جماعة ناصر وجماعة عامر . ولأن اليمن كانت ساحة قتال عسكرى ، كان أمراً طبيعياً أن تكون جماعة عامر في تلك الساحة أقوى . ومع ذلك ، لم يخطر في بالى – في المراحل المبكرّة – أن تكون هاتين الجهتين في حالة نزاع وصراع . وقد كنت اعتدت أن أحضر الى القاهرة واجتمع الى عبدالناصر وأحصل على موافقته على بعض المسائل. إلا أننى عند عودتي الى اليمن ، ما كنت أجد يداً واحدة مستعدة لتقديم المساعدة لى لتنفيذ ما تم عليه الاتفاق مع عبدالناصر . ومع مرور الوقت ، تعلمت أن على المرء أن يقابل عامر ويقنعه بما يريد اذا هو أراد أن يرى رغباته تتحقق . لقد كان بيد المؤسسة العسكرية سلطة العقد والحل . وكان بدران ، كما علمت بعد فوات الأوان ، الرجل القوى خلف الستار . وللأسف ، لم يكن لنا (أى لجماعة جزيلان) أية علاقات مع بدران . ولو كان لنا مثل تلك العلاقات لسارت الأمور وبالتأكيد على نحو ما نرغب ونشتهي . لقد كنا ، عندئذ ، ناصريون. وكما هو الحال مع جميع الناصريين ، بما فيهم القنصل المصرى في اليمن ، كنا جميعاً موضع محاربة عامر وبدران وجماعتهما . ومن جهة ثانية ، كان التجار وشيوخ القبائل الرجعيون يتلقون الدعم باستمرار ، على الرغم من شدة عدائهم للجمهورية العربية المتحدة ولعبدالناصر . والواقع أن سياسة جماعة عامر تذكّرني بالأمويين الذين كانوا يقرّبون الأعداء ويبعدون الأصدقاء . انى أتمنى لو كنت أعرف أولئك « الصغار » من أمثال بدران . انهم يفسدون الأشياء . لقد أفسدوا ، في الحقيقة ، الأشياء بالنسبة لنا . وقد استطاعوا أن يفعلوا ذلك على الرغم من تأييد عبدالناصر لجماعتنا . ومع ذلك فإن على المرء أن لا

يستغرب . فلابد أنك سمعت بالمثل اليمنى القائل « يمكن لفأر صغير أن يدمّر سد مأرب » . لاشك أن المثل صحيح . ألم تنجح تلك الجماعة الصغيرة في تدمير السد الذى كانت تمثله الجمهورية العربية المتحدة ؟(٣٧) .

٢ — البيروقراطيات وصياغة السياسة العامة :

مع أن المثالين المذكورين أعلاه يكشفان بعض التأثيرات التى كانت تمارسها البيروقراطيات على عملية صنع القرارات المركزية ، سيركّز البحث التالى على تأثيرات تلك البيروقراطيات ، كما تجلّت في بعض مسائل السياسة العامة :

لقد كان بمقدور المؤسسة العسكرية أن تؤثر في صياغة السياسة الخارجية مركزياً ، من خلال ممثلها ورئيسها المشير عامر . وللمرة الثانية ، فإن المثال اليمنى مفيد . ومع أن سياسة الجمهورية العربية المتحدة المتمثلة في اعلان التأييد الفورى للانقلاب العسكرى في اليمن في ٢٧ أيلول — سبتمبر ١٩٦٢ تقررت تحت وطأة اعتبارات سياسية ضاغطة(٣٨) ، فإن استمرار وجود القوات المصرية المسلحة في اليمن يثير سؤالاً حول وزن المؤسسة العسكرية المصرية (التى كانت اكثر من راضية عن دورها في اليمن) في اطالة أمد الألتزام المصرى بالحرب الدائرة هناك . وعلى الرغم من الأفتقار الى البيانات الحسيّة الملموسة التى تجعل السؤال المثار أعلاه سؤالاً اكاديمياً معلقاً في الفضاء بلا جواب في الوقت الحاضر ، فان الأجوبة التوكيدية التى اعطاها عدد من الذين قابلهم المؤلف وغيرهم من المصادر الغربية ، تسمح بالافتراض ألاوّلي بأن المؤسسة العسكرية كانت فعلاً حاسمة في استمرار الألتزام المصرى بالحرب اليمنية(٣٩) . كذلك ، بامكان المرء الأفتراض بأن العسكريين القابضين على السلطة امتلكوا بعض التأثير في مسائل السياسة الخارجية من خلال « رجالهم » الذين عملوا مع وزارة الخارجية إما كسفراء أو كملحقين عسكريين . وقد اكد انطوني ناتنغ ذلك بقوله :

كانت يد عامر . . . طليقة ليس في تعيين ملحقيه العسكريين فحسب . . . بل (وفي تعيين) سفراء أيضاً . . . وقد عمل عامر بتنسيق كامل ، في هذا المجال ، مع شمس بدران . وكلما (اثيرت اعتراضات) . . . على قائمة سفراء مرشحين مقدمة من بدران ، كان عامر يستعمل تأثيره (عند ناصر) لكى يتجاوز . . . تلك الأعتراضات(٤٠) .

هذا على صعيد السياسة الخارجية . أما في مجال التنظيم السياسى ،

فإن معظم الذين قام المؤلف بمقابلتهم ، بالأضافة الى غيرهم من المصادر الغربية . يؤكدون جميعاً على الضغوط الكبيرة التى كان يمارسها العسكريون القابضون على السلطة لتعطيل أو إفراغ الجهود المبذولة لبناء تنظيم سياسى فعال قابل للاستمرار من أى محتوى(٤١) . أما اسباب ذلك ، فعائد الى اقتناع القابضين على السلطة بانه اذا قام تنظيم سياسى فعّال فان يدهم الطليقة في مختلف شؤون المجتمع ستتقيّد وسيجدون أنفسهم عندئذٍ . في مواجهة منافس قوى . ومع ذلك ، لم يتفق الذين قابلهم المؤلف بشكل كامل على حقيقة الدوافع التى كانت تكمن وراء حماس عبدالناصر لتحويل الاتحاد الاشتراكى العربي الى تنظيم له وزنه . فخالد محى الدين ، على سبيل المثال . يذكر أن عبدالناصر كان قد تذمّر أمامه ، في العام ١٩٦٤ ، من جماعة (« هى جماعة عامر بالتأكيد ») وقفت ضد تطبيق برنامج إستهدف ادخال تحولات جذرية في حياة البلاد الأقتصادية والاجتماعية والسياسية . « فعبد الناصر الذى كان مولعاً بلعبةالتوازن» أضاف محى الدين ، « أراد أن يكون لديه اتحاد اشتراكي ومنظمة شباب قويين لمواجهة الجيش . وانه لمما لاشك فيه ، أن عامر لم يكره شيئاً قدر ما كره الاتحاد الاشتراكى . ومنظمة الشباب،وعلى صبرى »(٤٢) . وهذا الأخير كان — كما نذكر — مسؤولاً عن « الجهاز الخاص » للاستخبارات في رئاسة الجمهورية وعن « الاتحاد الاشتراكى العربي » في وقت لاحق . هذا،وقد مال مصدر مطّلع ثان الى الاعتقاد بان عبدالناصر كان شديد الايمان بضرورة قيام تنظيم سياسى فعّال :

لقد كان عبدالناصر ، فعلاً متحمساً لتكريس نفسه كلياً لبناء « الاتحاد الأشتراكى العربي » . فهو لم يكن يريد أن يرى مصر تصبح اسيرة للمغامرين العسكريين . إلا أن جماعة عامر ، كانت واعية تماماً لجهود عبدالناصر (في مجال بناء اتحاد اشتراكى قوى) ولهذا رفضت تلك الجماعة أن تسمح لحدوث ذلك . فقد كان ناصر في النهاية قائداً لشعب ، في حين كان الآخرون يعتمدون على مراكز القوى . وهنا يكمن الفرق بين الأثنين (٤٣) .

واخيراً ، قدّم فؤاد مرسى ، وزير التخطيط المصرى الأسبق ، تقيماً مغايراً . « فالمشكلة » ، يقول مرسى ، « تكمن في الفكرة القديمة — الجديدة التى تعتبر الجيش طليعة للجماهير . وقد يكون عبدالناصر قد تخلّى عن هذه الفكرة ، لكن عامروجماعته استمروا في منح الأولوية للوسائل الأدارية وليس للاساليب السياسية » . واستطرد

وزير التموين ، الذى بدا وكأنه فقد فجأة بعض تحفظاته ، قائلاً : « أنهم ، جميعاً ، لا يثقون بالشعب » ، بل ربما أنهم جميعاً يعانون من خوف عميق من الجماهير . وانه لمن المستحيل—كما تعلم—أن تقوم ببناء تنظيم سياسى—وانت نفسك—خائف من التنظيم(٤٤).
اذن ، كانت الخلافات حول « الاتحاد الاشتراكى العربي » أبعد ما تكون عن كونها مجرد تباين في الرأى . فعامل الصراع على القوة المتضمّن في تلك الاختلافات ، أدى الى صراع سياسى بين القابضين على السلطة في مراكز القوى المتعددة . وكانت النزاعات على أشد ما تكون عليه بين المؤسسة العسكرية و / أو ممثليها في جانب ، « والاتحاد الاشتراكى العربي » (« جماعة صبرى ») في جانب ثان(٤٥) .

غير أن الصراعات البيروقراطية لم تقتصر على مراكز القوة المذكورة أعلاه . فقد فقد كان ثمة « مركز قوة » آخر تابع لزكريا محى الدين الذى كان باستمرار ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، على رأس وزارة الداخلية طوال الفترة الممتدة من ١٩٥٣ وحتى ١٩٦٨ . وقد كانت تلك الوزارة ، بيروقراطيتيها الكبيرتين (قوات البوليس وهيئة المباحث العامة) مصدر قوة حقيقى لمحى الدين الذى كان مسؤولاً أيضاً عن بعض نشاطات الاستخبارات في المنطقة العربية . والواقع أن مركز القـوة الذى يتزعمه محى الدين ، كان في حالة نزاع مع « الجهاز الخاص » في رئاسة الجمهورية من جهة ، ومع تحالف المؤسسة العسكرية مع « هيئة الاستخبارات العامة » من جهة ثانية . وفي الوقت الذى كانت فيه نزاعاته مع الجهة الأولى تدور في الأساس، وليس بشكل كامل ، حول نشاطات الاستخبارات في الوطن العربي ، فان تناقض أجهزة محى الدين مع الجهة الثانية كان ناجماً عن التداخل الكبير والواضح في المسؤوليات الموكلة الى الطرفين. والواقع أن التداخل بين المهمات المتشابهة (ان لم تكن المتماثلة) التى كانت تسند ، في آن واحد ، الى مراكز القوى الثلاثة ، لم تؤد الى تسخين النزاعات بينهم فحسب ، بل أنها أدت الى ضياع كثير من الوقت والامكانات والجهود أيضاً . ولقد كـان اللاجئون السياسيون العرب وغيرهم من الزعماء الناصريين في الوطن العربي ، عـلى سبيل المثال ، ضحايا المنافسة المستمرة والسباق المتصل بين الأجهزة المختلفة التى سعى كل واحد منها ، بشكل منفصل ، لجنيد أولئك الزعماء لتأدية أعمال متناقضة في

---

* وفي هذا المجال ، يؤكد احمد حسين ، زعيم حزب مصر الفتاة ، على ان كمال الدين حسين ، بحضور عبد الناصر وبموافقته الضمنية ، عبر امامه عن عدم ثقته بالشعب وبقدراته ، على الرغم من كل الكلام الذى قاله الزعماء الجدد لاحقا عن ثقتهم « بالشعب القائد ، والشعب المعلم .. ».
● انظر ، احمد حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

الوطن العربي . وفي هذا المجال ، تذمّر اثنان على الأقل ، من الذين قابلهم المؤلف ، من « التبذير والتناقض والتخبط في خطط » مراكز القوى التي قادت في النهاية الى « افشال الأهداف الأصلية التي أرادها الجميع »(٤٦). وأخيراً ، سيكون البحث ناقصاً إن لم يتعرض بالتحليل الى جهود المؤسسة العسكرية التي استهدفت قطع الطريق على محاولات عبدالناصر في التغيّر الاجتماعي . وليس هنالك ما هو أبعد من أن يكون مقصوداً بهذه الجملة القول بأن عبدالناصر كان ماركسياً – لينينياً . فالمقصود هو بالضبط ما سمّاه أبو سيف يوسف ، مستشار مجلة « الطليعة » المصرية الراديكالية ، « بحقيقة تعارض الخط الاجتماعي لعبدالناصر مع امتيازات ومصالح « الطبقة الجديدة» التي تربعت النخبة العسكرية على قمة هرمها الاجتماعي . وقد أصبحت هذه الأخيرة تقف ، من الناحية الأيديولوجية ، على يمين النظام ذاته»(٤٧) .

ومن المعروف أن اعمال الأصلاح الاجتماعي في مصر في الستينات تمت بمراسيم جمهورية وقرارات حكومية بادرت بها السلطة التنفيذية الرسمية العليا في البلاد . إلا أن « القوانين الاشتراكية » تلك لم تقدم الى مجلس الأمة لنيل موافقته عليها . أما السبب في ذلك فعائد الى أن عبدالناصر كان يعلم أن « المجلس » كان جهازاً رجعياً الى درجة أنه ما كان ليقر تلك القوانين لو أنها عرضت عليه(٤٨) . وما كان لهذا المسلك « غير الديمقراطي» من جانب عبدالناصر أن يتكرر في مسائل مشابهة ! « فالبرلمان الجديد » – المتشكل ، هذه المرة ، من العسكريين القابضين على السلطة وانصارهم – لم يكن مع أي أصلاح اجتماعي جديد . وبكلمات خالد محي الدين : « كانت ضغوط الجيش تسير باتجاه يميني ، بمعنى أنه لم يكن ثمة مجال لخطوات يسارية اضافية »(٤٩) . وبعبارات مختلفة : « لقد عبرّ قادة الجيش ، في العام ١٩٦٥ على سبيل المثال ، عن رأيهم في أنهم لم يكونوا يريدون أي أصلاح اجتماعي يمسّ الملكية الخاصة وبالذات الملكية الزراعية »(٥٠). بل اكثر من ذلك ، فقد أكد أحد الأصدقاء المقربين من المشير عامر بأن الأخير ما كان يوماً متحمساً للاجراءات الاجتماعية « الزائدة ». وقد أضاف صديق عامر الحميم قائلاً : « بمقدوري أن أقول أن المشير وضع كوابح فعّالة نجحت في لجم اندفاع عبدالناصر باتجاه الاشتراكية المتطرفة » (٥١) . وأخيراً ، « لم يكن هنالك أي مجال لأية اجراءات اشتراكية جديدة لأن الانقلاب الذى قاده عامر في العام ١٩٦٢ » ، أضاف فؤاد مرسي قائلاً ، « عزّز سلطة الجيش غير الثورية وغير الأشتراكية »(٥٢) .

استمرت المؤسسة العسكرية في لعب دورها « كدولة داخل الدولة » حتى ٥ حزيران – يونيو ١٩٦٧ . ففى ذلك اليوم ، شنّت اسرائيل حرباً صاعقة ضد مصر (وغيرها من الدول العربية) وحطمت قواتها المسلّحة . عندئذٍ ، اتفق ناصر وعامر على أن يستقيلا من منصبيهما بسبب الهزيمة الفادحة. وعندما سأل ناصر عامراً عن الشخص الذى يقترحه رئيساً جديداً ، اقترح عامر تعيين شمس الدين بدران . إلا أن عبدالناصر رفض مرشح عامر وطلب من المشير ابقاء مضمون محادثتهما تلك سرياً(٥٤) . وفي الحال ، أعلن عبدالناصر استقالته . وعيّن نائبه زكريا محى الدين رئيساً جديداً يوم ٩ حزيران – يونيو ١٩٦٧ * . ولم تكد تمضى دقائق على استقالة عبدالناصر، حتى انفجرت المظاهرات (في مصر وعدة دول عربية اخرى) مطالبة « الريّس » بالبقاء في منصبه . ولم تفلح بطاريات المدافع المضادة للطائرات التى أطلقت – بايعاز من بدران – في اتجاه سماء نظيفة من الطائرات المعادية ، في اخافة المتظاهرين أو في اعادتهم الى منازلهم . ويبدو أن بدران قام بحركته تلك ، بعد أن أخبره عامر بمحادثته السابقة – المفترض أنها سرّية – مع ناصر(٥٥) . وفي اليوم التالى ، زاول عبدالناصر ، «الزعيم» الذى لم تتخل عنه الجماهير ، مسؤولياته كرئيس للجمهورية . وكان من اوائل قراراته قبوله استقالتى عامر وبدران، وطرده بعض القادة العسكريين الكبار ، وتعيينه لقيادة عسكرية عليا جديدة في ١١ حزيران – يونيو ١٩٦٧ .

وحالما أذيعت التعيينات الجديدة ، أدرك عامر وبدران أنهما قد أبعدا ، فقاما بتحريض عدد من أنصارهما العسكريين للقيام بمظاهرة عسكرية طالبت باعادة تعيين عامر نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة(٥٦). إلا أن ناصر ، نام تلك الليلة ومسدسه الى جانبه (٥٧) . لقد كان مصمماً على أن لايسمح لعامر ورجاله بالعودة الى القوات المسلّحة . ومع ذلك أبدى عبدالناصر – إما بحكم علاقته الخاصة جداً بالمشير أو ربما ،

---

* الا أن محمد حسنين هيكل يأتى برواية مختلفة . فهو يقول : « وكان عبد الناصر اتصل بى يوم الخميس (٨ يونيو – حزيران ١٩٦٧) ليلا وحدثنى في ما يريد ان يتضمنه الخطاب . وكان رأيه ان يعلن تنحيه لشمس بدران وزير الحربية انذاك ، لانه تصور ان مشكلة ستحدث بين القوة السياسية ، في مصر والقيادة العسكرية ، وان مثل هذا الاختيار يجنب البلد اى انشقاق .. وفى اليوم الثانى (٩ يونيو – حزيران ١٩٦٧) توجهت اليه ومعى الخطاب بعد ان تركت محل الاسم فارغا اى اننى لم اكتب اسم شمس بدران . وهذه الواقعة يعرفها كثيرون من المسؤولين الذين كانوا في موقع السلطة انذاك » . راجع ، مطر ، بصراحة عن عبد الناصر ، ص ١٥٩ .

فقط لكسب الوقت – استعداده لتعيين المشير في منصب أحد نواب الرئيس . غير أن عامر ، الذى أراد أن يكون مسؤولاً عن القوات المسلّحة ، رفض ذلك العرض(٥٨) . وهكذا ، شكل عبدالناصر في ١٩ حزيران – يونيو ١٩٦٧ ، حكومة جديدة أقتصرت في عضويتها على أنصاره وحده . وكان في ذلك تعزيزاً رسمياً لموقع عبدالناصر .

وفي المقابل ، وجدت « الطبقة العسكرية المغلقة السابقة »(٥٩) نفسها مجرّدة من السلاح ، وفي حالة ارتباك كامل . إلا أن ضعف « كتلة المشير » لم يكن نتيجة لعوامل طارئة فحسب ، بل كان ناجماً عن عوامل قديمة أيضاً. ومن هذه العوامل : (١) الهزيمة العسكرية الصاعقة وما رافقها من تحطم القوات المسلّحة التى كانت مصدر القـوة الأساسى لجماعة المشير ، و(٢) فقدان أفراد الجماعة لمناصبهم الرسمية التى طالمـا استمدّوا القوة منها ، و (٣) توقف تأييد عبدالناصر لهم ، أو بعبارات أدق ، انتهاء « اذعان » عبدالناصر الطويل لضغوطهم ، و(٤) العداوات المخبوئة التى تراكمت في وسط العديد من الضباط بسبب السياسات المتعجرفة والاذلالية والقمعية التى مارستها « شلة عامر » على امتداد سنين طويلة ، وأخيراً (٥) فقدان العسكر للاحترام التقليدى الذى طالما اظهرته الجماهير للقوات المسلّحة وللقادة العسكريين ، بعد أن خسر هؤلاء الحرب . وفيما يختص بالنقطة الأخيرة هذه ، يرى البعض أنه – حتى الهزيمة العسكرية ذاتها – لم تكن مذّلة للقوات المسلحة بالشكل الذى كانت عليـه موجة السخريـة والانتقادات المريرة التى لم يمكن السيطرة عليها ، والتى عكست موقف الجماهير تجاه الضباط . والواقع أن تلك الموجة كانت جارحة جداً ومستمرة الى درجة أضطر معها عبدالناصر الى مناشدة الشعب المصرى ، في خطاب علنى ، التوقف عن الاستهزاء والسخرية بالجيش والضباط(٦٠). ومع ذلك ، ما أن أصدرت محكمة عسكرية احكامها ، بعد ما يقارب السبعة أشهر ، ضد قادة سلاح الطيران السابقين ، حتى خرج الآلاف من الطلاب والعمال في مظاهرات ضد ما اعتبروه احكاماً متساهلة بحق القادة المحكومين. ولقد كانت تلك الضغوط الجماهيرية قوية الى درجة انها اجبرت الحكومة على أن تعد بمحاكمتهم من جديد .

وباختصار شديد : لم يكن لعامر وبدران مؤيدون مهمّون خارج نطاقهم الضيق فيما عدا أولئك الضباط الذين كانوا ما يزالون مرتبطين بهم نتيجة الخدمات القديمة المعطاه لهم . وبمساعده هؤلاء الضباط ، خطط عامر وبدران للقيام بانقلاب« محدود »

يستهدف اجبار عبدالناصر على تعيين عامر نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلّحة . غير أنه تم اكتشاف تلك المؤامرة يوم ٢٧ آب – أغسطس ١٩٦٧ قبل أيام من وضعها موضع التطبيق . وفي الحال، جرى وضع عامر وصلاح نصر تحت الأقامة الجبرية في منزليهما، وأقتيد الآخرون ، ومن ضمنهم بدران ، الى السجن(٦٢) . وبعد اسبوعين * ، انتحر عامر(٦٣) . وفي شهر شباط – فبراير التالي، مثل بدران وغيره أمام «محكمة الثورة»(٦٤). واخيراً، حكم على المتهمين الرئيسيين الخمسة، ومن ضمنهم بدران، بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة(٦٥) .

وكما في حالات مماثلة أو مشابهة، شكلت المؤامرة والمحاكمات التي تلتها ، فرصاً ذهبية سرعان ما إغتنمت للتجريح بمراكز القوى المضروبة والتعريض بها وادانتها . وفي هذا المجال ، هلل المدعي العام المصري لسقوط « جماعة المشير » واعلن أنـــه تم في النهاية « تحطيم دولتهم »(٦٦) . وقد أدين بدران باعتباره « الرجل . . . الـــذي استخدم منذ العام ١٩٦٢ القوات (المسلّحة) لعمل ما كان يجب أن لايعمل »(٦٧) . أما نصر ، فقد أدين على اساس أنه بين العامين ١٩٦٢ و ١٩٦٧ استغل « موقعه من أجل مكاسب شخصية » وانه « شوّه سمعة » هيئة المباحث العامة(٦٨) . أما عامر ، فربما بسبب علاقاته الخاصة بعبدالناصر و/أو ربما بسبب موته الدرامي المفاجيء ، فقد جرت تبرئته وادانته ، في آن معاً ، على اساس أنه لم يكن «ملاكاً» وانه كان له « ضعف البشر»(٦٩). وأخيراً ، أعلن عبدالناصر عن نجاحه في تصفية « المغامرين الذين لم يكن يهمهـــم الا مصالحهم»(٧٠) . ومع ذلك ، وبعد أقل من ثمانية أشهر على وفاة عبدالناصر ، وجه أنور السادات ، الرئيس الجديد ، ضربة الى « مراكز القوه الجديدة التي أرادت أن ترث المراكز القديمة »(٧١) . وكان القابضون الجدد على السلطة ، حسب ما قاله محمد حسنين هيكل: « قبضة مليئة بالعنف ورأساً مايئة بالظلام»(٧٢) . لقد كانوا – وفقاً لهيكل – جماعة من « الأنتهازيين »(٧٣) الذين « أرادوا القوة من أجل القوة»(٧٤) و « عصابة من نوع عصابات المافيا»(٧٥) .

وبعد ، لايزال في الجعبة المزيد مما يمكن أن يقال حول جذور ونتائج ظاهـــرة « مراكز القوى » هذه .

---

* هذا مع العلم انه منذ النصف الثاني من العام ١٩٧٥ بدات روايات متزايدة تتحدث من « قتل عامر » وليس انتحاره . ومن الامثلة الاحدث على ذلك ، ما جاء في صحيفتي **الوطن والسياسة** الكويتيتين (بتاريخ ٩/٢٤ و ١٩٧٥/٩/٢٧ على التوالى) حول لجنة التحقيق المشكلة فى مصر للبحث فيما اذا كان عامر قد قتل ام انتحر ، وما نشرته الصحيفتان حول بعض النتائج الاولية التى وصلت اليها لجنة التحقيق تلك .

الفصل السادس

المنهج اللاسياسى البيروقراطى : نواقص وقصورات ادارية(١)

بالامكان القول ، الآن ، ان بروز « مراكز القوة » البيروقراطية في الحياةالسياسية المصرية لم يكن ظاهرة طارئة أو مفصولة عن « المنهج اللاسياسى البيروقراطى » الذى تبنته واستخدمته قيادة ما - بعد - ١٩٥٢ في ممارساتها السياسية . وستتضمن الصفحات التالية ، تحليلاً محدداً لماهية هذا المنهج ، وقصوراته ، والنواقص الادارية التى نجمت عنه .

المنهج اللاسياسى البيروقراطى

أدت الخلفية العسكرية البيروقراطية للقيادة الناصرية ، الى بروز ما يمكن تسميته « بالايدلوجية النخبوية البيروقراطية » . ولهذا جاء البرنامج الذى اعتمدته القيادة للعمل الوطنى حصيلة للتفاعل المستمر بين العنصر النخبوى في تلك الايدلوجية والعنصر البيروقراطى فيها . وكان للثقافة والنزعة العسكريتين لدى الحكام الجدد - كما اوضح في الفصل الثاني - اثرهما في جعل اولئك الحكام ينظرون الى انفسهم على اساس انهم « انتيلجنسيا في الملابس العسكرية » . كما كان القادة الجدد مقتنعون بأن صفتى الحيادية والشمولية (من ولجميع ابناء الامة) المتأصلتين في طبيعة تنظيمهم ، جعلتهم مؤهلين ، اكثر من أية مجموعة اخرى ، لقيادة البلاد . وكان ان أدى الاتجاه الطليعى المتشدد هذا ، الى تشرّب القادة لفكرة جعل انفسهم بديلاً - للجماهير العريضة بشكل عام ، وللقوى الاجتماعية النشطة بشكل خاص . وهكذا ، كان على برنامج القيادة الضباطي (أى « المبادىء الستة ») ان يصبح برنامج الامة للعمل الوطنى . كما امسى المجتمع - وفقا لنظرة القادة الجدد - جماعة (كميونة) واحدة يتوجب تعبئتها وتجنيدها من اجل تحقيق الاهداف المحددة سلفا . وفي سبيل انجاز تلك الغاية كان لابد من الغاء العمل السياسى تماماً أو - على الاقل - حظر « (الاساليب) السياسية في (أعمال) السياسة»(٢) التى تؤدى الى عدم انتظام شؤون المجتمع . كما كان من الضرورى ايضا تخطى التمزقات الاجتماعية المعوّقة سلميا ، أو احتوائها على الاقل (٣) . ولقد افترض القادة الجدد ، انه لأمر بدَهى ان تكون جميع النشاطات السياسية حكراً لهم وامتيازاً يقتصر عليهم دون غيرهم . وبعبارة محددة ، اصبح شعار « النظام ، الاتحاد ، العمل »

المبدأ الذى حرّك ووجه وقاد حركة العهد الجديد .

وما كاد الحكام الجدد يثبتّون اقدامهم ، حتى باشروا – معتمدين كلياً تقريباً على بيروقراطيات الدولة (انظر الفصل الثالث) – تنفيذ خطة مثابرة لاستبدال « القيم الفاعلة » في النظام الملكى البائد ، بالقيم المذكورة آنفا (٤). وسرعان مارُفعت الافكار الجديدة ، وكى نستعمل كلمات دافيد ابتر ، الى مستوى « الديانة السياسية» (٥) . وهكذا ، تمت التضحية بالقيم الديمقراطية باسم الوحدة الوطنية ، في حين صودرت حريات الافراد والجماعات(٦) .

بل الاهم من ذلك ، ان الزعماء الجدد تخلصوا مما يمكن تسميته « بالمؤسسات الفاعلة » التى كانت ما تزال عاملة في المجتمع (الاحزاب ، الاتحادات ، الجمعيات .. الخ) . وبذلك ، اصبحت عملية وضع وصياغة السياسات مهمة يقوم بها القادة الذين عيّنوا انفسهم بانفسهم . كما كان هؤلاء الاخيرون هم الذين يبادرون الى وضع وبثّ مخرجات « النسق الرئيسى » السياسى ، من اعلى الى اسفل ، عبر قنوات محددة سلفاً (٧). وكانت النتيجة ان ارتفع بنيان نظام تأمّم فيه الصراع الاجتماعى ،وانحدرت فيه حرية « الحوار والانتقاد العام » الى نقطة تقارب الصفر (٨) . وباختصار : جاء تفصيل النظام السياسى الجديد على نسق « الانموذج الجماعى – المقدس» (٩) الذى هو ، في الحقيقة والواقع ، أنموذج لاسياسى .

وما الصفة « اللاسياسية » المشار اليها اعلاه ، الا وجهاً واحداً من وجهَى النظام . أما الوجه الثاني ، فهو « المنهج البيروقراطى » في السياسة ، كما فهمتها ومارستها القيادة. وتشير كلمة « بيروقراطى » هنا الى النظام السياسى الشديد المركزية الذى اعتمدت مخرجاته على المدخلات المتنوعة التى صدرت عن بيروقراطيات الدولة ، أو حظيت بتأييدها . كما انها تعنى ، استخدام القيادة لتلك البيروقراطيات في تنفيذ السياسات التى قامت هى بفرضها من اعلى . وقد استندت« السياسات الفوقية » هذه الى قاعدة– تشكلت من « مركّب (عنُصُريه المكوِّنين هما) رضا (الجميع الممزوج باجراءات الادارة»(١٠) . وفي حين نجمت السياسة الاسترضائية تلك عن اعتبارات تتعلقبالرغبة في تأمين (١) السيطرة السياسيةو (٢) زيادة الشعبية الكاريزماتية ، كان اللجوء الى الوسائل الادارية – بدلاً من الوسائل السياسية – عائداً بالاساس الى الخلفية البيروقراطية التى تتميز بها النخبة الحاكمة(١١) .

ولقد تعرض الوجه « الاداری » لنظام ما – بعد – ١٩٥٢ ، وربما اكثر من أی جانب آخر من جوانب نظام عبدالناصر ، للانتقاد الشديد(١٢) فقد اعلن بعض المسؤولين المصريين ، ومن ضمنهم عبدالناصر ذاته ، عدم رضاهم عن منهجهم الاداری وذلك في مطلع العام ١٩٦٥ . ففی تلك السنة ، صرّح عبدالناصر قائلا :– « لقد انتهت مرحلة الوسائل الثورية الادارية . . وعلينا ان نعتمد على العمل السياسی وليس الاداری (بعد الآن)»(١٣) . ولم يأت هذا التحول الحاسم في نظرة عبدالناصر المتأخر نسبياً ، من الفراغ . وتحتاج الاسباب الكامنة وراءه ، أضافة الى قدرة او عجز عبدالناصر في تنفيذ استراتيجيته الجديدة تلك ، الى اهتمام خاص . ولهذا ، سيركّز البحث التالی على :(١) القصور الذی عانت منه البيروقراطية القديمة الموروثة عن النظام القديم و (٢) القصور المتأصل في المنهج اللاسياسی البيروقراطی الذی اعتمدته واستخدمته القيادة .

ألقصور في البيروقراطية القديمة الموروثة

عانت خطط القيادة من التقييدات الّتی فرضتها الحالة المؤسفة الّتی كانت عليها احوال البيروقراطية القديمة . وكان الحال كذلك ، على الرغم من الأهمية الخاصة الّتی تمتع بها « جهاز الخدمة المدنية » في السنوات الاولى . فقد شكلت البيروقراطية القديمة – في غياب حزب سياسی – القاعدة الّتی استندت اليها القيادة في محاولتها تلبية موجة الطلبات المتزايدة (١٤). ومما ساعد على استخدام البيروقراطية الموروثة ، المطواعية شبه المتأصلة في كبار الموظفين المدنيين الذين كانوا ، بحكم انصباب اهتمامهم على حماية انفسهم ، بمثابة « اداة طيّعة » في ايدی الحكام الجدد(١٥) .

الا أن وجود المطواعية تلك ، لم يعن توفر الفعالية . والحقيقة هی ان « جهاز الخدمة المدنية » كان يشكو في العام ١٩٥٢ ، من عدة نواقص خطيرة فمن جهة ، لم يكن ممكنا تلبية التطلعات المتزايدة للجماهير بسبب فقدان روح المبادرة عند « جهاز الخدمة المدنية » المصری ، ناهيك عن الطبيعة الشديدة المركزية ، الفاسدة ، الخاملة ، « المتحجرة »، و«الطفيلية»(١٦) لذلك الجهاز . وكان هذا الاخير ، حسبما ذكر محمد حسنين هيكل ، « كالسلاحف الّتی عزلت نفسها بتقوقعها المستمر داخل اصدافها»(١٧) ولهذا ، ليس مستغرباً أن تكون روح المبادرة امراً غير معروف لدى « جهاز الخدمة المدنية » المصری القديم(١٨) . وهكذا ، لم يكن ممكناً ان تصل مخرجات

النظام السياسى الجديد الى الجماهير بشكل فعّال ، لان البيروقراطية المدنية كانت اشبه ما تكون « بقطعة اسفنج كبيرة امتصت قرارات القيادة الواحد تلو الآخر»(١٩).

إلا أن القادة الجدد ، الذين تعرضوا الى فيض لاينقطع من الطلبات ، لم يستطيعوا الاستغناء عن البيروقراطية الموروثة . ويبدو أنهم أنتهجوا سياسة مزدوجة قوامها: (أ) تنفيذ خطة للاصلاح الأدارى الجزئى من خلال طرد الموظفين الفاسدين وزرع ضباط عسكريين في الدوائر المختلفة ، و (ب)انشاء بيروقراطيات جديدة لتنفيذ أعمال حيوية وأنموذجية(٢٠) . وما كان لهذا الاجراءات أن تمرّ بدون مضاعفات غير مستحبة فمن جهة ، نجم عن تعيين الضباط في « الخدمة المدنية » – على الرغم من كل الفوائد المتأتية من ذلك(٢١) – تعقيد في العملية الادارية وتحطم في بعض القواعد والاجراءات التنظيمية المهمة . ولقد كان لبروز شبكة واسعة من خطوط التخاطب غير الرسمى ، اضافة الى ازدياد تعرّض الموظفين المدنين لاجراءات العزل والاحالة على التقاعد ، أثرهما في تعزيز مشاعر عدم الأمان بين أولئك الموظفين . وهكذا سادت أوساط الموظفين المدنيين حالة من « الخوف الهستيرى من احتمالات الطرد » مما جعلهم يزيدون الاجراءات الروتينية التى تسببت بدورها في شل العمل(٢٢) . كذلك ، لم تساعد الأوضاع الجذابة في البيروقراطيات الجديدة (مثل المعاشات المرتفعة والعلاقات الديمقراطية . . . الخ) على رفع المعنويات ، المنخفضة أصلاً ، في البيروقراطيات القديمة(٢٣) . بل إن تلك الأوضاع شجعت ، في الحقيقة ، على قيام « معارك » بين البيروقراطيتين(٢٤) . وهكذا نرى انه مع أن « جهاز الخدمة المدنية » القديم شكل ارثا استفادت منه القيادة في السنوات الأولى ، فإنه سرعان ما تحوّل الى عبء كبير . وبدلاً من أن يبقى ذلك الجهاز أداة لتنفيذ برنامج القيادة ، أصبح حملاً ثقيلاً عليها .

القصور المتأصل في البيروقراطية الجديدة .

في اعقاب الموجة الأولى من قوانين التأميم « الاشتراكية » في العام ١٩٦١ ،حذّر عبدالناصر من احتمال «انحراف القادة الجدد» في القطاع المؤمم . وبكلمات عبدالناصر:

« على القادة الجدد أن يعوا دورهم الاجتماعى الجديد . فأفدح ما يمكن أن يتعرضوا له من اخطار ، في هذه المرحلة ، هو انحرافهم عن الطريق الصحيح ، وتخيّل انفسهم ممثلين لطبقة جديدة ، حلّت محلّ القديمة ، واصبحت ممتلكاتها ، بالتالى ، ملكاً لهم »(٢٥) .

وبعد عامين ، كتب محمد حسنين هيكل - الناطق شبه الرسمي باسم عبدالناصر - سلسلة من المقالات ، انتقد فيها المشاكل المتفاقمة الناجمة عن تضخم البيروقراطية ، واشار الى التحديات الخطيرة التي رافقتها . وقد كان كبار البيروقراطيين - وفقاً لما ذكره هيكل - يعانون من فقدان الوعي السياسي ، ويسعون بشكل محمـــوم وراء مصالحهم الخاصة ، بحيث أنهم كانوا « في طريقهم ليصبحوا طبقة جديدة» (٢٦). ومنذئذ ، أثيرت في العديد من الدراسات المنشورة في الداخل أو الخارج انتقادات مشابهة ضد « الطبقة الجديدة»(٢٧) .

إلا أن مفهوم « الطبقة الجديدة » هذا استعمل عدّة مرات ليعنى جماعات مختلفة . وتشير أضيق استعمالاته ، الى البيروقراطيين الجدد الذين احتلوا « مواقع قيادية في قطاعي الأقتصاد والانتاج بعد تأميمات ١٩٦١ - ١٩٦٤»(٢٨) . وهذا المفهوم الضيق للطبقة الجديدة هو : بالضبط ، ما عناه عبدالناصر وهيكل وغيرهم عندما تحدثوا عن تلك الطبقة(٢٩) . إلا أن بعض الكتاب الغربيين والمصريين(٣٠) ، يفضلون النظرة الأوسع التي تقترب من التعريف الذى وضعه ميلوڤان دجيلاس(٣١) لتلك الطبقة . وفي هذا المجال ، تعنى الطبقة الجديدة : « تلك المجموعات الاجتماعية التي تنشأ وتنمو داخل البيروقراطية اثناء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية . وتضم (هذه المجموعات) الكادرات الأدارية والتقنيّة والعسكرية التي تحتلّ مراكز قيادية في الدولة والانتاج ، وتتمتع بدخل مرتفع نسبياً»(٣٢) . والتعريف الثاني هذا ، هو المفهوم المعتمد في هذه الدراسة .

والآن ، وبعد أن فرغنا من استعراض « البيروقراطيين السياسيين » الذين احتلوا مواقع قيادية في أجهزة الدولة والتنظيمات السياسية (انظر الفصلين الثاني والثالث) ، وبعد أن انتهينا من تحديد موقع العسكريين القابضين على السلطة داخل النظام السياسى (في الفصلين الرابع والخامس) ، سنركز في التحليل التالى على بحث المجموعة الأخيرة التي تشملها تركيبه البيروقراطية الجدد ، ونقصد بذلك مستخدمى قطاع الانتاج :

١ - عدم كفاية البيروقراطية الجديدة :-

أدى برنامج القيادة الخاص بالتخطيط المركزى والتأميم الشامل ، الى قيام « القطاع العام » المصرى العتيد والواقع أن مصر أصبحت ، مع منتصف الستينات ، « مجتمع

موظفين مدنيين»(٣٣) وقد تجاوز النمو في حجم واعمال بيروقراطية الدولة كـل الحدود المعقولة . وبتعابير ملموسة : ازداد عدد موظفى « جهاز الخدمة المدنية » من (٥٥٠) ألف – « كان مائتى ألف منهم بلا مهـام محدّده بوضوح» – في العـام ١٩٥١(٣٤) ، الى أن وصل رقماً مذهلاً بلغ (١,٢٥٠,٣٨٠) في العام ١٩٧٠(٣٥). وهذا الرقم الأخير ، لايتضمن « الموظفين المدنيين » في كل من الصحافة والحكومة المحلية . وبكلمات اخرى : سجّلت البيروقراطية المدنية نمواً بلغ اكثر من ١٦١٪ في الفترة الفاصلة بين ١٩٦٢ / ١٩٦٣ و ١٩٧٠ / ١٩٧١ (انظر الجدول رقم ١) .ولقد كانت هذه السنوات عهد « النمو السرطاني»(٣٦) البيروقراطى بحيث« ربما كان توسّع البيروقراطية ، أهم تغيّر مؤسساتي شهده الأقتصاد المصرى»(٣٧) . وكان لهذا التوسع البيروقراطى الكارثوى أثره الكبير في تفاقم المشكلة القديمة – الجديدة الخاصة«بالتضخم البيروقراطى » وتعميق نواقصها (بمعنى أنه أدى الى نشؤ بيروقراطية خاملة لا مبالية ، ومفرطة في حمايتها لنفسها . . . الخ) (٣٨). والواقع أن تلك البيروقراطية الهائلـة

الفصل السادس

(الجدول رقم ١)

تضخم ونمو بيروقراطيات الدولة في مصر (١٩٦٣/٦٢ – ١٩٧١/٧٠)

العـــام	عدد موظفى الحكومة
١٩٦٢ / ١٩٦٣	٧٧٠,٣١٢
١٩٦٣ / ١٩٦٤	٨٠٩,٥٣٠
١٩٦٤ / ١٩٦٥	٨٩١,٠٦٨
١٩٦٥ / ١٩٦٦	٩٢٢,٨١٧
١٩٦٦ / ١٩٦٧	١,٠٢٥,٧٤٧
١٩٦٧ / ١٩٦٨	١,١٠٢,٩٣٥
١٩٧٠ / ١٩٧١	١,٢٥٠,٣٨٠

المصادر : مستقى من المراجع التالية :

احمد رشيد ، نظرية الادارة العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) ص٤٣٤ ، والجمهورية العربية المتحدة ، البيان الإحصائي للموازنة العامة للدولـة (القاهرة : الهيئة العامة ، ١٩٧٠) ص ١٣ .

عانت ، على الرغم من كل محاولات الترشيد ، من أمراض بيروقراطية خطيرة . وفي هذا المجال ، أثار عدد من الخبراء انتقادات لايمكن اغفالها واتهامات من المستحيل ضحدها :

فمن جهة ، استنتج الخبيران الشهيران لوثر غوليك وجيمس بولوك أن الجهاز الحكومي المصري لم يكن شديد المركزية فحسب ، ولكنه كان يشكو أيضاً من ضوابط مفرطة أيضاً . وقد أدت هاتان النقيصتان في البيروقراطية المصرية الى جعل الخبيرين يحذران من احتمال ضبط جهاز الخدمة المدنية « حتى الموت » ، وتحويله الى « ثقل ميت »(٣٩) . هذا ، وقد اثار عدد من المسؤولين والخبراء المصريين الأنتقاد ذاته في اكثر من مجال(٤٠) .

ومن جهة ثانية ، سرعان ما أصبح «القطاع العام » الجديد ــ المفترض أنه يمثل أداه بيروقراطية متقدمة نسبياً ــ مصدراً لخيبة أمل الكثيرين . فقد تقلص ذلك القطاع ليكون مجرد امتداد للجهاز الحكومي ، وبدأ يعاني ، في الوقت ذاته ، من أمراض ــ المركزية الشديدة ، والامبريالية الوظيفية ، والشللية(٤١) . وتشير الظاهرة الأخيرة هذه الى المحاباة بشكل عام ، والمحسوبية السياسية بشكل خاص . وهكذا ، غدت الاعتبارات السياسية في طليعة الأسباب التى تحكمت في تعيين موظفى المناصب الأدارية العليا . ونتيجة لذلك ، « أضعف الاختيار السياسى درجة الاحترافية في الأدارة ، وأثر على معنويات المدراء من ذوى الامكانيات ، وخفض مستوى الكفائة في الأدارة »(٤٢) .

واخيراً ، أدت الأدوار المناطة ببيروقراطيات الدولة الى تعزيز النزعات شبه الاستقلالية المتأصلة فيها . والواقع أن نمو بيروقراطيات الدولة لم يكن مجرد نمو كمى في حجمها فحسب ، بل واكب ذلك توسع في نطاق الأدوار بحيث شملت النشاطات الجديدة حقولاً لم تكن يوماً خاضعة لقيادة البيروقراطية أو تحت اشرافها في مصر(٤٣) . وقد كانت هذه الأدوار حساسة الى درجة أنها منحت تلك البيروقراطيات مواقع تستطيع منها التأثير بقوة على البرامج الأقتصادية ، وبالتالى ، السياسية في البلاد . ففى حين سيطر القطاع العام على (٨٢٪) من وسائل الانتاج (خارج القطاع الزراعى) ، (٤٤) كانت بيروقراطيات الدولة ــ على سبيل المثال ــ مسؤولة عن صرف (٦٠٪) من مجموع الانتاج القومى في العام ١٩٦٦/١٩٦٧ (٤٥) . وباختصار : « بعد أن أصبحت الدولة عاملا جوهرياً في . . . الانتاج والتوزيع الاجتماعى للثروة ،

غدت البيروقراطية قوة اجتماعية ذات وزن خطير في تقرير (شكل ومضمون) الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد»(٤٦).

٢ ـ البيروقراطيون الكبار الجدد أصحاب الامتيازات

تبقى أية دراسة للبيروقراطية المصرية ناقصة ان هي لم تقدم تحليلاً خاصاً لكبار البيروقراطيين الجدد. والمسألة على هذا النحو، لأن السمات الحاضرة والمستقبلية لأية بيروقراطية تعتمد، الى حد بعيد، على قيادتها. فإذا كان كبار مستخدمي الدولة فعالين ومتفانين فإنهم يتركون آثاراً ايجابية على المستويات الدنيا في بيروقراطياتهم. وعلى النقيض من ذلك، إن كان كبار البيروقراطيين فاسدين لاهم لهم الا مصالحهم الخاصة، فإنهم يقودون بيروقراطياتهم الى ما هو ليس أقل من القضاء على الأهداف الأصلية التي سبق وحددتها القيادة السياسية لنفسها ولهم(٤٧). إضافة الى ذلك، يشكل كبار البيروقراطيين، حسبما ذكر عبدالناصر ذاته، «القيادات الجديدة المسؤولة عن مباشرة الأنماء الوطني»(٤٨). اذاً، يعتمد الكثير من تقدم أو تقهقر المجتمع على كفائة أو عدم كفائة البيروقراطيات العاملة فيه، والتي تعتمد بدورها، الى حد بعيد، على نوعية قيادات تلك البيروقراطيات.

واذا ما انتقلنا من العام الى الخاص، نلاحظ أن النمو الهائل السريع في بيروقراطيات الدولة المصرية في الستينات استدعى انتقاء واستخدام عدد كبير من البيروقراطيين (رؤساء واعضاء مجالس المؤسسات والشركات، مديرو شركات، اداريون كبار... الخ). وقد تم اختيار هؤلاء من بين:

(أ) مستخدمي القطاع الخاص والشركات المؤممة(٤٩)، و(ب) كبار الموظفين المدنيين في البيروقراطيـــة القديمة(٥٠)، و(جـ) اساتذة الجامعـــات(٥١)، واخيراً (د) ضباط الجيش. وقد شكل الأخيرون هؤلاء وفقاً لاحدى الدراسات ١٥٪ من مجموع الاداريين الكبار (٥٢). هذا، وقد قدّر مصدر آخر حسن الاطلاع عدد الضباط العاملين في جهاز الخدمة المدنية المصرى في العام ١٩٦٤، بحوالى «١٥٠٠»(٥٣).

كذلك، أدت حركة الدولة في اتجاه تصنيع البلاد وتطوير اقتصادها الى انتقاء واستخدام عدد متزايد من التكنوقراطيين. وقد شكل هؤلاء، الجزء الأساسي من القيادة الادارية في جهاز الدولة(٥٤). وكما هو متوقع، مكّن التدريب التقني كبار

البيروقراطيين هؤلاء من أن يصبحوا مساهمين مؤثرين في عملية صنع القرارات الرئيسية في البلاد . والواقع أن وزنهم الكبير فتح الباب على مصراعيه أمام احتجاجات غاضبة من اناس كثيرين . وفي هذا المجال ، كتب محمد حسنين هيكل يقول : « اننا لا نبني مجتمعاً كي يحكمه البيروقراطيون والتكنوقراطيون »(٥٥).

واخيراً ، أزدادت الأوضاع تردياً نتيجة للمكاسب الخاصة التي كان يجنيها كبار البيروقراطيين الذين انغمسوا في عملية مضاعفة دخولهم بطرائق مشروعة واخرى غير مشروعة . وكانت المكاسب المادية هذه ، إما وسائل راحة أفضل (مثل السيارات والمكاتب المكيّفة . . . الخ) ، أو دخولاً اعلى (٥٦).وفيما يختص بايرادات الموظفين يمكن أن يكون الجدولان رقم ٢ و٣ مضلّلين . فالجدولان يعطيان الأنطباع بأن دخول كبار البيروقراطيين معقولة وعادلة . وفي حين أن ذلك قد يكون صحيحاً طالما أن الأمر يتعلق بالرواتب الأساسية الرسمية ، فإن الجدولين لايظهرا مصادر الدخل القانونية وغير القانونية الأخرى التي ضاعف كبار البيروقراطيين بواسطتها دخولهم الحقيقية .

وفي هذا المجال ، كان المصدر الاكثر اهمية بين مصادر الدخل المشروع الاخرى يتمثل في « بدلات التمثيل » التي غالباً ما مُنحت لكبار موظفي الحكومة . وقد اعطيت هذه العلاوات على اساس ان كبار البيروقراطيين يقومون باداء اعمال تتضمن وعلاقات عامة ، تحتاج الى مصاريف اضافية . ويظهر الجدول رقم ٤ المقادير الكبيرة التي انطوت عليها العلاوات المخصصة للمستويات البيروقراطية العليا المختلفة . غير ان هذه المبالغ الكبيرة من الدخول الاضافية لم تكن الانوعاً واحدا من أنواع عديدةأخرى كانت تعطى للبيروقراطية.وبهذا الصدد،يكشف التقرير المقدم من«رئيس الهيئة المركزية للادارة»الى اللجنة الوزارية الخاصة بالتنظيم والادارة في العام ١٩٦٤،الكثير من الحقائق. فقد أكّد التقرير ، ان التعويضات والمرتبات الاضافية التي دُفعت للبيروقراطية ، اشتملت على كمية كبيرة من العلاوات التي لاموجب لها . وكان للاخيرة هذه ، اسماء مختلفة على الرغم من انها كانت ، في الجوهر ، واحدة . وقد بلغت هذهالبدلات

الفصل السادس

(الجدول رقم ٢)

كبار مستخدمي الدولة ورواتبهم السنوية

	١٩٦٣/١٩٦٢	١٩٦٧/١٩٦٦	١٩٧١/١٩٧٠
المجموع الكلي لكبار مستخدمي الدولة في قطاعي الخدمات والاعمال	٩٦٧	١,٥٤٤	١,٧٧١
المجموع الكلي للرواتب الاساسية سنويا (بالجنيهات المصرية)	١,٢٩٩,٩٢٠	٢,٢١٨,٤٨٠	٢,٥٧٠,٦٥٠
النسبة المئوية في زيادة اعداد مراكز كبار موظفي الحكومة	١٠٠٪	١٦١٪	١٩٢٪
معدل الزيادة المئوية في الرواتب الاساسية السنوية لكبار مستخدمي الدولة	١٠٠٪	١٧٠٪	٢٠٠٪

المصادر : عادل غنيم ، « حول قضية الطبقة الجديدة في مصر » ، الطليعة (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، العدد رقم ٢ ، شباط –فبراير ١٩٦٨) ، والجمهورية العربية المتحدة ، البيان الاحصائي للموازنة العامة للدولة ، ص ، ١٣–١٤.

(الجدول رقم ٣)
مقارنة بين الرواتب الاساسية السنوية لمستخدمي الحكومة
(في العامين ١٩٥١ و ١٩٧١)

الدرجة	الراتب السنوى بالجنيهات المصرية في ١٩٥١	الدرجة	الراتب السنوى بالجنيهات المصرية بدءاً من ١٩٦٥
ممتاز	١٦٠٠–٢٠٠٠	ممتاز	١٨٠٠–٢٠٠٠
وكيل أو سكرتير الدائرة	١٥٠٠	وكيل أو سكرتير الدائرة	١٤٠٠–١٨٠٠
مساعد وكيل أو مساعد سكرتير	١٤٠٠	الأولى	١٢٠٠ – ١٥٠٠
المدير العام	١٢٠٠ – ١٣٠٠	الثانية	٨٧٦ – ١٤٤٠
الأولى	٩٦٠ – ١١٤٠	الثالثة	٦٨٤ – ١٢٠٠
الثانية	٧٨٠ – ٩٦٠	الرابعة	٥٤٠ – ٩٦٠
الثالثة	٤٥٠ – ٧٨٠	الخامسة	٤٢٠ – ٧٨٠
الرابعة	٤٢٠ – ٥٤٠	السادسة	٣٣٠ – ٦٠٠
الخامسة	٣٠٠ – ٤٢٠	السابعة	٢٤٠ – ٤٨٠
السادسة	١٨٠ – ٣٠٠	الثامنة	١٨٠ – ٣٦٠
السابعة	١٤٤ – ٢٠٤	التاسعة	١٤٤ – ٣٠٠
الثامنة	١٠٨ – ١٦٨	العاشرة	١٠٨ – ٢٢٨
		الحادى عشرة	٨٤ – ١٨٠
		الثاني عشرة	٦٠ – ٨٤

المصادر : عبدالكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية (القاهرة : مكتبة الانجلو–مصرية ، ١٩٦٥) ص ٢٢٨ ، غنيم ، « حول قضية الطبقة الجديدة في مصر » ، في المصدر السابق ، ص ٩٠ ، والجمهورية العربية المتحدة ، البيان الاحصائي للموازنة العامة للدولة ، ص ١٣ . وكذلك وفقا للمرسوم الجمهورى رقم ٣٣٠٩ الصادر في العام ١٩٦٦ وكما هو وارد في كتاب احمد رشيد ، ادارة المؤسسات العامة (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) ص ٤٢٣ و ٥١٤ .

المتشابهة ، وفقا لما جاء في التقرير المذكور اعلاه ، رقما صاعقا إذ تضمنت ٣٧علاوة شكلت « عبئاً ثقيلاً جداً على الميزانية»(٥٧) .

واذا نُظر الى المسألة بمنظار مختلف ، يتبين انه في حين كان الراتب الشهرى لرئيس مجلس شركة في القطاع الاقتصادى (١٦٦,٧) جنيها مصريا ، فان دخله الشهرى وصل الى مبلغ (٣٥٦,٧) جنيها مصريا – كما هو موضح في الجدول رقم٥. ومجدداً ، في حين كان الدخل الرسمى لأعلى درجة في « السُلّم الحكومى » يعادل (٢٨) مرة دخل اكثر الدرجات انخفاضا في العام ١٩٥١ ، اصبح دخل البيروقراطى الكبير ، الذى لم تكن درجته هى الاعلى ، يوازى اكثر من (٥٠) ضعفاً لمعدل دخل الدرجة الادني في العام ١٩٧١ (انظر الجدولين رقم ٤ و ٥) .

واخيراً ، لاتظهر الصورة المرسومة اعلاه مصادر الفرق في الدخل بين كبار البيروقراطيين في جانب ، وبين صغار موظفى الحكومة وقطاعات الشعب الاخرى في جانب ثان . اى أن الصورة لاتظهر « مصدر الدخل » الاكثر اهمية الذى اغنى نسبة ضخمة من كبار البيروقراطيين ، ونقصد بذلك – الرشاوى . وفي هذا المجال « اشتهرت » البيروقراطية المصرية (القديمة والجديدة على حد سواء) بانغماسها المفرط فيما يرقي (او بكلمة أدق ، يتدني) الى درجة « العادات » الراسخة الجذور(٥٨) . ولا يبدو أن الأجراءات القصاصيّة التى كان النظام يتخذها ، بين الفينة والفينة ، قد قد شكلت ضوابط فعالة رادعة ضد هذه الممارسات(٥٩) . وهكذا ، سلك عدد كبير من البيروقراطيين طريق المصلحة الشخصية و « نجحوا » ، بالتالى ، في تجميع ثروات غير قانونية هائلة(٦٠) .

الفصل السادس

(الجدول رقم ٤)

« بدلات تمثيـــل» كبـــار الموظفين (١٩٦١)

المنصـــب	البدلات السنوية بالجنيهات المصرية
رئيس المؤسسة (بدرجة وزير)	١٠٠٠
رئيس مؤسسة (بدخل يزيد على ١٥٠٠ ج . م .)	٨٠٠
مساعد وزير (ومن يوازيه في الدرجة)	٦٠٠
مساعد نائب وزير (ومن يوازيه في الدرجة)	٥٠٠
رؤساء الدوائر (برتبة مدير عام)	٣٦٠
مدراء عامون آخرون	١٨٠

المصادر : الاهرام في ١٩٦١/٢/٩ ، ص ١ .

الفصل السادس

(الجدول رقم ٥)

الدخل الشهرى لرئيس « مجلس شركة » في القطاع الاقتصادى (١٩٧٢)

شهرياً	بالجنيهات المصريـــة
الراتب الاساسى	١٦٦,٧
بدل تمثيـــل	١٢٥,٠
علاوة نقليات	١٥,٠
حافـــز	٤١,٧
اربـــاح	٨,٣
المجموع الكلى	٣٥٦,٧

المصدر : رفعت السعيد ، «الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصرى ، » الطليعة (العدد٣،آذار—مارس ١٩٧٢) ص٦٩. وفي الاهرام ، ١٩٧١/٩/٢٤ ، ص ١ و ٩ ، وكذلك دققت اثناء المقابلات الشخصية التى اجراها المؤلف مع كل من على المختار ، طارق البشرى ، حسين عبدالرزاق في ايلول — سبتمبر ١٩٧٢ .

وفي الختام ، يمكن ابداء اربع ملاحظات رئيسية حول أوضاع البيروقراطية المصرية بعد العام ١٩٥٢ :

أولاً : يبدو ان قرار القيادة الخاص بادارة شؤون البلاد عن طريق استخدام بيروقراطية الدولة في العام ١٩٥٢ قد اتخذ بدون مراعاة جدّية للحالة المؤسفة جداً التي كانت عليها تلك البيروقراطية .

ثانياً : سرعان ما غاص البيروقراطيون الجدد ، على الرغم مما مثله ذلك من خيبة امل كبيرة للكثيرين في داخل النظام وخارجه ، في مستنقع عدم الفعالية البيروقراطية ذاته الذى كانت البيروقراطية القديمة غائصة فيه ، واصيبوا بالامراض المزمنة نفسها التي نهشت بيروقراطية العهد البائد . وبكلمات ياسين الحافظ : « البيروقراطيةالحالية هي . . امتداد للبيروقراطية القديمة ذهنيا ونفسياً . . . وهي تفتقر . . . الى اية ميزة ايجابية»(٦١) .

ثالثاً : استغل كبار البيروقراطيين مواقعهم الجديدة الكائنة في مجرى السلطة المركزية في الدولة ، وانغمسوا في الفساد من اجل تنمية ثرواتهم . وقد كان هـذا « الانحراف » — كي نستخدم تعبير عبدالناصر — بمثابة معضلة جديدة اضيفت الى مجموعة المشاكل العويصة التي طالما عانت منها مصر كما انه حرّك عاصفة من الانتقادات ضد طبقـة جديدة من البيروقراطين و / أو طبقة جديدة من « البرجوازيـة البيروقراطية »(٦٢) .

رابعاً : ولعل أخطر ما تميزت به البيروقراطية المصرية بعد العام ١٩٥٢ يكمن في اسرافها السقيم . وبهذا الصدد ، تجاوزت الانفاقات العامة غير المنتجة (المخصصة لشؤون الدفاع والادارة) الحدود الصحية بكثير ، اذ ارتفعت هذه المصاريف « من ١٠٪ الى ٢٠٪ من مجمل الانتاج المحلي » بين العامين ١٩٥٩/١٩٦٠ و ١٩٦٥/١٩٦٦(٦٣). وقد اسفر ذلك عن « ركود حصة المصاريف الانتاجية » بدءً من العام ١٩٦٣/١٩٦٤ (٦٤) . وبعد عام واحد ، اوقفت المساعدة الاميركية — وهي واحد من المصادر الرئيسية غير الثابتة(٦٥) — التي مولت بها مصر نشاطاتها الانتاجية وغير الانتاجية . وهكذا ، وصلت المشاكل الاقتصادية احدى اعلى قممها ، واصبح القادة المصريون في مواجهة التحدى الخطير الخاص باثبات قدرتهم على انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد مبدأ شدّ الأحزمة على البطون . الا أن اولئك القادة عجزوا عن فعل ذلك بسبب

الفصل السادس

(الجدول رقم ٦)

اجمالى رواتب الحكومة ، ومصروفاتها

(١٩٥٣/٥٢ – ١٩٧١/٧٠)

العام	مجموع رواتب الحكومة (بملايين الجنيهات المصريــة)	مجموع الانفاق الحكومى (بملايين الجنيهات المصرية)	النسبة المئوية
١٩٥٣/٥٢	٥٨,٤	١٠٨,٠	٥١٪
١٩٦٢/٦١	١٠١,٠	١٩١,٠	٥٣٪
١٩٦٦/٦٥	٢٣٤,٠	٣١٨,٠	٧٤٪
١٩٧١/٧٠	٣٣٠,٩	٣٦١,٨	٩١٪

المصادر : زكريا محى الدين ، اهداف المرحلة القادمة (القاهرة : الدار القومية ، عدد٣١٩ ١٩٦٥) ، ص ٣٧ ، والجمهورية العربية المتحدة ، البيان الاحصائى للموازنة العامةللدولة ، ص ١٣ .

العاملين الرئيسيين التاليين : (١) الهجوم الخارجي الذي بلغ ذروته في حرب ٥حزيران – يونيو ١٩٦٧ ، و(٢) تبذير البيروقراطية الذي لم يعد بالامكان – ضمن الظروف السائدة – السيطرة عليه . ومجددا ، ثبت ان « ما كان من الناحية السياسية ضروريا ، كان من الناحية السياسية مستحيلا»(٦٦) . وهكذا ، استمرت المصاريف غير الانتاجية في التضخم : فمن جهة ، زادت ميزانية الدفاع من (٣٢٠) مليون دولار في العام ١٩٦٤/١٩٦٥ الى (١٤٩٥) مليون دولار في العام ١٩٧١/١٩٧٢ (أنظر الجدول رقم ٢ في الفصل الخامس) . وقد تضاعفت هذه المصاريف بفعل متطلبات السياسة الاقليمية والدولية ، وبسبب الضغوط التي مارسها « مركز القوة » البيروقراطي العسكري – كما أوضح في الفصل الخامس . ومن جهة ثانية ، نمت تكاليف تمويل « جهاز الخدمة المدنية » المتضخم على نحو مخيف . فقد ارتفعت النسبة التي كانت تدفع لموظفي الحكومة في العام ١٩٥٢/١٩٥٣ من(٥١٪) من مجموع الانفاق العام ، الى (٧٤٪) في العام ١٩٦٥/١٩٦٦ ، والى (٩١٪) في العام ١٩٧٠/١٩٧١ (انظر الجدول رقم ٦) . والواقع ان اسراف البيروقراطية هذا يمثل – حسب كلمات ب . هانسين – « احد النقاط السقيمة في سياسات الحكومة»(٦٧) .

وبعد ، لم تكن النواقص الرئيسية الاربع المذكورة اعلاه ظاهرة مصادفة أو محيّرة . فبالامكان فهمها على افضل وجه ، اذا هي رُبطت بالملامح الاوسع التي اتصف بها النظام السياسي المصري بعد العام ١٩٥٢ . والواقع ان تلك النواقص كانت حصيلة طبيعية متفرعة عن نتائج اكثر خطورة أسفر عنها الانموذج « اللاسياسي البيروقراطي الذي أسسه عبدالناصر ورفاقه . وقد سُجّلت هذه الملامح ، ضمن سياقها الصحيح ، في « خاتمة » هذه الدراسة .

خاتمـــــة

كان الانقلاب المصرى جزءً لايتجزأ من الحركة الوطنية التى كالت لكمات مصيرية للنظام الملكى المترنح في العام ١٩٥٢ . كما أن كلا من أصول وتدريبات القادة العسكريين الجدد – الذين حاولوا بعث وتجديد شباب الشعب المصرى – دفعهم الى تبنى وسلوك طريق « لاسياسى بيروقراطى » . ومع ان السير على ذلك الطريق أملته – منذ البداية – اعتبارات سعى القيادة الدائب للحفاظ على نفسها ، فان الطريق – ذاته – هو الذى جعل النظام الجديد ليس فريسة سهلة للانحرافات الخطيرة فحسب ، بل وعرضة لنتائج وخيمة محتمة الوقوع ايضا . وهكذا ، تسممت القيادة الناصرية وكادت تموت – ومعها الشعب المصرى وغيره من الشعوب العربية الاخرى – بفعل مااعتقدته ترياقا لها وللامة .

فقد كان لمسلك القيادة – كما اوضح فيالفصول السابقة – نتيجة مبكرة مزدوجة : اذ انه مع افراغ « النسق الرئيسى » الاجتماعى – عبر عملية « ازالة التسيس » العنيفة التى نفذتها القيادة الجديدة – من جميع النشاطات والمؤسسات السياسية المستقلة ، جرى تعزيز الجهاز التنفيذى وتقوية دور وحجم بيروقراطية الدولة – عبر اصرار الحكام الجدد على توسل الاساليب اللاسياسية البيروقراطية في ادارة شؤون البلاد(١) . وكانت النتيجة : قيام نظام افتقر الى الضوابط السياسية –فيما عدا تلك المفروضة ذاتيا – اللازمة للسيطرة على القيادة التنفيذية والبيروقراطيات (العلنية والسرّيـــة) المتضخمة وضبطها . ومع ذلك ، جعلت القوة الكرزماتية الهائلة التى تمتع بهاعبدالناصر هذا الأخير قادراً على ممارسة نوع من السيطرة الخارجية على تنظيم الدولة الجبار ، وذلك في السنوات الاولى على الاقل . وقد اعتمد عبدالناصر ، في ادائه لذلك الدور ، على قاعدة ضيقة جداً من اتباعه المنتقين من بين اعضاء « هيئة الضباط الاحرار » . ومع مرور الوقت ، ثبت ان ضبط عبدالناصر للبيروقراطيات المتضخمة ولقياداتها لم يكن دائما أو فعالا . فقد بدأ « مدى سيطرة » عبدالناصر يضيق ، بالتدريج ، نتيجة لتزايد مسؤولياته كزعيم كاريزماتي داخل مصر وخارجها ، وبسبب النمو المتصاعد في حجم ونشاطات بيروقراطيات الدولة . وتحت ضغط الحقائق الجديدة ، اضطر عبدالناصر – الذى لاكان لديه عندئذ حزب ، أو ايمان بالعمل السياسى المستقل –الى الاعتماد ، اكثر من اللازم ، على الولاء والامانة الشخصيين لاتباعه الاقربين الذين

احتلوا – بتشجيعه وارادته – المراكز القيادية في البلاد (الفصلان الثاني والثالث) .

الا أن السرعة الشديدة التى شغل بها هؤلاء المناصب العليا في الدولة جعلتهم يعانون – وهذا امر شبه طبيعى في الحالات المماثلة أو المشابهة – مما يعرف عادة باسم « التوترات الهايراركية »(٢) . ويواكب هذه الاخيرة باستمرار حالة من فقــدان التوازن (والاتزان) الناجم عن الانتقال الخاطف من مستوى الى مستوى أعلى . وبالفعل ،فقد اتباع عبدالناصر توازنهم واساءوا ،وبالتالى ، استخدام القوى التى وضعت في ايديهم وشكلوا « مراكز قوى » بيروقراطية مستقلة يمكن السيطرةعليها . وفي هذا المجال، كانت «جماعة عامر–بدران»في القوات المسلحة ، مركز القوةالاهم والاخطر بين المراكز جميعاً . . وقد شكلت هذه « الجماعة » – منذ نهاية العام١٩٦٢– منافساً حقيقياً لقيادة عبدالناصر (الفصل الخامس) . وهكذا ، وبالتدريج ، ازداد هزال فعالية ضوابط الحد الادني التى مارسها عبدالناصر على بيروقراطيات الدولة . وفي تلك الاثناء ، تسارعت حركة تنامى قوة البيروقراطيات شبه المستقلة ،وبالذات في المؤسسة العسكرية وفي جهاز الأمن والاستخبارات . وبذلك انتقلت « القوة الفعلية» – على الرغم من التحذير السابق الذى اطلقه عبدالناصر – « الى اولئك الذين لم يكونوا، في الحقيقة ، مسؤولين امام الشعب » (٣) . وكانت الحصيلة – على نحو ما ظهر في الفصل الخامس – ان عانت المؤسسة العسكرية بشكل خاص ، والمجتمع باسره بشكل عام ، من حالة شلل خطير . ويمثل التردى المؤسف إلى تلك الحالة ، النتيجةالرئيسية الاولى للمنهج اللاسياسى البيروقراطى الذى اعتمدته واستخدمته قيادة ما بعد انقلاب ١٩٥٢ في ادارتها لشؤون البلاد .

اما النتيجة الرئيسية الثانية ، فتتلخص في عجز عبدالناصر في مسألة اعادة تأسيس أو اقامة شبكة من الضوابط السياسية الخارجية (عن نطاق الجهاز التنفيذى) الفعــالة . وفي هذا المجال ، يعود العجز في محاولات بناء التنظيم السياسى القادر على الاستمرار والتأثير (« الاتحاد الاشتراكى العربي ») الى اكثر من سبب :

فمن جهة ، لم تكن محاولة القيادة متناغمة مع الاصل والعقلية البيروقراطيين للنخبة الحاكمة . اذ لم يكن لدى غالبية الحكام الجدد الحماس اللازم ، أو الخبرة الضرورية ، لبناء حزب سياسى . بل اكثر من ذلك : فكلما جرت محاولات لتأسيس التنظيم السياسى بادر البيروقراطيون السياسيون الذيــن سيطروا عــلى النظام الجديد الى تطويق تلك

المحاولات عن طريق مشايعتهم للمؤسسة العسكرية وتضخيم دورها (بحيث تجاوزت اعمالها الحدود الاصلية المقررة ، كما اوضح في الفصلين الثاني والثالث (وعن طريق احتلالهم للمناصب العليا في التنظيمات السياسية الجماهيرية الثلاثة التي جرت محاولات لانشائها .

ومن ناحية ثانية ، واجهت « الاتحاد الاشتراكي العربي » المعضلات التي تبرز ، في العادة ، كلما حاولت نخبة حاكمة فرض تنظيم سياسي « من فوق » على جماهيرها . وبعبارات محددة ، تقع مثل هذه المحاولات – باستمرار – فريسة لمختلف أشكال المتسلقين ، والمغامرين ، وخدم كل نظام»(٤). والواقع ان « الاتحاد الاشتراكي العربي» عاني كثيراً من « تسلل بعض العناصر الطفيلية والمعادية»(٥) الى تنظيمه .

ومن ناحية ثالثة ، تمكنت بيروقراطيات الدولة ، بحكم هيمنتها الكاملة على مختلف مناحي الحياة في المجتمع ، من تجاوز « الاتحاد الاشتراكي العربي » الناشيء الضعيف ، وافرغت – بالتالي – دوره ونشاطاته من كل محتوى . والواقع ، ان تفوق جهاز الدولة على تنظيم « الاتحاد الاشتراكي » – بالرغم من كل ما قيل عكس ذلك – أدى الى تقليص « الاتحاد » الى مجرد « ملحق مُذْعن للدولة »(٦) . واخيراً ، كان للموقف العدائي المتشدد الذى اتخذه العسكريون القابضون على السلطة ازاء مسألة تشكيل حزب سياسي قوى اثره الحاسم في تحويل « الاتحاد الاشتراكي » الى خاتم مطاطّي ليس الا (انظر الفصل الخامس) . وهكذا نرى ان ظهر « الاتحاد الاشتراكي العربي » ، الذى كان بمثابة العمود الفقرى لمجموعة الضوابط السياسية الخارجية ، قد انكسر حتّى قبل ان يستقيم له الوقوف على قدميه .وبذلك ، اصبحت جميع وسائل السيطرة السياسية المستقلة الاخرى(مثل«مجلس الامة»، والمجالس الشعبية المختلفة في جميع المستويات) أدوات سياسية زائفة عاجزة عن ممارسة اى نوع من انواع الاشراف ، ومحرومة من حقّها في انتقاد ومحاسبة وازاحة اى من القيادات السياسية أو التنفيذية . وفي النهاية ، غدا القادة البيروقراطيون السياسيون والعسكريون وغيرهم من كبار البيروقراطيين في مصر بمثابة « موظفي الحكومة ، الحاكمين »(٧) .

أما النتيجة الرئيسية الثالثة للمنهج اللاسياسي البيروقراطي الذى اعتمدته واستخدمته القيادة المصرية فتمثلت في التبذير المفرط للبيروقراطية النامية ابدا . وقد ادى استهلاك هذه الاخيرة لكمية كبيرة من ثروة البلاد في انفاقات عامة غير انتاجية ، الى ركود

وتوقف نمو الاقتصاد المصرى بدءً من العام ١٩٦٣/١٩٦٤ (انظر الفصل السادس) . وبدلاً من ايجاد حلول للمشاكل المتراكمة ، ازداد الاسراف البيروقراطى الى درجة كبيرة . وبالامكان الآن ، القطع بان تلك التطورات لم تكن تجرى بمعرفة عبدالناصر فحسب ، بل – وفي الغالب – على الرغم عنها ايضا . والواقع انه – كما تكشف اكثر خطابات عبدالناصر رصانة – لم يفت الرئيس المصرى ادراك حقيقة تلك المشاكل ولافاته معرفة حلولها(٨) . الا أن ادراك المشكلة ومعرفة حلها شيء ، ومعالجتها – فعلا لاقولا – شيءٌ آخر . وبعبارات دقيقة : اذا نحن أحسنا الظن بعبدالناصر وافترضنا انه سعى حقيقة وراء الخلاص من المواقف والوسائل البيروقراطية النخبوية التى طالما تبنيها واستخدامها ، فان علينا عندئذ – ان نعترف بانه كان ديكتاتوراً محبوباً أصبح ، مع الايام ، اسيراً للنظام الذى بناه ، وانه كان – مع غالبية الشعب المصرى – ضحية « للحصار البيروقراطى »(٩) الذى غمرهم جميعا .

وهكذا ، يبدو ان الجماهير المصرية (وعبدالناصر ايضا – ان كان لحسن ظننا ما يبرره) وقعوا أسرى في عبثية حلقة مفرغة . فالمصدر اياه ، الذى اطلق العنان لقوة عبدالناصر الهائلة في السنوات الاولى (الكاريزما ، المؤسسة العسكرية وبيروقراطيات الدولة الأخرى) ، اصبح – هو ذاته – سلاسل مُحكمة التفت حول قوة عبدالناصر وقيدتها ، بطريقة أو باخرى . وبتعابير اكثر مباشرة : لقد قادت « متطلبات »كاريزما عبدالناصر ، علاوة على ضغوط بيروقراطيات الدولة ، الى انتهاج سياسة خارجية محفوفة بالمخاطر ، سرعان ما عرّضت نظام « الريّس » لهجمات القوى الخارجية الأكثر قوة وبما لايقارن ، وبخاصة في حروبه مع اسرائيل وفي اليمن(١٠) . كذلك ، باشرت النخبة المصرية الحاكمة – لاعتبارات تتعلق بالحفاظ على النفس وبالكاريزما – في انتهاج سياسة اقتصادية محلية أدت الى مشاكل خطيرة . وفي الوقت ذاته ، خلقت النخبة الحاكمة بواسطة بيروقراطيات الدولة – وبقيادة المؤسسة العسكرية – فراغاً سياسياً خانقاً ،

* مع ان محمد حسنين هيكل لا يوافق على هذا الوصف . وفي هذا الخصوص يقول هيكل : « الحقيقة انني ارفض مثل هذا التصور لان الفارق كبير بين الدكتاتورية واللادكتاتورية . الدكتاتور رجل يحكم بارادته غير آخذ في الاعتبار رغبة الجماهير ومصالحها (كذا !!!) ... ولقد انفرد عبد الناصر بتحمل بعض القضايا لكنه لم يكن دكتاتوريا . وحول هذه المسالة كتبت مرة انه آن الاوان لكى ننتقل من ديمقراطية بالموافقة الى ديمقراطية بالمشاركة » !!! . راجع ، فؤاد مطر ، **بصراحة عن عبد الناصر** ، ص ٩٥ – ٩٦ .

فتح الباب على مصراعيه امام الحكم البيروقراطى . ومع ان هذا التطور ادى الى اطالة أمد قيادة « الريّس » ، فانه – في الوقت ذاته – حوّل عبدالناصر الى قائد استقى معظم قوته ، من الناحية الفعلية ، وعلى الرغم من كل المظاهر التى تؤكد عكس ذلك ، من بيروقراطيات الدولة المختلفة بشكل عام ، ومن القوات المسلحة بشكل خاص . بل انه يبدو ان هذه الاخيرة ، استخدمت عبدالناصر ، بشكل أو بآخر ، لخدمة مصالحها الذاتية(١١). وهكذا ، تحول نظام ما بعد ١٩٥٢ – اذا شئنا استخدام كلمات س. ن ايزنستادت – الى « نسق رئيسي مركزى بيروقراطى » تقاسم القوة الفعلية فيه كل من رئيس الدولة واتباعه الاقربين في جانب ، والقوى البيروقراطية الجديدة في جانب ثان(١٢) . وفي خضم هذه العملية ، اصبح نظام ما – بعد – ١٩٥٢ نظاماً محكوماً « من قبل كبار البيروقراطيين(وموظفا في خدمتهم سواء كان هؤلاء :(أ)– (أ) بيروقراطيين سياسيين (الفصلان الثاني والثالث) ، أو (ب) قابضين على السلطة في مؤسستى الجيش والامن (الفصلان الرابع والخامس) ، واخيراً (حـ) بيروقراطي القطاع الاقتصادى (الفصل السادس) . وفي الوقت الذى اضطرت فيه الجماهير المصرية المعوزة الى دفع ثمن الديكتاتورية البيروقراطية بقبولها وسكوتها على سلب وتأميم حرّياتها ، فانها – مع ذلك – لم تجن الثمار المادية البعيدة – المدى التى وعدت بها في المقابل . والواقع ان تلك الجماهير « كوفئت » بحصة الأسد من المعاناة الوطنية ، في حين خُصّت البيروقراطيات الجديدة بشكل عام ، وقياداتها بشكل خاص ، بحصة الأسد من الثروة المالية ومن القوة والهيبة الاجتماعية والسياسية في البلاد . وقد شكّل القادة البيروقراطيون هؤلاء عماد الطبقة الجديدة صاحبة الامتيازات التى برزت – وازدهرت بفضل النواقص المتأصلة في النهج اللاسياسي – البيروقراطى الذى اعتمدته واستخدمته قيادة ما بعد العام ١٩٥٢ في ممارساتها السياسية .

وبعد ،

تقدّم التجربة المصرية الناصرية اثباتاً جديداً على ان الخصائص (التنظيمية ، والتدريبية ، والتقنية ، والكاريزماتية) المتفوقة التى تملكها وتمتاز بها البيروقراطية العسكرية ، تؤهلها للقيام بفرض سيطرتها السياسية وللعب دور محدود الفائدة والفعالية في مجالات الاصلاح الاجتماعى – الاقتصادى – السياسى(١٣). بل ان هذه الفائدة والفعالية تتناقص حالما تبدأ المؤسسة العسكرية في تجاوز الحدود المحددة لها اصلا ، وحالما تباشر

هذه المؤسسة ممارسة هيمنة كاملة ، بشكل مباشر او غير مباشر ، على المجتمع .ويكمن السبب الرئيسي في تناقض الفائدة والفعالية في تلك النزعة القوية المتأصلة في الطبيعة الخاصة بالقوات المسلّحة التي تحوّلت صفاتها المتفوقة التي كانت ، ذات مرة ، رصيداً للبيروقراطية العسكرية ، الى عبء ثقيل عليها نتيجة لكون كل نظام سياسي يؤسسه العسكريون ويسيطرون عليه نظاما عاجزاً عن تعبئة الجماهير بشكل فعّال ، سواء تمت محاولة التعبئة بالوسائل الديمقراطية الغربية ، أو بالطرق التوتاليتارية الشيوعية . وفي ظل الافتقار الى القدرة التعبوية الضرورية لنجاح المسيرة الانمائية (السياسيـــة ـــ الاجتماعيـــة ـــ الاقتصادية) في المجتمعات المختلفة . يخشى ان يصبح محكوما ـــ وبشكل خاص على بلدان العالم الثالث التي تشكو من معضلات مزمنة كالانقلابات العسكرية ـــ ان تتقهقر في اتجاه واحد لاثاني له هو : طريق « التطور السلبي »(١٤) .

المراجـع المنشورة والمقابلات

الكتب الأجنبية

١ ـ كتب عامة :

1) Abboushi, W. F. **Political Systems of the Middle East in the 20th Century.** New York : Dodd, Mead & Co., 1970.

2) Almond, Gabriel A. and G. Bingham Powell. **Comparative Politics.** Boston : Little, Brown and Company, 1966.

3) Almond, Gabriel A. and James Coleman (eds.). **The Politics of the Developing Areas.** Princeton : Princeton University Press, 1960.

4) Anonymous. **Sources of Conflict in the Middle East.** London : The Institute for Strategic Studies, 1966.

5) Baer, Gabriel. **A History of Landownership in Modern Egypt : 1800 - 1950.** London : Oxford University Press, 1962.

6) Ben-Abba Dov (trans.). **Army Officers in Arab Politics and Society,** by Eliezer Be'eri. New York : Frederick A. Praeger, 1970.

7) Binder, Leonard. **The Ideological Revolution in the Middle East.** New York : John Wiley and Sons, 1964.

8) Black, Cyril E. The **Dynamics of Modernization.** New York : Harper and Row, 1966.

9) Bottomore, T. B. **Elites and Society.** New York : Basic Books, 1964.

10) Buss, Robin **Wary Partners : The Soviet Union and Arab Socialism.** London : The Institute for Strategic Studies, 1970.

11) Campbel, John C. **Defense of the Middle East : Problems of American Policy.** New York : Harper and Brothers, 1968.

12) Cantori, Louis J. and Steven L. Spiegel. **The International Politics of Regions : A Comparative Approach.** Englewood Cliffs, N. J. : Prentice-Hall, 1970.

13) Cattan, Henry. **Palestine, The Arabs and Israel : The Search for Justice.** London : Longmans, 1969.

14) Copeland, Miles. **The Game of Nations : The Immorality of Power Politics.** London : Weidenfeld and Nicolson, 1970.

15) Cremeans, Charles D. **The Arabs and the World.** New York : Frederick A. Praeger, 1963.

16) Djilas, Milovan. **The New Class : An Analysis of the Communist System.** New York : Frederick A. Praeger, 1962.

17) Dowson, Richard A. and Kenneth Prewitt. **Political Socialization.** Boston : Little, Brown and Company, 1969.

18) Easton, David. **A Framework for Political Analysis.** Englewood Cliffs, N. J. : Prentice-Hall, 1965.

19) Etzioni, Amitai. **Modern Organizations.** Englewood Cliffs, N. J. : Prentice-Hall, 1964.

20) Fagen, Richard R. **Politics and Communication.** Boston : Little, Brown and Company, 1966.

21) Finer, S. E. **The Man on Hoseback : The Role of the Military in Politics.** New York : Frederick A. Praeger, 1962.

22) Fisher, Sydney N. (ed.). **The Military in the Middle East.** Columbus : Ohio State University Press, 1963.

23) Geertz, Clifford (ed.). **Old Societies and New States.** London : The Free Press of Glencoe, 1963.

24) Gendzier, I. L. (ed.). **The Middle East Reader.** New York : Pegasus, 1969.

25) Gerth, H. H. and C. Wright Mills (eds.). **From Max Weber : Essays in Sociology.** New York : Oxford University Press, 1946.

26) Grunebaum, G. E. Von. **Modern Islam : The Search for Cultural Identity.** New York : Vintage Books, 1964.

27) Gutteridge, W. **Military Institutions and Power in the New States.** New York : Frederick A. Praeger, 1965.

28) Haddad, George. **Revolutions and Military Rule in the Middle East.** New York : Robert Speller and Sons, 1965.

29) Halpern, Manfred. **The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa.** Princeton, N. J. : Princeton University Press, 1963.

30) Hayek, Frederick. **The Road to Serfdom.** New York : Oxford University Press, 1965.

31) Heady, Ferrel. **Public Administration : A Comparative Perspective.** Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall, 1966.

32) Howard, Michael (ed.). **Soldiers and Governments.** London : Eyre and Spottiswoode, 1957.

33) Howard, Michael and Robert Hunter. **Israel and the Arab World : The Crisis of 1967.** London : The Institute for Strategic Studies, 1967.

34) Hunter, Robert E. **The Soviet Dilemma in the Middle East : Problems of Commitment.** London : The Institute for Strategic Studies, 1969.

35) Huntington, Samuel P. **Political Order in Changing Societies.** New Haven : Yale University Prese, 1969.

36) ———. **The Soldier and the State.** Cambridge : Harvard University Press, 1957.

37) ———. (ed.). **Changing Patterns of Military Politics.** New York : The Free Press, 1962.

38) Hurewitz, J. C. **Diplomacy in the Near and Middle East : A Documentary Record, 1914 - 1956.** New York : D. Van Nostrand Company, 1958.

39) ———. **Middle East Politics : The Military Dimension.** New York : Frederick A. Praeger, 1969.

40) Ismael, Tareq. **Governments and Politics of the Contemporary Middle East.** Homewood, Ill.: The Dorsey Press, 1970.

41) Issawi, Charles (ed.). **The Economic History of the Middle East: 1800-1914.** Chicago: The University of Chicago Press, 1966.

42) Janowitz, Morris. **The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis.** Chicago: The University of Chicago Press, 1964.

43) Johnson, John J. (ed.). **The Role of the Military in Under-developed Countries.** Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1962.

44) Kaplan, Morton. **System and Process in International Politics.** New York: John Wiley and Sons, 1957.

45) ———. (ed.). **The Revolution in World Politics.** New York: John Wiley and Sons, 1962.

46) ———, and Nicholas Katzenbach. **The Political Foundations of International Law.** New York: John Wiley and Sons, 1961.

47) Karbat, Kemal H. (ed.). **Political and Social Thought in the Contemporary Middle East.** New York: Frederick A. Praeger, 1968.

48) Kemp, Geoffrey. **Arms to Developing Countries: 1945-1965.** London: The Institute for Strategic Studies, 1966.

49) La Palombara, Joseph (ed.). **Bureaucracy and Political Development.** Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1963.

50) Laquer, Walter. **The Road to War-1967: The Origins of the Arab-Israeli Conflict.** London: Weidenfeld and Nicolson, 1968.

51) ———. **The Road to Jerusalem: The Origins of the Arab-Israeli Conflict.** New York: The Macmillan Company, 1968.

52) ———. (ed.). **The Middle East in Transition.** New York: Frederick A. Praeger, 1958.

53) Larteguy, Jean. **The Walls of Israel.** New York: M. Evans and Company, 1969.

54) Leiden, Carl and Karl M. Schmitt. **The Politics of Violence: Revolution in the Modern World.** Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1968.

55) Lerche, Charles T. and Abdul A. Said. **Concepts of International Politics.** Englewood Cliffs, N. J.: Prentice-Hall, 1970.

56) Lerner, Daniel. **The Passing of Traditional Society.** New York: Collier-MacMillan Limited, 1964.

57) Lieuwen, Edwin. **Arms and Politics in Latin America.** New York: Frederick A. Praeger, 1960.

58) Lilienthal, Alfred M. **There Goes the Middle East.** New York: The Bookmailer, 1961.

59) Lindsay, A. D. **The Modern Democratic State.** New York: Oxford University Press, 1969.

60) Mackenzie, W. J. M. **Politics and Social Science.** Baltimore: Penguin Books, 1967.

61) Martin, Laurance W. (ed.). **Neutralism and Non-Alignment.** New York : Frederick A. Praeger, 1963.

62) McWilliams, W. C. **Garrisons and Government : Politics and the Military in New States.** San Francisco, Calif. : Chandler, 1967.

63) Meehan, Eugene J. **Contemporary Political Thought : A Critical Study.** Homewood, Ill. : The Dorsey Press, 1967.

64) Merton, Robert, and others (eds.). **Reader in Bureaucracy.** Glencoe, Ill. : The Free Press, 1960.

65) Mitchell, Richard P. **The Society of the Muslim Brothers.** London : Oxford University Press, 1969.

66) Parkinson, C. Northcote. **Parkinson's Law and Other Studies in Administration.** Boston : Houghton Mifflin Company, 1957.

67) Perlmutter, Amos. **Military and Politics in Israel.** London : Frank Cass and Company, 1969.

68) Porter, John. **The Vertical Mosaic.** Toronto : University of Toronto Press, 1966.

69) Pye, Lucian W. (ed.). **Communications and Political Development.** Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1963.

70) ————. and Sidney Verba (eds.). **Political Culture and Political Development.** Princeton, N. J. : Princeton University Press, 1965.

71) Qubain, Fahim I. **Education and Science in the Arab World.** Baltimore : The John Hopkins Press, 1966.

72) Riggs, Fred. **Administration in Developing Countries : The Theory of Prismatic Society.** Boston : Houghton Mifflin Company, 1964.

73) Rourke, Francis E. **Bureaucracy, Politics, and Policy Making.** Boston : Little, Brown and Company, 1969.

74) Rustow, Dankwart A. **A World of Nations : Problems of Political Modernization.** Washington, D. C. : The Brookings Institution, 1967.

75) Safran, Nadav. **From War to War : The Arab-Israeli Confrontation.** New York : Pegasus, 1969.

76) Seale, Patric. **The Struggle for Syria.** London : Oxford University Press, 1965.

77) Shonfield, Andrew. **Modern Capitalism : The Changing Balance of Public and Private Power.** New York : Oxford University Press, 1965.

78) SIPRI. **The Arms Trade with the Third World.** Stockholm : Almqvist and Wiksells Boktryckeri, 1971.

79) Strauss, E. **The Ruling Servants.** London : George Allen and Unwin Ltd., 1967.

80) Weidner, Edward W. (ed.). **Development Administration in Asia.** Durham, North Carolina : Duke University Press, 1970.

81) Zartman, William. **Governments and Politics in Northern Africa.** New York : Frederick A. Praeger, 1963.

٢ ـ كتب عن مصر :

82) Abdul-Nasir, Gamal. **Egypt's Liberation.** Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1955.

———. **Falsafat Al-Thawrah** [The Philosophy of the Revolution]. Cairo: Al-Dar Al-Qawmiyyah, n. d.

83) Ahmed, Jamal M. **The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism.** London: Oxford University Press, 1960.

84) Berger, Morroe. **Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study in the Higher Civil Service.** Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1957.

85) Dekmejian, R. Hrair. **Egypt Under Nasir: A Study in Political Dynamics.** New York State University of New York Press, 1971.

86) Farid, Saleh. **Top Management in Egypt: Its Structure, Quality and Problems.** Santa Monica, California: The Rand Corporation, 1970.

87) Hansen, B. **Economic Development in Egypt.** Santa Monica, California: The Rand Corporation, 1969.

88) Holt, P. M. (ed.). **Political and Social Change in Modern Egypt.** London: Oxford University Press, 1968.

89) Issawi, Charles. **Egypt: An Economic and Social Analysis.** London: Oxford University Press, 1947.

90) ———. **Egypt At The Mid-Century: An Economic Survey.** London: Oxford University Press, 1954.

91) ———. **Egypt in Revolution: An Economic Analysis.** London: Oxford University Press, 1963.

92) John, Robert St. **The Boss.** New York: McGraw-Hill Co., 1960.

93) el-Kammash, Magdi M. **Economic Development and Planning in Egypt.** New York: Frederick A. Praeger, 1968.

94) Kemp, Geoffry. **Arms and Security: The Egypt - Israel Case.** London: The Institute for Strategic Studies, 1968.

95) Kerr, Malcolm H. **The United Arab Republic: The Domestic Political and Economic Background of Foreign Policy.** Santa Monica, California: The Rand Corporation, 1969.

96) Lacouture, Jean and Simon. **Egypt in Transition.** New York: Criterion Books, 1958.

97) Little, Tom. **Modern Egypt.** New York: Frederick A. Praeger, 1968.

98) ———. **Egypt.** London: Ernest Benn Limited, 1958.

99) Mansfield, Peter. **Nasser's Egypt.** Baltimore: Penguin Books, 1965.

100) Markamann, Lam (trans.). **Egypt: Military Society,** by Anouar Abdel-Malek. New York: Vintage Books, 1968.

101) Marlowe, John. **A History of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations: 1800 - 1956.** Homden: Archon Books, 1965.

102) McBride, Barrie St. Claire. **Farouk of Egypt.** New York : A. S. Barnes and Company, 1968.

103) Mead, Donald C. **Growth and Structural Change in the Egyptian Economy.** Homewood, Ill. : Richard D. Irwin, 1967.

104) Neguib, Mohammad. **Egypt's Destiny.** London : Victor Gollancz, 1955.

105) Nutting, Anthony. **Nasser.** London : Constable and Company, 1972.

106) O'Brien, Patrick. **The Revolution in Egypt's Economic System.** London : Oxford University Press, 1966.

107) Saab, Gabriel S. **The Egyptian Agrarian Reform : 1952 - 1962.** London : Oxford University Press, 1967.

108) el-Sadat, Anwar. **Revolt on the Nile.** New York : The John Day Company, 1957.

109) Sedar, Irving and H. J. Greenberg. **Behind the Egyptian Sphinx.** New York : Chilton Company, 1960.

110) Stephens, Robert. **Nasser : A Political Biography.** London : Allen Lane the Penguin Press, 1971.

111) Vatikiotis, P. J. **The Egyptian Army in Politics : Pattern for New Nations ?** Bloomington : Indiana University Press, 1961.

112) ————. **The Modern History of Egypt.** New York : Frederick A. Praeger, 1969.

113) ————. (ed.). **Egypt Since the Revolution.** New York : Frederick A. Praeger, 1968.

114) Waterfield, Gordon. **Egypt.** New York : Walker and Company, 1967.

115) Wheelock, Keith. **Nasser's New Egypt : A Critical Analysis.** New York : Frederick A. Praeger, 1960.

المقالات الاجنبية

١ – مقالات عامــة .

116) Ake, "Charismatic Legitimation and Political Integration," **Comparative Studies in Society and History,** IX (1966 / 1967).

117) Apter, David E. and Charles Adrain. "Comparative Government : Developing New Nations," **The Journal of Politics,** XXX (1968).

118) Bailey, Norman A. "The Role of Military Forces in Latin America," **Military Review,** LI (February, 1971).

119) Bitar, Salaheddin. "The Ba'ath Party," **Middle East International** (September, 1972).

120) Deutscher, Issac. "On the Israeli-Arab War," **New Left Review,** 44 (July-August, 1967).

121) Eisenstadt, S. E. "Bureaucracy, Bureaucratization, and Debureaucratization," **Administrative Science Quarterly,** IV (December, 1959).

122) ————. "Internal Contradictions in Bureaucratic Politics," **Comparative Studies in Society and History,** I (1958 / 1959).

23) ———. "Bureaucracy and Bureaucratization," **Current Sociology**, VII (1958).

24) ———. "Political Struggle in Bureaucratic Societies," **World Politics**, IX (October 1956 - July, 1957).

25) Greene, Fred. "Toward Understanding Military Coups," **Africa Report**, XI (February, 1966).

26) Gutteridge, W. "The Military in Africa." **African Affairs**, 69 (October, 1970).

27) ———. "The Political Role of African Armed Forces," **African Affairs**, 66 (April, 1967).

128) Halpern, Manfred. "The Problems of Becoming Conscious of a Salaried New Middle Class," **Comparative Studies in Society and History**, XII (1970).

124) Harkabi, Y. "Basic Factors in the Arab Collapse During the Six Day War," **Orbis**, XI (Fall, 1967).

130) Hopkins, Keith. "Civil - Military Relations in Developing Countries," **The British Journal of Sociology**, 17 (1966).

131) Kim, C. I. Eugene and John P. Lovell. "The Military and Political Change in Asia," **Pacific Affairs**, XL (1967).

132) Lissak, Moshe. "Modernization and Role Expansion of the Military in Developing Countries," **Comparative Studies in Society and History**, IX (1966/1967).

133) MacKinnon, Frank. "The Crown in a Democracy," **The Dalhousie Review**, 49 (Summer, 1969).

134) Nejad-Mohammadi, Hassan. "Revolutionary Organizations and Revolutionary Regimes: A Typology and a Process Model," **Middle East Forum**, XLVI (1970).

135) Oammen, T. K. "Charisma, Social Structure and Social Change," **Comparative Studies in Society and History**, X (1967/1968).

136) Perinbanuyagam, R. S. "The Dialectics of Charisma," **The Sociological Quarterly**, 12 (1971).

137) Perlmutter, Amos. "The Myth of the New Middle Class: Some Lessons in Social and Political Theory," **Comparative Studies in Society and History**, XII (1970).

138) ———. "The Arab Military Elite," **World Politics**, XXII (January, 1969).

139) Putnam, Robert D. "Toward Explaining Military Intervention in Latin America Politics," **World Politics**, XX (October, 1967).

140) Scott, James C. "The Analysis of Corruption in Developing Nations," **Comparative Studies in Society and History**, XI (1969).

141) Shils, Edward. "The Concentration and Dispersion of Charisma: Their Bearing on Economic Policy in Underdeveloped Countries," **World Politics**, XI (October, 1958)

142) Woddis, Jack. "Military Coups in Africa," **Marxism Today** (December, 1960)

٢ – مقالات عن مصر :

143) Beely, Harold. "The United Arab Republic since the June War," **African Affairs**, 68 (October, 1969).

144) Halpern, Manfred. "Egypt and the New Middle Class: Reaffirmation and New Explorations," **Comparative Studies in Society and History**, XI (1969)

145) Heaphey, James. "The Organization of Egypt: Inadequacies of a Non-political Model for Nation Building," **World Politics,** XVIII (January, 1966).

146) Perlmutter, Amos. "Egypt and the Myth of the New Middle Class: A Comparative Analysis," **Comparative Studies in Society and History,** X (1967 / 1968).

٣ – صحف ومجلات :

147) **New York Times, The,** September, 1952, March and April, 1954

148) **Newsweek,** October, 1970.

149) **Life,** October, 1970.

150) **Time,** October, 1970.

٤ – مراجع عامّة :

151) **ADELPHI PAPERS.**

152) **Arab Record and Report.**

153) **Europa Year book.**

154) **Kessing's Contemporary Archives.**

155) **The Middle East : A Political and Economic Survey.** London : Royal Institute of International Affairs, 1954.

156) **The Military Balance.**

157) **Strategic Survey.**

٥ – وثائق عامّة :

158) General Agency for Public Mobilization and Statistics. **Statistical Handbook of the United Arab Republic : 1952 - 1966.** Cairo : CAPMS 1967.

159) Gulick, Luther and James K. Pollock. **Government Reorganization in the U.A.R.,** Cairo : The Central Committee for the Reorganization of the Machinery of Government, 1962.

160) IBRD. **Economic Development in the United Arab Republic : The Main Report.** Department of Operations in South East Asia and the Middle East. 1963.

161) U.A.R. **The Charter.** Cairo : Information Department, n.d.

الحـــواشي

الكتب العربيـــة

١ ـ كتب عامة :

(١٦٢) العظم ، صادق جلال . النقد الذاتي بعد الهزيمة . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٩ .

(١٦٣) ابراهيم ، محسن . في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي . بيروت : دار الفجر الجديد ، ١٩٦٢ .

٢ ـ كتب عن مصر :

(١٦٤) الرزاز ، منيف . التجربة المرّة . بيروت : دار غندور ، ١٩٦٧ .

(١٦٥) ألبدرى ، أحمد كامل . القطاع العام في المجتمع الاشتراكى . القاهرة : المعهد القومى للادارة العليا ، ١٩٦٣ .

(١٦٦) البشرى ، عبدالوهاب . الدور القيادى للمؤسسة العامة . القاهرة : المعهد القومى للادارة العليا ، ١٩٦٥ .

(١٦٧) البرّاوى ، راشد . حقيقة الانقلاب الأخير في مصر . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

(١٦٨) الحافظ ، ياسين . حول بعض قضايا الثورة العربية . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٥ .

(١٦٩) الجمل ، يحيى . الاشتراكية العربية . القاهرة : الهيئة العامة للكتب ، ١٩٦٨ .

(١٧٠) الخولى ، لطفى . دراسات في الواقع المصرى المعاصر . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤ .

(١٧١) المحجوب ، رفعت . النظام الاشتراكى في الجمهورية العربية المتحدة . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧ .

(١٧٢) الشريف ، احمد فؤاد (مشرف) . الميثاق من وجهة نظر الادارة العليا . القاهرة : المعهد القومى ، ١٩٦٢ .

(١٧٣) الشرقاوى ، محمود . تأملات في الميثاق الوطنى . القاهرة : الدار القومية ، بدون تاريخ .

(١٧٤) الوكيل ، عبدالواحد . أضواء على الاتحاد الأشتراكى العربي . القاهرة : الدار القومية ، ١٩٦٣

(١٧٥) جمال الدين . عبدالأحد محمد . بعض سمات قانون الاحكام العسكرية . القاهرة : الهيئة العامة للكتب ، ١٩٦٩ .

(١٧٦) جاك دومال وماري روا (ترجمة ريمون ناشاتي) . جمال عبدالناصر : من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة . بيروت : دار الآداب ، ١٩٦٨ .

(١٧٧) درويش ، عبدالكريم . البيروقراطية والاشتراكية . القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية ، ١٩٦٥ .

(١٧٨) هيكل ، محمد حسنين . عبدالناصر والعالم . بيروت : دار النهار ، ١٩٧٣ .

(١٧٩) حافظ ، حمدى . الاشتراكية والتطبيق الاشتراكي في الجمهورية المتحدة . القاهرة : مكتبة الانجلو – مصرية ، ١٩٦٦ .

(١٨٠) حاتم ، عبدالقادر . الاعلام والدعاية : نظريات وتجارب . القاهرة: مكتبة الانجلو – مصرية ، ١٩٧٢ .

(١٨١) حاتم ، عبدالقادر . حول النظرية الاشتراكية . القاهرة: الدار القومية، ١٩٥٩ .

(١٨٢) حسين ، محمود . الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٧٠ . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧١ .

(١٨٣) طه ، جاد . الاتحاد الاشتراكى العربي في ميزان العمل السياسى . القاهرة : الدار القومية ، بدون تاريخ .

(١٨٤) طيبة ، مصطفى (محرر) . مذكرات كمال رفعت : حرب التحرير الوطنية . القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ .

(١٨٥) لاكوتير ، جان . عبدالناصر . بيروت : دار النهار ، ١٩٧١ .

(١٨٦) مطر ، فؤاد . اين اصبح عبدالناصر في جمهورية السادات . بيروت : دار النهار ، ١٩٧٢ .

(١٨٧) ربيع ، محمد حسن . مصر بين عهدين . القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٤ .

(١٨٨) رشيد ، أحمد . نظرية الادارة العامة . القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧١ .

(١٨٩) عبد ربّه ، عبدالحافظ السيد . ثورة وثوار . القاهرة : عالم الكتب. غيرمذكور.

(١٩٠) عبدالناصر ، جمال . فلسفة الثورة . القاهرة : الدار القومية .بدون تاريخ .

(١٩١) عطية الله، أحمد . قاموس الثورة المصرية . القاهرة: الانجلو–مصرية ، ١٩٥٤.

(١٩٢) غير معلن ، انور السادات : رئيس جمهورية مصر العربية . بيروت : دار النهار ، ١٩٧٢ .

(١٩٣) سعداوى ، حسن نذير . الاشتراكية العربية والتطور الاشتراكي . القاهرة : القومية ، ١٩٦٤ .

(١٩٤) سعيد ، جمال الدين . اقتصاديات مصر . القاهرة : المكتبة المصرية ، ١٩٥٠.

المقالات باللغة العربيـــة

١ – المقـــالات العامة :

(١٩٥) بهاء الدين ، احمد . « مرحلة الانقلابات العسكرية » ، روز اليوسف (القاهرة : ٢٤ تشرين الثاني– نوفمبر ١٩٥٨) .

٢ – المقالات الخاصة بمصر :

(١٩٦) البشرى ، طارق . « الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو ». الطليعة (القاهرة : تموز – يوليو ١٩٦٥) .

(١٩٧) الدهان ، فؤاد . « المجالس الشعبية اداة الثورة المتجددة » . الطليعة(تموز – يوليو ١٩٦٥) .

(١٩٨) العيسى ، صلاح . « الصحافة والاشتراكية في الجمهورية ». الحرية (بيروت : ١٩٦٦/٤/٤) .

(١٩٩) الحديدى ، صلاح الدين . « شاهد على حرب حزيران » . الحوادث (بيروت : ١٩٧٢/٨/٢٥) .

(٢٠٠) الحديدى ، صلاح الدين . « اسرائيل بدأت الحرب » . الحوادث (١٩٧٢/٩/٨) .

(٢٠١) الحديدى ، صلاح الدين . « دخلنا المعركة بالعنصر الاكثر ولاء والاقل خبرة » . الحوادث (١٩٧٢/٩/٢١) .

(٢٠٢) الحوت ، شفيق . «عبدالناصر كما عرفته»الدستور (بيروت: ١٩٧٢/٩/٢٥) .

(٢٠٣) الخولى ، لطفى . « عام التنظيم السياسى » . الطليعة (آب—اغسطس، ١٩٦٥).

(٢٠٤) الخولى ، لطفى . « الدولة والتنظيم السياسى في التجربة المصرية » . الطليعة (تموز— يوليو ، ١٩٦٥) .

(٢٠٥) الخولى ، لطفى . « قضايا ومشاكل جديدة في التجربة المصرية » . الطليعة (شباط — فبراير ، ١٩٦٥) .

(٢٠٦) الخولى ، لطفى . « القطاع العام من الداخل » . الطليعة (آب — أغسطس ، ١٩٦٥) .

(٢٠٧) المرشدى ، أحمد . « الوضع الراهن للقطاع العام في مصر . » الطليعة (آب — أغسطس ، ١٩٦٥) .

(٢٠٨) السعيد ، رفعت . « الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصرى » . الطليعة (آذار — مارس ١٩٧٢) .

(٢٠٩) السباعى ، يوسف . «الكرامة الوطنية — طريق لم يحد عنه السادات» . المصوّر (القاهرة : ١٩٧٢/١٠/٢٠) .

(٢١٠) بهاء الدين ، أحمد . « كل كفاءة . . . وكل عضلة . . . وكل مخيلة » . المصوّر (١٩٦٨/٧/١٩) .

(٢١١) هيكل ، محمد حسنين . « ومشكلة الادارة » . الاهرام (١٩٦٤/٣/٦) .

(٢١٢) هيكل ، محمد حسنين . « السويس الاجتماعية » . الاهرام (١٩٦١/٧/٢٨).

(٢١٣ (هيكل ، محمد حسنين . « الثورة الاجتماعية في يد الشعب » . الاهرام (١٩٦١/١١/٦) .

(٢١٤) هيكل ، محمد حسنين . « لماذا كان الجهاز الحكومى يشعر دائما انه فوق الجماهير » . الاهرام (١٩٦٤/٣/٦) .

(٢١٥) هيكل ، محمد حسنين . « مشكلة القطاع العام » . الاهرام (١٩٦٤/٣/٢٠) .

(٢١٦) هيكل ، محمد حسنين . « الطريق الى الثورة الادارية » . الاهرام (١٩٦٤/٣/١٣) .

(٢١٧) حمروش ، أحمد . « من أجل حماية الثورة » . روز اليوسف (١٩٦٧/٨/٧) .

(٢١٨) حمروش ، أحمد . « لاطريق الآ الحرب » . روز اليوسف (١٩٦٧/٨/١٤).
(٢١٩) حمروش ،أحمد . « من يحمى الثورة ؟».روز اليوسف (١٩٦٧/٧/٣١).
(٢٢٠) حسن ، عبدالرزاق . « ميزان المدفوعات وقضية زيادة الصادرات وخفض الاستهلاك » . الطليعة (ديسمبر ، ١٩٦٥) .
(٢٢١) فريحة ، سعيد . «ظاهرة اسمها : ناصر» . الصياد (بيروت: ١٩٧٢/٩/٢٨) .
(٢٢٢) مرعى ، سيّد . « اعظم ما في السادات . . . وفاؤه للثورة التى شارك في صنعها » . المصور (١٩٧٢/١٠/٢٠) .
(٢٢٣) كامل ، ميشيل . «القيادة السياسية والعلاقات التنظيمية داخل الاتحادالاشتراكى» الطليعة (كانون الاول – ديسمبر ، ١٩٦٥) .
(٢٢٤) كامل ، ميشيل . « حول المنظمة الجماهيرية ، الحرب ، والكادر الثورى » . الطليعة . (شباط – فبراير ، ١٩٦٥) .
(٢٢٥) كشلى، محمد . « دور القيادة الناصرية » . الحرية(٥ ايلول – سبتمبر ،١٩٦٦).
(٢٢٦) كشلى ، محمد . « تصنيع خفيف أم تصنيع ثقيل ، الحرية (١٩٦٩/٦/٣٠).
(٢٢٧) كشلى،محمد . «قضايا التجربة الاشتراكية في مصر» .الحرية(١٩٦٦/٧/٢٥).
(٢٢٨) كشلى ، محمد . « الخلفية الاقتصادية : حدود الاصلاح الزراعى » . الحرية (١٩٧١/٦/١٦) .
(٢٢٩) كشلى ، محمد . « الطبقة الجديدة وشروط بناء الاشتراكية » . الحرية (١٩٦٩/٧/٧) .
(٢٣٠) كشلى ، محمد . « الدولة ، والثورة،والطبقة الجديدة». الحرية (١٩٦٦/٨/١).
(٢٣١) كشلى ، محمد . « الجيش والشعب » . الحرية (١٩٦٩/٧/٢١).
(٢٣٢) عامر ، ابراهيم . «احذرونظرية الاشتراكية ولكن » . المصور(١٩٦٨/٧/١٩).
(٢٣٣) عزمى ، محمد عبدالمنعم . « تطور فكرة التخطيط في اقتصادنا القومى»، الطليعة (حزيران – يونيو ، ١٩٦٥) .
(٢٣٤) غير معلن . « وثائق القطاع العام ». الطليعة (تشرين الاول–اكتوبر ،١٩٦٥) .
(٢٣٥) غير معلن. « تاريخ ووثائق القطاع العام ». الطليعة (آب – أغسطس ،١٩٦٥) .

(٢٣٦) غير معلن . « اليوميات والوثائق الأساسية للثورة في ثلاث عشرة سنة » . الطليعة (تموز - يوليو ، ١٩٦٥) .

(٢٣٧) غنيم ، عادل . « حول قضية الطبقة الجديدة في مصر » . الطليعة (شباط - فبراير ، ١٩٦٨) .

(٢٣٨) سلامة ، ابراهيم . « مناورات الخريف في مصر » . الدستور (١٩٧٢/١١/٦) .

(٢٣٩) سلامة ، ابراهيم . « مشكلة الرجل التاريخى » . الدستور (١٩٧٢/٩/٢٥) .

(٢٤٠) سلام ، حلمى . « عبدالناصر كما عرفته » . الحوادث (١٩٧٢/٩/٢٩) .

(٢٤١) سلمان ، طلال . « المهمة الصعبة » . الصيّاد (١٩٧٢/١٠/١٢) .

(٢٤٢) طيبة ، مصطفى . « ألدولة والثورة في مصر » ، الحريّة (حزيران-يونيو ، ١٩٦٨) .

(٢٤٣) طيبة ، مصطفى . « التلقائية والمكتبية فيتكوين الكادر الفنى والكادر السياسى » ، الطليعة (كانون الاول - ديسمبر ، ١٩٦٥) .

٣ - صحف ومجلات :

(٢٤٤) صحيفة الاهرام القاهرية للاعوام ١٩٥٢، ١٩٥٣ ، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٨ - ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ - ١٩٦٨ ، و ١٩٧٠ - ١٩٧١ .

(٢٤٥) صحيفة الجمهورية القاهرية للعامين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ .

(٢٤٦) مجلة دراسات عربية اللبنانية للاعوام ١٩٦٥ - ١٩٧٠ .

(٢٤٧) المجلة الرسمية المصرية للاعوام ١٩٥٢ - ١٩٥٦ .

(٢٤٨) مجلة الهدف اللبنانية للعامين ١٩٧٠ - ١٩٧١ .

(٢٤٨) مجلة الحرية اللبنانية للاعوام ١٩٦٥ - ١٩٦٩ .

(٢٥٠) مجلة المصور المصرية للعام ١٩٦٨ .

(٢٥١) مجلة روز اليوسف المصرية للعام ١٩٦٨ .

(٢٥٢) مجلة الطليعة المصرية للاعوام ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ و ١٩٧١- ١٩٧٢ .

٤ ــ مراجع عامة :

(٢٥٣) الوثائق العربية . بيروت : الجامعة الاميريكية . للاعوام ١٩٦٤–١٩٦٦ .

(٢٥٤) الوثائق الفلسطينية العربية . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية .للاعوام ١٩٦٨ – ١٩٧١ .

٥ ــ وثائق عامة :

(٢٥٥) البغـّال ، سيـّد سعد . الموسوعة الكاملة لتشريعات القطاع العاموالحراسات . القاهرة : المؤسسة العربية ، ١٩٦٦ .

(٢٥٦) الجمهورية المصرية ، جمهورية مصر في عامها الاول . القاهرة : الوكالة العامة للقوات المسلحة ، ١٩٥٤ .

(٢٥٧) ج.ع.م . ، الكتاب السنوى. القاهرة : دائرة الاعلام . للاعوام ١٩٦٠–٩٦٧

(٢٥٨) ج . ع . م . الكتاب السنوى للاحصاءات العامة : ١٩٥٢ ــ ١٩٦٤ .القاهرة: الجهاز المركزى للاحصاء والتعبئة العامة ، ١٩٦٥ .

(٢٥٩) ج . ع . م . مجموعة خطب وتشريعات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر . القاهرة : دائرة الاعلام . المجلدات ١ ــ ٤ .

(٢٦٠) دائرة الاحصاء والتعبئة . الاحصاء السنوى للجيب ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ . القاهرة: المطبعة الاميرية ، ١٩٥١ .

(٢٦١) دائرة الاحصاء التعبئة . الاحصاء السنوى للجيب ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠.القاهرة : المطبعة الاميرية ، ١٩٥٠ .

(٢٦٢) صبرى،على. التطبيق الاشتراكى في مصر. القاهرة : الدار القومية.غيرمذكور.

(٢٦٣) عبدالناصر ، جمال . الديمقراطية : من اقوال الرئيس جمال عبدالناصر . القاهرة : الدار القومية . غير مذكور .

(٢٦٤) عبدالناصر ، جمال . خطاب الرئيس جمال عبدالناصر في جامعة القاهرة . القاهرة : دائرة الاعلام ، ١٩٦٧ .

(٢٦٥) غير معلن . الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي . القاهرة : الدار القومية . غير مذكور .

(٢٦٦) غير معلن . النص الكامل : قانون الاتحاد الاشتراكي العربي . القاهرة : الدار القومية . غير مذكور .

(٢٦٧) محي‌الدين ، زكريا . اهداف المرحلة القادمة . القاهرة : الدارالقومية، ١٩٦٥ .

(٢٦٨) الاتحاد الاشتراكي العربي . نظرة عامة على مسار التنمية خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية . القاهرة : الاتحاد الاشتراكي العربي. غير مذكور .

٦ ــ وثائق غير منشورة (أو سرّية) :

(٢٦٩) المدّعى العام الاشتراكي . محضر التحقيق مع شعراوى جمعة . القاهرة : رقم ٤٥ في ١٩٧١/٦/٢٢ .

(٢٧٠) المدعى العام الاشتراكي . محضر التحقيق مع محمد سعيد . القاهرة : ملف ٧١/١٤٨ في ١٩٧١/٩/٢١ .

(٢٧١) المدعى العام الاشتراكي . محضر التحقيق مع محمد هاشم العشارى . القاهرة : ١٩٧١/٨/١٦ .

(٢٧٢) ج . ع . م . البيان الاحصائي للموازنة العامة للدولة . القاهرة : الهيئة العامة ، ١٩٧٠ .

المقابلات الشخصيـــــة

(٢٧٣) السلاّل ، عبدالله :

قائد الحركة العسكرية التى قامت بأنقلاب عسكرى ضد نظام الامامة في اليمن بتاريخ ١٩٦٢/٩/٢٦ . وقد اصبح رئيساً للجمهورية العربية اليمنية منذئذ وحتّى أواخر العام ١٩٦٧ . حاليا : لاجئ سياسى في القاهرة . تمت مقابلته في القاهرة يوم ١٩٦٢/٩/٨ .

(٢٧٤) السرّاج ، العقيد عبدالحميد :

مدير المخابرات في سورية بدءً من العام ١٩٥٥ ، ورجل سورية القوى ووزير داخليتها ونائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة في الفترة ١٩٥٨ ــ ١٩٦١ . لاجئ سياسى في القاهرة حيث تمت مقابلته في ١٩٧٢/٩/٩ .

(٢٧٥) الحوراني ، أكرم :

احد ابرز سياسيي سورية لمدة طويلة اسهم مع الاستاذ ميشيل عفلق في ايجاد حزب البعث العربي الاشتراكي الموّحد ، وكان عضواً في البرلمان السوري ووزيراً عدة مرات . كما اصبح نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة في الفترة ١٩٥٨–١٩٥٩ . تمت مقابلته في بيروت في ١٩٧١/٦/١٨ .

(٢٧٦) الهندي ، هانيْ :

أحد مؤسسي « حركة القوميين العرب » ، ووزير سابق للتخطيط في سورية في ١٩٦٣/٣/٢٨ . وهو ، علاوة على ذلك كله ، صديق مقرّب للرئيس جمال عبدالناصر. جرت مقابلته في بيروت في ٦/٦/و ٧/١٣ و ١٩٧٢/١١/٢٥ .

(٢٧٧) المعّري ، العقيد رائف :

أحد الوزراء السابقين في الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة . لاجئْ سياسي في القاهرة حيث قابله المؤلف بتاريخ ١٩٧١/٨/٤ .

(٢٧٨) الزرقي ، اللواء سعد طه :

ضابط بوليس مصري متقاعد واحد اعضاء اللجنة الدائمة للاعلام في جامعة الدول العربية . جرت مقابلته في القاهرة في ١٩٧٢/١٠/٢٣ .

(٢٧٩) المختار ، الدكتور علي :

استاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة حين تمت مقابلته في ١٩٧٢/٩/٧ .

(٢٨٠) المازني ، العقيد عبدالحميد :

أحد ضباط « هيئة الضباط الاحرار » والمستشار في السفارة المصرية في بيروت حين جرت مقابلته في ١٩٧١/٦/١٧ و ٢٢/ و ١٩٧٢/٧/٢٧ .

(٢٨١) المرصفي ، آمال :

أحد اعضاء « هيئة الضباط الاحرار » ومدير المسرح القومي في مصر حين جرت مقابلته في ٩/٥ و ١٩٧٢/١٠/٢٤ .

(٢٨٢) البشري ، الدكتور طارق :

استاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهـــرة حين تمت مقابلته في عاصمة جمهورية مصر العربية في ١٩٧٢/٩/٩ .

(٢٨٣) الايوبي ، الهيثم :

ضابط سوري بارز ، أسهم في محاولة الانقلاب التي جرت يوم ١٩٦٣/٧/١٨ في سورية ، وكان حين قابله المؤلف ، في بيروت بتاريخ ١٩٧١/٧/٤ و ٨/٣ و ١٩٧٢/١١/٦ ، مستشاراً في مركز الأبحاث .

(٢٨٤) أحمد ، محمد سيّد :

أحد اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري السابقين . وكان — عندما قابله المؤلف في القاهرة في ١٩٧١/٨/٥ — يعمل مستشاراً وكاتباً في مجلة الطليعةالمصرية.

(٢٨٥) بهاء الدين ، أحمد :

أحد ابرز الصحفيين المصريين . وقد كان — يوم قابله المؤلف في القاهرة في ١٩٧١/٨/١٤ — رئيساً لتحرير مجلة « المصور » الاسبوعية .

(٢٨٦) بدوي ، مصطفى بهجت :

أحد أنصار حزب « مصر الفتاة » البارزين في الجيش المصري قبل الثورة . وكان قد أصبح مديرا لادارة الشؤون العامة للقوات المسلّحة في اعقاب نجاح انقلاب ١٩٥٢ . تمت مقابلته في القاهرة بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٣ .

(٢٨٧) بشير ، تحسين :

الناطق الرسمي الاسبق باسم جمهورية مصر العربية . كان يشغل منصب مستشار في جامعة الدول العربية ، عندما قابله المؤلف في القاهرة بتاريخ ٨/٧ و ١٩٧١/٨/١٢.

(٢٨٨) جزيلان ، اللواء عبدالله :

نائب سابق لرئيس الوزراء ، ووزير للداخلية في الجمهورية العربية اليمنية . تمت مقابلته في القاهرة في ٨ و ٩ و ١٩٧٢/٩/١٠ .

(٢٨٩) حليم ، أسعد :

زعيم شيوعي بارز سابق في مصر . وقد كان يعمل مديراً للتوزيع في المؤسسة العامة للنشر عندما قابله المؤلف في القاهرة في ١٩٧١/٨/٧ .

(٢٩٠) حمروش ، أحمد :

المفوض العسكري السابق لحركة « حدتو » الشيوعية . وكان يشغل منصبمساعد رئيس تحرير مجلة « روز اليوسف » عندما قابله المؤلف في القاهرة في ١٣ و١٩٧١/٨/١٤

(٢٩١) كرم ، سمير :
صحفي مصرى بارز . كان يعمل في مؤسسة الاهرام للنشر عندما قابله المؤلف في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٨/٥ .
(٢٩٢) صدّيق ، يوسف :
أحد قادة انقلاب ٢٣ تموز – يوليو ١٩٥٢ ، واحد اعضاء « مجلس قيادة الثورة» منذ تموز – يوليو١٩٥٢ وحتّى ١٩٥٤ . جرت مقابلته في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٨/١٢
(٢٩٣) صفدى ، أكرم :
ضابط سورى بارز واحد قادة المحاولة الانقلابية التى جرت في سورية في ١٨ تموز – يوليو ١٩٦٣ . وقد كان مرافقاً للرئيس عبدالناصر طوال الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦١ . تمت مقابلته في القاهرة بتاريخ ٩/٧ و ٢١ و ١٩٧٢/٩/٢٢ .
(٢٩٤) ضاحى ، جهاد :
أحد وزراء حكومة ١٩٦٣/٣/٢٨ في سورية وصديق مقرّب للمشير عبدالحكيم عامر . تمت مقابلته في بيروت في ١٩٧١/٦/٢١ و ٢٢ و ١٩٧٢/٩/٢٧ .
(٢٩٥) ديرى ، أكرم :
ضابط سورى بارز اصبح وزيراً عدة مرات في عهد الوحدة بين مصر و سورية جرت المقابلة في القاهرة في ٩/٨ و ١٩٧٢/١٠/٢٢ .
(٢٩٦) فضل ، مبارك عبده :
أحد مؤسسى « حدتو » الشيوعية ومسؤولها التنظيمي . تمت المقابلة في القاهرة في ١٩٧١/٨/٨ .
(٢٩٧) فريد ، اللواء اسماعيل :
المدير الاسبق للمخابرات العسكرية في سلاح الجو المصرى . كان – عندما تمت مقابلته في القاهرة في ١٩٧٢/١٠/٢٤ – يشغل منصب عضو في اللجنة الدائمة للاعلام العربي .
(٢٩٨) فتحى ، ابراهيم :
قائد شيوعى سابق . جرت مقابلته في القاهرة في ٢ و ٣ و ١٩٧١/٨/٦ .
(٢٩٩) عبدالحميد ، صبحى :
المدير الاسبق للعمليات في الهيئة العامة للاركان العراقية للعام ١٩٦٣ ،ووزير

خارجية سابق ووزير دفاع حتى ايلول – سبتمبر ١٩٦٥ . تمت مقابلته في القاهرة في ١٩٧٢/٩/١٠ .

(٣٠٠) عبدالله ، دكتور اسماعيل صبري :

مدير سابق لمعهد التخطيط القومي ، وكان وزيراً للتخطيط في جمهورية مصر العربية عندما قابله المؤلف في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٨/٨ .

(٣٠١) عامر ، ابراهيم :

أحد أعضاء « هيئة الضباط الاحرار » ومساعد لرئيس تحرير مجلة المصوّر عندما قابله المؤلف في القاهرة في ١٩٧١/٨/٣ .

(٣٠٢) عودة ، الدكتور عبدالملك :

استاذ في دائرة الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة ومساعد رئيس مجلس أمناء « الأهرام » عندما تمت المقابلة معه في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٨/٤ .

(٣٠٣) عناية ، عدنان :

كان في فترة قريبا من أوساط المشير عامر وكان يشغل منصب مساعد مدير مكتب جامعة الدول العربية في كندا ، عندما قابله المؤلف في اتوا – كندا بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٧ .

(٣٠٤) عز الدين ، جادو :

ضابط ووزير سورى في عهد الوحدة بين مصر وسورية . تمت مقابلته في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٨/٢ .

(٣٠٥) عبدالرزاق ، الدكتور حسين :

صحفى مصرى لامع . تمت المقابلة في القاهرة في ١٩٧٢/٩/٧ .

(٣٠٦) ماميش ، صلاح :

باحث مساعد في مكتب رئيس الجمهورية عندما قابله المؤلف في القاهرة بتاريخ ٢٣ و ١٩٧٢/١٠/٢٤ .

(٣٠٧) محي الدين ، خالد :

احد اعضاء اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الاحرار التى قادت انقلاب ١٩٥٢ في مصر وعضو بارز من اعضاء « مجلس قيادة الثورة » حتى العام ١٩٥٤ . وكان – عندما

قابله المؤلف في القاهرة بتاريخ ١٩٧٢/٩/٣ – عضواً في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي .

(٣٠٨) مراد ، زكي :

المسؤول السياسي السابق لحركة « حدتو » الشيوعية ، ومحام بارز . قابله المؤلف في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٨/٨ .

(٣٠٩) مرسي ، دكتور فؤاد :

السكرتير العام الاسبق للحزب الشيوعي الموّحد ، وكان يشغل منصب وزير التموين عندما قابله المؤلف في القاهرة بتاريخ ١٩٧٢/٩/٤ .

(٣١٠) ندا ، حمدي :

صحفي بارز في صحيفة الاهرام حيث جرت مقابلته في ١٩٧١/٨/١٤ .

(٣١١) نسيم ، محمد :

احد اعضاء « هيئة الضباط الاحرار » ، والرئيس الاسبق لهيئة الخدمة السرّية ، ومقرب لعبدالناصر . جرت المقابلة في القاهرة بتاريخ ٩/٨ و ١٩٧٢/١٠/٢٣ .

(٣١٢) واكد ، لطفي :

عضو في « هيئة الضباط الاحرار » . جرت المقابلة بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٢٢ .

(٣١٣) يوسف ، ابو سيف :

زعيم شيوعي بارز سابق . وكان عندما تمت مقابلته في القاهرة بتاريخ ١٩٧١/٨/١٤ يعمل مستشاراً لمجلة « الطليعة الشهرية » .

المقدمة

(١) وبهذا الصدد ، يجب تمييز العوامل المجتمعية الداخلية عن العوامل الخارجية (الاقليمية والدولية) التى تتسبب في وقوع الانقلابات العسكرية . راجع :

Carl Leiden and Karl M. Schmitt, **The Politics of Violence: Revolution in the Modern World** (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, Inc., 1968), pp. 70-73; and Miles Copeland, **The Game of Nations: The Immorality of Power Politics** (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970), pp. 42 - 44.

(٢) ولمزيد من الايضاح حول هذه العوامل الداخلية ، انظر :

Edward Shils, "The Military in the Political Development of the New State", in John J. Johnson (ed.), **The Role of the Military in Underdeveloped Countries** (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), pp. 29 - 34, 60 - 64; Lucian W. Pye, "Armies in the Process of Political Modernization," in Johnson (ed.), **Ibid.**, pp. 73 - 89; and Samuel P. Huntington, **Political Order in Changing Societies** (New Haven: Yale University Press, 1969), pp. 196 - 219.

(٣) ومن اجل بحث واف حول شمولية هذه المسألة ، طالع :

S.N. Eisenstadt, "Bureaucracy and Political Development", in Joseph La Palombara (ed.), **Bureaucracy and Political Development** (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1963), pp. 96 - 97 and 103.

(٤) انظر :

Joseph La Palombara, "An Overview of Bureaucracy and Political Development", in La Palombara (ed.), **Ibid.**, pp. 28 - 29.

(٥) راجع :

Samuel Huntington, "The New Military Politics", in Huntington (ed.), **Changing Patterns of Military Politics** (New York: The Free Press, 1962), pp. 13 - 14; Michael Howard, "Introduction: The Armed Forces as a Political Problem", in Howard (ed.), **Soldiers and Governments** (London: Eyre and Spottiswoode, Ltd., 1957, p. 23; and Francis E. Rourke, **Bureaucracy, Politics, and Public Policy** (Boston: Little, Brown and Company, 1969), pp. 18 - 19, 56 and 65.

(٦) انظر :

S. E. Finer, **The Man on Hoseback: The Role of the Military in Politics.** (New York: Frederick A. Praeger, 1962), pp. 86 - 88; and Norman A. Bailey, "The Role of The Military Forces in Latin America", **Military Review, LI** (February, 1971), pp. 67 - 68.

(٧) والتعبير هنا مستخدم وفقا للتعريف الذى وضعه مورتون كابلان ونيكولاس كاتزنبا خ . راجع:

Morton A. Kaplan and Nicholas Katzenbach, **The Political Foundations of International Law**, (New York: John Wiley and Sons, 1961), p. 350.

(٨) حول العلاقات المدنية ـ العسكرية في اسرائيل في العام ١٩٦٧ ، انظر :

Walter Laqueur, **The Road to War 1967: The Origins of the Arab Israeli Conflict**, (London: Weidenfeld and Nicholson, 1969), p. 148; and Jean Larteguy, **The Walls of Israel** (New York: M. Ivans. and Company, 1969), pp. 76 - 77.

(٩) وللاطلاع على ادبيات تتعلق بالمناطق المذكورة هذه ، راجع :

J. C. Hurewitz, **Middle East Politics: The Military Dimension**, (New York: Frederick A. Praeger, 1969); John P. Lovell and C.I. Eugene Kim, "The Political Miliatry and Political Change inAsia," **Pacific Affairs**, XL (1967), pp. 114 - 123; Fred Greene, "Towarda Understanding Military Coups", **Africa Report**, XI February, 1966), pp. 10 - 16; and Robert D. Putnam, "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics", **World Politics**, XX (October, 1967), pp. 83 - 110.

(١٠) ومن اجل تحليل لاهمية الدور الذى تلعبه هذه العوامل ، انظر :

P. J. Vatiklotis, **The Egyptian Army in Politics: Patterns for New Nations** (Bloomington: Indiana University Press, 1961), pp. XI - Xii; Morris Janowitz, **The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis** (Chicago: The University of Chicago Press, 1964), p. 12; Jamal A. Ahmad, The Intellectual Origins of **Egyptian Nationalism**, (London: Oxford University Press, 1960), pp. 124 - 125.

كذلك انظر : احمد بهاء الدين، « مرحلة الانقلابات العسكرية » ، روز اليوسف (القاهرة : العدد ١٥٨٩ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٨) ، ص ١٠ .

(١١) راجع :

W. Gutteride, "The Political Role of African Armed Forces", **African Affairs**, 66 (April, 1967), pp. 95 - 96; and Moshe Lissak, "Modernization and Role - Expansion of the Military in Developing Countries," **Comparative Studies in Society and History**, IX (1966 - 67), pp. 255.

(١٢) كما حدث في أميركا اللاتينية في القرن التاسع عشر ، وفي اوروبا اثناء فترة ما قبل الثورة الصناعية وفي الشرق الاوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين . انظر :

John J. Johnson, "The Latin American Military as a Politically Competing Group in Transitional Society", in Johson (ed.),op. cit., pp. 92, 95 - 97 and Manfred Halpern, **The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa** (Princeton, N.J.: Princeton Univercity Press, 1963), pp. 253 - 4.

(١٣) كما جاء في دراسة :

Morton Kaplan, **System and Process in International Politics** (New York: John Wiley and Sons, 1957), p. 5.

(١٤) راجع :

Anwar El-Sadat, **Revolt on the Nile** (New York: The John Day Company, 1957), p. 126.

(١٥) انظر المصادر التالية :

John C. Campbell, **Defense of the Middle East: Problems of American Policy** (New York: Harper and Brothers, 1968), pp. 12 - 14, 34; and J. C. Hurewitz, **Diplomacy in the Near and Middle East: A Documentary Record**, 1914 - 1956, II (New York: D. Van Nostrand Company, Inc., 1958), p. 273.

(١٦) محمود حسين ، **الصراع الطبقي في مصر من ١٩٤٥ الى ١٩٧٠** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧١) ، ص ٩٦ و ١٠٠ ، كذلك :

Copeland, op. cit., pp. 53 - 58 and 59 in particular.

(١٧) وللاطلاع على تحليل مستفيض لهذه الظاهرة ، انظر :

Joseph La Palombara, "An Overview of Bureaucracy and Political Development", in La Palombara (ed.), op. cit., pp. 32 - 33.

(١٨) ويتطلب التفسير الوظائفى : « (١) ظاهرة لتفسر ، (٢) ونسق تحصل فيه الظاهرة و (٣) تحديد لنتائج الظاهرة على النسق الكلى » كما هو موضح في :

Eugene J. Meehan, **Contemporary Political Thought : A Critical Study** (Homewood, Ill. : The Dorsey Press, 1967), p. 114.

(١٩) ويشير «النسق الداخلى» الى «مجموع العلاقات الخاصة بالتنظيمات التى تؤلف السياسة المحلية (للنسق) » ، على غرار التعريف الذى يقدمه لنا :

Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, **The International Politics of Regions : A Comparative Approach** (Englewood Cliffs : Prentice - Hall, Inc., 1970), pp. 2 - 3.

(٢٠) انظر :

R. Hrair Dekmegian, **Egypt Under Nasir : A Study in Political Dynamics**, (New York : State University of New York Press, 1971), p. 2.

(٢١) راجع :

T. B. Bottomore, **Elites and Society** (New York : Basic Books, 1964), p. 92; and P. J. Vatikiotis, "Some Political Consequences of the 1952 Revolution in Egypt," In P. M. Holt (ed.), **Political and Social Change in Modern Egypt** (London : Oxford University Press, 1968), p. 367.

(٢٢) ومن اجل ملخص رائع لهذه المشاكل ، انظر :

David E. Apter and Charles Andrain, "Comparative Government : Developing New Nations," **The Journal of Politics**, XXX (1968), pp..304 - 7.

(٢٣) راجع :

Dekmajian, **loc. cit.**,

(٢٤) كما ورد في :

W. J. M. Mackenzie, **Politics and Social Science** (Baltimore : Penguin Books, 1957), pp. 75 - 78 and 383.

الفصل الأول

(١) انظـر :

Tom Little, **Modern Egypt** (New York : Frederick A. Praeger, 1968), p. 258.

(٢) راجـع :

Charles Issawi, "The Economic Development of Egypt," in Issawi (ed.), **The Economic History of the Middle East: 1800 - 1914**, (Chicago : The University of Chicago Press), p. 373.

(٣) وذلك كما ورد في ، جمال الدين م . سعيد ، **اشتراكية مصر** (القاهرة : المكتبة المصرية ، ١٩٥٠) ، ص ٣٤٤ .

(٤) انظـر :

Gabriel S. Saab, **The Egyptian Agrarian Reform : 1952 - 1962** (London : Oxford University Press, 1967), pp. 1 - 3.

(٥) راجـع :

Patrick O'Brien, **The Revolution in Egypt's Economic System** (London : Oxford University Press, 1966), p. 31.

(٦) ومن اجل بيانات وافية حول العجز في الميزان التجارى المصرى في السنوات المختلفة ، انظر :

Magdi, M. El Kammash, **Economic Development and Planning in Egypt**, (New York : Frederick A. Praeger, 1968), pp. 188 - 91.

كما ان اسباب ضيق المجالات امام آفاق الصناعة المصرية فانها مشروحة على نحو جيد في :
O'Brien, op. cit., pp. 32 - 33.

(٧) انظـر :

Anwar Abdel - Malek, **Egypt : Military Society**, Tr. Charles Lam Markmann (New York : Vintage Books 1968), p. 39; and Issawi (ed.), op. cit., p. 366.

(٨) راجـع :

O'Brien, op. cit., p. 32.

(٩) **المصدر ذاته** ، ص ٣٠ .

(١٠) انظر :

Tareq Ismael, **Governments and Politics of the Contemporary Middle East** (Homewood, Ill. : The Dorsey Press, 1970), p. 311.

(١١) راجـع :

Gabriel Baer, **A History of Landownership in Modern Egypt : 1800 - 1950**, (London : Oxford University Press, 1962), pp. 228 - 9.

(١٢) وذلك وفقا لما أعلنته دائرة الاحصاء والتعبئة المصرية ، **الاحصاء السنوى للجيب : ١٩٥٠ ـ ١٩٥١** (القاهرة : المطبعة الاميرية ، ١٩٥١) ، ص ٩١ ـ ١٠٨ .

(١٣) راجـع :

Baer, op. cit., pp. 143 and 201.

(١٤) انظــر :

Charles Issawi, **Egypt At Mid - Century : An Economic Survey** (London : Oxford University Press, 1954), p. 258.

(١٥) حسن ربيع ، **مصر بين عهدين** (القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربي ، ١٩٥٤) ، ص ٨١ .

(١٦) راشد البراوى ، **حقيقة الانقلاب الاخير في مصر** (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢)، ص ٦٤ — ٦٨ .

(١٧) انظــر :

Charles Issawi, **Egypt : An Economic and Social Analysis** (London : Oxford University Press, 1947), pp. 150 - 1; and Abdel Malek, op. cit., pp. 41 - 42.

(١٨) ربيع ، **المصدر السابق** ، ص ٢٣ .

(١٩) ومن أجل الاطلاع على وصف شامل لحياة المزارعين المعدمين ، انظر ،

Issawi, **Egypt : An Economic and Social Analysis**, pp. 154 - 6.

كذلك ، راجع دراسة البراوى ، **المصدر السابق** ، ص ٨٥ — ٨٩ .

(٢٠) وبالامكان مطالعة شرح واف للادوار السياسية الخاصة بفئات الفلاحين المصريين في دراسة حسين ، **المصدر السابق** ، ص ٤٣ — ٤٨ .

(٢١) وحول هذه الانتفاضات الفلاحية ، انظر مقالة ، طارق البشرى ، « الخريطة السياسية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو» ، **الطليعة** ، القاهرة ، العدد السابع ، ١٩٦٥) ، ص ١٤ — ١٥ .

(٢٢) راجع :

El-Kammash, op. cit., p. 36.

(٢٣) انظر : ربيع ، **المصدر السابق** ، ص ٢١ — ٢٢ .

(٢٤) البراوى ، **المصدر السابق** ، ص ٨٨ — ٨٩ .

(٢٥) كما ورد في دراسة البراوى ، **المصدر السابق** ، ص ٩١ — ٩٣ وفي :

Issawi, **Egypt : An Economic and Social Analysis**, pp. 152 - 3.

(٢٦) انظــر :

Morroe Berger, "The Middle Class in the Arab World," in Walter Z. Laqueur, **The Middle East in Transition** (New York : Frederick A. Praeger, 1958), p. 63.

(٢٧) راجع :

Halpern, op. cit., pp. 51 - 56.

(٢٨) انظــر :

Ismael, op. cit., p. 166.

(٢٩) ربيع ، **المصدر السابق** ، ص ١٢٨ .

(٣٠) راجع :

Issawi, op. cit., p. 177.

(٣١) ولمزيد من المعلومات حول العوامل التى ادت الى تسييس الطبقة المتوسطة المصرية ، انظر دراسة حسين ، **المصدر السابق** ، وكذلك :

P. J. Vatikiotis, **The Modern History of Egypt** (New York : Frederick A. Praeger, 1969), p. 447; and Issawi, **op. cit.**, p. 152.

(٣٢) انظــر :

Vatikiotis, **The Egyptian Army in Politics**, p. 26.

(٣٣) راجع :

Ahmed, **op. cit.**, p. 125.

(٣٤) انظــر :

Vatikiotis, **op. cit.**, p. 26.

(٣٥) كما ورد في دراسة :

Ahmed, **op. cit.**, p. 122.

(٣٦) راجع مقالة البرت حوراني في مقدمة دراسة :

Ahmed, **Ibid.**, p. Xi.

(٣٧) انظــر :

Issawi, **Egypt at Mid - Century**, p. 264.

(٣٨) راجــع :

Issawi, **Egypt : An Economic and Social Analysis**, p. 149.

(٣٩) انظــر :

Richard P. Mitchell, **The Society of the Muslim Brothers** (London : Oxford University Press, 1969), p. 37.

(٤٠) كما ورد في :

Louis Awad, "Cultural and Intellectual Developments in Egypt Since 1952," in P. J. Vatikiotis (ed.), **Egypt Since the Revolution** (New York : Frederick A. Praeger, 1968), p. 147.

(٤١) غير ان محمــود حسين يعطى وزنــا خاصــا للدور الســياسي الذى لعبــه الفلاحون المعدمون والفقراء ، راجع : حسين ، **المصدر السابق** ، ص ٩٦ – ٩٧ .

(٤٢) انظــر :

John Marlowe, **A History of Modern Egypt and Anglo-Egyptian Relations** : 1800 - 1956 (Homden : Archen Books, 1965), p. 354.

(٤٣) ولمزيد من الاراء حول حوافز وسياسات ونشاطات هذه الاحزاب ، انظر دراسة حسين ، **المصدر السابق** ، ص ٩٤ – ٩٦ ، وكذلك :

Abdel - Malek, **op. cit.**, pp. 21 - 28; Mitchell, **op. cit.**, 27; El-Sadat, **op. cit.**, pp. 90 - 91; and Vatikiotis, **The Egyptian Army in Politics**, pp. 29 - 35.

(٤٤) جميع المعلومات عن أوضاع الجيش المصرى قبل انقلاب ١٩٥٢ مستقاة من المقابلات الشخصية التى اجراها المؤلف مع ثمانية من ابرز المطلعين ومن ضمنهم اثنان من قادة الانقلاب (يوســف صــديق وخالد محيى الدين) . وفي هذا المجال ، لم تعتمد الا المعلومات التى اجمع عليها هؤلاء جميعا . مقابلات مع : عبد الحميد المازنى في ١٧ حزيران – يونيو ١٩٧١ ، ويوسف صديق في ١٢ آب – اغسطس ١٩٧١ ، واحمد حمروش في ١٣ آب – اغسطس ١٩٧١ ، وخالد محيى الدين في ٣ ايلول – سبتمبر ١٩٧٢ ، وآمال المرصفى في ٥ أيلول – سبتمبر ١٩٧٢ ، ومحمد نسيم في ٨ ايلول – سبتمبر ١٩٧٢ ، ومصطفى بهجت بدوى في ٢٣ تشرين الاول – اكتوبر ١٩٧٢ ، واسماعيل فريد في ٢٤ اكتوبر ١٩٧٢ .

(٤٥) انظر :

Baer, op. cit., p. 53.

(٤٦) كما ورد في دراسة :

Eliezer Be'eri, **Army Officers in Politics and Society**, tr. Dov Ben Abba (New York: Frederick A. Praeger, 1970), p. 314.

(٤٧) راجع :

Abdel - Malek, op. cit., p. 44.

(٤٨) انظر :

Be'eri, op. cit., p. 319.

(٤٩) : راجع

Jean and Simone Lacouture, **Egypt in Transition**, tr. Francis Scarfe (New York. Criteron Books, 1958), p. 129.

(٥٠) المصدر السابق ، ص ١٦٢ – ١٦٣ .

(٥١) انظر :

Kemal H. Karpat, "Introduction to Political and Social Thought in the Arab Countries of the Middle East," in Karpat (ed.), **Political and Social Thought in the Contemporary Middle East** (New York: Frederick A. Praeger, 1968), p. 29.

(٥٢) راجع :

Jean and Simone Lacouture, op. cit., p. 279.

على ان ذلك يجب أن لا يخفى حقيقة كون ضباط سلاحي الفرسان والطيران كانوا ابناء أو أقرباء الملاك الاغنياء والارستقراطيين . وحول ذلك ، انظر :

Be'eri, op. cit., pp. 491 - 3; and Janowitz, op. cit., p. 52.

(٥٣) راجع :

Be'eri, op. cit., p. 318.

(٥٤) انظر :

Mohammad Neguib, **Egypt's Destiny** (London : Victor Gollancz, 1955), pp. 19 - 20; and El-Sadat, op. cit., pp. 24 - 25.

(٥٥) راجع :

Vatikiotis, **The Modern History of Egypt**, pp. 350 & 368 :

(٥٦) انظر :

Irving Sedar and H. J. Greenberg, **Behind the Egyptian Sphinx** (New York : Chilton Company, 1960), p. 21.

(٥٧) ومن أجل تحليل مرتبط بمسالة الصورة الذاتية للعسكر وعقيدتهم ، راجع :

Janowitz, op. cit., pp. 63 - 65.

(٥٨) كما ورد في المصادر التالية :

Gordon Waterfield, Egypt (New York : Walker and Company, 1967), p. 148; Neguib, op. cit., p. 14; and El-Sadat, op. cit., p. 45.

(٥٩) انظر :

Marlow, op. cit., p. 384.

(٦٠) راجع :

Neguib, op., cit., pp. 14 - 15 and 98.

(٦١) كما جاء في :

El-Sadat, op. cit., pp. 46 and 110.

(٦٢) انظر :

Neguib, op. cit., pp. 14, 17 and 91.

(٦٣) راجع :

Gorge Kirk, "The Role of the Military in Society and Government : Egypt" in Sydney N. Fisher (ed)., The Military in the Middle East (Columbus : Ohio State University Press, 1963), p. 74.

(٦٤) ولان الادبيات المنشورة المتعلقة بهذه الفترة كثيرة جدا ، سيكون كل عرض تفصيلي لاحداثها نوعا من التكرار، ولهذا سيقتصر العرض هنا على أبرز الوقائع . وحول ذلك راجع المصادر الموثوقة التالية :

Robert Stephens, Nasser : A Political Biography (London : the Penguin Press, 1971), pp. 96 - 102; Marlow, op. cit., pp. 382 - 6; Neguib, op. cit., pp. 98 - 102; El-Sadat, op. cit., pp. 125 - 36; and Vatikiotis, The Egyptian Army in Politics, pp. 29 - 43.

(٦٥) وللاطلاع على وصف دقيق لهذه العوامل ، راجع :

Mitchell, op. cit., pp. 52 - 62, 89 - 90; and Dekmejian, op. cit., pp. 19 - 22.

(٦٦) حسين ــ المصدر السابق ، ص ١٠٢

(٦٧) راجع :

El-Sadat, op. cit., pp. 101, 114, 126; and Neguib, op. cit., pp. 14 - 15 and 98.

(٦٨) انظر :

Dekmegian, op. cit., p. 21.

(٦٩) كما ذكرت المصادر التالية :

Barrie St. Clarie McBride, Farouk of Egypt (New York : A. S. Barnes and Compney. 1968), pp. 200 - 1, Copeland, op. cit., p. 59 and Husayn, op. cit., pp. 96 - 100.

(٧٠) راجع :

El-Sadat, op. cit., p. 111.

الفصـــل الثـــانى

(١) ومفهوم « النظام البيروقراطى » هنا ، مستخدم وفقا للتعريف الذى وضعه ايزنستات . انظر :

S. N. Eisenstadt, "Internal Contradictions in Bureaucratic Politics", **Comparativa Studies in Society and History**, I (1958 - 1959), pp. 58 - 75.

(٢) راجـع :

Maxime Rodinson, "The Political System", in Vatikiotis (ed) **op. cit.**, p. 91; Hurewitz, **The Middle East Politics**, p. 115.

(٣) انظـر :

Stephens, **op. cit.**, pp. 118, 136;
and Dekmegian, **op. cit.**, p. 26.

(٤) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر محددة ، جميع المعلومات الواردة هنا حول تركيبـة اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الاحرار ، مستقاة من المقابلات التى أجراها المؤلف مع كل من صديق حمروش ، ومحيى الدين ـ كما هو مذكور أعلاه .

(٥) وهذه الاهداف هى: «القضاء على الاستعمار وعملائه من المصريين الخونة ، القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الدولة، اقامة عدالة اجتماعية ، بناء جيش وطنى قوى ، واخيرا تأسيس نظام ديمقراطى سليم » ، كما هو موضح في :

U A R, **The Charter** (Cairo : Information Department, n.) p. 5.

(٦) كما ورد في المصادر التالية :

Waterfield op. cit., p. 155; Little, op. cit., p. 143; and Marlow, op. cit., p. 406.

(٧) انظـر :

Eisenstadt, "Bureaucracy and Political Development," in La Palombara (ed.)op. cit., pp. 103 - 4.

(٨) والتعبير هنا مستعار من دراسة :

Amitai Etzioni, **Modern Organizations** (Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall, 1964), pp. 8 - 10.

(٩) جمال عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** (القاهرة : الدار القومية ، العدد ١٢٠٣ ، تاريخ النشر غير مذكور) ، ص ١٠ .

(١٠) انظر ، « اليوميات والوثائق الاساسية للثورة في ١٣ عاما » ، **الطليعة** (العدد ٧ ، ١٩٦٥)، ص ١٧٨ ــ ١٨٤ .

(١١) راجع المصادر التالية :

Janowitz, **op. cit.**, pp. 63 - 66; and Huntington, **Political Order in Changing Societies**, p. 244.

(١٢) عبد الناصر ، **المصدر السابق** ، ص ٢٦ ــ ٢٧ ، ٣٧ و ٣٨ .

(١٣) جمال عبد الناصر ، **الديمقراطية : من اقوال الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة : الدار القومية ، العدد ٣٠٠٠ ، التاريخ غير مذكور) ، ص ٣٢ .

(١٤) عبد الناصر ، فلسفة الثورة ، ص ٢٠١ وكذلك في :

Neguib, op. cit., p. 201; and El-Salat, op. cit., p. 7

(١٥) عبد الناصر ، المصدر السابق ، ص ٢٢ — ٢٤ و ٤٨ .

(١٦) انظر ، «اليوميات والوثائق الاساسية للثورة في ١٢ عاما» ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ — ١٨٤ .

(١٧) راجع :

El-Sadat, op. cit., p. p. 82.

(١٨) انظر :

Neguib, op. cit., p. 215.

(١٩) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر محددة ، المعلومات الواردة حول العلاقات بين اعضاء اللجنة التنفيذية ، مستقاة من المقابلات التى اجراها المؤلف مع كل من صديق ، وخالد محيى الدين — كما هو مذكور أعلاه .

(٢٠) في مقابلة مع خالد محيى الدين ، اجراها المؤلف في ٣ أيلول — سبتمبر ١٩٧٢ .

(٢١) كما جاء في المصادر التالية :

Keith Wheelock, **Nasser's New Egypt : A Critical Analysis** (New York : Frederick A Praeger, 1960), pp. 36 - 38; and Jean & Simone Lacouture, op. cit., pp. 14 5and 154.

(٢٢) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر اخرى محددة ، المعلومات الواردة في هذه الفترة مستقاة من مقابلات المؤلف مع كل من المازنى ، نسيم ، محيى الدين ، صديق، حمروش، المرصفى — كما هو مذكور سابقا .

(٢٣) انظر : Neguib, op. cit., p. 176.

(٢٤) كما جاء في دراسة : Beeri, op. cit., pp. 106, 322.

وكما تأكد في مقابلات المؤلف مع المازنى والمرصفى .

(٢٥) راجع ، صحيفة «الاهرام» القاهرية في ١٩٥٢/٧/٢٨ ، ص ٧ .

(٢٦) انظر ، الاهرام ، ١٩٥٣/٧/٥ ، ص ٦ .

(٢٧) المقابلات مع نسيم والمازنى — كما هو مذكور سابقا .

(٢٨) كما ورد في دراسة جين لاكوتير ، عبد الناصر (بيروت : دار النهار ، ١٩٧١) ، ص ٩٩ — ١٠٠ ، وكما تأكد في المقابلات مع المازنى ونسيم ومحيى الدين .

(٢٩) انظر : Little. op. cit., p. 117.

(٣٠) راجع المصادر التالية :

Vatikiotis, **The Egyptian Army in Politics**, p. 62;
Waterfield, op. cit., p. 153; and El-Sadat, op. cit., p. 115.

(٣١) احمد عطية — الله ، قاموس الثورة المصرية (القاهرة : مكتبة الانجلو — مصرية ، ١٩٥٤) ، ص ٧٤ .

(٣٢) انظر :

Lacouture, op. cit., p. 237.

(٣٣) راجع :

Jean and Simone Lacouture, op. cit., p. 192.

(٣٤) مقابلة مع مسؤول اراد ان يبقى اسمه مجهولا ، اجراها المؤلف في ١٩٧١/٦/٢٧ .

(٣٥) مقابلة مع مطلع رفض ان يذكر اسمه ، أجراها المؤلف في ١٩٧٢/٩/٣ .

(٣٦) انظر، الاهرام، ١٩٥٧/٨/١ ، ص ١ وعطية ـ الله ، المصدر السابق، ص ١٠٢ .

(٣٧) الاهرام ـ ٢٠ / ٨ / ١٩٥٢ ، ص ١١ .

(٣٨) الاهرام ـ ٣٠ / ٨ / ١٩٥٢ ، ص ١ .

(٣٩) مقابلة مع اللواء سعد طه الزرقى ، اجراها المؤلف في ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٢ .

(٤٠) انظـر :

Copeland, op. cit., pp. 88 - 89.

(٤١) راجع :

Vatikiotis, The Egyptian Army in Politics, pp. 74 - 75 and 79.

(٤٢) ومن اجل معلومات اضافية حول حملات الاضطهاد والقمع المختلفة التى تعرضت لهـا الاحزاب ، انظر :

Abdel Malek, op. cit., pp. 91 - 96; Stephens, op. cit., pp. 118 - 123; Dekmegian, op. cit., pp. 24, 26; and New York Times, September 28 and 29, 1952, pp. 1 and 11 respectively.

(٤٣) انظـر :

The Keesings Contemporary Archives : 1952 - 1954 (Vol. IX), p. 12748.

(٤٤) راجـع :

Lacouture, op. cit., p. 99.

(٤٥) انظر المصادر التالية :

Rodinson, "The Political System" in Vatikiotis (ed.), op. cit., p. 98; and Neguib, op. cit., p. 234.

(٤٦) استنادا الى مقابلات المؤلف مع بدوى وحمروش ـ انظر اعلاه .

(٤٧) راجع :

Copeland, op. cit., p. 79.

(٤٨) صلاح العيسى ، « الصحافة والاشتراكيـة في ج.ع.م » ، الحريـة (بيـروت : العدد ٣٠٥ في ٤ / ٤ / ١٩٦٦) ، ص ١٨ .

(٤٩) انظر : غير مذكور ، انور السادات : رئيس جمهورية مصر العربية (بيروت : دار النهار ، التقرير العربى رقم ١١ ، ١٩٧٢) ، ص ٦ ، وعطية ـ الله ، المصدر السابق ، ص ٢٨ ـ ٥١ .

(٥٠) راجع : «اليوميات والوثائق الاساسية للثورة (المصرية) في ١٣ عاما» ، المصـدر السابق، ص ١٨٣ .

(٥١) كما جاء في :

Neguib, op. cit., pp. 213 - 4.

(٥٢) انظر : « اليوميات والوثائق الاساسية ... » ، المصدر السابق ، ص ١٨٢ .

(٥٣) راجع :

Stephens op. cit., p. 125.

(٥٤) المصدر ذاته ، ١٢٥ – ١٢٦ وكذلك في :

Lacouture, op. cit., pp. 92 - 93.

(٥٥) انظر :

The New York Times, March 1, 1954, pp. 1 & 3.

(٥٦) راجع :

Abdel - Malek, op. cit., p. 95.

(٥٧) كما ورد في :

Mitchell, op. cit., p. 130 - 1; and Vatikiotis, The Egyptian Army in Politics, p. 91.

(٥٨) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر أخرى محددة ، جميع المعلومات الواردة حول حملة اللجنة التنفيذية لكسب القوات المسلحة الى جانبها ، مستقاة من مقابلات المؤلف مع الرمضي ، محيى الدين ، بدوى ، حمروش ، والترتى – كما هو مبين سابقا .

(٥٩) راجع :

Lacouture, op. cit., p. 98.

(٦٠) انظر المصادر التالية :

Little, op. cit., p. 146; Stephens, op. cit., p. 127; and Abdel - Malek, op. cit., pp. 94 - 95.

(٦١) كما ورد في المراجع التالية :

Little, op. cit., p. 146; Stephens, op. cit., p. 127; and Abdel - Malek, op. cit., p. 407.

(٦٢) الاهرام – ١٩٥٤/٣/٢٦ ، ص ١ .

(٦٣) الا اذا اشير الى ذلك بمصادر اخرى ، المعلومات المذكورة حول الادوار المحددة للجماعات المختلفة من قبل اللجنة التنفيذية ، مستقاة من الاهرام في ٢٨ / ٣ / و ٢٩ / ٣ / ١٩٥٤ .

(٦٤) راجع :

The New York Times, March 28, 1954, pp. 1 - 2.

(٦٥) انظر :

The New York Times, March 30, 1954, pp. 1 and 5.

(٦٦) في المقابلة التى اجراها المؤلف مع محيى الدين – كما هو مذكور سابقا .

(٦٧) الا اذا اشير الى ذلك بمصادر اخرى ، جميع المعلومات الخاصة بسياسة ازالة التسيس ، مستقاة من :

Neguib, op. cit., pp. 154, 166, 235; Morlowe, op. cit., pp. 154, 387; Wheelock, op. cit., p. 116. pp. 127 - 8 and Abdel - Malek, op. cit., pp. 210 - 1.

(٦٨) راجع :

Stephens, op. cit., p. 136.

(٦٩) انظر :

Richard R. Fagen, **Politics and Communication** (Boston : Little, Brown and Co., 1966 p. 116.

(٧٠) راجـع :

William Zartman, **Governmments and Politics in Northern Africa** (New York Frederick A. Praeger, 1963), p. 112.

(٧١) راجع :

Jean and Simone Lacouture, **op. cit.**, P. 298.

(٧٢) كما جاء في مقابلة جرت مع محمد حسنين هيكل في **الاهرام** – ١٩٥٩/٧/٢ ، ص ٣ .

(٧٣) محمد حسنين هيكل ، «ومشكلات الادارة» ، **الاهرام** ، ١٩٦٤/٣/٦ ، ص ٣ .

الفصـــل الثالــث

(١) استنادا الى مقابلات اجراها المؤلف مع عدد من الصحفيين المصريين اللامعين الذين امروا على عدم ذكر اسمائهم ، في آب ـ اغسطس ١٩٧١ وايلول ـ سبتمبر ١٩٧٢ .

(٢) انظـر : Wheelock, op. cit., p. 23.

(٣) راجع :

Copeland, op. cit., p. 80.

(٤) مقابلة مع جمال عبد الناصر ، اجراها محمد حسنين هيكل ، في الاهرام بتاريخ ١٩٥٩/٧/٢ ، ص ١ .

(٥) كما جاء في دراسة :

Malcolm H. Kerr, The United Arab Republic : The Domestic Political and Economic Background of Foreign Policy (Santa Monica, Calf. : The Road Corporation, 1969), p. 35.

(٦) انظـر :

B. Hansen, Economic Development in Egypt (Santa Monica, Calif. : The Rand Corporation, 1969), pp. 72 - 73.

(٧) محمد كشلي « حدود الاصلاح الزراعي » ، مجلة الحرية (بيروت : عدد ٤٦٨ ، ١٩٦٩/٦/١٦ ص ١٠ ، وكذلك في :

Kerr, op. cit., p. 21 ; and Hansen op. cit., pp. 51 and 54.

(٨) علي صبري، التطبيق الاشتراكي في مصر (القاهرة: الـدار القومية، تاريخ النشر غير مذكور)، ص ٩٥ ـ ٩٦ ، ويحيى الجمل، الاشتراكية العربية (القاهرة: الهيئة العامة للكتب، ١٩٦٨) ، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦ .

(٩) راجع :

Kerr, op. cit., p. 20; and Hansen, op. cit., pp. 48 - 53.

(١٠) عبد الرزاق حسن ، «ميزان المدفوعات وقضية زيادة الصادرات وخفض الاستهلاك»، الطليعة (القاهرة: العدد ١٢ ، ١٩٦٥)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦ ، كذلك :

Economic Mission, Economic Development in the United Arab Republic : The Main Report (IBRD, Department of Operations in South East Asia and the Middle East, April 8, 1963), P. V.

(١١) كما ورد في دراسة لم يذكر اسم مؤلفيها ، نظرة عامة على مسار التنمية خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية (القاهرة : الاتحاد الاشتراكي ، بدون تاريخ) ، ص ١٣ ، وكذلك في :

Economic Mission, op. cit., pp. Vi and 283.

(١٢) هيكل ، « مشكلة الادارة » ، المصدر السابق ، ص ٣ .

(١٣) راجع :

Kerr, op. cit., pp. 20 and 29 - 30.

(١٤) انظـر :

Dekmejian, op. cit., pp. 39 - 40.

(١٥) كما ورد في دراسة :

Patric Seale, **The Struggle for Syria** (London : Oxford University Press, 1965), pp. 196 and 249.

(١٦) انظـــر :

Anthony Nutting, **Nasser** (London : Constable and Company, 1972), p. 140.

(١٧) وفقا لما جاء في المراجع التالية :

Laurence W. Martin (ed.) **Neutralism and Non-Alignment** (New York : Frederick A. Praeger, 1963), p. 111; Charles D. Cremeans, **The Arabs and the World** (New York : Frederick A. Praeger, 1963), p. 35; Peter Mansfield,**Nasser's Egypt** (Baltimore : Peuguin Books, 1965), p. 209; and Zartman, **op. cit.**, pp. 111 - 3 and 124.

(١٨) راجع المصادر التالية :

Dankwart A. Rustow, **A World of Nations : Problems of Political Modernization** (Washington, D. C. : The Brookings Institution, 1967), p. 166; wheelock, **op. cit.**, pp. 37 - 45, 225, and Hurewitz, **The Middle East Politics**, p. 129.

(١٩) راجع :

Issac Deutscher, "On the Israeli Arab War" **New Left Review** (No. 44, July - August 1967), pp. 40 - 42; and Lacouture, **op. cit.**, p. 202.

(٢٠) انظـــر :

H. H. Gerth and C. Wright Mills (ed.), **From Max Weber : Essays in Sociology** (New York : Oxford University Press, 1961), p. 296.

(٢١) المصدر ذاته .

(٢٢) ويشير هذا الى العلاقة الايجابية الطردية بين الكرزما والطبيعة الانتقالية للدول النامية كما هو مبين في دراسة :

Claude Ake, "Charismatic Legitimation and Political Integration",**Comparative Studies in Sociology and History**, IX (1966 / 67), p. 5.

علاوة على نتائج اعتلاء مراكز حكومية رسمية عليا على تكوين الكرزما ، كما جاء في دراسة :

T. K. Oammen,, "Charisma, Social Structure, and Social Change." **Comparative Studies in Society and History**, X (1967 / 68), p. 96.

(٢٣) ومن اجل تحليل رائع لدور اجهزة الاعلام المصرية أثناء حرب ١٩٥٦ ، راجع محمد عبد القادر حاتم ،الاعلام والدعاية: نظريات وتجارب ،(القاهرة : مكتبة الانجلو ـ مصرية ،١٩٧٢) ، ص ٣٣٧ ـ ٣٦٠ .

ومن أجل عرض عام لفعالية الاعلام المصرى ، انظر :

Leonard Binder, **The Ideological Revolution in the Middle East** (New York : Jhon Wiley and Sons, 1964), p. 265; Sedar and Greenburg, **op. cit.**, p. 48; and Wheelock, **op. cit.**, p. 225.

(٢٤) راجـــع :

Wilbur Schramm, "Communication Development and the Development Process," in L. Pye (ed.) **Communications and Political Development** (Princeton : Princeton University Press, 1963), pp. 34 - 35.

(٢٥) كما ورد في كتاب :

Gabriel A. Almond and G. Bringham Powell, **Comparative Politics** (Boston : Little, Brown and Company, 1966), p. 174.

(٢٦) انظر المصادر التالية :

Daniel Lerner, **The Passing of Traditional Society** (New York : Collier MacMillan Limited, 1964), p. 251; Johnson (ed.), **ou. cit.**, p. 120; and in Zartman, **op. cit.**, p. 116.

(٢٧) الاهرام – ١ – ٢ / ٦ / ١٩٦٠ .

(٢٨) الاهرام – ٢٥ / ٥ / ١٩٦٠ ، ص ١ .

(٢٩) الاهرام – ٤ / ١ / ١٩٥٧ ، ص ٤ .

(٣٠) الاهرام – ١٧ / ٢ / ١٩٥٧ ، ص ٢ .

(٣١) الاهرام – ٢٧ / ٧ / ١٩٥٨ ، ص ١ ، وفي عدد ٣١ / ٧ / ١٩٥٨ ، ص ٤ .

(٣٢) الاهرام – ١٩٥٧/٣/١٨ ، ص ٤ ، وفي عدد ١٩٥٨/٧/٢ ، ص ١ ، وفي عدد ٥ / ٥ / ١٩٥٩ ، ص ١ .

(٣٣) وهذه الارقام مستقاة من :

Europa Publications, **The Middle East and North Africa** (London : Europa Publications, for the respective years), pp. 100 - 2; 764 - 5; and 825 - 6 respectively.

(٣٤) انظر :

Zartman, **op. cit.**, p. 117; and Mead, **op. cit.**, p. 29.

(٣٥) المصدر ذاته .

(٣٦) راجع :

Vatikiotis, **The Egyptian Army in Politics** p. 263.

(٣٧) كما هو وارد في مقالة :

Daniel Lerner, "Toward a Communication Theory : Set of Cosiderations", in Lucian Pye (ed.), **op. cit.**, p. 344.

(٣٨) انظر :

Zartman, **loc. cit.**

(٣٩) استنادا الى ما اكتشفه كل من :

Richard E. Dowson and Kenneth Prewitt, **Political Socialization** (Boston : Little, Brown and Company, 1969), p. 196; and R. S. Peribanayagam, "The Dialectics of Charisma," **The Sociological Quarterly**, XII (1971), p. 391.

(٤٠) راجع :

Hurewitz, **The Middle East Politics**, p. 135.

(٤١) كما جاء في :

Gabriel A. Almond and James S. Coleman (eds.), **Politics of the Developing Areas** (Princeton : Princetion University Press, 1960), p. 422; and Sedar and Greenberg, **op. cit.**, p. 98.

(٤٢) ومن الامثلة على ذلك : الانوار ، المحرر ، صوت العروبة اليومية ، والحوادث ، كل شيء والصياد الاسبوعية في لبنان .

(٤٣) انظر :

Binder, **op. cit.**, p. 285.

(٤٤) الاهرام – ١٩٦٣/٤/١ ، ص ١

(٤٥) كما ورد في المصادر التالية :

Don Peretz, "In Search of a Doctrine: A Study of the Ideology of the Egyptian Revolution, "in I L. Gendzier (ed.), The Middle East Reader (New York : Pegasus, 1969), p. 121; Vatikoitis, The Egyptian Army in Politics, p. 254; Mansfield, op. cit. pp. 209 - 11; and Wheelock, op. cit., p. 224.

(٤٦) راجع :

Sedar and Greenberg, op. cit., p. 99.

(٤٧) انظر :

Mansfield, op. cit., p. 60.

(٤٨) راجع :

Time, October 12, 1970, p. 31.

(٤٩) انظر :

Ibid, p. 30, and Hurewitz, The Middle East Politics, p. 129,

(٥٠) راجع :

Life , October 9, 1970, p. 29.

(٥١) انظر :

Zartman, op. cit., pp. 123 - 4.

(٥٢) راجع :

Robert St. John, The Boss (New York : MsGraw Hill Company, 1960), passim; and Lacouture, op. cit., p. 229.

(٥٣) انظر :

Mansfield, op. cit., p. 209.

(٥٤) مقابلة اجراها المؤلف مع عبد الحميد السراج في ٩ / ٩ / ١٩٧٢ .

(٥٥) كما جاء في :

Newsweek, October 12, 1970, p. 31 B.

(٥٦) المصدر ذاته .

(٥٧) راجع :

Nutting, op. cit., p. 304; and Wheelock, op. cit., p. 62.

(٥٨) انظر :

Life, October 9, 1970, p. 36.

(٥٩) راجع :

Copeland, op. cit., p.76.

(٦٠) مقابلة اجراها المؤلف مع اكرم الحوراني في ١٩٧١/٦/١٨ .

(٦١) مقابلة مع مسؤول رغب ان يبقى اسمه مجهولا ، في ١٩٧١/٦/٢١ .

(٦٢) مقابلة مع مسؤول رغب ان يبقى اسمه مجهولا ، في ٧ / ٧ / ١٩٧٢ .

(٦٣) المقابلة المذكورة آنفا مع عبد الحميد السراج .

(٦٤) راجع :

Zartman, op. cit., p. 106.

(٦٥) الاهرام – ٢١ / ٥ / ١٩٧١ ، ص ٣ .

(٦٦) انظر :

The Keesings Archives : 1955 - 56, Vol. X, pp. 14927 and 14953.

(٦٧) راجع :

The Keesings Archives : 1952, Vol. IX., p. 12445; and Stephens, op. cit., p. 236.

(٦٨) الا اذا اشير الى ذلك بمصادر اخرى ، جميع المعلومات الواردة حول علاقات ناصر ، ورفاقه الضباط السابقين ، والوزراء المدنيين ، بعضهم مع بعض ، مستقاة من المقابلات التىاجراها المؤلف والمبينة في آخر الكتاب ضمن القائمة البيلوغرافية الملحقة .

(٦٩) ابراهيم سلامة ، « مشكلة الرجل التاريخى » ، الدستور (بيروت : عدد ١٠٢ في ٢٥ / ٩ / ١٩٧٢) ، ص ٩ . وكذلك في :

Hurewitz, The Middle East Politics, p. 35.

(٧٠) كما جاء في المصادر التالية :

Vatikiotis, The Modern History of Egypt, p. 447; Zartman, op. cit., p.113; Şedar and Greenberg, op. cit., pp.5, 7, Jean and Simone Lacouture, op. cit., p. 443; Wheelock, op. cit., p. 277; Dekmejian, op. cit., p. 248; and Halpern, op. cit., p. 274.

(٧١) انظر :

Galal Amin, "The Egyptian Economy and the Revolution," in Vatikiotis (ed.), op. cit., p. 47; and Jean and Simone Lacouture, op.cit., pp.300 and 303.

كذلك راجع: محمد حسنين هيكل ، «لماذا كان الجهاز الحكومى يشعر دائما انه فوق الجماهير» الاهرام ، في ٦ / ٣ / ١٩٦٤ .

(٧٢) الاهرام – ٢٧ / ٣ / ١٩٦٠ ، ص ١ و ٩ .

(٧٣) الاهرام – ٢٧ / ٣ / ١٩٦٠ ، ص ١ .

(٧٤) والوصف التالى هذا يعتمد على نص قانون الادارة المحلية كما نشر في الاهرام ١٩٦٠/٣/٢٧ ص ١ و ٩ .

(٧٥) انظر

Keesings Archives : 1957 - 58, Vol. XI, p. 15840 and Vol.XII, p. 173028

(٧٦) عبد الناصر ، الديمقراطية ، ص ٦٢ .

(٧٧) انظر :

Keesings Archives 1961 - 62, Vol. XIII, p. 78736.

(٧٨) استنادا الى : النص الكامل : قانون الاتحاد الاشتراكى العربى (القاهرة : الدارالقومية بدون تاريخ) ، ص ١١ – ٢٨ ، والميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكى (القاهرة : الدار القومية ، بدون تاريخ) ، ص ٣ – ٢٩ .

(٧٩) وقد ضم الاتحاد الاشتراكى في عضويته سدس الشعب المصرى . انظر دراسة ميشيل كامل ، « حول المنظمة الجماهيرية ، الحزب ، والكادر الثورى » ، الطليعة (القاهرة : العدد ٢ ، ١٩٦٥) ، ص ٢٧ .

(٨٠) انظـــر :

The Keesings Archives : 1967 - 68, Vol. XVI, p. 226663.

(٨١) الاهرام ـ ٢٤ / ٥ / ١٩٧١ ، ص ١ .

(٨٢) الاهرام ـ ٢٨ / ٥ / ١٩٧١ ، ص ١ .

(٨٣) الاهرام ـ ٢٣ / ٧ / ١٩٥٧ ، ص ٧ .

(٨٤) انظـــر :

Keesings Archives : 1962 - 64, Vol. XIV., p. 20027

(٨٥) الاهرام ـ ١٥ / ٥ / ١٩٧٢ .

(٨٦) الاهرام ـ ١٩٥٧/٧/٢٢، ص ٧ ، والاهرام فـي ٨ و ١٩٦٠/٧/٢٢، ص ١ . وكذلك في:

Keesings Archives : 1957 - 58, Vol. XI., p. 15'30, and Keesings Archives : 1959 - 60 Vol. XII. p. 17567.

(٨٧) انظر المصادر التالية :

Keesings Archives : 1958 - 59, Vol. XII. p. 15730 Keesings Archives : 1959 - 60, Vol XII., p. 17302; and Keesings Archives : 1963 - 64, Vol. XIV., p. 20027 A.

(٨٨) كما جاء في المصادر التالية :

Dekmejian,op. cit., pp. 97 - 99; Hurewitz, The Middle East Politics, p. 144; and Ismael, op. cit., p. 321.

(٨٩) عبد القادر حاتم ، حول النظرية الاشتراكية (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٥٩) ، ص ١٣ ـ ١٦ و ٥٧ ، ومقابلة مع ناصر في الاهرام ، في ١٩٦٠/٧/٢٢ ، واخيرا:

El- Sadat, op. cit., p. 60.

(٩٠) عبد الناصر ، الديمقراطية ، ص ٩٨ . وكذلك :

U. A. R. The Charter, p. 6.

(٩١) محسن ابراهيم ، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي (بيروت : دار الفجر الجديد ، ١٩٦٢) ، ص ٧٦ ـ ٧٩ ، ورفعت محجوب ، النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧) ص ٥ ـ ٦ .

(٩٢) حسين ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ ـ ١٤٦ .

(٩٣) وحول هذه الاسماء المتعددة ، انظر : حمدى حافظ ، الاشتراكية والتطبيق الاشتراكي في الجمهورية المتحدة (القاهرة : مكتبة الانجلو ـ مصرية ، ١٩٦٦) ، ص ١ ، ومحمد كشلى ، « الطبقة الجديدة وشروط بناء الاشتراكية » ، الحرية (بيروت : العدد ٤٧١ في ١٩٦٩/٧/٧) ، ص ١٠-١٢ ، نذير السعداوى ، الاشتراكية العربية والتطور الاشتراكي(القاهرة : ١٩٦٤)،ص ١٠ ـ ١٢)،وحسين، المصدر السابق ، ص ١٧٢ . كذلك :

Abdel - Malek, op. cit., pp. XXXVI - XXXVII and 129.

(٩٤) انظر ، «اليوميات والوثائق الاساسية للثورة في ١٣ عاما» ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٩٥) الاهرام ـ ١٩٥٧/١/١٤ ، ص ٢ .

(٩٦) الاهرام ـ ١٤ و ١٩٥٧/٣/٢٤ ، ص ٥ و ٤ على التوالى .

(٩٧) الاهرام ـ ١٩٥٧/٢/٩ ، ص ٤ .

(٩٨) **الاهرام** – ١٩٥٧/١/١٦ ، ص ٤ .

(٩٩) **الاهرام** – ١٩٦٠/٢/١٢ ، ص ١ .

(١٠٠) **الاهرام** – ٢٤ و١٩٦١/٧/٢٦ ، ص ١٥ و١١ على التوالي ، « وثائق القطاع العام » ، **الطليعة** ، (القاهرة : العدد ١٠ ، ١٩٦٥) ، ص ١٤٤ – ١٦١ .

(١٠١) احمد المرشدي ، «الوضع الراهن للقطاع العام في مصر» ، **الطليعة** ، (عدد ٨ ، آب – اغسطس ١٩٦٥) ، ص ٢٨ .

(١٠٢) لطفي الخولي ، **دراسات في الواقع المصري المعاصر** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٤) ، ص ٤٩ .

(١٠٣) انظر ، « تاريخ ووثائق القطاع العام » ، **الطليعة** ، (العدد ٨ ، في آب – اغسطس ١٩٦٥) ، ص ١٥٧ – ١٥٨ .

(١٠٤) محمد عبد المنعم عزمي ، « تطور فكرة التخطيط في اقتصادنا القومي » ، **الطليعة** (العدد ٦ حزيران – يونيو ١٩٦٥) ، ص ٢٨ .

(١٠٥) انظر ، « تاريخ ووثائق القطاع العام » ، **المصدر السابق** ، ص ١٥٥ .

(١٠٦) محمد حسنين هيكل ، « السويس الاجتماعية » ، **الاهرام** – ١٩٦١/٧/٢٨ ، ص ٩ .

(١٠٧) **الاهرام** – ١٩٦١/٤/١٦ وكذلك ١٩٦١/٤/١٩ .

(١٠٨) سيد سعد البغال ، **الموسوعة الكاملة لتشريعات القطاع العام والحراسات** (القاهرة : المؤسسة العربية ، ١٩٦٦) ، ص ٢٦٠ – ٢٧٠ .

(١٠٩) والمعلومات حول هذا القسم مستقاة من مقابلات عديدة اجراها المؤلف مع شخصيات مطلعة رغب معظمها عدم ذكر اسمائهم . وقد جرى التدقيق في المعلومات المقدمة عن طريق الفحص المستمر والمراجعة اثناء المقابلات المختلفة . وفي هذا المجال ، لقد استفاد المؤلف بشكل خاص من مقابلاته مع كل من عبد الحميد المازني ، محمد نسيم ، وهاني الهندي ، في العامين ١٩٧١ و ١٩٧٢ .

(١١٠) وقد اتيح للمؤلف الاحساس بوجود هذا الجهاز مرارا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . كما واستطاع المؤلف مقابلة اكثر من ضابط مسؤول من ادارة هذا الجهاز ، ولكن احدا منهم لم يرغب في ذكر اسمه للحساسيات المضمنة المفهومة . ومن بين الكتاب الغربيين الذين اشاروا الى هذا الجهاز وتحدثوا عنه:

Wheelock, op. cit., p. 58; Sedar and Greenberg, op. cit; p. 97;and particularly Copeland, op. cit., p. 81.

(١١١) انظـــر :

G. E. Grunebaum, **Modern Islam : The Search for Cultural Identity** (New York : Vintage Books, 1964), p. 267.

(١١٢) محمد حسنين هيكل ، **عبد الناصر والعالم** (بيروت : دار النهار ، ١٩٧٢) ص ١٤ .

(١١٣) **المصدر ذاته** .

(١١٤) عبد الكريم درويش ، **البيروقراطية والاشتراكية** (القاهرة : مكتبة الانجلو – مصرية ، ١٩٦٥) ، ص ٢٥٦ ، وميشيل كامل ، «القيادة السياسية والعلاقات التنظيمية داخل الاتحاد الاشتراكي» **الطليعة** (العدد ١٢ ، كانون الاول ١٩٦٥) ، ص ٥١ – ٥٢ ، واخيرا محمد كشلي « الدولة والثورة والطبقة الجديدة » **الحرية** ، (بيروت : العدد ٣٢٢ في ١٩٦٦/٨/١) ، ص ١٤ .

(١١٥) انظـر :

Milovan Djilas, **The New Class : An Analysis of the Communist System** (New York : Frederick A. Praeger, 1962), p. 38.

الفصل الرابع

(١) كمال جنبلاط ، « لمحة وجه في صور » في مؤلف مترجم وضعه جاك دومال وماري لاروا ، جمال عبد الناصر : من حصار الفالوجة حتى الاستقالة المستحيلة (بيروت : دار الاداب ، ١٩٦٨) ، ص ٩ .

(٢) مقابلة اجراها محمد حسنين هيكل مع جمال عبد الناصر في الاهرام - ١٩٥٩/٧/٢ ، ص ٣ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١ .

(٤) راجع :

David Apter, **The Politics of Modernization** (Chicago : The University of Chicago Press 1967), p. 47.

(٥) انظر :

Kerr, **op. cit.**, 37.

(٦) راجع :

U. A. R. **The Charter**, pp. 51 - 52, 68 and 73 - 74.

(٧) محمد حسنين هيكل « نحن والشيوعية : سبع فوارق بين الشيوعية والاشتراكية العربية » في كتاب :

Karpat (ed.), **op. cit.**, p. 160.

(٨) انظر :

Mansfield, **op. cit.**, p. 209.

(٩) الا اذا اشير الى غير ذلك ، جميع المعلومات الواردة في هذا الجزء ، مستقاة من المقابلات التي ذكرت سابقا والتي اجراها المؤلف مع كل من اسماعيل صبري عبد الله في ١٩٧١/٨/٨ ، وفؤاد مرسي في ١٩٧٢/٦/٤ ، والمازني ، والمرصفي ، ومحيي الدين .

(١٠) راجع :

Geoffry Kemp, **Arms and Security : The Egypt - Israel Case** (London : The Institute for Strategic Studies, ADELPHI Papers No. 52, October 1968), P. 10.

(١١) انظر :

Y. Harkabi, "Basic Factors in the Arab Collapse During the Six - Day War," **Orbis**, XI (No. 3, Fall 1967), pp: 677 - 691, and Be'eri, **op. cit.**, pp. 323 - 4.

(١٢) مقابلات اجراها المؤلف مع اسعد حليم في ١٩٧١/٨/٧ ، ومبارك عبده فضل في ١٩٧١/٨/٨ ، وزكي مراد في ١٩٧١/٨/٨ ، ومحيي الدين ، وحمروش - كما ذكر سابقا . واما بالنسبة للمصادر الغربية راجع :

Michael Howard and Robert Hunter, **Israel and the Arab World : The Crisis of 1967** (London : The Institute for Strategic Studies, ADELPHI Papers No. 41 October 1967), pp. 27 - 28; and Kemp, **op. cit.**, pp. 10 - 14.

(١٣) انظر :

Howard and Hunter, **op. cit.**, pp. 27 - 28, and Dekmejian, **op. cit.**, pp. 248 and 256 - 7.

(١٤) كما ورد في المصادر التالية :

Leonard Binder, "Nasserism : The Protest Movement in the Middle East," in Morton (ed.), **The Revolution in World Politics** (New York : John Wiley and Sons, 1962), pp. 166 - 8; Dekmejian, **op. cit.**, p.248; and Jean and Simone Lacouture, **op. cit.**, pp. 194 and 295.

(١٥) كما ذكر في :

Howard and Hunter, op. cit., p. 28.

(١٦) راجـــع :

Kemp, op. cit., pp. 10 - 14.

(١٧) الا اذا اشير الى غير ذلك ، جميع المعلومات الخاصة بتغير الاحوال المعيشية في الجيش مستقاة من المقابلات التى اجراها المؤلف مع المازنى ، حمروش ، المرصفى اضافة الى ثلاثة آخرين رغبوا في عدم ذكر اسمائهم .

(١٨) السيد عبد الحافظ عبد ربه ، ثورة وثوار (القاهرة : عالم الكتب ، بدون تاريخ) ، ص ٤٤٦ – ٤٤٨ .

(١٩) محمد كشلى : « الجيش والشعب » ، الحرية (العدد ٤٧٣ ، ١٩٦٩/٧/٢١) ، ص ١١ .

(٢٠) راجع :

U A R, The Charter, p. 5,

(٢١) وقد تمت معالجة مسالتى التضخم في التسلح والحوافز ورائها مـن دراسات عديـــدة اوثقها الاتية :

SIPRI, The Arms Trade with the Third World (Stockholm : Almgvist and Wiksells Boktyekeri, 1971), p. 515; Jhon L. Sutton and Geoffrey Kemp, Arms to Developing Countries : 1945 - 65 (London : The Institute for Strategic Studies, ADELPHI Papers No. 28, October 1966), pp. 30 - 31, 45 - 64; Robert E. Hunter, The Soviet Dilemma in the Middle East : Problems of Commitment (London : The Institute for Strategic Studies, ADELPHI Papers, No. 59, September 1969), pp. 10 and 12 in Particular; and Strategic Surrvey for the year 1976, 1969, and 1970 (London : The Institute for Strategic Studies).

(٢٢) ومن أجل وثائق وسمية حول ذلك ، راجع خطاب عبد الحكيم عامر في الاهرام ١٩٥٧/٩/٨ ، ص ٢ ، ورسالة عامر الى الرئيس عبد الناصر في الاهرام – ١٩٦٠/٧/٢٤ ، ص ١ و ٨ وخطابات عامر في سوريا ، الاهرام – في ١٧ و ١٩٦٠/٢/١٩ ، واخيرا في :

U A R, The Charter, pp. 78 - 79.

(٢٣) في مقابلة اجراها سليم اللوزى مع الرئيس انور السادات ونشرت في مجلة الحــوادث (بيروت : عدد ٨٣٠ في ١٩٧٢/١٠/٦) ، ص ٢٣ .

(٢٤) في المقابلة التي اجراها المؤلف مع محيى الدين . كما ان ابراهيم سلامة ، الصحفي اللبناني ، يقول الشيء ذاته بكلمات مختلفة : كان عامر يتصرف وكأن الجيش ... مقاطعة أعطيت له . انظـر : ابراهيم سلامة ، « مناورات الخريف في مصر » الدستور (بيروت : العدد ١٠٨ ، ١٩٧٢/١١/٦) ، ص ١٠ .

(٢٥) استنادا الى مقابلات اجراها المؤلف مع ابراهيم فتحى في ١٩٧١/٨/٢ ، ومع حمدى ندا في ١٩٧١/٨/١٤ ، ولطفى واكد في ١٩٧٢/١٠/٢٢ ، والهيثم الايوبى في ١٩٧٢/١١/٦ ، وزكى مراد واحمد حمروش – كما هو مذكور سابقا .

(٢٦) في مقابلات اجراها المؤلف مع جهاد ضاحى في ١٩٧١/٦/٢١ ، وعدنان عناية في ١٩٧٢/٤/٢٧ وجادو عز الدين في ١٨٧١/٨/٢ ، ورائف المصري في ١٩٧١/٨/٤ .

(٢٧) في مقابلات مع سمير كرم في ١٩٧١/٨/٥ ، ومع تحسين بشير بتاريخ ١٩٧١/٨/١٢ ، ومع حمروش ومحيى الدين ، والمرصفى – كما هو مذكور آنفا .

(٢٨) كما جاء في المقابلة مع آمال المرصفى في ١٩٧٢/١٠/٢٤ .

(٢٩) **الاهرام** – ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ٤ .

(٣٠) **الاهرام** – ١٩٦٨/٢/٢ ، ص ٤ .

(٣١) كما هو منشور في **الاهرام** بدء من ١/١٦ – ١٩٦٨/٣/٢٧ .

(٣٢) استنادا الى مقابلات مع محيى الدين ، حمروش ، المرصفى ، ضاحى ، ندا ، مرسي ، فضل ، حليم ، الايوبى ، واكد – كما سبق وذكرنا .

(٣٣) والمعلومات في هذه الفقرة مستقاة من مقابلات المؤلف مع عبد الحميد المازني في ١٩٧٢/٧/٢٢ ، ومحمد نسيم في ١٩٧٢/١٠/٢٣ ، ومع هاني الهندي في ١٩٧٢/١١/٢٥ .

(٣٤) صلاح الدين الحديدى ، « شاهد على حرب حزيران » ، مجلة **الحوادث** (بيروت : عدد ٨٢٤ بتاريخ ١٩٧٢/٨/٢٥) ، ص ٢٤ .

(٣٥) في المقابلة مع جهاد ضاحى بتاريخ ١٩٧١/٩/٢٢ .

(٣٦) كما جاء في المقابلات مع حمروش ومرسي وغيرهما ممن شاءوا بقاء اسمائهم سرية .

(٣٧) **الاهرام** – ١٩٦٨/٣/٢٤ ، ص ١ و ٣ و ٨ .

(٣٨) الحديدى ، **المصدر السابق** ، ص ٢٥ .

(٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨** (بيروت : مؤسسة الدراسات ، ١٩٧٠) ، ص ٢١٢ – ٢١٣ .

(٤٠) فؤاد مطر ، **اين اصبح عبد الناصر في جمهورية السادات ؟** (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧٢) ، ص ٣ . ولمعلومات اوسع ، انظر : **الاهرام** – في ٢٨،٢٤،٢١،١٨ و ١٩٧١/٥/٢٩ . وكذلك في:
Keesings Archives: 1971 - 72, Vol. XVIII, p. 24653.

(٤١) **الاهرام** – ١٩٧١/٥/٢١ ، ص ٣ .

(٤٢) في المقابلة مع مرسي ، كما هو مذكور سابقا .

(٤٣) **الاهرام** – ١٩٦٨/٢/٢٦ ، ص ٣ .

(٤٤) الحديدى ، **المصدر السابق** ، ص ٢٤ – ٢٥ .

(٤٥) مقابلة مع محمد نسيم بتاريخ ١٩٧٢/٩/٨ .

(٤٦) مقابلة مع هانيء الهندي بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٣ .

(٤٧) كما جاء على لسان جهاد ضاحى في المقابلة معه بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٢ .

(٤٨) **الاهرام** – ١٩٦٧/٢/٢٥ ، ص ٤ .

(٤٩) **الاهرام** – ١٩٦٨/٢/٢٦ ، ص ٣ .

(٥٠) الحديدى ، **المصدر السابق** ، ص ٢٤ .

(٥١) **الاهرام** في ١٦ و١٩٦٨/١/٢٣ وفي ٦ و١٩٦٨/٢/١٥ .

(٥٢) وفقا لما جاء على لسان كل من محيى الدين ومرسي في المقابلات اعلاه .

(٥٣) كما ذكر محمد نسيم في المقابلة معه في ١٩٧٢/٩/٨ .

(٥٤) الحديدى ، **المصدر السابق** ، ص ٢٤ – ٢٥ .

(٥٥) **الاهرام** – ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ٤ .

(٥٦) الا اذا اشير الى غير ذلك ، جميع المعلومات الواردة حول صراع المجموعات المختلفة داخل القوات المسلحة ، تستند الى المقابلات التى اجراها المؤلف مع اسماعيل فريد في ١٩٧٢/١٠/٢٤ ، هانى الهندى في ١٩٧٢/٧/١٣ ، وعبد الحميد المازنى في ١٩٧٢/٧/٢٢ ، وجهاد ضاحى في ١٩٧٢/٦/٢٥ ، والزورقى ، وعناية ـ كما هو مذكور سابقا .

(٥٧) الاهرام ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ٣ .

(٥٨) اما اسماء ومراكز حاشية عامر ، فبالامكان الرجوع اليها في الاهرام ـ سبتمبر (ايلول) ١٩٦٧ وفي :

Keesings Archives : 1967 - 68, Vol. XVI., p. 22336.

(٥٩) مطر ، المصدر السابق ، ص ٧٦ ـ ٧٩ ، الحديدى ، المصدر السابق ، ص ٢٣ ـ ٢٥ ، وكذلك في لاكوير ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩ .

(٦٠) راجع :

The Military Balance : 1964 - 65 (London : The Institute for Strategic Studies, 1966), pp. 34 - 35.

(٦١) مقابلة المؤلف مع هانى الهندى في ١٩٧٢/٧/١٣ .

(٦٢) المدعي العام الاشتراكي ، محضر التحقيق مع شعراوي جمعة (القاهرة : وثائق غير منشورة ، رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١) ، ص ٢٣ ـ ٢٤ ، وكذلك : مطر ، المصدر السابق ،ص ٧٨ ـ ٧٩ .

(٦٣) مقابلة المؤلف مع احمد حمروش في ١٩٧١/٨/١٤ .

(٦٤) مقابلة المؤلف مع خالد محيى الدين ـ كما هو مذكور سابقا .

(٦٥) مقابلات المؤلف مع عبد الحميد المازنى في ١٩٧٢/٧/٢٧ ، احمد حمروش ـ ١٩٧١/٨/١٣ ، هانى الهندى ـ ١٩٧٢/٦/٦ ، محمد نسيم ـ ١٩٧٢/٩/٨ ، وصديق ، ومحيى الدين ، وعناية ـ كما هو مذكور سابقا .

(٦٦) مقابلة مع صبحى عبد الحميد ـ ١٩٧٢/٩/١٠ ، واخرى مع شخصية رغبت في ابقاء اسمها طى الكتمان ـ ١٩٧٢/١٠/٢٣ .

(٦٧) الاهرام ـ ١٩٧١/٥/١٥ ، وكذلك الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨ ، ص ٢١٢ ، وكذلك :

Keesings Archives : 1971 - 72, Vol. XVIII, p. 34653.

(٦٨) الاهرام من ١٩٦٨/١/١٨ ـ ١٩٦٨/٢/١٧ .

(٦٩) روز اليوسف ١٩٦٧/٨/١٤ ، ص ٨ ـ ٩ .

(٧٠) انظر ، لاكوير ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ ـ ٢٠٧ . كذلك :

Kerr, The United Arab Republic, p. 10; Dekmejian, op. cit., pp. 255-7; Stephens, op. cit., pp. 358 - 63 and 512 - 7 in particular; Nutting, op. cit., pp. 176 - 9, 224 and 429.

(٧١) أنظر :

Dekmejian, op. cit., p. 168.

(٧٢) وهذه المعلومات المتعلقة بشخصيتى جمال عبد الناصر وعبدالحكيم عامر ، مستقاة من العديد من المقابلات التى اجراها المؤلف مع عدد كبير من مرافقى عبد الناصر وعامر واصدقائهما وحلفائهما في.. ولاحقا خصومهما أو معجبيهما . كما انها تستند ايضا على بعض المصادر الغربية المطلعة والموثوقة . ومع اننا راعينا الدقة وسعينا وراء الحقيقة ، عن طريق التدقيق والمراجعة والتقليب والمقابلة بين المعلومات المختلفة ، فانه لا مناص من الاعتراف بأن مسالة كهذه تحتاج الى مزيد من البحث .

(٧٣) مقابلة مع جهاد ضاحي – ١٩٧٢/٩/٢٧ .

(٧٤) وتستند المعلومات حول هذه الازمة الى المقابلات التى اجراها المؤلف مع محيى الدين ، نسيم ، حمروش ، كما ذكر سابقا ، والى ما ورد في الاهرام – ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ١ و ٣ .

(٧٥) الاهرام – ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ٣ .

(٧٦) المصدر ذاته .

(٧٧) المقابلات مع عبدالله محيى الدين وحمروش في المقابلات المذكورة آنفا .

(٧٨) الاهرام – ١٩٧١/٥/٢١ ، ص ٣ .

(٧٩) الا اذا اشير الى غير ذلك ، المعلومات الواردة حول الازمة معتمدة على محاضر التحقيق مع شمس الدين بدران كما هى منشورة في الاهرام – ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ٣ ، ٤ ، ٥ ، وكما تأكد ذلك اثناء مقابلات المؤلف مع محمد نسيم – ٧٢/١٠/٢٣ ، عبد الحميد المازني ١٩٧٢/٧/٢٧ ، آمال المرصفي في ١٩٧٢/١٠/٢٤ ، وهانى الهندى في ١٩٧٢/١١/٢٥ .

(٨٠) انظــر :

Nutting, op. cit., pp. 314 - 15.

(٨١) المصدر ذاته ، ص ٣١٥ – ٣١٧ .

(٨٢) المقابلة مع عبد الحميد المازنى في ١٩٧٢/٧/٢٢ .

(٨٣) المقابلة مع ندا – كما هو مذكور سابقا .

(٨٤) الاهرام ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ٤ .

(٨٧) الاهرام – ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ٣ .

(٨٨) الاهرام – ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ٤ .

(٨٩) المصدر ذاته .

(٩٠) المقابلة مع محمد نسيم – ١٩٧٢/١٠/٢٣

(٩١) الاهرام – ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ٣ .

(٩٢) المصدر ذاته .

(٩٣) المصدر ذاته .

(٩٤) مقابلة مع هانى الهندى – ١٣ / ٧ / ١٩٧٢ .

(٩٥) المقابلة مع ضاحى – كما هو مذكور سابقا . كما ان عبد الله جزيلان ابدى الراى في ذاته في مقابلته مع المؤلف – ١٩٧٢/٩/٩ .

(٩٦) المقابلة مع هانيء الهندي – كما سبق وذكرنا .

(٩٧) استنادا الى ماجاء على لسان كل من عبد الحميد المازنى في المقابلة مع المؤلف في ١٩٧٢/٧/٢٧ ومع محمد نسيم – ١٩٧٢/١٠/٢٣ وكذلك مع محيى الدين – كما هو محدد سابقا .

(٩٨) مقابلة مع هانى الهندى – ١٩٧٢/٧/١٣ .

الفصل الخامس

(١) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر اخرى محددة ، جميع المعلومات الواردة في هذا الجزء الخاص بسياسة اخداق الهيات الخاصة على ضباط القوات المسلحة المصرية ، مستقاة من المقابلات التى اجراها المؤلف مع محمد سيد احمد ـ ٥ / ٨ / ١٩٧١ ، عبد الله السلال ـ ١٩٧٢/٩/٨ ، عبد الله جزيلان ـ ١٩٧٢/٩/٩ ، آمال المرصفى ـ ١٩٧٢/١٠/١٠ ، احمد حمروش ـ ١٩٧١/٨/١٤ ، ومرسي ، ولقتيل ، وعبد الله ، وحليم ، وبهاء الدين ، وفتحي ـ كما هو مذكور سابقا .

(٢) الحديدي ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٣) مقابلة مع آمال المرصفى ـ ١٩٧٢/٩/٥ .

(٤) الاهرام ـ ١٩٦٨/٢/٢٥ ، ص ٤ .

(٥) الاهرام ـ ١٩٦٨/١/١٧ ـ ١٩٦٨/٣/٢٤ .

(٦) الحديدى ، المصدر السابق ، ص ٢٦ . كما ان الدراسة المنشورة من قبل معهدالدراسات الاستراتيجية بلندن تعطى تقديرا مشابها . انظر :

The Military Balance: 1965 - 1966 (London: The Institute for Strategic Studies, 1967), p. 38.

(٧) وكما وكما تظهر الصفحات التالية ، لقد عززت المعلومات المستقاة من الزعيمين اليمنيين ، بالمعلومات الماخوذة من مصادر اخرى .

(٨) المقابلة مع السلال ـ كما هو مذكور سابقا .

(٩) مقابلة مع عبدالله جزيلان ـ ١٩٧٢/٩/٨ .

(١٠) الحديدى ، المصدر السابق ، ص ٢٥ ـ ٢٦ .

(١١) مقابلة مع مطلع رغب في بقاء اسمه طى الكتمان ـ ١٩٧٢/١٠/٢٣ .

(١٢) مقابلة مع ابراهيم فتحى ـ ١٩٧١/٨/٦ .

(١٣) صلاح الدين الحديدى ، « اسرائيل بدات الحرب » ، الحوادث (بيروت : العدد ٨٢٦ ـ ١٩٧٢/٩/٨) ص ٢٤ ـ ٢٥ . كذلك الحديدي ، « شاهد على حرب حزيران » ، المصدر السابق ، ص ٢٦ . ناهيك عما أكده المطلعون في احاديثهم للمؤلف ـ كما سيتضح في الصفحات القليلة القادمة .

(١٤) الا اذا اشير الى غير ذلك بمصادر محددة ، جميع المعلومات المتضمنة في هذا الجزء ،مستقاة من المقابلات التي اجراها المؤلف مع ابراهيم فتحي ـ ١٩٧١/٨/٣ ، احمد حمروش ـ ١٩٧١/٨/١٤ ، آمال المرصفي ـ ١٩٧٢/١٠/٢٤ ، عبد الحميد المازني ـ ١٩٧٢/٧/٢٧ ، محمد نسيم ـ ١٩٧٢/١٠/٢٣ ، صلاح ماميش ـ ١٩٧٢/١٠/٢٤ ، ومرسي ـ كما هو مذكور آنفا .

(١٥) مقابلة مع ابو سيف يوسف ـ ١٩٧١/٨/١٤ .

(١٦) الحديدى ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(١٧) المصدر ذاته ، ص ٢٤ ـ ٢٥ . وفي هذا المجال ، توقف سريان الشائعات عندما قام عامر بزيارة مفاجئة الى مكتب بدران الجديد في وزارة الحربية ، الاهرام ـ ١٩٦٦/٩/١٥ ، ص ٦ .

(١٨) صلاح الدين الحديدي ، « دخلنا المعركة بالعناصر الاكثر ولاء والاقل كفاية » ، الحوادث (العدد ٨٢٥ ـ ١٩٧٢/٩/١١) ، ص ٢٦ .

(١٩) المقابلة مع مرسي ـ كما هو مذكور سابقا .

(٢٠) المقابلة مع محيي الدين ــ كما ذكرنا سابقا . كما ان آراء مشابهة قيلت للمؤلف في مقابلاته مع ابراهيم فتحي ــ ١٩٧١/٨/٦ ، آمال المرصفي ــ ١٩٧٢/٦/٥ ، صلاح ماميش ــ ١٩٧٢/١٠/٢٤ ، وبهاء الدين ، وحليم ، كما ذكر آنفا .

(٢١) وعلاوة على المقابلات التي جرت مع من وردت اسماؤهم في الحاشية رقم (١٤) ، اكدت المصادر التالية المعلومات ذاتها : مقابلة مع هانيء الهندي ــ ١٩٧٢/٧/١٣ ، وجهاد ضاحي ــ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٢ .

(٢٢) مقابلة مع ابراهيم فتحي ــ ١٩٧١/٨/٦ .

(٢٣) انظر :

Abdel - Malek, Op. Cit., p. XX.

(٢٤) راجع :

Kerr, The United Arab Republic, p 12.

(٢٥) استنادا الى مقابلات المؤلف مع كل من هاني الهندي ــ ١٩٧٢/٦/٦ ، وجهاد ضاحي ــ ١٩٧٢/٩/٢٢ ، محمد نسيم ــ ١٩٧٢/١٠/٢٣ ، وكذلك في الاهرام ١٩٦٨/٣/٢٤ ، ص ١ .

(٢٦) الاهرام ــ ١٩٦٧/٦/٢٥ ، ص ١ .

(٢٧) المصدر ذاته ــ ١٩٦٨/٣/٢٤ ، ص ١ .

(٢٨) المصدر ذاته ــ ١/٧ و ١٩٦٨/٣/٢٤ . وكذلك في :

Arab Report and Record, March 6 - 13, 1968, p. 79.

(٢٩) الاهرام ــ ١٩٦٨/٣/٢٤ ، ص ١ .

(٣٠) استنادا الى المقابلات التي اجراها المؤلف مع آمال المرصفي ــ ١٩٧٢/١٠/٢٤ ، وصلاح ماميش ــ ٢٤ / ١٠ / ١٩٧٢ .

(٣١) عبد الاحد محمد جمال الدين ، بعض سمات قانون الاحكام العسكرية (القاهرة : الهيئة العامة للكتب ، ١٩٦٩) .

(٣٢) الاهرام ــ ١٩٦٨/١/١١ ، ص ١ .

(٣٣) المصدر ذاته ــ ومع ان المحاكم العسكرية ، في اوقات معينة ، منحت صلاحيات مماثلة في عدد من بلدان اوروبة الغربية واميركة الشمالية ، تجدر الملاحظة بأن هذه الصلاحيات كانت (١) مؤقتة وطارئة و (٢) مطبقة في مجتمعات مليئة ، طولا وعرضا ، بالمؤسسات والتقاليد الديمقراطية الراسخة الجذور التي ضمنت عدم ديمومة هذه الاجراءات من جهة ، وقللت ــ ان لم تكن منعت ــ من فرص سوء استخدامها .

(٣٤) الاهرام ــ ١٩٦٨/١/٢٣ ، ص ٣ .

(٣٥) المصدر ذاته .

(٣٦) وهؤلاء الثلاثة هم : محمد نسيم ، رئيس قسم الخدمة السرية المصرى سابقا ، وهاني الهندي ، وزير التخطيط الاسبق في سورية وأحد مؤسسي «حركة القوميين العرب» الناصرية ، وعبد الحميد المازني ، المستشار الاسبق (للاستخبارات) في السفارة المصرية في بيروت .

(٣٧) مقابلة مع عبدالله جريلان ــ ١٩٧٢/٩/١٠ .

(٣٨) الحديدي ، « شاهد على حرب حزيران » ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .
كذلك :

Nutting, Op. Cit., pp. 321 - 2; and Stephens, Op. Cit., pp. 78, 80 and 385 - 6.

(٣٩) استنادا الى مقابلات المؤلف مع ابراهيم لطفي – ١٩٧١/٨/٢ ، واحمد حمروش – ١٩٧١/٨/١٤ ، وعبد الحميد المازني – ١٩٧٢/٧/٢٧ ، ومرسي – كما هو وارد سابقا . واما بالنسبة الى المصادر الغربية التى اكدت وزن الجيش المصرى في ديمومة التدخل في اليمن ، انظر :
Stephens, op. cit., p. 385; Nutting, op. cit., pp. 321 - 2 and Dekmejian, op. cit., p. 239.

(٤٠) راجع :
Nutting, op. cit., pp. 224 - 5.

(٤١) كما جاء في المقابلات التي اجراها المؤلف مع كل من ابراهيم عامر – ١٩٧١/٨/٣ ، هاني الهندى – ١٩٧٢/٦/٦ ، جهاد ضاحى – ١٩٧٢/٦/٢١ ، امال المرصفى – ١٩٧٢/٩/٥ ، محمد نسيم – ١٩٧٢/٩/٨ ، وعبد الله ، وندا ، ومراد ، وفضل ، ومحي الدين ، ومرسي ، وبهاء الدين – كما جاء في المقابلات المذكورة انفا . واما بالنسبة الى ما جاء في المصادر الغربية حول ذلك ، راجع :
Dekmejian, op. cit., p. 239; and Nutting, op. cit., p. 302.

(٤٢) المقابلة مع محي الدين – كما ورد انفا .

(٤٣) مقابلة مع محمد نسيم – ١٩٧٢/١٠/٢٢ .

(٤٤) المقابلة مع مرسي – على غرار ما ذكر سابقا .

(٤٥) اعتمادا على ما جاء في مقابلات المؤلف مع كل من - أحمد حمروش – ١٩٧١/٨/١٤ ، هاني الهندى – ١٩٧٢/٦/٦ ، جهاد ضاحى – ١٩٧٢/٦/٢١ ، عبد الحميد المازنى – ١٩٧٢/٧/٢٢ ، محمد نسيم – ١٩٧٢/٩/٨ ، امال المرصفى – ١٩٧٢/١٠/٢٤ ، صلاح مماميش – ١٩٧٢/١٠/٢٤ ، ومحى الدين ، وبهاء الدين ، عابر ، ندا ، يوسف ، عبدالله – في المقابلات المذكورة سابقا .

(٤٦) كما جاء في المقابلات مع هانى الهندى –١٩٧٢/٧/١٣ ، وعبد الحميد – كما هو مذكور سابقا .

(٤٧) كما جاء في المقابلة مع يوسف – انظر اعلاه .

(٤٨) محمد حسنين هيكل « الثورة الاجتماعية فريد الشعب » ، **الاهرام** – ١٩٦١/١١/٦ ، ص٢ .

(٤٩) المقابلة مع محي الدين – كما هو مذكور انفا .

(٥٠) المقابلة مع يوسف – كما ذكر سابقا .

(٥١) مقابلة مع جهاد ضاحى – ١٩٧١/٦/٢١ .

(٥٢) المقابلة مع مرسي – انظر اعلاه .

(٥٣) مقابلة مع عبد الملك عودة – ١٩٧١/٨/٤ . وقد تم اللجوء الى استخدام التعبير ذاته في المقابلة مع يوسف – انظر اعلاه .

(٥٤) كما جاء في المقابلات مع كل من : أحمد حمروش – ١٩٧١/٨/١٤ ، ومحمد نسيم – ١٩٧٢/١٠/٢٢ ، وهاني الهنيدي – ١٩٧٢/١١/٢٥ ، ومحي الدين – انظر أعلاه .

(٥٥) استنادا الى ما جاء في المقابلات مع أحمد حمروش – ١٩٧١/٨/١٣ ، محمد نسيم – ١٩٧٢/٩/٥ ، وهاني الهنيدي ، ومحي الدين – كما ذكر سابقا .

(٥٦) **الاهرام** – ١٩٦٨/٢/١٣ ، ص ١ .

(٥٧) سعيد فريحة ، « ظاهرة اسمها : ناصر » ، **الصياد** (بيروت : العدد ١٤٦٣ – ١٩٧٢/٩/٢٨) ، ص ٥ . كذلك في :
Stephens, op. cit., p. 513.

(٥٨) راجــع :

Arab Report and Record (London : No. 17, September : 1 - 15, 1967), p. 298 - 9.

(٥٩) المقابلة مع يوسف ـ كما هو مذكور اعلاه.

جمال عبد الناصر ، **خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في جامعة القاهرة** (القاهــــرة : وزارة الاعلام، ١٩٦٧) ، ص ٣١ و ٣٥ .

(٦١) انظر: **الاهرام** ـ ١٩٦٨/٢/٢٢ ، ص ١ .

(٦٢) **الاهرام** ـ ٩/٤ و ١٩٦٧/١٠/٥ .

(٦٣) **الاهرام** ـ ١٩٦٧/٩/١٦ ، ص .

(٦٤) **الاهرام** ـ ١٩٦٨/١/١٦ ـ ١٩٦٨/٢/٢٧.

(٦٥) **الاهرام** ـ ١٩٦٨/٨/٢٦ ، ص ١ .

(٦٦) **الاهرام** ـ ١٩٦٨/١/٢٣ ، ص ٤ .

(٦٧) **الاهرام** ـ ١٩٦٨/١/٢٦ ، ص .

(٦٨) **الاهرام** ـ ٣/٢٤ و ١٩٦٨/١٠/٢٦ ، وكذلك :

Arab Report and Record (London : March 16 - 31, 1968), p. 79.

(٦٩) **الاهرام** ـ ١٩٦٧/٩/١٦ ، ص ١ .

(٧٠) **الاهرام** ـ ١٩٦٨/١/٢٣ ، ص ٢ .

(٧١) **الاهرام** ـ ١٩٧١/٥/٢٨ ، ص ٩ .

(٧٢) **الاهرام** ـ ١٩٧١/٥/٢١ ، ص .

(٧٣) **الاهرام** ـ ١٩٧١/٥/٢٨ ، ص ٦ .

(٧٤) **الاهرام** ـ ١٩٧١/٥/٢١ ، ص ٣ .

(٧٥) **الاهرام** ـ ١٩٧١/٥/٢٨ ، ص ٩

الفصل الســادس

(١) ومفهوم « الانموذج اللاسياسي » هنا مستخدم وفقا للتعريف الوارد في :

James Heaphey, "The Organization of Egypt: Inadequacies of a Non-political Model for Nation Building," **World Politics**, XVIII (January, 1966), p. 177.

(٢) المصدر ذاته ، ص ١٩١ .

(٣) جاد طه ، الاتحاد الاشتراكي في ميزان العمل السياسي (القاهرة : الدار القومية ، بدون تاريخ) ، ص ١٠ ، وعبدالواحد الوكيل ، اضواء على الاتحاد الاشتراكي العربي (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٦٣) ، ص ٧ .

(٤) انظـر :

A. D. Lindsay, **The Modern Democratic State** (New York: Oxford University Press, 1969), pp. 48 - 49.

(٥) راجـع :

David E. Apter, "Political Religion in the New Nations," in Clifford Geertz (ed.), **Old Societies and New States** (London: The Free Press of Glencoe, 1963), p. 78.

(٦) محمود الشرقاوى ، تاملات في الميثاق الوطني (القاهرة : الدار القومية ، العدد ١٦٢ ، بدون تاريخ) ، ص ٢٨ . وكذلك في :

Peretz, **op. cit.**, p. 120.

(٧)مصطفى طيبة ، « الدولة والثورة في مصر» ،الحرية (حزيران ــ يونيو ــ ١٧ / ١٩٦٦) ، ص ١٧ ، وكتاب منيف الرزاز ، التجربة المرة(بيروت :دار غندور ، ١٩٦٧) ، ص ٥٠ .

(٨)راجـع :

Hansen, **op. cit.**, p. 77.

(٩) انظـر :

Apter, **The Politics of Modernization**, p. 32.

(١٠) راجـع :

Kerr, **The United Arab Republic**, p. 23.

(١١) ولمزيد من الايضاح ، انظر :

Amos Perlmutter, "The Military Elite," **World Politics**, XXII (January, 1969), p. 298; Heaphy, **op. cit.**, pp. 191 - 3; and Hansen, **loc. cit.**

(١٢) مصطفى طيبة ، « التلقائية والمكتبة فيتكوين الكـادر الفنـي ألسياسي » ، الطليعـة (كانون الاول ــ ديسمبر ، ١٩٦٥) ، ص ٤٠ ــ ٤٣ .

(١٣) الاهرام ــ ١٩٦٥/٥/٢٠ ، ص ٣ .

(١٤) هيكل ، « وايضا مشكلة الادارة » ، المصدر السابق ، ص ٩ .

(١٥) انظـر :

Morroe Berger, **Bureaucracy and Society in Modern Egypt: A Study in the Higher Civil Service** (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1967), pp. 5, 151; and Amin "The Egyptian Economy and the Revolution," in Vatikiotis (ed.), **op. cit.**, p. 47.

(١٦) وهذه الاستنتاجات عن البيروقراطية المصرية مستندة الى المعلومات الواردة في :

Wheelock, op. cit., pp. 77, 163; Berger, op. cit., p. 175; Jean and Simone Lacouture, op. cit., p. 300; Amin, "The Egyptian Economy and the Revolution," in Vatikiotis (ed.), loc. cit.

وكذلك في :

هيكل ، « وايضا مشكلة الادارة » المصدر ذاته ، وفي درويش ، المصدر السابق، ص ١١٩ — ١٢٥ .

(١٧) هيكل « وايضا مشكلة الادارة » ، المصدر ذاته .

(١٨) درويش ، المصدر السابق ، ص ١٢١ — ١٢٢ . كذلك :

Berger, op. cit., p. 151.

(١٩) محمد حسنين هيكل ، « الطريق الى الثورة الادارية » ، الاهرام — ١٩٦٤/٣/١٣ ، ص ٩ .

(٢٠) استنادا الى ما جاء في : عطا الله ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ — ١٥٥ ، عبد الوهاب البشرى، الدور القيادي للمؤسسات العامة (القاهرة : المعهد القومي للادارة العامة ، ١٩٦٥) ، ص ٤ — ٥ . ، درويش ، المصدر السابق ، ص ٢١٣ — ٢٢٤ ، وهيكل ، وايضا ، مشكلة الادارة ، المصدر ذاته كذلك :

Tom Little, Egypt (London: Ernest Benn Limited, 1958), p. 203; The Middle East: A Political and Economy Survey (London: Royal Institute of International Affairs, 1954), p. 215.; Kerr, The United Arab Republic, p. 26.; and Wheelock, op. cit., pp. 78, 163.

(٢١) درويش ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ . وكذلك :

Wheelock, op. cit., p. 48.

(٢٢) درويش ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(٢٣) انظر :

Salah Farid, Top Management in Egypt: Its Structure, Quality and Problems (Santa Monica, Calf.: The Rand Corporation, 1970), pp. 31 - 32 :

(٢٤) وكذلك : هيكل ، المصدر ذاته .

(٢٥) المصدر ذاته .

UAR, The Charter, p. 87.

(٢٦) محمد حسنين هيكل ، « مشاكل القطاع العام » ، الاهرام ، ١٩٦٤/٣/٢٠ ، ص ٦ .

(٢٧) ومن بين الدراسات الهامة حول « الطبقة الجديدة » ، انظر عادل غنيم ، حول « قضية الطبقة الجديدة في مصر ، الطليعة (شباط — فبراير ١٩٦٨) ص ٨٢ — ٩٣ ، درويش ، المصدر السابق ص ٢٥٦ — ٢٥٧ ، حسين المصدر السابق ، ص ١٤٧ و ١٧٢ وكذلك :

Abdel - Malek, op. cit., pp. 167 - 187.

(٢٨) رفعت السعيد ، « الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع المصري » ، الطليعة ، (اذار — مارس ، ١٩٧٢) ، ص ٦٢ .

(٢٩) راجـــع :

Abdel - Malek, op. cit., p. 177.

(٣٠) انظر : ابو غنيم ، المصدر السابق ، ص ٨٣ — ٨٤ . وكذلك :

Kerr, op. cit., p. 12.

(٣١) ولمزيد من المعلومات حول هذا التعريف الخاص بالطبقة الجديدة ، راجع :

Djilas, op. cit., p. 39.

(٣٢) غنيم ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٣٣) راجع :

Kerr, op. cit., p. 25.

(٣٤) انظـــر :

Jean and Simone Lacouture, op. cit., p. 303.

(٣٥) ج . ع . م . ، البيان الاحصائى للموازنة العامة للدولة (القاهرة : الهيئة العامة ، ١٩٧٠) ، ص ١٣ .

(٣٦) غنيم ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(٣٧) حسين ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

(٣٨) ومن اجل الاطلاع على معلومات اضافية حول نواقص البيروقراطية المتضخمة ، انظر :

C. Northcote Parkinson, **Parkinson's Law and Other Studies in Administration** (Boston: Houghton Mifflin Company, 1957), pp. 2 - 13; Edward Shils, "The Concentration and Dispersion of Charisma: Their Bearing on Economic Policy in Underdeveloped Countries," **World Politics**, XI (October, 1958), p. 14.

كذلك انظر : ياسين الحافظ ، حول بعض قضايا الثورة العربية (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٥) ، ص ١٢٢ . واحمد رشيد ، نظرية الادارة العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) ص ١٥٩ .

(٣٩) راجـــع :

Luther Gulick and James K. Pollock, **Government Reorganization in the UAR** (Cairo: The Central Committee for the Reorganization of the Machinery of Government, 1962), pp. 44, 66 - 67 and 165.

(٤٠) ومن باب ضرب الامثلة على هذه الانتقادات ، راجع : احمد كامل البدرى ، القطاع العام في المجتمع الاشتراكى (القاهرة : المعهد القومى للادارة العليـــــا ، ١٩٦٣) ، ص ٨ – ٩ . والبشرى ، المصدر السابق ، ص ٧ . وفريد ، المصدر الســـابق ، ص ٤٨ – ٤٩ . وزكريا محى الدين ، اهداف المرحلة القادمة (القاهرة : الدار القومية ، ١٩٦٥) ، ص ٤٣ – ٤٤ . والجمل المصدر السابق ، ص ٣٢٨ .

(٤١) وحول هذه الخلاصات المتعلقة بالقطاع العام ، انظر : أحمد فؤاد الشريف ، « القيادة الجديدة : كيف نؤمنها من الانحراف » ، الميثاق من وجهة نظر الادارة العليا (القاهرة : المعهد القومى ، ١٩٦٢) ، ص ١٤ . البدرى ، المصدر ذاته . الجمل ، المصدر السابق ، ص ٣٢٧ – ٣٢٨ . والبشرى ، المصدر السابق ، ص ١٣ . كذلك :

Hansen, op. cit., p. 77.

(٤٢) انظـــر :

Farid, op. cit., p. 31.

(٤٣) راجـــع :

Hansen, op. cit., pp. 76 - 77.

(٤٤) الخولى ، دراسات في الواقع المصرى المعاصر ، ص ٤٩ .

(٤٥) غنيم ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .

(٤٦) المصدر ذاته ، ص ٨٦ و ٨٨ .

(٤٧) لطفى الخولى ، « القطاع العام من الداخل » ، **الطليعة** (اب – اغسطس ١٩٦٥) ، ص ٧٢ و ٧٨ .

(٤٨) راجع :
U.A.R., The **Charter**, p. 86.

(٤٩) انظر :
Farid, **op. cit.**, p. 31; and Abdel - Malek, **op. cit.**, pp. 174 - 5.

(٥٠) الشريف ، **المصدر السابق** ، ص ٦٧ . وهيكل ، « الطريق الى الثورة الادارية » ، **المصدر ذاته** . وكذلك :
Abdel - Malek, **op. cit.**, p. 175.

(٥١) راجع :
Abdel - Malek, **op. cit.**, p. 178.

(٥٢) الشريف ، **المصدر السابق** ، ص ٦٨ .

(٥٣) كما جاء في دراسة :
Abdel - Malek, **op. cit.**, p. XX.

(٥٤) درويش ، **المصدر السابق** ، ص ٣٠٠ – ٣٠٢ . وهيكل ، **المصدر ذاته** . وكذلك :
Dekmejian, **op. cit.**, pp. 180 - 3. ; and Abdel - Malek, **op. cit.**, pp. 176 - 7.

(٥٥) هيكل ، « مشاكل القطاع العام » ، **المصدر السابق** ، ص ٩ .

(٥٦) غنيم ، **المصدر السابق** ، ص ٩٠ .

(٥٧) كما نشر في الصحيفة شبه الرسمية **الاهرام** – ١٩٦٤/٨/١٤ .

(٥٨) انظر : السعيد ، **المصدر السابق** ، ص٦٧ – ٦٨ . وكذلك :
Jean and Simone Lacouture, **op. cit.**, pp. 287 - 8.

(٥٩) ولمزيد من الامثلة على استمرار ممارسات الرشوة ، انظر : **الاهرام** في ١٩٥٨/١/٢١ ، ص ١ ، وفي ١١ – ٩ – ١٩٥٩ ، ص ٣ ، وبتاريخ ١٩٦٠/٨/٦ ، ص ١ ، وكذلك في ٤ و ١٩٦٣/٩/٦ .

(٦٠) السعيد ، **المصدر السابق** ، ص ٦٥ ، ٦٧ – ٦٨ و ٧١ .

(٦١) الحافظ ، **المصدر السابق** ، ص ١٢١ و ١٢٣ .

(٦٢) وعلى سبيل المثال ، انظر : محمد كشلى ، « دور القيادة الناصرية ، » **الحرية** ١٩٦٦/٩/٥ ص ١٤ – ١٥ . وكذلك مقالته ، « الخلفية الاقتصادية : حدود الاصلاح الزراعى » ، **المصدر ذاته** (١٩٧١/٦/١٦) ص ١٠ – ١١ . وطلال سلمان ، « المهمة الصعبة » ، **الصياد** (بيروت : الصياد – ١٩٧٢/١٠/١٢) ص ٢٢ . والحافظ ، **المصدر السابق** ، ص ١٢١ : وغنيم ، **المصدر السابق** . ص ٨٨ – ٩٣ . وكذلك :
Vatikiotis, "Some Political Consequences of the 1952 Revolution in Egypt," in Holt (ed.), **op. cit.**, p. 364. ; and Wheelock, **op. cit.**, p. 135.

(٦٣) راجــع :

Hansen, op. cit., pp. 53 - 54.

(٦٤) **المصدر ذاته** ، ص ٥٤ . وقد اكد ذلك اثنان من رؤساء الوزارات المصريين (علـى صبرى وزكريا محى الدين) . انظر : صبرى ، **المصدر السابق** ، ص ٩٥ ـ ٩٦ . ومحى الدين ، **المصدر السابق** ، ص ١٣ ، ٣٧ و ٩٢ ـ ٩٤ .

(٦٥) انظــر :

Kerr, op. cit., p. 31.

(٦٦) **المصدر ذاته** ، ص ٢٠ .

(٦٧)راجــع :

Hansen, op. cit., p. 54.

الخـــاتمــــة

(١) وفي هذا المجال ، يجدر التنويه بأن بروز بيروقراطية قوية ليس ظاهرة مصرية فحسب . فالواقع أنه منذبداية القرن العشرين ، والاصوات والتحذيرات والادبيات تنتشر محذرة من البيروقراطية وتزايد قواها . وبعبارة اخرى ، فان ظاهرة التضخم البيروقراطي واستفحال خطره ظاهرة عالمية يمكن أن تحدث في كل المجتمعات بدون اى استثناء . كما أن تزايد قوة البيروقراطية ونمو حجمها المضطرد مسألة معروفة لدى المجتمعات جميعا . ويكمن الفارق في الدرجة ليس الا . وبات من الامور المسلم بها ـ ونتيجة لظروف معروفة ـ أن البيروقراطيات في الدول النامية والتوتاليتارية تنزع باستمرار الى زيادة القوة بين يديها . كما أن مسألة تزايد أخطار البيروقراطية على النظم الديمقراطية الليبرالية في الغرب اصبحت ـ منذ مدة ـ مسألة تزعج وتتحدى عقول عدد من المهتمين . ولعل التنامى المتصاعد في اخطار البيروقراطية في مصر هو الذى يجعل من هذه المسألة قضية تحتاج الى وقفة تأمل خاصة . وفيما يلى عدد من المراجع المفيدة المنتقاة من بين عدد كبير من الدراسات التى تبحث في هذه الظاهرة العالمية . وللاطلاع على التحذيرات المبكرة التى اشارت الى خطر تنامى قوة البيروقراطية ، انظر :

Frederick A. Hayek, **The Road to Serfdom** (New York : Oxford University Press, 1965), pp. 31, 40 - 42 and 181 - 7.

وهذه الدراسة نشرت ، في الاصل ، في العام ١٩٤١ . كما ان ماكس فيبر كان أحد الذين حذروا ، بشكل مبكر ، من القوة البيروقراطية . راجع :

Gerth and Mills, op. cit., pp. 46 - 50 and 230 - 5.

وللاطلاع على بحث عام حول هذه الظاهرة ، راجع :

Feinhard Bendix, "Bureaucracy and the Problem of Power," in Robert Merton and others (ed.), **Reader in Bureaucracy** (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1960), pp. 114 - 35; and Edward W. Weidner (ed.), **Development Administration in Asia** (Durham, North Carolina : Duke University Press, 1970), pp. 112 - 113 and 129.

واما افضل الدراسات حول هذه الظاهرة في المجتمعات النامية فهى :

Fred W. Riggs, **Administration in Developing Countries : The Theory of Prismatic Society** (Boston : Honghton Mifflin Company, 1964), pp. 260 - 85; and Ferrel Heady, **Public Administration : A Comparative Perspective** (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, Inc., 1966), pp. 65 - 8, 72 and particularly 77 - 82.

واخيرا ، ومن اجل دراسات جيدة حول الظاهرة اياها كما تبدى في الدول المتقدمة ، راجع :

E. Strauss, **The Ruling Servants** (London : George Allen and Unwin Ltd., 1967), passim.; Andrew Shonfield, **Modern Capitalism : The Changing Balance of Public and Private Power** (New York : Oxford University Press, 1965), pp. 385 - 427; and John Porter, **The Vertical Mosaic** (Toronto : University of Toronto Press, 1966), pp. 417 - 56.

(٢) والتعبير هنا مستعار من المقالة التالية :

Frank MacKinnon, "The Crown in a Democracy", **The Dalhousie Review, 49** (Summer, 1969), p. 241.

(٣) راجــع :

U.A.R., **The Charter**, p. 87.

(٤) طيبة ، « التلقائية والمكتبية في بناء الكادر الفنى والسياسي » ، **المصدر السابق** ، ص ٤٢، وقد قدم لطفي الخولي الاستنتاج ذاته . انظر : الخولي ، « الدولة والتنظيم السياسي في التجربــة المصرية » ، **الطليعة** (تموز ــ يوليو ١٩٦٥) ، ص ١١٦ .

(٥) لطفى الخولى ، « عام التنظيم السياسي» ، **الطليعة** (اب ــ اغسطس ١٩٦٥) ، ص ١٠ .

(٦) راجــع :

Kerr; **The United Arab Republic**, p. 3.

والمعلومات الواردة في الفقرة اعلاه مستندة الى دراسات عدة اهمها :

فؤاد الدهان ، « المجالس الشعبية اداة الثورة المتجددة » ، **الطليعة** (تموز ــ يوليو ١٩٦٥)، ص ٩٣ ، ١٠١ ــ ١٠٢ . ولطفى الخولى ، « قضايا ومشاكل جديدة في التجربة المصرية » ، **الطليعة** (شباط ــ فبراير ١٩٦٥) ، ص ٤٦ . وكامل ، «القيادة السياسية»، **المصدر السابق**، ص٤٧ و ٥٢. والخولى ، « الدولة والتنظيم السياسي في التجربة المصرية » ، **المصدر السابق** ، ص ١١٦ ــ ١١٧ . والحافظ ، **المصدر السابق** ، ص ١٢٤ . وكذلك :

Nutting, op. cit., p. 302; and Farid, op. cit., p. 48.

(٧) انظــر :

Strauss, op. cit., p. 5.

(٨) راجــع :

UAR, **The Charter**, pp. 85 - 89.

كما بالامكان مراجعة خطابات عبد الناصر المنشورة في الاهرام ١٩٦٥/٥/٢٠ ، ص ١ و ٣ ــ ٥ ، و **الاهرام** ــ ١٩٦٧/٣/٢١ ، ص ١ و ٣ ــ ٥ .

(٩) الحافظ ، **المصدر السابق** ، ص ١٤٤ .

(١٠) كما جاء في المصادر التالية :

Henry Cattan, **Palestine, The Arabs and Israel: The Search for Justice** (London: Longmans, 1969), pp. 101 - 2; Alfred M. Lilienthal, **There Goes the Middle East** (New York: The Bookmailer, Inc., 1961), pp. 181 - 3; Walter Laqueur, **The Road to Jerusalem: The Origins of the Arab Israeli Conflict** (New York: The Macmillan Company, 1968), p. 104; and Nutting, op. cit., pp. 147 - 8, 342 and 358 - 82.

(١١) وللاطلاع على تحليل ممتع ومفيد لهذه النزعة باتجاه المصلحة الذاتية في البلدان النامية ، انظر

James C. Scott, "The Analysis of Corruption in Developing Nations," **Comparative Studies in Society and History, XI** (1969), pp. 340 - 1.

(١٢) وفقا لما جاء في الدراسات التالية :

Eisenstadt, "Internal Contradictions in Bureaucratic Politics," op. cit., p. 68.; S.E. S. E. Eisenstadt, "Poltical Struggle in Bureaucratic Societies," World Politics, IX. (October 1956 - July 1957), pp. 15 - 36; Eisenstadt, "Bureaucracy and Bureaucratization," Current Sociology, VII (1958), pp. 99 - 124; and Eisenstadt, "Bureaucracy, Bureaucratization, and Debureaucratization," Administrative Science Quarterly, IV., (December, 1959), pp. 302-21.

(١٣) وكان هذا بالذات أحد أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها « لجنة السياسة المقارنة » التابعة لمجلس بحث العلوم الاجتماعية . انظر :

La Palombara (ed.), op. cit., pp. 32 - 33.

(١٤) وتعبير « التطور السلبي » هذا مستعار من دراسة فردرجز :

Riggs, op. cit., pp. 117 - 21.

وبهذا الخصوص ، فان عددا من البلدان النامية وجدت نفسها تعاني من انتكاس في تطورها بحيث عاد تطورها باتجاه القهقري وقد تأكد ذلك في أبحاث مركز الشرق — والغرب في هونولولو في العام ١٩٦٥ . انظـــر :

Weinder (ed.), op. cit., pp. 15 - 16.

Bibliotheca Alexandrina
0582056